



نقابة المحامين بالإسكندرية
اللجنة الثقافية

التشهير المرافعات في تاريخ القضاء المصري

إعداد
أ/ عبد العزيز الدريني
المحامي



أشهر المرافعات
في
تاريخ القضاء المصري

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٩م



أشهر المرافعات

في

تاريخ القضاء المصري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا



(طه: ۱۱۴)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

زملائي - زميلاتي

وجدت نفسي أفكر كثيراً في الكتاب الثاني بعد (الجامع لأهم القوانين المصرية) فهداني الله عز وجل لفكرة إحياء التراث لأساتذة عظام لطالما سمعنا عنهم كفرسان للكلمة والحق فكثيرٌ منا لم يعاصر أساطين المحاماة، الذين أرسوا تقاليدها من جيل إلى جيل. فكان من واجبي ومن دافع مسؤوليتي تجاه زملائي أن أجمع لهم هذه المادة العلمية قاصداً ألا أحذف فقرات أو عبارات حريصاً على إستقصاء المرافعات كاملة باعتبارها أمانة علمية تحتم عليّ ذلك. داعياً الله عز وجل أن يكون هذا الكتاب عوناً ومساعداً لكل مدافع عن الحق، ناشداً للمحاماة كل تقدم وازدهار.

والله الموفق؛

عبد العزيز الدريني

عضو المجلس

ومقرر اللجنة الثقافية

مجلس نقابة المحامين في القاهرة
قائمة الأعضاء

مجلس نقابة المحامين في القاهرة
قائمة الأعضاء

٢٠٠٨ - ٢٠٠٩
٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

نقيب المحامين

أ/ محمد عبد المطلب

وكيل المجلس

أ/ أيمن الفولي

الأمين العام

أ/ أحمد الحمراوي

أمين الصندوق

أ/ عاصم نصير

عضو المجلس

أ/ عبد الحليم علام

عضو المجلس

أ/ عبد العزيز الدريني

عضو المجلس

أ/ حسن صبحي

عضو المجلس

أ/ حسني دويدار

عضو الشباب

أ/ محمد عبد الوهاب

عضو مجلس النقابة العامة
للمحامين

أ/ صبحي صالح موسى

و عضو مجلس الشعب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سيبقى رائعاً وعظيماً ومنشوداً، أن يكون العدل ضمير
وغاية ولسان المحامي، مناضلاً من أجله، مؤدياً في صدق
وأمانة ووفاء.. يناصر الحق، ويدرك الظلم حاملاً رسالة من
أسمى الرسائل...

لذا جاء هذا الكتاب لكي يكون خير مرجع للاقتباس
والاستئناس...، وزاداً ومعيناً لكل محام في أدائه لعمله أملاً
في التقدم والنجاح. إذ يُعد هذا الكتاب لبنة في بناء صرح
المحاماة الشامخ.

والله الموفق؛

مجلس نقابة المحامين

بالأسكندرية

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

لم أجد فيما فتشت فيه من وثائق وتراث فكري في الدفاع والمرافعة أجمل ولا أروع من رسالة أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري عندما ولاية القضاء) إذ تعتبر دستوراً يحدد واجبات القضاة وحقوق المدافعين ورغم قدم الرسالة فإن المبادئ التي تضمنتها ما تزال نبراساً يضيء الطريق للقضاء والمحامين والمتقاضين وترسى قوائم العدل ولذلك.. أرى أنها خير إستهلال.



رسالة أمير المؤمنين

عمرو بن الخطاب رضي الله عنه

إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عندما ولاه القضاء

١ - بسم الله الرحمن الرحيم: من عبد الله عمر بن الخطاب أمير المؤمنين إلى عبد الله بن قيس: سلام عليك، أما بعد:

(فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة)

٢ - (فافهم إذا أنلى إلي).

٣ - (وأنفذ إذا تبين لك فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له).

٤ - (أس بين الناس في مجلسك وفي وجهك وقضائك).

٥ - (حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا يياس ضعيف من عدلك).

٦ - (البينة على من أدعى واليمين على من أنكر).

٧ - (والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حلل حراماً أو حرم حلالاً).

٨ - (ومن أدعى حقاً غائباً أو بينة فاضرب له أمداً ينتهي إليه).

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

- ٩ - (فإن يئنه أعطيته بحقه وإن أعجزه ذلك إستحللت عليه القضية فإن ذلك هو أبلغ للعدو وأجلى للعمى).
- ١٠ - (ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت فيه نفسك فهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق القديم لا يبطله شئ ومراجعة الحق خير من التهادي في الباطل).
- ١١ - (والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجرباً عليه شهادة زور أو مجلوداً في حد أو ظنيماً في ولاء أو قرابة).
- ١٢ - (فإن الله تعالى تولى من العباد السرائر وستر عليهم الحدود إلا بالبينات والأيمان).
- ١٣ - (ثم الفهم.. الفهم فيما أدلى إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة. ثم قايِس الأمور عند ذلك وأعرف الأمثال ثم أعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق).
- ١٤ - (وإياك والغضب والقلق والضجر والتأذى بالناس والتنكر عند الخصوم).
- ١٥ - (فإن القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر ويحسن به الذكر فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس ومن تزين بما ليس في نفسه شأنه الله فإن الله تعالى لا يقبل من العباد إلا ما كان خالصاً فما ظنك بثواب عند الله في عاجل رزقه وخزائن رحمته... والسلام عليك ورحمة الله).



المحاضرة كما أعرفها

لحضرة الأستاذ / أحمد رشدي

المحامي

المحاماة كما أعرفها

لحضرة الأستاذ أحمد رشدي المحامي

لعل صناعة من صناعات البيان والمنطق لم تشغف الناس بالتحدث عنها والتطلع إليها وإلى أصحابها قدر ما تشغفهم بذلك صناعة المحاماة ؛ ولعل مرد هذا الشغف ما أقامته المحاماة بينها وبين الناس من صلة القربى ، فالمحاماة منذ كانت لم تقع من آمال الناس وحاجاتهم موقعا بعيدا عن موقع النجدة في الضيق والعون بما لا يستطيعون من وسيلة على ما يطلبون من غاية.

وعلى أن المحاماة تنزل في ضمايرهم هذه المنزلة فرأيهم بعد ذلك في المحامي نفسه مختلف، ولهذا الإختلاف مسالك، بعضها تطير بهم حوله الظنون فيسوء رأيهم فيه، ويبلغ بهم بعضها الآخر مستقره فيعود ما ساء من الرأي حسنا مرضياً.

ولهذا الإختلاف سبب يعلق أبداً بالمنازع والأهواء، وليس سوانا نحن المحامين نعرف هذا السبب ومصدره كما نعرفه، فقد ألمستنا التجارب حقيقة لم نجد لها تتخلف في موقف من مواقفها وهذه الحقيقة ليست شيئاً إلا أن مجرد الظفر بما يريد صاحب الدعوى أن يجعله حقاً له يطلق الألسنة بحمد المحامي، ويرسل له في الأفاق حديث الإعجاب به، والتعويل عليه، وليس كذلك تكون العاقبة إذا جرت كلمة القضاء بغير ما كان يشتهي.

مع أن المحامي وصاحب الدعوى إنما يلقيان عاقبتهم في الحالين على قدر حظهما من التوفيق فإن الناس لا يديرون بالهم إلى شيء من ذلك، وعذرهم أن النفس البشرية مجبولة على حب الغنيمة كيفما كانت وسيلتها ؛ فالرجل الذي لا يجده أغنمته شيئاً يراه

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

من حقه ويراه القضاء من حق سواء تخطىء إذا كلفته أن ينقلب عنك راضياً فلا يتناولك بفضلة لسانه. ومن هنا تكون الخاتمة التي ينتهى إليها المحامي وصاحب الدعوى عند القضاء - هي في الأعم الأغلب - معيار الرأى فيه ومناط التحدث عنه.

ومع ذلك فإن حظ المحامي من حسن تقدير موكله إذا أغنمته ما يطلبه لا يسلم أبداً مما يكدره. ذلك بأنه في سبيل مطالبته بحق موكله يواجه طرفاً آخر بالخصومة، والخصومات مهما ترفعت في توجيهاتها ومناحيها عما لا يتصل بها من فوارط العيب، فهي بذاتها تعد سحباً من الحفائظ وتمطر وإبلاً من الأحقاد، والمحامي الواقف تحت ظلال هذه السحب وفي مساقط هذه الامطار كيف ينجو؟ أليس الحق أن المحامي إنمّا يقوم بين سخط الناس ورضاهم مقاماً لأحيلة له فيه؟ إلى جانب تلك الظاهرة التي تفيض بها أنانية النفس البشرية ظاهرة أخرى تشبه أن تكون حفيظة وبغضاء. وإنك مهما ذهبت تستقرىء أسباب هذه الظاهرة فلن يسعفك الإستقرار بأكثر من سبب واحد مظنون.

هذا السبب هو أن صدور العامة لم تزل تنطوى من صور المحاماة على صورة تلقفتها عن الماضي البعيد، حين كانت هذه الصناعة على حال من الفوضى الفاشية لا تؤمن معها على حق، ولا يستعان بها، أغلب الأمر، إلا على باطل. وإذا كان حقاً أن القوانين الحديثة أبرأت المحاماة - بحمد الله - من تلك الفوضى، ووجهتها إلى الخير والبركة، فحق أيضاً أن تلك الصورة لم تمح من صدور العامة.

لو ثمت ظاهرة أخرى هي أن حظ المحاماة من إهتمام الناس اعظم بكثير مما يقتضيه شأنها كصناعة من الصناعات. فهي كمطلق صناعة كان يجب أن لا يتناولها إهتمام الناس إلا من ناحية ما يتصل بها من مصالحهم الخاصة باعتبارهم أفراداً، كما يتناولون صناعة الطب مثلاً من حيث المرض والعلاج وما يتصل بهما فحسب، أو كما يتناولون صناعة البناء من حيث الرسم والتخطيط وما يتصل بهما من شؤون الفن، ولكنهم يتناولون المحاماة من نواح أكثر عموماً من تلك الناحية الخاصة.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

إنهم مثلاً يأخذون المحامين بما وراء الانقلابات التي تحدث من أقطار الأرض من تبعات وأوزار حتى لنكاد نسمع في كل مكان ما تمتلئ به الأفواه من أن المحامين وثبوا إلى مقام السلطة الحاكمة بحيث أصبحت حكومات هذا الزمن حكومات المحامين، تمدها بالسلطان والجاه برلمانات المحامين أيضاً، وأن هذه وتلك حكومات كلام لا خير فيه، وبرلمانات جدل وتشاذق، لا جدوى لها ولا نفع وراءهما.

ولعل هذه الظاهرة ليست إلا أثراً من صنع المنافسة بين الطوائف، وفي الواقع فإن المحامين هم العنصر الأقوى في كل الحكومات، رشحتهم لذلك دراستهم وأكثر أنواع الدراسات إتصلاً بشؤون الحكم وأبعدها تغلغلاً في أمور الاجتماع، وأعانتهم على الأضطلاع بأعباء صناعتهم لطول ما مارسوا فنون الكلام ومقارعة الحجة بالحجة واختلاب الأذهان برائع البيان وإقتناص الإعجاب بأبرع الأساليب. فليس عجباً أن تنفس الطوائف الأخرى على طائفة المحامين وأن تحمل عليها الحملات القاسية. ولعل أولئك الذين يرون ذلك الرأي في المحامين هم أولئك الذين توفر لهم بعض الكفايات، وعز عليهم أن يجدوا مظهرها من بيان القول والتمرس بإنهاض الحجة.

وما من شك أن المحامين، سواء كانوا وزراء أم كانوا نواباً، أعرف من سواهم بما يقولون حين يطلب القول ويحمد، وبما لا يقولون حين لا يكون القول مطلوباً ولا محموداً. ولا شبهة في ذلك أن المحاماة في كل أمة أدت إلى البلاد أجل الخدمات. وليست بي حاجة إلى أن أحصي هنا عظماء رجال العالم الذين أهابت بهم أوطانهم في أشد أوقاتها حرجاً فلبوا النداء، وأدوا الأمانة أحسن الأداء. وإن أكثر هؤلاء لمن المحامين.

ولابد هنا أن أسجل للمحاماة في تاريخ مصر ماثرة خالدة. وإذا كانت هناك اعتبارات، ليس لي وحدي تقديرها، تمنعني أن أكون صريحاً كما أشتهي، فلا أقل من أن أثبت هنا أن الثورة الإستقلالية المصرية قامت على أكتاف رجال ظلوا قبل نشوبها بزمن طويل يحملون العبء وحدهم وقد كان فيهم يومئذ أعلام المحامين ومنهم اليوم أعلام القضاء.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن أسجل الكلمات الطيبات التي وجهها إلى المحامين حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس محكمة النقض والابرام في خطابه القيم الذي ألقاه عند افتتاح الجلسة الأولى من جلسات الدائرة المدنية لمحكمة النقض والابرام.

قَالَ حفظه الله فيما قَالَ: (إن سروري يا حضرات القضاة وإفتخاري بكم لَيْسَ يعدله إلا إعجابي وإفتخاري بحضرات إخواني المحامين الذين أعتبرهم كما تعتبرونهم أنتم عماد القضاة وسناده).

أليس عملهم هو غذاء القضاء الذي يحيه؟ ولئن كان على القضاة المشقة في البحث للمقارنة والمفاضلة والترجيح فإنَّ على المحامين مشقة كبرى في البحث للإبداع والأبداء والتأسيس. وليت شعري أي المشقتين أبلغ عناء وأشدَّ نصباً، لا شك أن عناء المحامين في عملهم عناء بالغ جداً لا يقل البتة عن عناء القضاة في عملهم. بل إسمحو لي أن أقول إن عناء المحامي - ولا ينبئك مثل خير - أشدَّ في أحوال كثيرة من عناء القاضي، لأن المبدع غير المرجح.

هكذا يا إخواني المحامين نظرنا إليكم.

ورجاؤنا فيكم أن تكونوا دائماً عند حسن الظن بكم.

وإنَّ تقديرنا لمجهوداتكم الشاقة جعلنا جميعاً نحن القضاة نأخذ على أنفسنا أن نيسر عليكم سبيل السير في عملكم، وأن أية فرصة تمكنا من تيسير السير عليكم لا نتركها إلا انتهزناها في حدود القانون ومصلحة المتقاضين. ذلك بأن التيسير عليكم تيسير على القضاة أيضاً، إذ القاضي قد تشغله الفكرة القانونية فيبيت لها ليالي موحوزاً مؤرقاً على مثل شوك القتاد يتمنى لو يجد من يعينه على حل مشكلها وإن له لخير معين في المحامي المكمل الذي لا يخلط بين واجب مهنته الشريفة وبين نزوات الهوى ونزعاته، ولا يشوب عمله بما لَيْسَ من شأنه.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

إذا كان هذا ظنتنا بكم ورجاءنا فيكم فأرجوا أن تكونوا دائماً عند حسن الظن بكم وتقذروا تلك المسئولية التي عليكم كما يقدر القضاء مسئوليتهم).

وأما بعد فلم يكن من همي أن أطيل الكلام في المحاماة من هذه النواحي، إنما أردت أن أضمن هذا المقال خلاصة تجاربي مع الأثر الذي تركته في نفسي مزاولة الصناعة.

في القانون قاعدة أصولية تفرض على الناس العلم به وتمنع أن يكون جهلة عذراً مقبولاً. أما تطبيق هذه القاعدة فيختلف مداه باختلاف الدائرة التي يقع في حدودها نوع معين من تصرفات الأفراد.

فأحكام العقوبات بما فيها من زجر أو تنظيم للحريات، هذا التنظيم الذي يقيد حرية الفرد أو الجماعة، تخالف الأحكام الخاصة بالشئون المدنية مما يقع أثره على المال. وليست هذه القاعدة متروكة في فرنسا على إطلاقها، فإن هناك إستثناءات لا أجد سعة المقام هنا تسمح أن أتناولها بشيء من التفصيل.

كما أنه لا تفوتنا الإشارة إلى ما أسلف الرومان في قديمهم، فقد كانوا يرون إعفاء الشبان والنساء والأجناد من حكم هذه القاعدة بقدر معلوم وإلى حد مخصوص في سن معينة.

والواقع أن هذه القاعدة تجرى على أن العلم بالقانون حاصل حكماً. ومهما تزهت أغراض الشارع، أو مهما سمت فيه نية الحرص على تزويد الهيئة الاجتماعية بأقوى الضمانات وأوفاهها فليس له مع ذلك بد من إقرار الواقع الصحيح والتمشي مع طبيعة الأشياء.

لهذا إختص فريق من الناس بدراسة القوانين والإحاطة بأحكامها جملة وتفصيلاً، ومن ثم ظهرت المحاماة، وقام المحامي من الهيئة الاجتماعية مقام العضو النافع، لا يستغنى عنه ولا عن خبرته ما دامت هذه الهيئة الاجتماعية ولا عاصم لها من الفوضى غير النظم والقوانين.



دراسات المحامي وثقافته

من التزيد في الكلام أن يقال إن على المحامي أن يتقنه في القوانين فهماً وإستذكّاراً، فما ينبغي أن يكون المحامي شيئاً إذا لم يكن كذلك. أمّا أن يصبح محامياً حقاً فذلك يوم لا يفوته النصيب المسعف من كلّ علم بينة وبين عمله صلة تكاد لا تنقطع.

إنه لا محيص له من أن يصيب حظاً وافراً من الفقه الشرعي والتاريخ والمنطق وعلم الاجتماع وعلم النفس وآداب البحث والمناظرة، إلى حظ مؤات من مبادئ العلوم الطبية والميكانيكية، وليس ذلك بعجيب ولا هو بمستكثر.

إن ضرورة العمل وحسن أدائه أصبحا يقتضيان من المحامي أن يختزن في وعاء قلبه من المعارف ما لا يتأدى إليه التوفيق في المرافعة ويبحث القضايا إلا به. أليس مما يشين المحامي أن يكون لقضيته إتصال بفن من الفنون، أن تنضاف إلى أسنادها تقدير تقارير خبراء فنيين ثم يقف هنالك زائع البصر عاجزاً عن تغطية هذه التقارير ليحيط ما فيها من باطل أو ليقيم ما بها من حق.

ومن الواضح أن ليس المقصود الإحاطة بالعلوم والفنون إحاطة ترد المحامي طبيباً أو مهندساً أو فقيهاً شرعياً أو تجعله كلّ أولئك، إنّما المقصود أن يستكمل ثقافته بالنصيب المسعف من كلّ علم وفن حتّى لا يقعد به القصور عن حسن العمل وأداء الواجب.

ومما يقع في الطليعة بين طائفة الصفات اللازمة للمحامي أن يكون قوياً فيما يعتقده حقاً، وأن يروض نفسه على هذه القوة حتّى لا تخونه في زمان ولا مكان، وأن ينزل

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

موكله فيما عهد إليه من حق منزلة نفسه فيحوطه من أسباب الرعاية والحفاظ بما يحوط به حقه الخاص.

فإذا كملت له هذه المحمدة أعطى مجلس القضاء حقه من الإجلال والتوقير، ثم أخذ نفسه بعد ذلك بالصبر والأناة حتَّى لا تن ولا تضعف إذا أصابها قليل أو كثير من تعريض القضاء.

و عندى إنَّ خير ما تتخذه ذخريومك وغدك أن تمهد لهذه الصناعة من نفسك وأنت مقبل عليها، مكان الرضى المطلق والثقة المستمكنة حتَّى لا يداخلك شيئاً من التبرم بيومك فيها، ولا يهيجس في قلبك سوء ظن بغدك المأمول معها.

فإن طويت نفسك على هذا فستغرم بالمحاماة إغراماً يطعمك حلاوتها وحلاوة الاخلاص لها، ويذيقك من الغبطة بأداء الواجب هذا النصيب الذي أراده الله للموفين بالعهد من عباده.

أما إن أنت تراخيت في ذلك فقد مهدت العذر لمن يقولون إن جمهرة من ناشئة المحامين أصبحوا الآن محامي ضرورة حتَّى لا قرار لهم على المحاماة إلا ريثما يستشرفون فرصة الالتحاق "بالوظائف" فيهجرونها هجر صد وكراهة. ولا ريب أو أن صدراً حمل للمحاماة مثل هذا الشعور فلن يستطيع صاحبة أن يكون فيها عظيماً مقدماً، ولن يتاح له أن يدرك مالها من فضل وما فيها من خير وبركة.

عدة المرافعة والإستعداد لها

لَيْسَ من عاداتي أن أقبل قضية إلا أن اقتنع بيني وبين نفسي بالحق فيها. إنَّما أخذت نفسي بهذه العادة لأنني أعلم أنه لا شيء غير الإقتناع بالحق يكفل سلامة الدفاع، ويمده بالقوة الماضية والحجة الغالية.

فمتى أستشعرت نفسي مما تعطيني أوراق الدعوى وظروفها أن هناك حقاً مهضوماً أو مصلحة مضاعفة إطمأنت إليها، وحبب إلى الاضطلاع بها، وتفتح قلبي للواجب أقوم به، ووجدت من عقلي نشاط المعين الدائم، ثم لاتزال هذه الروح القوية تؤاتيني بالكفاية من الصبر والجلد ولأذلل ما قد يعترض طريق الدعوى من صعاب، تنشأ تارة عما يعده الخصم من وسائل دفاع أو هجوم.

وتنشأ تارة أخرى من موقف القاضي وما عرف فيه من حيطة عمله باليقظة والجلد في تقصى شوارد الموضوع، وقد تكون الصعاب فيما يعده أو يتخيله صاحب الدعوى داخلًا في عناصر الدليل، وفي تدبيره الحيلة لإستكمال ما نقص من هذه العناصر مما يخرج من طاقة صاحب الحق ولعل أهون الصعاب وأيسر العقبات - فيما أرى - تلك التي يتخذها الخصم سلاح هجوم أو دفاع ذلك بأنني أعلم أن الحق ما دام في جانبي فهو كفيلاً أن يلهمني قوة التفكير وصواب الرأي فلا ألبث أن أرد على الخصم كيده وأحبط حجته، والحق ما زالت له من نفسه قوة لا تغلب، وعليه من قوته دليل لا يرد، وحسبك لتظهره - ونوره يمشي بين يديك - أن تصطنع شيئاً من الكياسة إلى شيء من الفطنة، إلى مثلها من حضور الذهن، فكثيراً ما تسعدك هذه الصفات كلما اصطنعتها لنفسك بالدليل القاطع تلتقطه من كلمة يسبق إليها لسان الخصم أو عبارة تنزوي في ورقة من أوراقه.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وإذا كان في المقام الأول أن تروض نفسك على هذه الصفات حتى تصبح من خصائصك الثابتة ففي المقام الأول وأيضاً أن تلتفت الالتفات كله إلى طريق المناقشة بالاستجواب في الجلسات على لسان المحكمة وفي حدود الحق المَحْوَل للمتقاضين. فكثيراً ما ينتهي النزاع بكلمة تصدر من الخصم أو من محاميه. واقتناص مثل هذه الكلمة قبل شرودها وإقامة الحجة بها قبل أن تروح دفينة بين زحمة المناقشة وركام الأسئلة والأجوبة، ذلك فن دقيق يكتسب باليقظة والمران الطويل.

ومهما تكن حال القَاضِي من علم وخبرة، وحال المتقاضين من لهفة على الفوز وتطلع إلى الغلب فالمحامي هو وحده الذي يسوس الدعوى ويتولى توجيهها، وهو وحده، في الأعم الأغلب الذي يرجع إليه المنقلب من نجاح أو خيبة، وييده لا بيد سواه تحيا الدعوى أو تموت، فهو المسئول عن أوعار المسالك يتخطاها على أمن وهدى وكلما وجدها قائمة في المرافعات أو فيما يعرض من تحقيق أو إستجواب خصوم.

ويحدث أحياناً أن يمضي القَاضِي حكمه في الدعوى تمهيداً للفصل في موضوعها فيسبق الخطأ إلى ناحية من نواحي حكمه، وقد لا يكون مثل هذا الخطأ كبير أثري في الصميم من موضوع الدعوى، وقد يسلم معه -رغم ذلك- جوهر الموضوع فيقضى به أخيراً. ولكنني مع ذلك لا أرضى للمحامي أن يسكت على هذا الخطأ، فإنه إذا كان من واجبه للحق المطلوب في دعواه أن يورد الحق مورده كلما بعد عنه بشي من خطأ الحكم فمن واجبه كذلك للحقيقة العلمية أن يوردها مورد الصواب حين يراها وقد عدل بها عن طريقها، فحتمٌ على المحامي إذن أن يرفع أمر هذا الحكم التمهيدى إلى القَاضِي الأعلى حرصاً على تقرير القواعد الصحيحة وعلى سلامتها.

وكل فوز يظفر به من القَاضِي الأعلى في مثل هذه الحالة - وإن لم يكن ذا تأثير ظاهر في أصل الحق الذي يطلبه في دعواه - هو في الواقع فوز للعلم وتأييد لحقائقه، وهو لاشك فوز عظيم. على أنه من يدري؟. فقد يكون لهذا الفوز من الأثر في أصل الحق المطلوب ما لا يتبينه المحامي لأول وهلة.

ولكل دعوى عناصرها الخاصة، هي مدار تكييفها وإلباسها من القانون ثوبها الذي لا يقصر عنها ولا يطول، ثم إحصاء الطلبات التي ترفع إلى القاضي مستخلصة من جملة الحق المطلوب.

وتكييف الدعوى وتصويرها ميزة من أعظم ميزات المحامي هو وحده الذي يسر النهوض بالدليل على الحق المدعى. وتلك ميزة لا تنأت للمحامي إلا بالدراسة العميقة لقضاياها ولما يتصل بها من النصوص القانونية ثم بإثبات الواقع في القضية ومراجعة ما يؤيد الحق المطلوب من الأصول القانونية وإنزال هذه الأصول على حكم هذا الواقع وهذه الميزة تمضي مع المحامي نامية كلما مضى هو مع الزمن يغتنم من التجارب أهداها وأنفعها، ويتزود من المران أطيب ثمراته.

إن الدليل المكتوب ليس هو كل شيء في طريق الإثبات، بل في النصوص القانونية التي تنظم الإجراءات كثير من أوجه الإثبات قد تختفى على الخصم وقد لا يفتن إليها صاحب الدعوى نفسه، وهذه الأوجه لا تبخل بالدليل متى تولاها تفكير سليم وتدبرتها فطنة هادئة ومحصها إستنباط صحيح؛ هنالك يمد لك الدليل كلتا يديه، فيمشي إليك الحق بين صفين من هدى ونور.

ولكل دعوى روح خاصة تفيض الحياة على وقائعها، وتعطى الدفاع من هذه الحياة نصيباً يفتح له ضمير القاضي ويمهد سبيل إقناعه. وحياة الدفاع في أسلوبه، وفي طريقة عرضه، وفي حسن اختيار الأدلة وحسن ترتيبها، وفي تصوير الدعوى والرد على أوجه دفاع الخصم. وقد تكون لهذا الفرع الأخير قيمة خاصة. وذلك أن إتقاء هجوم الخصم وإحباط حججه هو قطب الرحى في توجيه الدعوى.

وليس أوجع لنفس المحامي من أن تنهيا له فرصة التكهّن بما عسى أن يدفع به الخصم دعواه ثم يترك هذه الفرصة تضيع من يده فلا يقتنصها قبل أن تفلت أولاً بحسب حسابها فيعد لها عدته. ومما يشاهد أحياناً أن بعض المحامين لا يأخذون أنفسهم بما يجب

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

عليهم من دراسة القضية قبل موعد نظرها، فإذا جاء وقت نظرها يجلسون من الإفضاء إلى القاضي بما فاتهم من تمحيص ما فيها من وقائع تحضير وما يلزمها من أدلة وإسناد.

ذلك عيب لا يشفع فيه الخجل إن كان سببه الخجل، ولا تبيحة العزة الموهومة إن كان منشؤه هذه العزة الموهومة.

أى شفيع لعيب كهذا أقل ما قد يقع من عواقبه أن تقتل به الدعوى وهى في يد المحامي قتلاً لا يحله شرعاً ولا ضمير؟ فمن حق المحامي على نفسه باعتباره إنساناً، ومن حق صناعته عليه باعتباره محامياً، أن يكون شجاعاً حتى تصبح الشجاعة - فيما يصون ودائع الناس - فضيلة مأثورة عنه. ولا يضيره أن يجد من شجاعته في سبيل صون هذه الودائع ما يمكنه من أن يتدارك فوارط الإهمال السابق بيوادر العناية اللاحقة.

والآه فما هى المرافعة؟

أليست هى رسالة تؤديها عن صاحب الحق إلى من بيده إقرار الحق أو إنشائه؟ إذن لا مناص من أن تتزود - لتبلغ هذه الرسالة - صدق اليقين وقوة البرهان، وأن ترى كيف تمهد سبيلها إلى الأسماع ثم إلى القلوب بلطف الأداء ووفق العبارة وحسن الخطاب.

فالمرافعة ليست بذلك هى الفصاحة وحدها، ولا هى العلم بالقانون وحده. ولكنها، قبل أن تكون غزارة علم وزخرف كلام، يجب أن تكون حول الدعوى سياسة يقظة وإستبصار، وحول الدليل حذقاً في الأداء ولباقة في إيراد الامر وإستصداره.

وخير المترافعين هذا الذي يقوم مع القاضي - وهو يترافع أمامه - في الجو الذي يقوم فيه القاضي نفسه، هنالك يستطيع أن يستقرئ ميول القاضي ويتابع تفكيره ويسبقه إلى ما يقع في نفسه من الخواطر والإلهامات. وهذه حال، إذا بلغت تمامها، أدت إلى المزاوجة بين طرق الإقناع والإقتناع. ومن شأن هذه المزاوجة أن يتبعها قبول حسن من القاضي لرسول صاحب الحق.

ولكن وراء هذا كله شرطاً فيه، هو أن يكون الكلام ثوباً للمعاني المقصودة لا قصيراً ينكرها وتنكره، ولا طويلاً يتعثر فيها وتتعثّر فيه، فقد تكون للحق المطلوب حياة في نفسه ولكنه لا يلبث أن يموت لأن قصور الإبانة عنه تركه مختقاً تحت ترابه، أو لأن الخروج عن القدر اللازم للإبانة عنه إلى الإطناب في غير مقتض أو إلى التعلق بالخواشي البعيدة عن صلب الموضوع أرسل من الملالة والسأم ما يضيق به صدر القاضى فلا تجد الحقيقة مسلماً إلى قلبه، والقاضى على كل حال بشر مثلنا تغنيه الحجة الظاهرة في العبارة الموجزة عن التطويل بإعادة ما قيل أو بما لا يقوم به الدليل.

لكننا في أحيان كثيرة نجد توضيح الحق الذي يطلبه المحامي مقتضياً من جانبه الإطناب والشرح الطويل، مستوجباً من القاضى الإستماع وسعة الصدر، ونجد القاضى قلقاً يتبرم ويستحث المحامي على الإيجاز والإختصار.

وفي مثل هذه المواقف يشعر المحامي أن حرية الدفاع محمولة على قيود مسلوكة في اغلال. ونحن لا نياس أن نجد لمثل هذا القاضى عذراً.

فأكبر الظن أن فرصة العمل في المحاماة لم تنهياً له يوماً من الأيام، ولو أنها كانت قد تنهيات له لرأى كيف يجلس المحامي للقاء قصاده، وكيف يستمع إلى شكواهم، وكيف يعرضون عليه ما بينهم وبين خصومهم من المنازعات، وكيف يضطر كارماً أو راضياً أن يسمع أقاصيصهم مما لا يعد مع حاجتهم إلا فضول كلام.

لو أن هذه التجربة كانت قد مرت بمثل هذا القاضى لوجد المحامي من رحابة صدره وحسن إستماعه ذلك الحظ الذي يعينه على إتمام واجبه بإيراد كل ما يحتاج الحق إلى إيراده.

ولست أريد أن تفوتني الإشارة إلى أن بعض المحامين يظنون أن تناول الخصوم بما يشيع مساوئهم الخاصة في مجلس القضاء يكسب الدفاع قوة، ويسبغ على الدعوى شيئاً

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

من الوضوح فحسبى أن أقول إنه ظن باطل ؛ ومن حق المحاماة على أن أقول لهم لا تصدقوا هذا الظن.

إن خير المحامين من قصر مرافعته على تجلية الوقائع وتهيئة البراهين لإثبات الحق المطلوب وتفنيد ما يرد عليها من الاعتراضات ونفى ما يعلق بها من الشبه، ذلك إلى التعفف والترفع عما لا يتصل بصميم الدعوى من فوارط العيب.



المرافعة

للأستاذ حسن الجداوى

المرافعة

للأستاذ حسن الجداوى

يجد عضو النيابة المحقق ويكد، ويبحث في خفايا الأوراق، ويفتش عما تحويه الصدور وما يخفيه الغرض في قلوب الشهود أو المتهمين، ويستنطق الجهاد، ويستشف الآثار والقرائن، ويعد القضية التي بين يديه بكل ما وهبه الله من حنكة ودراية وصبر ويبقى عمله مع ذلك نافياً، ضعيف الأثر، قليل الإنتاج، ما لم يمنحه الله قدرة على التعبير يستطيع بها أن ينشر على قضاته ما ضمه ملف القضية، وأن يبرز ما فيها من حجج ويجلي ما بها من مكامن الضعف أو مواطن القوة.

ويسهر المحامي الليالى الطوال يسأل أوراق التحقيق أسرارها، ويستلهمها خفاياها، ويستنبط الحجج التي أعدها لصالح موكله، ويعد لليوم الموعد ما أستطاع من عدة وبيان، ما بين الشهود ينفي بهم الإتهام، وأسئلة محرجة يقضى بها على شهود الإثبات، ومستندات قاطعة الدعوى قاصمة لأدلة الإتهام، فإذا ما جاء يوم الفصل بحث عن لسانه فوجده يتعثر في جوانب فيه، لا يدري ما يقول، ويبحث عن الحجج التي أعدها فإذا بها قد تبخرت وخلا منها بيانه، ونظر إلى المستندات التي ظنها دامغة فإذا بها قد تحولت قصاصات لا قيمة لها في الدعوى إن لم تتحول مستندات عليه لا له.

ذلك لأن المرافعة في ساحة معركة القضاء. أو إن شئت الدقة فقل إنها مباراة، تشرف عليها روح رياضية عالية يشترط فيها الصدق وعدم أخذ الخصم غيلة أو ختلا، والالتجاء إلى سلاح شريف لا زائف ولا مسموم، مباراة أسلحتها الوحيدة المعتمدة قوة

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

البيان، وثبات الجنان، وقرع الحجة بالحجة، والتدليل المنطقي والإستعانة - ولكن بقدر - بتأثير العاطفة وإستدرار رحمة الحكم الذي هو القَاضِي، أو إشتارة غضبه إستنهاضة لتحقيق واجبه كمحام للهيئة الإجتماعية يدفع عنها عدوان المعتدين، وكمُلجاً للمظلوم وسند للمهضوم.

وهذه المباراة الذي يتولى إدارتها دائئاً قاض واحد أو ثلاثة قُضاة وأحياناً خمسة، تجري دائئاً في قاعات متشابهة الوضع ويتنسيق يكاد يكون واحداً.

فالحكم يجلس في رأس القاعة تحت صورة الملك الذي يصدر العدل باسمه، وتشرف عليه الحكمة الخالدة التي تبلى الدهور وهي لا تبلى وتتغير المبادئ والأنظمة وهي ثابتة "العدل أساس الملك". ويجلس إلى يمينه ممثل الإتهام، وإلى يساره كاتب الجلسة المكلف بإثبات ما يجري أمامه وما يدلى به المتبارون من دفاع وحجج، ويسجل لهم ما يربحون وما يخسرون. وأمام القَاضِي يجلس المحامي إلى ناحية قفص الإتهام بجوار المتهم الذي جاء ليدافع عنه أو إلى ناحية النائب الذي جاء يشد أزره في طلب الإقتصاص من المتهم، لأنه يمثل الزوجة التي أكلها المتهم زوجها أو الإبن الذي حرمه أباه.

ومن خلف هؤلاء جميعاً الجمهور - أو قل المتفرجون - أتوا لأنهم يتصلون إلى أحد الخصمين بسبب أو جاء بهم ميلهم لمشاهدة مظاهر العدل كيف تأخذ مجراها وسفينة الحق كيف تصل إلى مرساها.

فإذا بدأت المباراة وجب على كُل من المتبارين أن يبذل قصارى جهده ليقنع الحكم بحقه، وليعقد له لواء النصر. ولكن المباراة في سبيل العدل لا يستعمل فيها إلا سلاح الحق والصدق، تسمو فيها الروح الرياضية الحققة، فلا مداورة ولا مواربة، ولكن كلمة الحق تقال وإن أضرت بقائلها، وحجة الخصم يسلم له بها وإن خسرت المعركة بسببها.

فالنائب وإن جاء ليمثل الهيئة الإجتماعية لم يجيء ليقصص لها من المتهم وإن ثبتت برائته، أو لينتقم منه بالعقوبة القاسية وإن بدا له معذوراً أو مدفوعاً إلى جريمة بعوامل لا

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

قبل له بمقاومتها. والمحامي، وواجبه الدفاع عن المتهم، لا يفرض عليه أن يسعى لتبرئته وإن كان مجرمًا، أو أن يجادل في إدانته وقد ثبتت لا تقبل جدلاً.

بل كل منهما مطالب بأن يقر بالحق متى وضح له، وأن يسلم لخصمه قانعاً راضياً، فالخاسر في هذه المباراة والكاسب سواء، كل منهما يسعى لنصر الحق وبها فاز. وإذا كانت طبيعة وضع القضايا من شأنها أن تجعل كفة النيابة العمومية هي الراجحة، لأنها لا تتقدم عادة إلى القضاء إلا إذا استنفذت حقها في حفظ القضايا التي لم يوصل فيها التحقيق إلى إدانة واضحة، فإن هذا يدعو ممثل الإتهام إلى أن يلتزم في مرافعته الإيجاز والقصد في التعبير.

ولكن ذلك ليس عليه حتماً، فقد يرى نفسه أمام هيئة من الدفاع لها بلاغة في التعبير وقوة في الإدلاء بالحجة، فمن مصلحة العدالة نفسها أن يكون هناك تفوق ظاهر للإتهام على الدفاع حين يقضى بالعقوبة حتى يطمئن الناس إلى أن أحكام القضاء صادفت الحق والعدل. إذ ليس أشق على سمعة العدالة من أن يقف ممثل الإتهام متلعثماً في إتهامة، متعثراً في اقواله، بينما القضية غنية بالأدلة والبراهين، وفي حين يقف الدفاع مهاجماً حتى يخجل للسامعين أن القضية لا تستند إلى أساس ولا تركز على حجج وبراهين، وأن يأتي بعد ذلك الحكم بالإدانة لثبوت الدعوى على المتهم بأدلة لم يعرف ممثل الإتهام كيف يبدئها وحجج لم يوفق إلى إبرازها.

ووضع القضايا هذا يتطلب أيضاً أن يترك للدفاع كامل حريته. فالمحامي يقف غالباً ليدفع عن متهم أحاطته النيابة والبوليس بسيلاج متين من الأدلة والبراهين، وإحاطة الرأي العام وصحفه وجرائده بحكم قاس سبق به حكم القضاء. وليس للمتهم الأعزل الذي وقف علمه وفضله ولسانه على الدفاع عنه، فإن نحن ضيقنا عليه الخناق على كل لفظ يفلت منه أو تعبير يسبق به لسانه لم نمكنه من أداء واجبه. فحرية الدفاع ملك للمحامين، أعطيت لهم للمصلحة العامة، لمصلحة المواطنين جميعاً، وليس لأحد أبداً أن يعتدي عليها.

ولقد وقف محام فرنسي مشهور يترافع في قضية، فنسب إلى النائب المترافع أنه قد لجأ في مرافعته إلى إستغلال الشهوات الضارة أن هذا ليس بالأمر الحسن، فعد قوله هذا مخالفة تأديبية وحوكم من أجلها، وكان دفاعه عن نفسه أن قال: "أما شخص النائب المترافع فمتفصل عن مرافعته كُل الإتصال، فشخصه محل إجلالي وإحترامي، ولا أبيع لنفسي أن أهاجمه، ولكني أهاجم مرافعته، فهي ملكي ومن حقي أن أمزقها إربا إرباً وان أطأها بقدمي". وقد أدانته محكمة الإستئناف بباريس وقالت إن من حق المحامي أن يدافع عن موكله ولكن ليس من حقه أن يهاجم. فردت عليها محكمة النقض بأنه لا دفاع بغير هجوم.

إننا إذا ألزمنا المحامي أن يقيس ألفاظه ومعانيه، وأن يخشى ما قد يعطى لها من تفسير لم يقصده وأن يرهب ما قد تؤدي إليه من معان لم تخطر له ببال فإننا نكون قد قضينا على كُل مرافعة إرتجالية، وأطفأنا جذوة البلاغة القضائية، لأنه لا مرافعة بغير إرتجال.

وإنه ليسرني أن أقرر أن العمل القضائي قد دل على أن حرية الدفاع في المحاكم المصرية مكفولة إلى أقصى حدودها، وأن المحامي المصري يجد في سعة صدر قضائه وفي زمالة ممثل الإتهام وفي قوة عقيدته ما يجعله مطمئناً واثقاً من أن أحداً لا يفكر في أن يتسقط أخطاءه أو يحاسبه على ألفاظه. وإذا كان قد حدث في تاريخنا القضائي بعض مشادات لا تخلو من مثلها تاريخ قضائي في أي بلد من البلدان - لقلتها - كقطعة الحجر تلقى في الماء الهاديء الصافي تحدث على وجهة بعض التجمعات برهة وجيزة ثم لا يلبث أن يسترد سابق هدوئه وصفائه.



لغة الأحكام والمرافعات

بقلم الأستاذ/ زكي عريبي

المحامي

لغة الأحكام والمرافعات

الأستاذ زكي عريبي المحامي

دستور البحث

أى شيء يراد بهذا العنوان "لغة الأحكام والمرافعات" .

كيف كانت لغتها قديماً، وكيف تطورت، وإلام إنتهت، وكيف يجب أن تكون؟

هذا هو منهج البحث أم أن له مدى أبعد ودائرة أوسع؟

الحق أن نواحى الموضوع، حسبما يوحى عنوانه، أكثر من أن تعد أو تحصر، فقد كان للناس محاكم منذ أقدم العصور، وفي جميع البلاد المتمدنة. ولكل عصر من عصور التاريخ، ولكل بلد من بلاد المعمورة مميزات في تسيير العدالة وما يرتبط بها، ومنه ما نحن بصددده.

ثم إنك إذا تحدثت عن لغة المرافعات إستحال عليك أن تقصر على نحو الكلام وصرفه و باقى صفاته اللغوية، بل أنت تريد إلى جانب هذا أن تنظر في الأحكام والمرافعات من حيث الأسلوب وإختيار اللفظ وترتيب الكلام ومراعاة المناسبة وملاحظة الصوت والإشارة.

ثم إن الموضوع ذو شقين إذ أن لغتك وأنت جالس للقضاء غيرها وأنت قائم للدفاع. ثم إن الحال في مصر يختلف عنها في أكثر بلاد الدنيا؛ فنحن هنا نطبق أحكام قانون نبتت في بلاد أجنبية ولم تحتضنه لغتنا إلا منذ عهد قريب، فأكثر المشتغلين بتطبيقه درسوا مبادئه ثم تعمقوا في أصوله بغير اللغة التي يكتبون بها أحكامهم أو يعدون دفاعهم.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

أى ناحية من هذه النواحي الكثيرة المتعددة يجب أن نعالج في مقال أكبر الظن أن الحيز المخصص له محدود وسط البحوث الأخرى التي سوف ينطوى عليها "هذا الكتاب".

لقد فكرنا في الأمر ملياً فانتهيماً إلى أنه خير لهذا المقال إذا انفرجت حلقة البحث فيه فجاوزت الحدود المصرية البحتة إلى إلمامه بالحال عند غيرنا من المعاصرين ومن سبقهم من الغابرين الذين يمكن أن يعدوا بحق واضعى أساس فن الكلام القضائي.

فإذا فرغنا من ذلك - ولن نطيل فيه - عرضنا لتاريخ لغة القضاء عندنا : ماضيها القريب، وما ينتظرها على حملة لواء نهضتها الحالية.

أولا نعالج في هذا المقال بحثاً لغوياً عميقاً فليس لنا بذلك طاقة ولا المحل هنا محله. هذا إلى أن نواحي البحث الأخرى أجدى وأنفع. وسوف نعنى التفريق بين لغة المرافعات ولغة الأحكام، فإن لكل منهما مميزات تختص بها، ويجب التنبيه عليها، ولو أن كل منهما تلقى في مصر صعوبات مشتركة يجب على العائلة القضائية بأسرها التضافر على مغالبتها وتذليلها.

ولنبداً بهذا قبل أن نفرج ضلعا الزاوية بحكم اضطرارنا إلى الفصل بين شقي هذا البحث.

متاعب اللغة العربية

المتاعب التي يلقاها المترافعون وصائغو الأحكام على السواء في مصر جزء من متاعب لغة قديمة كريمة التحقت بأهل الكهف زمناً، ثم أوقظت على حين غفلة لتقف على قدميها دفعة واحدة فتفهم - والنعاس ما يزال يداعبها ويعقد أجفانها - أحوالاً جديدة ليس لها بها عهد ولا سابق معرفة. أوقظت بشدة ودفعت بعنف الضرورة الملحة لتساير وتلاحق، في ميدان لا يحده سوى حدود العقل البشري، لغات وثيقة الصلة

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

بنهضة العلوم التي رقت بأوروبا إلى مقامها الممتاز الحالى، وجعلت منها مباءة العلم و الفلسفة والأدب والتشريع والإختراع.

لغات صقلتها قرون متعاقبة عامرة بجهود متواصلة ربطت طارفها^(١) بتليدها وهياتها أداة مرنة صالحة لما يطلب منها في مختلف ميادين النشاط العقلية.

وأنت في مصر - كاتباً كنت أو أستاذاً في جامعة، محامياً أو قاضياً، مهندساً أو طبيباً - لا تكاد تذكر أمامك اللغة العربية حتى تتجذع بفكرك إلى مختلف الصعوبات التي تعانيها إذا طلب منك أن تكتب أو تدرس أو تحاضر في فرعك الخاص.

لقد أخذت - كما أخذ أفراد هذا الجيل - العلم عن أوروبا. أخذته سهلاً ميسوراً بلغة أجنبية لقتها صغيراً في طرازها الأخير فحصلت بها على أداة دقيقة مطواعة لحاجات العمر قد إستوفت دقائقها من مسميات وأفعال وتعبيرات لها دلالتها الخاصة المحدودة. درست بهذه الواسطة في لين وسهولة، ثم إذا بك وقد إنتقلت فجأة بحصولك العلمي إلى محيط يريد أن يفهم منك ما فهمته ويأخذ منك ما أخذته.

وليس سبيل للتفاهم مع هذا المحيط إلا بلغة قد يكون معدنها ذهباً ولكنه ذهب ما يزال تبراً مخلوطاً بأتربة تراكمت منذ أجيال فأنت مضطر إلى تطهيره من كل عنصر زائف. ثم عليك بعد ذلك عصره في بوتقة العصر، ثم صقله ثم ضربه نقوداً من أعيرة وفئات مختلفة. فإذا ما إستقام لك هذا كله، لزم أن يجرب الناس عملتك هذه الجديدة وأن يتداولوها زمناً قبل أن يستقر نظاماً مألوفاً معمولاً به.

لئس مركز المتكلم أو الكاتب باللغة العربية سهلاً ميسوراً في هذا العصر، اللهم إلا أن يقول شعراً يحتذي فيه بالمتنبي، أو يكتب نثراً يُنسج به على منوال عبد الحميد الكاتب أو ابن المقفع. أمّا أن يعرض بقلمه لشيء من مختلف العلوم والفنون الحديثة فهو أعزل

(١) طارفها أي جديدها.

إلا من العزم الذي تبعته الصعاب، فقير إلا من عناصر الثروة المخبوءة في لغة مجيدة تتطلب كثيراً من الجهد في إستكشافها ثم مثابرة وصبراً لإقرار ما يكشف وإحلاله محله من نظام مقبول.

ولكن أيمكن حصر هذه الصعوبات ومعالجتها؟

لَيْسَ في هذه العجالة متسع للخوض في موضوع قلنا، ونكرر، إنه خارج إختصاصنا وفوق مقدورنا. ولكن ما نراه في عالم الحقوق يميز لنا أنه لَيْسَ في اللغة العربية أدواء أصيلة تمنعها من أن تأخذ مكانها تحت الشمس كلغة عصرية تضرب بسهم في مختلف العلوم والفنون.

فقد سبق لها أن دُعيت إلى مثل ما تدعي إليه اليوم وهي بعد أقرب منها إلى البداوة منها إلى إستقرار الحضارة، فوثبة إلى غايتها العلمية وثبة الجواد الكريم، ودرس العرب حضارة الأغريق وفلسفتهم وطبهم بالعربية، وحلوا محل الرومان في حمل مشكاة الحضارة قرونا يؤلفون في كُل علم وفن، بل ويزيدون في ثروة العالم العلمية بما إستنبطوا من معارف جديدة.

فهل تعجز العربية، ولها هذه السابقة المجيدة وذلك التراث الباهر، عن أن توصل فجرها الجديد المتألق بمسائنها الباهر. إن لنا أن نأمل بل لنا أن نطمئن إلى غد سعيد أخذاً بالقياس. ولكن لنعد إلى ما كنا فيه، ولنتحدث قليلاً عن صعوبات الحاضر فقد يتعين التنويه باثنتين :

تجاوز القصد

كثيراً ما عيرنا - وأخشى أن نكون عيرنا بحق - أننا نتجاوز، إذا جلسنا للكتابة أو قمنا للكلام، الغرض الذي نتوخاه بأحدهما، وأن اللغة التي نستعملها في عصر اللاسلكي والكهرباء ما تزال تغشاها المحسنات اللفظية، وتغمرها الحواشي المنمقة، ويرهقها إستطراد يمكن التخفف من كثير منه.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وفي الحق أن القليل من كتاب العربية الحديثة هو الذي لا يعنى بموسيقى الألفاظ ورنه العبارة أمّا الأغلب فإنه إذا ذكر الظلم ألحق به الإستبداد، وإذا تكلم عن الرحمة أردفها بالشفقة والحنان. وليس الذنب في هذا على اللغة العربية، بل على تقاليد سيئة وجهل بمقتضيات العصر. إن لغتنا موسيقية بلا مرء، ولكن بإعرابها، وهى غنية غاية الغنى بأسمائها، وأفعالها ونعوتها، ولكن هذه الثروة لم تجمع للزينة فحسب ولم تتدخّر في بطون المعاجم لكي يتزين بها الروى وتستقيم القافية ويحسن السجع. إنّما ليكون منها وسائل لأداء معان مختلفة وإن تقاربت.

وأول واجب على الكاتب في هذا العصر أن يستعمل كلّ لفظ فيما أعدله من الأصل، فيعرف مثلاً كيف ينعت صاحبة بالإقدام، ومتى يسميه شجاعاً ومتى يصفه بالجرأة.

وبعبارة أخرى نحن أحوج ما نكون اليوم إلى فقه صحيح دقيق للغة العربية نعرف منه متى نستغل لفظاً معيناً في معنى معين. وهذا إذا تم استتبع حتماً سير قلم الكاتب ولسان المتكلم في سبيل مرسومة وطرق معبدة فلا يكتب ولا يقول إلا بقدر حاجة الموضوع دون إستطراد يحاول به تمكن المعنى في نفس قارئ أو سامع يخشى أن يفوته القصد.

على أنه من الإنصاف أن نقرر هنا لغة الجدل الفقهي في مصر قد قطعت شوطاً بعيداً فيما نتمناه لأسلوب الكتابة على وجه العموم.

وأول مثل يحضرنى في أسلوب أستاذى المرحوم أحمد بك لطفى طيب الله ثراه، فقد كانت فقد كانت لغته مرآة مصقولة لفكره الرائق المرتب. ألفاظه سهلة مختارة، وجمل على قدر حاجة الكلام لا أقل ولا أكثر، لا تستطيع حذف عبارة منها حتى يختل المعنى وتضيع الفائدة. انظر إليه يترافع عن الورداني في قضية إهتزت لها جوانب القطر كيف يروى وقائعها في بساطة وسهولة توطئة لبحثة القانونى.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

نزل رئيس الوزارة المصرية يوم الحادث من ديوانه يحيط به كعاداته رجال الحكومة حتَّى بلغوا به سلم نظارة الحقانية ؛ ولم يكن يودع مشيعيه حتَّى إبتدره هذا الفتى فأفرغ فيه عدة رصاصات طرحته أرضاً على الأرض يتخبط في دمه، اطلقها من مسدس كانت تحمله يد لم تخنها قواها، يقلبه بقلب كأنه قد من حديد، فأنفذ حشوها فيه كما ينفذ الجلاد حكم القضاء في المنكودين.

ولكن للأسف لم يكن مع الفقيه يد شهم مخلص مقدم كيد أحمد البحر اوى التي أنقذت سعادة حكمدار العاصمة من الرصاص الذي صوب إليه، ولذلك وجدت رصاصات ذلك الفتى سبيلا إلى جسم رئيس الوزارة“.

بل إستمع له وهو يختم هذه المرافعة بتوجيه الخطاب للمتهم كيف يطلق العنان للعاطفة دون أن يختل ميزان أسلوبه السهل الممتنع.

"أما أنت أيها المتهم!.. فقد همت بحب بلادك حتَّى أنساك هيامك كل شيء حولك، أنساك واجبا مقدسا هو الرأفة بأختك الصغيرة و أمك الحزينة فتركتها يكيان هذا الشاب الغض.

تركتها يتقلبان على جمر الغضا.

تركتها يقلبان الطرف حولهما فلا يجدان غير منزل مقفر غاب عنه عائله.

تركتها على ألا تعود إليهما وأنت تعلم أنهما لا يطيقان صبرا على فراقك لحظة واحدة فأنت املهما ورجاؤهما.

دفعك حب بلادك إلى نسيان هذا الواجب وحجب عنك كل شيء غير وطنك وأمتك، فلم تعد تفكر في تلك الوالدة البائسة، وهذه الزهرة اليانعة، ولا فيما سيتزل بهما من الحزن والشقاء بسبب ما أقدمت عليه.

ونسيت كل أملك في هذه الحياة، وقلت إن السعادة في حب الوطن وخدمة البلاد، وأعتقدت أن الوسيلة الوحيدة للقيام بهذه الخدمة هي تضحية بحياتك، أى أعز شيء

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

لديك ولدى أختك ووالدتك، فأقدمت راضياً بالموت لا مكرهاً ولا حباً في الظهور. أقدمت وأنت عالم أن أقل ما يصيبك هو فقدان حريتك، ففي سبيل حرية أمتك بعت حريتك بثمن غال.

فإعلم إذن، أيها الشاب، أنه إذا تشدد معك قضاتك، ولا أخاهم إلا راحميك، فذلك لأنهم خدمة للقانون، وهذا هو السلاح المسلول في يد العدالة والحرية، وإذا لم ينصفوك، ولا أظنهم إلا منصفيك، فقد أنصفك ذلك العالم الذي يرى أنك لم ترتكب ما ارتكبه بغية الإجرام ولكن باعتقاد أنك تخدم بلادك؛ وسواء وافق اعتقادك الحقيقة أو خالفها فتلك مسألة سيحكم التاريخ فيها.

وإن هنالك طريقة عرفها قضاتك وشهد بها الناس وهي أنك لست مجرمًا سفاكًا للدماء ولا فوضويًا من مبادئه الفتك ببنى جنسه، ولا متعصبًا دينياً كراهية من يدين بغير دينه، إنما أنت مغرم ببلدك، هائم بوطنك، فليكن مصيرك أعماق السجن أو جدران المستشفى فإن صورتك في البعد والقرب مرسومة على قلوب أهلك وأصدقائك، وتقبل حكم قضاتك بإطمئنان وإذهب إلى مستقرك بأمان".

ومثل آخر لإيراد الكلام على قدر المعنى المطلوب تجده في مذكرات صديقي الأستاذ سليمان حافظ المحامي. وأغلب ظني أنه يحتذى إمامنا الراحل. قَالَ في صدر إحدى هذه المذكرات يحدد موضوع البحث وبين ما سبق من الرأي وينتهي إلى غرضة من الاستشهاد بحكم محكمة النقض؛ وهذا كله في أسطر معدودة:

يبعان أحدهما من مورث والثاني من وارث عن عين بذاتها. ويبيع الوارث أسبق تسجيلًا. فأيهما أحق بالترتيب؟ وأي المشتريين تملك؟ المشتري من المورث أو المشتري من الوارث؟ ذلك هو موضوع البحث ومناط الفصل في هذه الدعوى.

قد يقال إن العقد الأسبق تسجيلًا هو العقد الحق بالترتيب، غير أن نظرية التفاضل بالتسجيل لا محل لها ما لم يكن البيعان صادرين من مالك واحد. وهنا يحق البحث فيما

إذا كان الوارث والمورث شخصاً واحداً واحداً بمعنى أن الوارث أستمّر لشخص المورث أو أن كليهما شخصية قانونية مستقلة عن الأخرى.

وقع الخلاف فيما مضى على هذه المسألة فقال فريق إن شخصية الوارث تكمل المورث أخذاً بقواعد القانون الفرنسي وقال فريق آخر إنها مغايرة لشخصية المورث طبقاً للشريعة الإسلامية. وتزاحمت الأحكام بين الرأيين، وانقسم الفقهاء المصريون إلى شطرين حتّى طرحت المسألة أمام محكمة النقض وأصدرت فيها حكماً بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٣١ أخذ بالرأى الثاني ووضع نهاية للخلاف السابق.

ترجم هذا الكلام حرفاً بحرف إلى اللغة الفرنسية أو إلى الإنجليزية التي إشتهر أهلها بحب الإيجاز فلن يجد فيها الفرنسي أو الإنجليزي أثراً لحشو أو تزيد مما يؤخذ على كثيرين من كتابنا.

خلق الألفاظ والتعبيرات العلمية

وثمة صعوبة أخرى يلقاها المترافع المصري، تلك هي صعوبة العثور على اللفظ اللازم أو التعبير اللازم في المحل اللازم. قدما أن كثيراً من المشتغلين بالقانون في مصر - بل قل غالبيتهم المطلقة - درسوا القانون بلغة أجنبية إستجمعت شروط الصلاحية للتعبير عن كُل فكرة أنتجها الفقه الحديث، وجميع هؤلاء - محامين كانوا أو وكلاء نيابة أو قضاة مطلوب منهم أن يصوغوا ما تعلموه بالفرنسية أو الإنجليزية كلاماً عربياً فصيحاً.

دعك من صعوبة التفكير بلغة والكثافة بأخرى فقد يتغلب عليها من ملك زمان اللغتين كقاضى قضائنا يعرض للقاعدة المعروفة "إن العقوبة شخصية لا يمكن أن تعدوا الجاني إلى غيره" فيؤدبها بهذا الإقتباس البديع "القاعدة العامة ألا ترزروا وزارة ووزر أخرى دعك من هذا فقد يثبت المثل المتقدم أن الأمر مما لا يصعب تذليله وتعال إلى ضرورة

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

إيجاد والتراكيب اللازمة لتأدية معان مشهورة مستقرة في فرنسا وغيرها من بلاد الفقه الحديث.

هنا الصعوبة الكبرى يلقاها المشتغلون بالكتابة القانونية كل يوم. ولا سبيل لقهرها سوى التعريب أو الإستعمال الطويل واليأس من وجود لفظ في الفقه الإسلامي مصطلح عليه للمعنى المراد.

والأول سهل ميسور على شرط الرضاء بأن تكون لغتنا القضائية شبيهة بالمالطية. ومن ذا الذي يرضى لنفسه الآن أن يقول كما كانوا يقولون في أحكام عثرنا عليها في مجموعة "القضاء" سنة ١٨٨٧ "أبللو" "ومحاكم الريفورمة".

لم يبق إذن بعد اليأس من وجود اللفظ المطلوب في كتب الفقه الإسلامي - وليس كل واحد بمستطيع الصبر على التنقيب فيها - لم يبق سوى طريق الإستعمال المجازي وهو أصعب ما يكون. لا لأن الأمر يتطلب تعمقا في اللغة وحسن ذوق في الإختيار فحسب، بل لأن اللفظ المجازي كثيرا ما يلتوى معناه ويستغلق على غير مبتدعة. هو في حاجة بفرض التوفيق من هذه الناحية إلى مبايعة رجال القانون له وإعترافهم به سيدا غير منازع لمعنى خاص.

خذ مثلا كلمتي (*responsabilite` de` lictuelle*) فقد حار صديقنا القاضي مصطفى مرعى وهو الفصيح المفوه في ترجمته ولم يوفق بعد طول الجهاد لغير "المسئولية التقصيرية" وقد يقول سواه "المسئولية الخطئية". وكلا التعبيرين قاصر في نظرنا عن تأدية كل المعنى المنطوى في العبارة الفرنسية.

وإن أنس لا أنس ما لاقيته وأنا أحاول تأدية معنى (*action lie` e entre*) في مذكرة قدمتها لمحكمة النقض عن الشروط الواجب توافرها في جريمة شهادة الزور. بماذا أعبر عن هذا الركن من أركان الجريمة؟ إن قلت "دعوى مربوطة" وهي الترجمة الحرفية للفظ الفرنسي كانت ترجمة سقيمة باردة، وإن قلت "دعوى

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

معلقة "إنصرفت الصيغة إلى معنى آخر. وأخيراً إستخرت الله فقلت "دعوى قائمة" وأنا لا أدري أأدبت أم لم أؤد.

على أن هذا الذي حار فيه عجزى قد إستقام لمحكمة النقض برياسة إمام اللغة القضائية المصرية عبد العزيز باشا فهمي، فقد صدر حكمها مقررأ أن لا شهادة زور حتّى تؤدى في دعوى "مرددة" بين خصمين. وهو تعبير بارع دقيق لم يكن في ميسور غير الضليع المتفقه في اللغة العثور عليه.

ولنقف عند هذا الحد من الكلام على مشاق الناطقين بالضاد في عصر اللاسلكي والكهرباء فقد ساقطنا المناسبة إلى أبعد مما نريد، ولنقصد رأساً إلى لغة المرافعة كيف كانت وكيف يجب أن تكون، ثم نعقب على ذلك ببحث موجز في لغة الأحكام.



لغة المرافعات

ضرورة البلاغة في إظهار الحق

لغة المرافعات

ضرورة البلاغة في إظهار الحق

إتفق الناس من قديم على أن البلاغة صفة لازمة لمن جعل الدفاع عن حقوق الناس مهنته، وتواضعوا على وجوب أن يكون المحامي فصيح اللسان بالغ الأثر بكلامه متلاعباً بالعقول والقلوب ' وما يزال الإجماع على لزوم توافر هذه الصفات واقعاً.

ولكن لماذا؟

أليس الحق هو بغية المترافعين عن الحق؟ أليس الحق حقاً بذاته؟ أيوجد أوضح أو أظهر منه؟ فيم حاجة المترافع عن الحق إذن إلى الصنعة وإلى التفنن في أساليب الخطائب؟ أحد أمرين : إما أن المترافع يرمي إلى قلب^(١) الحقائق فلا بد له من زخرف القول يموة به ويغرر، وإما إن الحق المجرد بغيته ومطلبه، والحق المجرد ميسور بمجرد الطلب.

خطأ بالغ!

سل طلاب الحق في كل زمان ومكان ينبئونك إن الكلام عن نورة الساطع وشمسه المتألقة وسلطانه القاهر خيال في خيال. حدثهم عن كنهة يخبروك أنه جوهر نادر ثمين مستقر في أعماق الأعماق، خفى على الباحث، عمى على المستخرج ؛ وأن وجوده - إذا هو إكتشف - وجود نسبي يقتصر في الغالب على المستكشف. فإذا ما أراد هذا أن يثبت اكتشافه للغير وجب أن يعد نفسه لحرب عوان ليس له من سلاح فيها غير بيان حسن

(١) قلب أي تغيير.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ومنطق واضح وبلاغة غالبية. يحكى عن أمرسون أحد جهابذة الفقهاء في عصره، وقاضى القضاة في عصر لويس الخامس عشر أنه قَالَ: "والله لو اتهمت بسرقة برجى كنيسة نوتردام وجرى الغوغاء في إثري صائحين: اللص!! اللص!! لبدأت دفاعى عن نفسى بإطلاق ساقى للريح".

مبالغة ولا شك ولكنها مبالغة أراد بها من عرك المحاكم دهر أن لَيْسَ في عالم القضايا شيء يزاحم البديهية ويقوله بالصحة حتماً، وأنه يكفي أن توجد تهمة لكي يوجد بجانبها خطر المحاكم على المتهم ظلماً أو تبرئة الجاني خطأ.

على أنه من ذا الذي يستطيع أن يتكلم عن الحقيقة المجردة المطلقة؟ أين الحق الذي لا يهازجة باطل وأين الباطل الذي لا يهازجة حق؟ النسبية قانون متمشٍ في كُل شيء في الوجود، وليس أسهل من تبيين حكمة في عالم الحقوق. ورحم الله الإمام الأعظم أبا حنيفة فقد قَالَ لتلاميذه يوماً:

"أراكم تسرفون في الأخذ عنى فوالله إني لأرى اليوم رأياً أعدل عنه غداً إلى عكسه". وسأله سائل مرة: "هذا الذي تفتى به أهو الحق الذي لا شك فيه؟" قَالَ "والله فقد يكن الباطل الذي لا شك فيه".

في كُل دعوة إذن هو مزاج من الحق هو أشبه شيء بالذهب يخالطه عناصر كثيرة متنوعة على المترافع أن يطهره منها فيخرج بالمعدن النفيس متألقاً وهاجاً. وأنى له ذلك إلا أن يؤدي رسالته على الوجه الأكمل فيجلو ما غمض ويبسط ما تعقد ويسهل ما إستعصى. والأمر بعد ذلك ورغم ذلك، لا للقضاء وحده، بل للقضاء والقدر. ورب حجة سائغة قاطعة يحويها كلام سقيم فتضيع قوتها وتحمد جذوتها، فإذا ناصرها البيان وقدمها فصيح اللسان إنقلبت سحراً حلالاً.

تعريف البلاغة

البلاغة إذن ألزم اللزوميات للمترافع، ولكن ما البلاغة؟ وبعبارة أخرى - حَتَّى لا تظن أننا قد شردنا عن الموضوع الذي نعالجه - كيف يجب أن تكون لغة المترافع؟

إحترام قواعد اللغة

من العبث أن ينبه منبه على ضرورة إحترام قواعد اللسان الذي يستعمله المترافع أداة الإقناع إنه يخاطب في الغالب هيئات نالت حظاً يذكر في الثقافة العامة، وإنه ليحترم هذه الثقافة إذا هو نزه سمعهم عن لغة السوق والغوغاء فكلمهم بلسان سليم يحترم فيه قواعد النحو والصرف.

محل اللغة العامية في المرافعات

ولكن أمعنى هذا أنه يجب نبذ اللغة العامية وإقصاؤها عن المرافعات حَتَّى ولو ظهرت من الإسفاف في القول وخلت من كُل ما يؤذى السمع؟ الحال تختلف في مصر عنها في غالب البلاد الأوروبية، فهناك تتكلم الطبقة الراقية (ومنها المترافعون عادة) بعين اللغة التي يكتبون بها ويقرءون. صحيح أن المتكلم لا يعنى بإذا اللفظ وصقل الكلام عنايته هذين الأمرين إذا كتب، وصحيح أن لغة الإرتجال ما تزال تختلف اليوم عن لغة التحرير فالأولى تسمع والثانية تقرأ، ولكن مجرى اللسان في الحالتين واحد فلا يميز بينهما إلا الضليع في اللغة.

لَيْسَ الأمر كذلك في مصر. فنحن - وأعنى وطبقة المعلمين - نستعمل إلى اليوم في بيوتنا وفي حديثنا مع أصدقائنا، بل وفي تفكيرنا إذا خلونا إلى أنفسنا لغة تعدل عنها عدولاً ظاهراً إذا وقفنا للدفاع أو جلسنا للكتابة.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

فهل يجب أن نمضي في هذه السبيل إلى نهايتها؟ وهل يجب إقصاء العامية من المرافعات.

المسألة شائكة حقاً. وإنه ليكفيك أن تسمع واحداً من شيوخ مدارهنا المقاول لكي تأخذك الحيرة ويستعصى عليك الحكم.

أينما لم يرَ الهلباوى في أحد مواقفنا الرائعة. إنه يتكلم الفصحى فيزرى بفقهاء اللغة. ولكن الرجل محام بطبيعته وسليقته، فهو يعرف أن العربية الصحيحة ماتزال إلى اليوم لغة صنعة، وأنها ماتزال تجهد المخاطب والمخاطب معاً. والإجتهاد إذا طال إنتهى إلى الملل والسآمة. لهذا تراه، وقد فرغ من التحليق في سماء البيان وإنتهى من قرع الأسماع، في نقطة معينة، بخطاب فخم، داوى الألفاظ، رنان العبارة -تراه بعد هذا وقد هبط من جوه الأعلى إلى سبيل سهل موطأ من كلام عامي يروى به لطيفة من لطائفه السائغة، أو يصوغ ملححة من ملححة العذبة البارعة، أو يبرى منه سهماً من السخر الفتاك ينفذ به إلى مقاتل الخصم.

أنودع من غير أسى هذه اللهجة الحلوة التي طبعها الخلق المصري طابعة الخاص منذ ألف أو يزيد من السنين، وأصبحت مظهراً قومياً تتيه به مصر على جاراتها العربيات كلما ذكر موسيقا اللفظ وخفة وقع الكلام على السمع وسرعة نفاذه إلى القلب؟

لا. سوف تبقى العامية إلى جانب العربية الفصحى لغة مرافعة عامية تصاغ منها النكتة البارعة يخف بها الضجر ويطوى بمعونتها ملل الجلسات الطويلة القاحلة. سوف تبقى لغة كلام متبخر زائل بزوال الجلسة التي يقال فيها. وليس من بقائها ضرر، فهي لن تطنخى على الفصحى مجال، ولن تطنخى على الحلول محلها في موضع الجد وعند المناقشة الحامية تدور حول مسائل علمية أو موضع خطير.

بل إن تخش شيئاً فأخش زوال العامية بزوال الأمية وإنتشار التعليم. بل لقد بدأت هذه النهاية فعلاً، فإن اللغة التي يتفاهم بها عامة أهل المدن هي بالتأكيد غير ما كان

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

يتخاطب بها آبائهم منذ خمسين عاماً. إنها أقرب إلى الفصحى بفضل ما تذيعة الجرائد السيارة والمجلات المصورة وغيرها من صحيح الألفاظ والعبارات. ولن يمضي زمن طويل حتى يصبح الحال كذلك في الأرياف فتزول دولة العامية وتسود مصر من أقصاها إلى أقصاها لسان راق أكبر أملنا أن يتجدد به شباب لغة القرآن.

روح الفكاهة في لغة العصر الفصحى

ولسنا نخاف على روح الفكاهة من هذا التجديد، فالبرهان قائم على صلاحية الفصحى العصرية لما ينطوي عليه الخلق المصري من حب للمرح والدعابة. لقد طاوحت فكرى أباطة إلى آخر حدود المطاوعة، وإن نأسف لشيء فلأنه لم يقع لنا من كلام الأستاذ شيء قضائي يمكن أن يجد له محلاً في هذا البحث. ولكن إن فاتتنا دعابة فكرى أباطة القضائية فلم يفتنا لحسن الحظ دعابة عمر عارف. انظر إليه وقد قام يترافع في قضية قذف مشهورة كان المتهم فيها موظفاً إستباح لنفسه أن يتدخل في السياسة وجمع به قلمه مرة فنال من رجل كريم.

"ولكن المتهم أثر التعرض للسياسة وما هو لها، وإنصرف إلى التشيع فيها، ورضي أن يكون موقفه منها موقف الزبانية من جهنم فهو يطلع على خصومة يشع وجهة ناراً، منتفخ الأوداج، ينضنض بلسانه على لقم الطريق إن تعرضوا له يلهث وإن تركوه يلهث. ثم إذا فرغ من تعذيب الناس مما رماهم به من جارج القول، عاد يتصبب عرقاً وأخذ مجلسه من ديوان الصناعة والتجارة يمد يداً للوظيفة يعدها قرشاً قرشاً، ويمسح عرقه بالأخرى كأنه أبلى في عمله الحكومي الذي أوثمن عليه" صورة بارعة بلغت فيها الدعابة الساخرة غاية ما يتمناه صاحب "النكتة البلدية" ولكن بلغة هي من أفصح ما يكون وليست مطابقة الكلام لقواعد الأجرومية إلى عنصراً واحداً من عناصر لغة المرافعة الجيدة فما هي عناصرها الأخرى؟

مطابقة لغة المرافعة لمقتضى الحال

إن أهمها بلا شك هو مطابقتها لمقتضى الحال. فالإسهاب منها مواضع والإيجاز مواضع يجب استعمال اللفظ المجلجل مرة والسهل البسيط أخرى. يغلب المنطق هنا والعاطفة هناك حسب الظروف والأحوال. وليس يستطيع هذا إلا المتكلم المصقع المتصل بالأدب بأوثق صلة، العالم بطبائع الناس، العارف لمواقع الكلام، المتصرف في أنواعه المختلفة بما يريد ويشتهي.

كفايات صعبة بلا شك ولكنها لازمة. أدرك الأقدمون ضرورة توافرها في من اتخذ الكلام صناعة. فكان محامو اليونان أفصح أهل زمانهم وأعلمهم. وصار الرومان في إثرهم فلم يكن لطلاب البلاغة في عهدهم غير ساحة القضاء يقصدونها للأخذ عن أئمتها وحاملي لوائها من المترافعين المبرزين أمثال أنطونيوس وهو رتنسنس وشيشرون. ثم تجددت هذه الحال في عصر النهضة فكان على طالب المحاماة بعد الفراغ من دراسة الحقوق أن يتنسك أربعة سنوات يقضيها متأملاً باحثاً قبل أن يقدم على المهمة المقدسة الكبرى، مهمة الدفاع. وقد بلغ من إغراق العائلة القضائية في ذلك العهد في التأدب إلى أن أصبحت المرافعات والأحكام عبارة عن إقتباسات مكدسة من كتب اليونان والرومان تلوح بينها الألفاظ الفرنسية وتختفى. بل إنك لتقرأ في أخبار ذلك الزمن إن باسكييه أشهر محامي القرن السادس عشر أورد في إحدى مذكراته بيتاً لاتينياً لم يشر إلى قائله، ووقعت المذكرة في يد "دي نو" قاضي القضاة فلم يشأ أن يحكم في الدعوى إلا أن يعرف مصدر الشعر.

وبقى الإتصال وثيقاً بين الأدب والقانون خلال القرن السابع عشر والذي يليه. فسار من تقاليد المجمع اللغوى تخصيص أحد كراسيه لأبرع المحامين أدباً. ويشغل هذا الكرسي في عصرنا الحاضر النقيب الأشهر هنرى روبر.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وتجد مثل هذه الرابطة بين الأدب والقانون في إنجلترا، فكثير من أشهر أدبائها شغلوا كراسي القضاء أو لبسوا رداء المحاماة وقد بقيت لغة الأحكام والمرافعات في مصر سقيمة تافهة حتَّى دخل الميدان أمثال محمد عبده وحفنى ناصف ومحمد صالح وقاسم أمين وسعد زغلول فرقوا بها إلى طبقات لم تكن تحلم بها.

وهذه الصلة ما زالت إلى اليوم معقودة يوثق عراها أعلام من أدباء العصر، فالدكتور هيكل كان محامياً وفكري أباطة والدكتور مرسى محمود ولطفى جمعة محامون مشغولون، وعلى رأس محكمة النقض والنيابة العامة أديبان لم تسعد اللغة القضائية حتَّى الساعة بخير من قلميها.

لغة المحاكم إذن جزء من أدب كُل أمة. لَيْسَ لها عنه غنى وله فيها كُل الغناء لا غنى لها عنه لأنها من دونه ضئيلة عليلة مملّة مسئمة.

وله فيها غناء لأنه يجذ في ساحتها ميدان مترامي الاطراف تلتقى فيه الحقيقة بالخيال ويسعد قلم الأديب بمواضيع لأحد لكثرتها ولا تباينها. فمنها العظيم الفخم ومنها الصغير الدقيق. فيها الباكي المفجع وفيه الفكاهة الضاحك. الإنسانية كلها هناك، بأفراحها وأتراحها، بآلامها وأحلامها، بنبيلها وضعتها، بخيرها وشرها. فالقلم الذي لا يجرى في هذه الحلبة الواسعة خير له أن يكسر.

ولكن للغة المرافعات مع ذلك خصائصها ولها مميزات.



لغة المرافعات

لغة حديث لا لغة كتابة

إنها قبل كل شيء لغة حديث لا لغة كتابة.

وإن كان للحديث على الكتابة مزايا فإن له متاعبه ولة صعابه.

فمن مزاياه أن المحدث يلقي السامع وجهاً لوجه. وفي استطاعته أن يلقاه على هذه الصورة أن يستطيع على إقناعه بلسانه وعينه، بصوته وإشارته، بحركته وسكونه، ببديته ودقة ملاحظته، بل بما فيه من قوة مغناطيسية كامنة.

ولكن يقابل هذه المزايا إن المحدث مضطر بحكم طبيعة الموقف إلى الابتكار السريع والكلام المرتجل ومواصلة الحديث في غير توقف ولا تردد.

فكيف يجب أن تكون لغته؟

إن أول صفاتها من غير شك بساطة التعبير.

بل قل إن هذا الشرط شرط ضرورة. فقد يملك الكاتب أن يستعمل اللفظ المنمق وأن يحتال على المعاني البعيدة، وأن يطلق العنان للخيال فيؤاتيه بصور شعرية رائعة. ولكن شيئاً من هذا غير مستطاع ولا ميسور لتكلم تكتفه صعاب الإرتجال، وتستحته الحاجة الملحة إلى إفهام سامع يرمقه بعين تشع إنتظاراً قد ينقلب في لحظة إلى تملل أو سامة.

صحيح أن الطبيعة لم تؤات جميع الناس بالديهة الحاضرة التي تستطيع الكلام عفوا فهم مضطرون إلى تحبير مرافعتهم ثم إلقائها. ولكن حتى هؤلاء يجب أن يكتبوا بغير

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

اللغة المعدة للقراءة. إن عليهم أن يتصنعوا لغة الإرتجال فينأوا بكلامهم عن كل ما يشعر بجهد التحضير.

وليس هذا بميسور إلا أن يحتذوا حذو محام نابغاً يدعى فارير تكلم الأستاذ ماريي عن طريقته في كتابه المتع المعنون " **la plaidoirie sentimentale**" فقال إنه كان يرى صامتاً مفكراً مدى أيام كلما إعتزم الدفاع في قضية هامة. فإذا ما كان قبل الجلسة بقليل إعتكف في مكتبه ثم جلس للكتابة فأطلق العنان لقلمه لا ينوى على شيء مما يعنى به الكاتب من فصل أو وصل وبعبارة أخرى أن الرجل كان يترافع بقلمه في القضية متمثلاً أنه أمام المحكمة، حتى إذا فرغ طوى صفحة وقام منها وقد رسمت هذه المرافعة المكتوبة فلا رأسه معالم واضحة توجه فكرة إذا ما وقف للدفاع وتقيه شر جموح الخاطر دون أن تمنع تدفق بيانه المطابق لمقتضى الحال.

العاطفة في لغة المرافعات

وليس أجمل في لغة المرافعات، بل ليس ألزم، من غلبة العاطفة فيها. إن كلام المحامي ليقى مجرد كلام لا طائل تحته حتى تغشاه عاطفة صادقة وتصبح له قوة السحر. وقديماً قالوا إن القول ينفذ إلى القلب إذا صدر من القلب. ولكن كيف السبيل إلى هذا القول؟

لئس أعصى في موضوعنا من التعبير عما نقصد بالعاطفة.

في لا شيء. وهى كل شيء.

يقف محاميان يطلبان الرأفة لمتهم فيفوة أحدهما لكلام لا يعدو السمع، ويقول الآخر قولاً يهز القلوب هزاً. كلاهما يترافع، وكلاهما يستعمل كلمة الرأفة والشفقة. فكيف يتفاوت أثر مرافعتها هذا التفاوت؟

فتش وإبحث وصل علماء النفس ينبؤك بأن واحداً من الاثنين حساس يستشعر ما يقول ويتأثر به وتنقل منه عدوى التأثير إلى الغير. والتأثر، لكي يكون له هذا الأثر، يجب أن يكون صادقاً. وهو لا يكون صادقاً حتى يصدر عن يقين وإقتناع. وإن تعجب لشيء فأعجب لهذا الإقتناع يبدو لك صادقاً - وهو صادق بالفعل - في قضايا يكاد يستحيل على العقل أن يصدق إن كلام المحامي فيها وليد الإقتناع.

وليس في الأمر مع ذلك معمى. ذلك إن المحامي القادر إذا ما أخذ على عاتقه المرافعة في قضية صعبة راح يفكر في صعوبتها، ورائده الرغبة في التغلب عليها، وتلح عليه هذه الرغبة وتلحف بقدر ما يستعصى المخرج ويبعد الحل. ثم ينتهي الأمر بتذليل المحامي للعقبة أو إعتقاده أنه ذللها. وفي هذه الحالة الثانية تضغى الرغبة على العقل تستبعده وقد يكون جباراً قوياً فيندفع بقوة الإيثار الصحيح.

جمعنى وأستاذى الكبير مرقس فهمي قضية مخدرات كان المتهم فيها رجلاً معروفاً. ولم يكن للقضية منفذ لإبرة، لا من حيث أدلتها ولا من حيث أدبياتها. فالمتهم ضبط متلبساً بالجريمة ولم يكن له عذر مقبول من أى نوع. بل بالعكس كانت الأسباب تحتشد وتتظافر لأخذه بالشدة، فقد كان الرجل مثقفاً غنياً لا يشفع له جهل ولا ميسر حاجة : فجئت الجلسة وكلى أذان لسماع مرقس فهمي.

ماذا يستطيع الأستاذ العظيم أن يقول في هذه القضية اللعينة؟ أى دفاع يتحسس وأى عذر يلتمس؟ جلست أترقب وأنتظر.

وأخيراً وقف مرقس للكلام فإذا به يهاجم هذا الحصن المنيع من أكثر نواحيه منعاً وأقلها توقعاً للهجوم.

أجل لقد أخذ مرقس القضية عنوة من ناحيتها الأدبية متوسلاً بها لاحظته من أن التحقيق فيها كان سرياً، وأن المحامين قد منعوا عن حضوره. وأنظر إليه كيف يرقى بقضيته التعسة من أعماق الحضيض إلى سماء الرفة لجعلها مسار الكلام على الضمانات

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

التي يشترطها القانون لصحة التحقيق وقدسية مهمة المحامي. انظر إليه كيف يبدأ هذا الدفاع المجيد وقل إن في مصر محامين :

نحن المحامين نعالج آلام الناس ونرافقهم في شقاتهم لهذا نرتدى اللون الأسود ونقف في هذا المكان المنخفض. فإذا ما أعيانا التعب جلسنا على هذا المكان الخشب الصلب فيزيدنا نصباً. فنحن حقيقة بؤساء، رفقاء البؤساء. ولكن رغم هذه المظاهر الخداعة فإن الذي في قلبه إيمان بالحق يرتفع من هذا المركز المتواضع إلى السمو الذي لا حد له.

ذلك لأن عمادة كله حق ولأن مأمورية المحامي تمثل مهمة الدفاع المقدس والقداسة لا تحتاج إلى سلطة ولا تحتاج إلى مظهر قوة بل هي جميلة. جميلة بنفسها مهما كانت مظاهرها مظاهر التعس والتواضع. ولأن المحامي مأموريته التي تسمو به إلى أقصى ما يعرف من مظاهر السمو هو أن يوجه ضمير القاضي وأن يحدثه فيما يصح أن يتجه إليه عدله. فحقيقة لا يوجد سمو آخر يداني هذا السمو.

قلت هذا لا تفاخر بموقف المحامي لأن الذي يدرك واجبي لئس في حاجة - بل عيب عليه - أن يفخر، لكنني قلته ليعلم حضرة القاضي أنني أعاهد نفسي ألا أعرف لها كرامة إلا إذا تقدمت إلى ضميره بكلمة الحق. وفي هذا السبيل فليوقفني في الكلام حضرة وكيل النيابة في الوقت الذي يريده، إلى أن قال:

"إن التحقيق لئس هو ما يكتب. لا. لا. التحقيق هو أولاً وبالذات الضمانات، احترام الكفالات التي قررها القانون في حق المتهم. كيف تستجوبه؟ من هو الشخص الذي وضع فيه الشارع ثقته في أن يتلقى هذا المتهم المسكين وديعة في يده ليتصرف في شأنه؟ لعله يعنفه. لعله يخدعه. لعله يمينه. لعله يخيفه أو يهدده.

فحتى لا تكون قداسة القضاء مستندة إلى تلك الطرق المخجلة قال المشرع إن المتهم في حماية النيابة وحدها، والمتهم أول ما تقر به النيابة تستجوبه في ساعات، ٢٤

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ساعة. والمتهم إذا حبسته له ضمانة معينة. والمتهم يا حضرة القَاضِي لا يقابله أحد في سجنه، حتَّى إذا أراد المحامي أن يقابله لا يقابله إلا بإذن.

ولكن ماذا جرى في هذه الدعوى؟ جرى أن المتهمين جميعاً قذف بهم يا حضرة القَاضِي إلى هوة من نار".

ويذكرني تلمس مواضع الإحساس هنا بما يرويه "هنري روبير" عن سلفة العظيم "لا شو" إذ قبل أن يضطلع بمهمة الدفاع عن القائد "بازين" أمام المجلس الحربى الأعلى في قضية إتهامه بالخيانة العظمى في حرب السبعين.

وكان مركز المتهم بالغاً نهاية السوء، والبلاد من أقصاها إلى أقصاها مرجلا يغلى بالحقْد على من سلم العدو مائة ألف مقاتل بمعداتهم وأسلحتهم. قضى "لا شو" يترافع ثلاثة أيام وهو كمن يضرب في حديد بارد حتَّى أسعفة الحظ، وقد أخذ اليأس منه كُل ما أخذ، بسقطة لسان من المدعى العام إذ وصفه في رده على مرافعته "بالمدافع عن المزورين وقطاع الطريق".

وهنا وثب "لا شو" وثبة الأسد قد وخز بسكين، وقد عاودته قوته الهائلة بفعل الكرامة المجروحة، وإنطلق بيانه الساحر من عقاله فأتى بما لم يصل إليه متكلم، وإستطاع بعد دفاع مرتجل أن ينقذ رأس موكله.

لغة المرافعة لغة إلتماس

ويجب ألا يعزب عن الذهن أن المترافع ملتمس، فلغته يجب أن تكون لغة يسودها الإحترام الكلى للهيئة التي يترافع أمامها. قد يكون أغزر من سامعيه علماً وأظهر فضلاً، وقد يكون كلامه لهم تعليماً، ولكن عبارته يجب أن تكون عبارة إكبار وإعظام.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

والإحترام والإكبار لا يقتضى التذلل ولا الضعف في توجيه الخطاب. وشد ما أكرة عبارة "سيدى البك" يوجهها بعض الزملاء إلى قاض لَيْسَ لَيْسَ بحاجة إلى رتبة تخلع عليه على سبيل التأدب الزائد، وقد يحمل خلعها إلى أنه زلفى وتقرب.

وفي الوقت عينه لغة جرأة

على إنه إن كانت لغة المرافعة لغة تعظيم وتقدير، فهي في الوقت نفسه لغة عزة وجرأة. وقد روى التاريخ مواقف محامين رقوا فيها إلى درجة البطولة. انظر إلى "ديسيز" وقد دعاه لويس السادس عشر إلى الدفاع عنه أمام الجمعية التأسيسية في وقت جمعت فيه هذه الجمعية جميع السلطات، وأصبح مجرد الإشارة إلى الملوكة جريمة. انظر إليه وهو يواجه هيئة ضمت أمثال روبسيير ودانتون ومارات. انظر إليه وهو يقرع أسماعهم وقلوبهم بهذا الخطاب الخالد.

أيها المواطنون!

سأخاطبكم بلسان الرجل الحر. إنى أبحث بينكم عن قُضاة لا أجد إلا متهمين.

أتريدون أن تجعلوا أنفسكم قُضاة "للويس" وأنتم خصومه؟

أتريدون أن تجلسوا للحكم في قضية لويس ولكم فيها رأى يحوب أوروبا من أقصاها إلى أقصاها؟

يكون لويس الفرنسي الوحيد الذي لا يحميه قانون ولا يتبع في محاكمته إجراء واحد صحيح؟

أيجرد من إمتيازاته كملك ومن حقوقه كمواطن؟

أينخذله القانون حاكماً ومحكوماً؟

ياله من مصير عجيب لا يتصور!"

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

لقد ضربت أعناق كثيرة في عهد الثورة لكلام أقل خطورة من هذا بما لا يقاس. ولكن لأعمال الجرأة روعة تهاب وتحترم، فإن التاريخ الذي حفظ هذه المرافعة بين صُحفه الذهبية - هذا التاريخ عينه يحدثنا أن شعره من رأس ديسيز لم تمس بسبب هذا الكلام الجريء، وأنه ترفع بعد ذلك أكثر من مرة في أشد أوقات الثورة حلقة وسواد.



الإعتدال في لغة المرافعات

وليس أزرى بالمرافعات ولا أضيع لبهجتها ولا أقل لسلاحتها من سفة لغتها.
إن عبارة مقذعة واحدة يرمى بها خصم كريم أو غير كريم لتكفي في تنفير القاضي.
وليس بعد النفرة تفويت للغرض الأصيل المقصود بالمرافعات.
أو أقبح من رمى الخصم بما لا يجب، جرح الزميل.
صحيح أن المرافعات دفع وجذب، ونادر هو المترافع الذي يملك زمام أعصابه فلا
تجمع به حدة الدفاع، ولكن المسألة مران، وإنك لتدهش، وقد عودت نفسك إلتزام
حدود الإعتدال، كيف يسمو موقفك، وتعلو حجتك، ويمتاز بيانك.



المرافعات في مصر

بقيت كلمة كان يمكن أن تكون الموضوع مقال خاص فلسنا نملك الإطالة فيها هنا وهي عن المرافعات في مصر.

لقد إنقضى على إنشاء المحاكم المختلطة نيف وستون عاماً، وإنقضى خمسون على قيام المحاكم الأهلية. وقد غلبت على الأولى اللغة الفرنسية. وكانت العربية لغة الثانية منذ الإنشاء وقبله.

وقد زهت اللغة في كلا القضاءين إلى حد يشهد لمصر بالتفوق البعيد.

حضرت الأستاذين كاتسفليس وبادو (وكلاهما شرقي متمصر) يترافعان في قضية قناة السويس وكان إلى جانبي الأستاذ جرانمولان الناظر الأسبق لمدرسة الحقوق فهمس في أذني والأول مندفع في بيانه الساحر، "لا تطمع أن تسمع خيراً من هذه الفرنسية من خير المترافعين أمام محكمة السين" وفي المحاكم الأهلية سابت لغة المرافعات الزمن فسبقته.

لقد وجد مدارة مقاويل - على حد تعبير رئيس محكمة النقض - قبل أن تخطو اللغة العربية خطواتها الكبيرة الواسعة. وجد حسين صقر واللقاني والباجورى وغيرهم من بناء المجد في زمن كانت فيه المحاماة مجرد إجتهد.

وثمة نموذج من هذا المجد الغابر نجده إلى اليوم قائماً بيننا في شخص شيخ الجماعة وإمام الصناعة الأستاذ الأكبر إبراهيم الهلباوى بك.

من ذا يستطيع إلى اليوم تحدى بديته الوثابة ولغته الفكهة اللاذعة وسخره القتال!

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ومن ذا الذي يستطيع أن ينسَ سعد زغلول وأبي شادي من جبايرة ذلك العصر وكلاهما كان إلى الأمس القريب صداحاً بأروع الأدب.

وجاءت بعد هؤلاء طبقة هي فخر المحاماة بمعناه الصحيح، وفخر لغة العصر :

أحمد لطفي بلغته السهلة الممتعة.

و عبد العزيز فهمي بقلمه ولسانه الجبارين يتصرفان في المعنى وفي المبنى كما يريد ويشتهى. و وهيب دوس صاحب المنطق الجزل والديباجة الرشيقة والبيان المتدفق في غير صنعة ولا تزيد. و مرقس. مرقس الذي لا يلحق ولا يداني. مرقس الجذاب الأخاذ، المتغلغل بسامعة إلى الأعماق، السامي به إلى السبع الطباق.

كُل من هؤلاء يستحق أن يُدرس دراسة خاصة، وأن يقدمه إلى الناس قلم غير هذا القلم، وأن توقف عليه جهود لا تستطيعها هذه العجالة.

وفي دراسة هؤلاء الفحول دراسة لناحية مجيدة لأدبنا القومي يجب ألا تهمل. وحسبك منا هنا الإشارة إلى أثارهم في مختلف ألوان الكلام القضائي مما لا يحصىه محص.

مرافعات النيابة

ومن الجحود أن نغفل في صدد الكلام على المرافعات في مصر جهود القائمين بالدعوى العامة. لقد ضربوا في فن الكلام القضائي بسهم، ورقوا بالمرافعات الجنائية إلى عليين.

من نذكر على سبيل المثال؟ ثروت أم أبو السعود من المغيبين في جوار الله؟

الإبراشي أم لبيب عطية أم عمر عارف من الأحياء النابهين.

كلهم يصح أن يحتذى.

إسمع ما يقول النائب العام الأسبق في قضية الورداني، وتذوق خير أفانين القول.

"إن الوطنية التي يدعى المتهم الدفاع عنها بهذا السلاح المسموم لبراء من مثل هذا المنكر. إن الوطنية الصحيحة لا تحل في قلب ملأته مبادئ تستحل إغتيال النفس. إن مثل هذه المبادئ مقوضة لكل اجتماع.

وماذا يكون حال أمة إذا كانت حياة أولى الأمر فيها رهينة حكم متهوس يبيت ليلة، فيضطرب نومه وتكثر هواجسه، فيصبح صباحه، ويحمل سلاحه، يغشاهم في دار أعمالهم يسقيهم كأس المنون. ثم إذا سئل في ذلك تبجح وقال إنما أخدم وطني لأنني أعتقد أن مثلهم خائون للبلاد ضارون بها. تبا لتلك المبادئ وسحقاً لها. كيف يقوم لنظام قائمة مع تلك المبادئ الفاسدة. إن مبادئ كل اجتماع ألا ينال إنسان جزاء على عمل مهما كان هذا الجزاء صغيراً إلا عن يد قضاة إشتطت فيهم ضمانات قوية وعد أن يتمكن من الدفاع عن نفسه حتى ينتج الجزاء النتيجة الصالحة التي وضع لها من حماية الاجتماع.

فإذا كان هذا هو الشأن في أقل جزاء يلحق بالنفس أو بالمال فما بالك بجزاء هو إزهاق الروح والحرمان من الحياة! تلك مبادئ لا وجود لمجتمع إلا بها ولا سعادة له بدونها. فالطمأنينة على المال والنفس هي أساس العمران، ومن الدعائم التي أدمع عليها في كل زمان ومكان. ولكن الورداني له مذهب آخر في الاجتماع فهو يضع نفسه موضع الحكم على أعمال الرجال، فما ارتضاه منها كان هو النافع، وما لم يرتضه كان هو الضار؛ ويريد أيضاً أن يكون القاضي الذي يقدر الجزاء ثم يقضى به من غير معقب ولا راد.

كل ذلك والأمر لم يتعد أرجاء صدره، ولا يعلم ذلك المسكين الذي سينصب عليه هذا القضاء أنه على قيد شبر من الموت جزاء له على جناية لم يسأل عنها ولم يعلم من أمرها شيئاً. إن مثل هذا الحق لا يمكن أن يكون إلا لله سبحانه وتعالى المطلع

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

على السرائر العليم بالنيات ؛ ومع ذلك فإنه ، جل شأنه ، شرع الحساب قبل العقاب. ثم إن هذا الحق لم يتطلع إليه أحد من العالمين حتى الأنبياء أنفسهم ، وقد أجمعت الشرائع على عصمتهم من الخطأ والزلل ، ولكن الورداني يريد أن يضع نفسه فوق كل الطبقات المتصورة فحاكم وحكم وقتل.

إنني لترتعد فرائصي إذ تصورت منظر البلاد وقد نشأ فيها البلاء الأكبر بفشو تلك المبادئ القاضية".

واسمع ما يقوله النائب العام الحالي خاتماً به مرافعته الرائعة في قضية الفلال "لقد أبنت مبلغ نذالة الجريمة ومدى شرها إذا هي وقعت على كابر جليل المقام. أبنت ذلك بقدر ما فسح لي موقف النائب العمومي وأجازته الأمان التي في عنقه. ولو أن المجال حر لقائل لسمعتكم كل ما يتطلبه حزمكم وترضاه عدالتكم، ولكني كما أسلفت مؤمن بفطنتكم ولى فيها كل الغناء.

على أن هناك أمراً أجلاً شأنه وأعظم خطراً لا أستطيع حمل ضميري على كتمانها ولا عقد لساني عن بيانها. هذا الأمر الخطير هو ما أشرت إليه في صدر مرافعتي والمحت به عند حديثي عن الباعث الذي دفع المتهم إلى جنائته.

ذلك هو ولع التبطل ؛ وغواية الإستعظام ، وما أجملت في جلسة الإحالة بأنه داء إجتماعي وبل يهدد الحكومات في كيانها ويشمل النظام من أساسه ، وأنه إن لم يؤخذ بيد عسراء إستفحل ضرورة ، وعز إتقاء شرة. نعم إستفحل ضرورة وعز إتقاء شرة.

أرسموا لأنفسكم بوسع خبرتكم ونافذ بصيرتكم حال البلاد وقد أصبح كل عظيم فيها هدفاً لنار أى شيء تربعت في نفسه الشريرة هذه الأفكار الخطرة.

تلك حال أستعيذ بالله منها.

هى مضيعة للطهانية ومقتلة للنبوغ ومفسدة لنفس العاملين. بل هى حفرة يتردى فيها إخلاص المخلصين ونشاط المجدين وإيمان الصالحين.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

أنتم قُضاة الحق ولكنكم أيضاً مربو الخلق.

وكلمة الحق التي بها تنطقون يتجاوب صداها في نفوس ناشئة ونفوس نائرة ونفوس فزعة خائرة فاجعلوا حكمكم رسالة عدل وبلاغ عبرة وبشرى سلام.

إذا جنحتكم إلى الرحمة فأشملوا بها النشء، وقد أوشك أن يلتوى، والبلاد قد دب فيها ذلك الداء الوخيم.

أنتم أطباء النفس كما أنتم قُضاة العدل. والطبيب البصير لا يتردد ولا يني عند الضرورة الحاكمة، والقاضي الحازم يهذب بالزجر الحكيم وهو في زجرة الراحمين.

وازنوا بين روعة الرحمة وقد حلت بالبلاد وبالنشء وبين ضآلتها إن هي حلت بهذ المجرم العتيد، ثم اقضوا قضاءكم والله معكم إنه نعم الهادي ونعم النصير".

تلك وأيم الحق بلاغة لئس بعدها البلاغة! معنى حكيم في لفظ سليم، وفصيح عبارة في أوجز إشارة. وتعال إن أردت تسريح الطرف في خير ماتقع عليه العين من أدب في قضية أدب إلى مرافعة عمر عارف في دعوى القذف التي سبقت الإشارة إليها. اسمع ما يمهد به هذا الأديب المتشع برداء النيابة لمرافعته القيمة :

تعرض اليوم أمام القضاء قضية جنى فيها رجلان يتسبان إلى الأدب على طهر الأدب عامة في شخص مصري له مكانة من العلم. ولو لم يكن إلا محام نذر نفسه لنصرة الحق أمام شرف القضاء لكان ذلك من المنزلة في الثقافة العلمية والفضل المشكور حسبة.

أما الجانيان على الأدب، الزاريان على الفضل في أشخاص المثقفين فهما.... وأما المجني عليه فهو.....

ولو شئنا التوسع لقلنا إن المجني عليهم قوم كانوا في عزلة من القوة فتجرد لهم المتهمان يسطوان عليهم بالقلم المسموم والقول المقذع والعبارة التي تقطر سماً وحقداً.

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ولو علمنا أن أمة صقلتها الحضارة أو كانت على الفطرة من البداوة جعلت من فضائلها تجنبها على الوادعين الذين هم في أمن وعزلة ولا يملكون لأنفسهم أمام الساطين عليهم دفعاً“

إن لهذه الإيجاز إيضاح وإن لهذه الجملة تفصيلاً.

ولغة التفصيل الموعود أروع وأجسد. اقرأ هذا البيان لما وقع من المتهمين وهذا التنويه بشناعة الجريمة :

"أقيل مديرون من ولاية الاقاليم وما كانوا نكرة فينساهم الناس، وما كان التشيع الحزبي ليميت العواطف الكريمة، بل ما كان للنبل أن يموت، وما فقدت مصر الرجولة، فراح قوم يمشون إلى هؤلاء المعزولين بالكلم الطيب، ودعوهم إلى وليمة، ورأى من يحسن القول في هذا الحفل أن يتقدم بكلمة طيبة لا ينكرها إلا حقود.

وقديماً كان الناس يمشون إلى الولاية المعزولين يرفهون عنهم ويذكرون لهم حميد فعالمهم...

ولكن المتهمين هاجهما أن يرضى الناس عمن غضباهما عليهم. ثم هاجهما أن يعيش هؤلاء الولاية وان يرضى عنهم الناس فراحا يقولان عنهم في جريدة.... إنهم أسفل المجرمين.

يا شرف اللغة العربية كيف طاوعت هذين الرجلين حتى جعلنا من بعض الأكرمين "أسفل المجرمين"!!

خبروني إذا كان الوالي الذي يعزل لا لنقيصة في شرف يعد "أسفل المجرمين" فمن يكون القاتل الذي يقتل صاحب الفضل عليه عند الثقة به والركون إليه، والسارق الذي يسطو على الأمنين ثم يسلب الأموال والأعراض ولا يبقى على الأطفال والنساء؟ هذا القاتل السارق بماذا نعرفه ومن يكون؟

"أسفل المجرمين" لا يعرف عنه حتَّى تنسب إليه تهمة وحتى يأخذه بها القضاء العادل بعد مدافعة ومطاوله، ومع هذا فإنه من المؤلم أن نصمه بأنه "أسفل المجرمين".
أمّا في الخصومة الحزبية هوادة ونصفة؟ أمّا لهذا البحر الزاخر من آخر؟ وأما لهذا الظلام نهاية؟

بل انظر إلى هذا الإنفعال الحق يستولى على النائب المترافع وقد قرأ للمحكمة بعض هذا المقال القادح فراح يؤدب العادي على الأدب بعصا الأدب ولا يفل الحديد إلا الحديد :

"إني آسف كُلُّ الأسف لإيلاام المجني عليه بهذا النقل ولكني أنقل هذا الكفر مكرهاً عن كُلِّ ما يقوله هذا المسكين المعدم في أدبه الفقير إلى عصا التأديب ويتقدم صاحبه الشيخ الوقور بالتنويه به والتهليل له ويدعوه في صحيفته بالأستاذ.
المتهم.... صاحب القلم الجارح.

لله أبوه! ألا يكون لي الشرف لأراه لأعرف رأيه فيه وهو يغمس قلمه المسموم في داء الوادعين كما تنفث الرقطاء والزعانف؟ بل الرقطاء قد تذود عن نفسها بسلاح قد أُعد لها، وهذا يذود عن الرذيلة بسلاح لم يخلق لرجل كريم له ضمير حي.

وها هو يهدأ بعد هذا العنف فيعرض لتعريف النقد المشروع في إحكام وحسن تعبير مدهشين : أساس النقد أن تعنى بدرس الأمر بتبينه جملةً جملةً وترى أى أجزائه خير وأى أجزائه لا يتسق مع باقية في جمال الوضع وتناسق التكوين. على أن يكون الناقد نزيهاً لا غرض له إلا الحق. ولا تتم له ملكة النقد إلا بعد أن يكون من القوة على تمييز الأشياء بعضها عن بعض في الموضع المسلم به والناقد حكم، والحكم قاض، والقاضى أعلى من أن يتصف بهجو القول وإلا فليس بناقد". ولنقف عند هذا الحد في الإستعراض وإلا ساقنا هذا الإبداع وأمثاله إلى أبعد مما يريد القارئون على هذا الكتاب.



لغة الأحكام

لغة الأحكام

تمهيد ومقارنة

الحقيقة مطلب البشر منذ أن قام للبشر مدنية. طلبها في الدين. طلبها في العلم والفلسفة. وطلبها في التشريع، وفي توزيع العدالة. والأحكام هي أداة تلك التوزيع. فهي عنوان الحقيقة. وعنوان الحقيقة يجب أن يكون جديراً بها من حيث شكله على الأقل، وهو الذي يعيننا في هذا البحث.

لقد تحدثنا عما يجب توافره في لغة المرافعات فوجدناه كثيراً بل مرهقاً، يتطلب كفايات عدة المحدثنا إلى بعضها فهل يصدق على الأحكام ما يصدق على المرافعات لتدبر طبيعة الكل قبل أن نحاول الإجابة على هذا السؤال.

المرافعة نوع من الأدب الخطابى يرمي بالإقناع أو تحريك العواطف إلى خدمة مصلحة معينة.

والحكم تقرير للحقيقة كما أستطاع أن يراها القاضى على ضوء عناصر الدعوى ومرافعات الخصوم.

الأولى ثمرة جهاد مقاتل يتكرر الوسائل الكلامية المؤدية إلى الظفر. والثاني عمل حكيم هادىء يتحسس مكان النصفه فيدل عليه.

يستحيل إذن أن يكون نوع اللغتين واحد.

فإحدهما متغيرة متوثبة أبداً، والأخرى ساكنة مستقرة أبداً.

ولكن أمعنى هذا أن مهمة القاضى إذا ما جلس لكتابة الحكم أيسر من مهمة المحامى إذا وقف للدفاع؟ كلا.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

صحيح أن مهمة القَاضِي لا تستلزم الابتكار وهو عمل شاق رهق المحامي إلى أبعد حدود الأرهاق ويتطلب فيه إستعداداً خاصاً يرقى بالمران، وقد يصل بالمحامي النابغة إلى سماء كبار المخترعين.

ولكن عمل القَاضِي إذ يجلس لتمييز الحق من الباطل لا يقل عن عمل زميله دقة وصعوبة.

إنه قبل كُلِّ شيء ناقض. والنقض يتطلب القدرة على فهم الرأي المعروض، ثم قوة على تحليله وردة إلى عناصره الأولوية، ثم صحة نظر وسلامة تقدير ليستطيع بهما الوقوع على الحقيقة وسط بحر زاخر من الآراء المتناقضة، وقد ينطوى كُلُّ منها على بعض الوجاهة.

جلس هنري الرابع ملك فرنسا العظيم يوماً ليفصل في قضية هامة بنفسه. وقام للمرافعة بين يديه اثنان من أعلام المحاماة في عصره، فأبدع كلاهما وأعجز إلى حد أن صاح الملك يائساً: رياه! إن الخصمين على حق“.

والخصمان في كثير من الأحوال على حق إلى حد ما. والصعوبة الكبرى - الصعوبة الهائلة - هي أن يتبين القَاضِي هذا الحد فيركز عليه حكمة على أن مهمة القَاضِي وقد أصابه المحز لا تنتهي باصابته، إذ عليه بعد ذلك أن يؤيد حكمه بقلمه.

وفي الحق أن الأمر لَيْسَ من السهولة بحيث يبدو.

دعك من القضايا السهلة التي يزاحم فيها الحق البديهة ولا يتطلب إلا تقريره بكلمة قد يكفي فيها قلم كاتب الجلسة ودعك من قاض يعتقد من عبارة "حيث" تتقدم سطوراً جرى بها التقليد الراكد تكفي في لباس رأيه ثوب الإحكام ليست هذه القضايا ولا هذا القَاضِي معنى. إننا نريد القضية العصية يتسابق فيها لسانان أو قلمان لعالمين من أعلام البيان، فيخضع كُلُّ منهما لرأيه طائفاً من الحجج الدامغة والأدلة القوية ويقف القَاضِي بين هذه فيصل للملحمة، ثم يقول أخيراً كلمته الحاسمة. كيف يقولها؟

لَيْسَ القَاضِي بمحلف يكفيه أن يجيب بنعم أو لا.

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

كلا الخصمين - كاسب الدعوة وخاسرها - بل وجمهور الناس يتطلع لحكمة ليحكم له أو عليه. لذا وجب أن تكون هذه الأسباب مقنعة.

وليس الإقناع في مكانتها إلا أن يكون كاتبها من المقدرة بحيث يستطيع أن يعالج بقلمه القضية من جميع نواحيها. يبين وقائعها بجلاء ويستعرض مختلف الآراء فيها بدقة وإيجاز.

يناهض ما يرى مناهضته ويؤيد ما يرى تأييده. ثم يقف عند الرأي الذي يعتقد صحته، موقفاً له قوته وله جلاله.

تلك هي مهمة القاضي ككاتب.

وليس يستسهلها إلا جاهل بأعباء الكتابة ومشاقها.

خصائص لغة الأحكام

لكل قلم قوته، ولكل كاتب طريقته. فمن العبث أن نجد قواعد مطلقة لصياغة الأحكام الأمر قبل كل شيء حسن ذوق وحسن تصرف. ولكن للغة الأحكام مميزات يجب التنويه بها.

حسن اختيار اللفظ ودقة الأداء

المفهوم في الأحكام أنها نتيجة أعمال فكر وتمعن. يصوغها القاضي وهو جالس إلى مكتبه، لا تواجهه أنظار شاخصة، ولا تتعجله وجوه مستحثة. فليس يغتفر له ما قد يغتفر للمترافع المندفع من تساهل في اختيار اللفظ ودقة الأداء ليست المسألة مسألة أدب فحسب، فإن الحكم التي تصدره محكمة ابتدائية هو سفيرها أمام محكمة الدرجة الثانية، وحكم محكمة الاستئناف عنوان جهودها أمام محكمة النقض، وقد ينبني على سوء تعبير أو غموض يعتور أسباب تشويه الرأي كله أو ضعف حجته أمام المحكمة العليا.

الإبتعاد عن التعامل

على أن الإحسان في التحرير لا يستلزم التعامل ولا التزيد. وليس أبعد عن كرامة القاضي من سعيه وراء الإعلان بأحكام تبين فيها صنعة الإعداد للنشر والرغبة في إستجلاب الثناء.

الوقار في لغة الأحكام

كذلك يكره في لغة الأحكام العنف والشدة وجموح العاطفة. فالقضاء وقور بطبعة بالمهمة السامية التي يؤديها وبالأسم العالمي الذي يتوج به أحكامه. فليس يليق به إذا ما تبين الحق في جانب خصم من الخصمين أن يحمل على الخصم الآخر فيصفة بما لا يجب. صحيح أن مهمة القضاء في بعض الأحيان التأديب والزجر، ولكن للزجر مواضعه في القليل من الأحوال. أما على العموم - وفي القضاء المدني على الخصوص - فيجب أن يكون الحكم عنوان الاعتدال والحشمة والتهذيب.

ويجب على القاضي أن يذكر إذا ما ناقش دفاعاً لمحام أو رأياً قانونياً أبداه إنَّما يناقش زميلاً له في السعي وراء الحقيقة. فليس جميلاً منه ولا كريماً أن يسفه بمثل هذه العبارة التي قرأناها في حكم جنائي "أما إليه الدفاع من عقلية المتهم غير ناضجة ويجب أن نصدقه لهذا السبب فهو من لغو القول ولا تلتفت إليه المحكمة". وقد يبدو لك ما في هذا القول من إساءة إذا قارنته بتصرف محكمة النقض وقد عرضت لأسباب تقرير مقدم من النيابة، فعركتها عرك الرحا وأطارتها هبأة ثم ختمت بحثها بهذه التحية الجميلة "وإن المحكمة لتقدر للنيابة ما قامت به من المجهود الفني العظيم في سبيل تأييد نظريتها". وقد جريت على هذه السنة عينها مع الدفاع إذا أحسن.



لغة الأحكام قديماً وحديثاً في مصر

وليس يبقى لإختتام هذا البحث إلا إشارة موجزة إلى تاريخ لغة الأحكام في مصر. من العبث التحدث عما قبل عهد منشيء مصر الحديثة، فالمؤكد أنه لم يكن بمصر إلا قضاء شرعي غير محدود الاختصاص. بل لقد استمرت الحال فوضى قضائية في العهد المسمى بعهد المجالس الملغاة، فلم يكن هناك محاكم بالمعنى الصحيح المفهوم اليوم، بل كان رجال يجلسون للقضاء وليس لهم من مؤهلاته إلا إسم، يقوم بين يديهم وكلاء دعاوى يسعون إلى كسب قضاياهم بجميع الوسائل. وكانت اللغة في ذلك الوسط من أخط ما عرف في تاريخ العربية نوعاً من العامية الجوفاء يعتورها تعقيد متعمل ينطوى في نظر أصحاب ذلك السان على أروع الأدب. انظر إلى رواية الوقائع في هذا الحكم الذي أورده محررو الوقائع الرسمية سنة ١٨٨١ نموذجاً للغموض والتعقيد المتمشين في أحكام ذلك العهد، وفك رموزها إن استطعت.

في ليلة الجمعة ٢٢ شعبان ٢٩٤ صار قتل شخص يدعى شعبان نجم من كفر سعودن غربية بالغيط تعلقة ورثاه حصروا شبهتهم في شخص بلدية يدعى أحمد شورة ولما أن تذكروا أن المذكور لم يقر على ذلك وأنسب سيد أحمد عبد الدائم رئيس المشيخة أغرى الورثة ومن سئلوا في القضية على تهمة وما قيل فيحقه سبب مطاعته فيحق الرئيس المذكور معاً ابداه من المعادات في ذلك قد أخذت الحكومة في أسباب الفحص والتدقيق في هذه المسألة ولما تبين براءة أحمد الشورة المذكور بما حل بشعبان نجم وما إتضح من بعد شخص أبو السعود ابراهيم من كفر أبو جندى تابع إسماعيل الفار صهر سيد أحمد المذكور ليلة قتل شعبان المذكور وما تورى بالتحريات التي جرت عن ذلك من أن فقدته بمعرفة إبراهيم الفار هو لعدم إفشاء أم شعبان نجم الذي قتلوه ليلتها

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

مراعاة الخاطر سيد أحمد عبد الدايم بقصد نسبة قتله أحمد الشورى المحكى عنه بسبب مطاعته فيحقد قد حكم من الإستئناف ببراءة أحمد المذكور ومجازاة أحمد عبد الدايم بليان اسكندرية مدة سنة ونصف الخ“.

على أن لغة محرر الوقائع الرسمية الذي شهر بهذا الحكم وسخر منه وقام يدعو إلى الاصطلاح تستحق الإثبات هي أيضاً لطرافتها : منذ أيام جرى قلم النصيحة بممداد حب المنفعة على قرطاس المقصد الجميل فرقم كلمات في الأنشاء وبيان مراتبه وتفصيل الممدوح وتقسيم منه وغير الممدوح وتقسيم أرباب القلم في ديارنا المصرية.

وختمها بنداء عمومي صادر عن سليم القلب وصميم الفؤاد ولقد كانت الآمال ترسل في مخيلتي بأقلام الرجاء أن سيكون لتلك الكلمات عند أهل الدار وقع جميل فتتفاعل عنها النفوس ويظهر لها أثر يذكر في عالم المحسوسات فكنت كذلك الواقف على أقدام الانتظار لإنتهاز الفرصة في لقاء المحبوب يقلقه الضجر ويدنيه الإصطبار فإذا مضى اليوم ولم أرى فيه من أثر يدل على نوال المطلوب رددت انفاس الأسف ومنيت النفس باليوم الثاني عساه يسفر فجرة عما يسكن الروع ويسكن الوسواس شأن المحب يتعلل بالأمانى ويتعذر بتوارب الأيام ولما طال بي المدى وتطولت الأزمان وقد يطول بنا وبك المدى وتنقضي الأزمان قبل أن تنتهى من هذه المقدمة التي لا تحوى فائدة ولا تؤدي غرضاً أن نتركها ونترك عهداً السعيد إلى العهد التالي

أنشئت المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ فلم يزل عهد الركافة دفعة واحدة. صحيح أنك لم تعد تطالع "هذا المرأة" وتلك "الرجل" وهؤلاء الشخص "ومنه يتفهم" ولذا وكون ما ذكر "ومن حيث ليس" و"ماتورى" و"سبوق المخاطبة" و"تحت الأهمية" وكون من سابقة التحقيق "وكون من ذا يتضح" وكان جارى المشاجرة". لم تعد تطالع وأمثاله ولكنك تقع على لغة مازالت سقيمة معتلة كلغة هذا الحكم الصادر من محكمة الجنايات الإستئنافية سنة ١٨٧٨ قال يروى وقائع الجريمة : "وكان عند القتل قبلاً واصف أغا متبنياً وجاعلاً له نصيب في بعض ملكه ثم كره وطرده وأستبعده من المنزل قبل الواقعة

_____ أشهر الاعترافات في تاريخ القضاء المصري

بشهر وكان فيروز أغا مدخراً في منزلة أمتعة ذات قيمة فواصف وعبدالله وخديجة المذكورة عملوا على قتله باتفاق بينهم وفي الليلة المعهودة توجه واصف أغا إلى المنزل وكان فيروز أغا جارحاً عنه وكمّن في السطح بواسطة خديجة حتّى حضر فيروز أغا وكانت خديجة في صالة معتاد نومها فيها وعبدالله معد له محل بالحوش وفي آخر الليل اجتمع الثلاثة على بعضهم ودخلوا على فيروز أغا وأعدموه الحياة.

إلى أن قال يورد الأدلة على سبق الإصرار ويشير إلى النصوص : ومنها إقراره أي القاتل أن خديجة كانت تشتري له ملابس وتناوله نقود من مصروف الأغا على أمل الأغا سيزودها وهذا يفيد سبق سعيه بإعدام الأغا.

وحيث أن هذه الأدلة قد أثبتت على (عبدالله السوداني) التهمة وسبق الإصرار والترصد على قتل فيروز أغا بالأسباب المذكورة صار عبدالله يستحق العقاب بالقتل عملاً بالمادة ٢٠٨.

حيث أنه من يحكم عليه بالإعدام يشق وحيث أن باقي المتهمين مثبتت إشتراكهم بالسرقة بإقرارهم أنفسهم.

وهاك ما يقوله حكم مدني ابتدائي صدر في السنة عينها (صحيفة ٢٥٠ حقوق يردد ما جاء في صحيفة الدعوى :

"وحيث أن حالة المرض التي أعتلى المدعي لا يمكن شفاه قطعياً وأن بعينه اليمنى غطاة وأن علته من الجسيمة ولا يمكن أن يؤدي أشغاله بالميرى ولما كان قضى حياته في خدمة الحكومة وأفقد بصره في أثناء تأدية خدماته كان من باب العدالة أن يربط له معاش".

"على أن المحكمة لم تكن أفصح عبارة فيما رآته من "أن المدعي يمكن معالجته وأستحصاله بعدها على كمية من النظر"

بل انظر ماذا تقوله محكمة الإستئناف "في الأودة المدنية والتجارية"

من حيث أن الأعمال المدعى بأجراها سلامة بك (المدعى) في المادة المذكورة هذه ليست أعمال مستجدة صار تكليف بها، بل إنها استهلامات واستفهامات ويجب عليه في كل الأحوال استبقتا تلك المأمورية في يوم أخلاه منها...

وأن سلامة بك أجرى مناظرة المهات المذكورة... ولهذا توضح البيك الموما بتلك الإفادة بأنه يعلم مسألة تلك الرسوم وأنه يلزم إعطاء أفكاره فيما تطلبه مصلحة السكة الحديد... وهذا لا يعد عمل جديد.

وحيث بناء على هذه الأسباب يتعين لغوا "الحكم الابتدائي" وفي السنة عينها نشرت مجلة الحقوق بحثاً في "الإقتصاد المدني".

ولكن بوادر لغة سليمة بدأت تظهر وسط هذا الضعف كتلك التي يشرح بها هذا الحكم الصادر من إحدى المحاكم الابتدائية عدم قابلية بعض الالتزامات للإنقسام : فلنبحث الآن عن ماهية التعهد الغير قابل للإنقسام فنجد أنهم عرفوه بقولهم هو ما كان موضوعه شيئاً أو عملاً لا يمكن الوفاء به مقسماً وقت تكوين العقد. وقد قسم العلامة ديمولان الشهير التعهدات الغير قابلة للإنقسام إلى ثلاثة أنواع : النوع الأول عدم الإنقسام الناشئ عن العقد وهو المعبر بعدم الإنقسام الطبيعي أو المطلق أو الضروري.... فيظهر جلياً أن عدم الإنقسام هذا هو اضطراري وخارج عن إرادة المتعاقدين لأنه ليس في وسعهم وقدرتهم تغيير ماهية وطبيعة الأشياء".

ثم طمرت لغة المحاكم طفرة سعيدة وظهر التحسن واضحاً ملموساً في العشر السنوات التالية على يد فحول غُدّي بهم القضاء الأهلي سنة ١٨٩٠ انظر إلى هذه الدائرة بمحكمة الاستئناف كيف أصبحت تكتب برياسة حامد محمود وعضوية قاسم أمين ودو هلتس (حقوق سنة ١٨٩٥) وحيث إن القَاضِي بتخفية هذه الحدود (أى حين يتخطى القيود الموضوعة لتحديد ولاية المحكمة) صار عديم الصفة في الفصل وأصبح كأنه في بلد أجنبي. ومتى إنعدمت صفة المحكمة في الفصل لا تكون احكامها احكاماً ولا قضاتها قضاة إنما يكونوا كأفراد فصلوا فيما رفع إليهم وصاغوا فصلهم في قالب

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الأحكام. وإن كان ذلك في استطاعتهم فليس في وسعهم أن يمنحوها من عندياتهم ما حرمة الشارع من القوة" وما أجمل هذا الإيجاز في بيان موضوع النزاع المطروح على دائرة أخرى (دائرة أحمد عفيفي وسعد زغلول وكوريت).

حيث إن نقطة النزاع في هذه الدعوى هي : من هو ملزم بدفع مبلغ المائة وثمانين جنيهاً إلى الخواجة سكوبو؟ هل تكون الست نفيسة ملزمة أو الشيخ أحمد الحكيم أو الاثنان معاً؟ وفي الحالة الأخيرة هل تلك الملزومية في تضامن أم لا.

ومضى الرقى في طريقة بعد ذلك غير وإن ولا متردد، فساير سمو الأسلوب نضوج الفكر واكتشفت أو أشتقت ألفاظاً عربية كبيرة لتؤدي معاني فقهية حديثة. وغمر سيل هذه النهضة المباركة دور المحاكم كلها لا فرق بين جزئية وإبتدائية واستئنافية. ثم جاءت محكمة النقض في العهد الأخير فطبعت لغة الأحكام بطابع جليل ممتاز جمع إلى دقة الأداء رشاقة اللفظ وجمال الأسلوب. لسنا نبالغ ولا نلقى القول بغير دليل "ومن ماري - كما يقول رئيس محكمة النقض الجليل في خطبته الخالدة - فعليه أن يقرأ فإنه لا رأى لغير مطلع عليم"

وإن المضطلع العليم ليحار أي زهر يقتطف وسط هذه الجنة الفيحاء. لقد طغى تيار الإجابة فاكتمح بقايا العجمة وضالة التعبير وأصبحنا حتى وفي المحاكم البسيطة أمام أحكام حبك نسجها وأشرق ديباجتها. وأقرأ هذا الحكم لقاض جزئي فاضل (اسكندر حنا) يقرر فيه القواعد التي يجب على سائق السيارات مراعاتها إذا ما اقتربوا من تقاطع شارعين ويتحدث عن ماهية هذه القواعد قانوناً:

وحيث أن المدعى المدني يقول إنه كان سائراً في شارع رئيسي ومن حقه أن يأمن السير فيه ولا يعكر عليه أمنه السيارات الخارجة من الشوارع المتقاطعة فواجبها ألا تخرج إلى الشارع الرئيسي إلا بعد الاستيثاق من خلوه.

وحيث إنه ليس في اللوائح أو الأوامر الإدارية تقسيم الشوارع بين رئيسية وفرعية، وما هي إلا قواعد أوحى بها العقل فتواضع الناس على العمل اتباعاً لما تقضى بها

مصالحهم وما يتوجبه ضمان أرواحهم أثناء سيرهم في الطرق العمومية، وتنظيماً لمرورهم. والواجب يقضى على من يقود سيارة في شارع متقاطع مع شارع رئيسي أن يتحقق قبل محاولة اجتيازه من خلوة أو من إمكانه المرور فيه قبل أن تدركه السيارات السائرة فيه. ولكن ليس معنى ذلك أن السائق الذي يسير في شارع رئيسي يتهاون في قيادته إلى حد الخطأ أو الإهمال فإنه يتعين عليه أن يكون شديد الحذر كلما اقترب من نقطة التقاطع وأن يخفف من سرعة سيارته اجتناباً للمفاجآت التي قد تحصل على غرة" بيان كامل لما احتواه رأس الكاتب من فهم صحيح لقواعد السير ' خطته براءة مالكة لخاصية الألفاظ تضعها حيث يجب أن توضع في أسلوب سهل رشيق.

وأقرأ هذا الحكم للقاضي (حسن جاد) في قضية رفعها رجل على شريكه في الجريمة بطلب استرداد ما دفعه ثمناً لاشتراكه ووجد القاضي نفسه أمام رأيين فقهين لكل منهما أنصاره ومخالفوه.

انظر كيف يؤيد الرأي الذي اختاره لنفسه تأييد أديب بارع : وحيث إن المدعى عليه دفع بعدم قبول الدعوى قولاً منه بأن استرداد المبلغ على فرض حصول دفعة أمر غير جائز لأن الدفع إنَّما حصل تنفيذاً لارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون.

وحيث إن هذه المسألة وإن اشتد الجدل وكثر التحاور واختلفت الآراء وتناقضت الأحكام بشأنها، إلا أن المحكمة ترى رجحان المذهب القائل بجواز الاسترداد. لا لأنه هو المذهب السائد المتغلب بين الشارحين والمحاكم فقط بل لما فيه من مزايا وما في عكسه من آفات.

وتعليل ذلك ظاهر لأن في اعتماد الدفع إقراراً للمحذور وتشجيعاً للفاجر على فجره. دع أن القانون نفسه لا يرتب أثراً للعقد القائم على سبب غير مشروع، ولا يمكن أن يفهم هذه القواعد وتذكر حكماتها إلا إذا محوت أثر التعاقد وعاد وما كان إلى ما كان. ذلك خير من الرأي القائل بأنه لا ينبغي مساعدة أي من طرفي التعاقد لأنه ليس لمن خالف القانون أن يستعين بالقانون ليحميه. ذلك بأن أصحاب هذا الرأي، وهذه

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

حجتهم، لم يعبأوا بما يترتب على المنع من معاملة القابض على السحت معاملة أخف وأصلح من معاملة القابض على الحلال، بل إن هذه الحجة قد تلتوى على أصحابها في بعض الأحوال ويكون من نتائجها أن تتفاوت المعاملة بين العاقلين فيحل لأحدهما ما يحرم على الآخر.

هذا من الوجهة القانونية. وأدب النفس يقضى بأن ما خرج عن النظام العام يجب إرجاعه إليه. ولما كان تنفيذ العقد الباطل خروجاً عن النظام وجب إلغاء التنفيذ ورد الحالة إلى ما كانت عليه قبله. ومن مصلحة المجموع أن يعلم سلفاً كل مقدم على مباشرة عقد باطل أنه لا يملك تنفيذ العقد، بل ولا يملك الاحتفاظ بما تم لمصلحته تنفيذاً للتعاقد "لغة ممشوقة تحب إليك لو كنت من قضاة الدرجة الثانية البحث في الدعوى وتصور لك قاضي الدرجة الأولى رجلاً له قيمته فلا تقبل على هدم حكمه إن أردت الإلغاء إلا بحذر وإحتراس.

وهذا قاض ثالث - مصطفى مرعي - يجيد كتابة الأحكام على حداثة عهده بالقضاء.

انظر كيف انقلب قلم المذكرات الجامح يراعاً مترناً هادئاً يتخير لكل لفظ موضوعة ولا يتزيد في الأسباب حرفاً. انظر إليه يطبق قاعدة أن العبرة في العقود بمعانيها لا بمبانيها :

وحيث إن الطعن الثاني الذي وجهه المدعى للعقد يتطلب البحث فيما إذا كان العقد المذكور قد استوفى شروط البيع فيكون ملزماً للبائع أو هو لم يستوف هذه الشروط خلافاً لظاهرة فيكون هبة أو وصية يسترها بيع.

وحيث إن المحكمة عند إجراء هذا البحث لا تستطيع أن تنظر إلى العقد في ظاهرة دون أن ترجع إلى الظروف التي أحاطت بالمتعاقدين لأن العبرة في وصف العقود بالحقيقة التي قصدها المتعاقدون لا بالصورة التي تدل عليها الألفاظ والنصوص. كما أن المحكمة لا تستطيع أن تنظر إلى العقد المذكور مستقلاً عن الورقة الأخرى التي

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

استصدرها الوالد من ابنه على طول المدة التي تقرب من سنة بين تاريخ العقد وتاريخ الورقة سابقة الذكر. لأن تحرير هذه الورقة معناه أن المتعاقدين أرادا أن يكملا بها العقد بحيث تصبح منه جزءاً لا ينفصل أو تكون معه كلا لا يقبل التجزئة "تلك نماذج للغة الأحكام في يومنا الحاضر أتينا بها على سبيل التمثيل لا الحصر، مجموعات الأحكام زاخرة بثمار قرائح خصبة وأقلام مواتية." ومن ماري فعليه أن يقرأ فإنه لا رأى لغير مطلع عليم".

وحدث ولا حرج عن أحكام محكمة النقض والأبرام في عهدنا الحاضر. ارجع إلى أى حكم تقع عليه يدك من أحكام دائريتها. أقرأ ما شئت بلا تمييز تقرأ أدباً عالياً قد أسبغ على قضاء المحكمة العليا ما كان يجب له من روعة وجلال. لسنا نحاول هنا تحليلاً لهذه الناحية من أدب العصر. ولكن من ذا يملك أن يمر دون أن يقف وقفة إعجاب وطرب على مثل هذا القول لمحكمة النقض ترسم به حدود حرية النقد.

"وبما أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن العرف جرى على المساجلة بالعبارات الحماسية والأساليب التخيلية وألفاظ التهويل والمبالغة والتحذير والترهيب لمجرد التأثير على النفس وحملها على التصديق في الشؤون التي ليس من المستطاع حمل المناظر على تصديقها بالطرق البرهانية الهادئة. هذا الرأي لا تميزه محكمة النقض والأبرام، بل إنها تصرح بأن فيه خطراً على كرامة الناس وطمأنيتهم وتشجيعاً للبذاءة ودنس البثائم. والحقيقة ليست بنت التهويل والتشهير والمبالغة والترهيب بل بنت البحث الهادئ والجدل الكريم. وإذا كان لحسن النية مظهر ناطق فإنه الأدب في المناظرة والصدق في المساجلة".

بل انظر إلى لغة هذه العاطفة الجياشة تجلجل بحق الإنسان إذا عذبة الإنسان لا فرق لدى حارس القانون بين رجل ورجل : وبما أن هذه المعاملة التي أثبتت المحكمة أن المجني عليه كان يعامل الطاعنين بها هي إجرام في إجرام، ومن وقائعها ما هو جنابة

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة، وكلها من أشد المخازى إثارة للنفس واهتياجاً لها ودفعاً بها إلى الانتقام.

ولو صحح أن المأمور كان يطلب نوم الطاعنين بمركز البوليس كما يقول الشاهد الذي اعتمدت المحكمة عليه وكان هذان الطاعنان يتخوفان من تكرار مثل هذه المنكرات في حقهما كما يقول وكيل أحدهما في تقرير الأسباب وفي المرافعة الشفهية، فلا شك أن مثلهما، الذي أودى واهتج ظلماً وطغياناً والذي ينتظر أن يتجدد إيقاع هذا الأذى الفظيع به لا شك أنه إذا إتجهت نفسه إلى قتل معذبة فإنها تتجه إلى هذا الجرم موتورة مما كان، منزعة واجهة مما سيكون.

والنفس الموتورة المنزعجة هي هائجة أبداً، لا يدع إنزعاجها سبيلاً إلى التبصر والسكون حتى يحكم العقل، هادئاً مترناً متروياً، فيما تتجه إليه الإرادة من الأغراض الإجرامية التي تتخيلها قاطعة لشفائها. ولا شك. بناء على هذا، أن لا محل للقول بسبق الإصرار إذ هذا الظرف يستلزم أن يكون لدى الجاني من الفرصة ما يسمح له بالتروى والتفكير والتفكير المطمئن فيما هو مقدم عليه".

نظرة إلى الأمام

والآن وقد استدبرنا حياة لغتنا القضائية كما كانت واستعرضنا بعض الأدلة القائمة على نهضة حالية لا تنكر، نود لو استطعنا أن نزيح طرفاً من سحف المستقبل فنطل على ما أبعد الزمن لهذه اللغة الكريمة العزيزة.

كأنى بها وقد راق لها الجو وانبسط أمامها ميدان العمل فسيحاً غير محدود. كأنى بها وقد استولت على مشاعر جيل جديد ممن في الأدب وثقافة العصر فراح يفكر بها ويكتب ويؤلف.

وكأنى بهذا الجيل وقد ضرب بسهم في جهود البشرية نحو الكمال. وكأنى بمصر وقد وقفت على قدميها في طليعة العالم العربى تبادن الغرب ثقافة بثقافة وتقارضة علماً بعلم.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

لست بحالم. إني أرى هذا اليوم رؤيا العين.

فكان لابد لنا من الكلام عن هاتين المسألتين وإن كنا لا نرى هذه الطريقة التي يسلكها الدفاع إلا بعيدة جداً في التأدية إلى هذه الغاية.

بعد أن تكلم سعادة النائب العمومي عن هاتين المسألتين بإسهاب قال سعادته :

إن الورداني بجنايته قد عمد إلى خرق القوانين السماوية والبشرية. عمد إلى قتل النفس التي حرم الله قتلها. عمد إلى إزهاق روح بريئة من غير ذنب. عمد إلى حرمان إنسان من أقدس حق له في هذه الدنيا. عمد إلى حرمان عيلة من معيلها وأمة من رجلها وحكومة من رئيسها. عمد، وأطاع هواه وأطلق رصاصته، فماذا جرى؟

انظروا يا حضرات القضاة كم أساء الورداني بجريمته إلى هذا البلد الأمين الأسيف! فماذا جنت عليه مصر؟ ولماذا هو يضرها كل هذا الضرر؟ لعله يدلي بخدمة الوطن.

إن الوطنية التي يدعى المتهم الدفاع عنها بهذا السلاح المسموم لبراء من مثل هذا المنكر.

إن الوطنية الصحيحة لا تحل في قلب ملأته مبادئ تستحل اغتيال النفس. إن مثل هذه المبادئ مقوضة لكل اجتماع.

ماذا يكون حال أمة إذا كانت حياة أولى الأمر فيها رهينة حكم متهوس ببيت ليلة، فيضطرب نومه وتكثر هواجسه، فيصبح صباحه، ويحمل سلاحه، يغشاهم في دار أعمالهم فيسقيهم كأس المنون.

استطرد سعادة النائب العام في الكلام إلى أن قال :

فماذا يريد الورداني؟ أيريد ألا يكون حكم ولا حاكم؟ أيريد أن تكون الفوضى بعد النظم؟ أيريد ضرراً ودماراً عاجلين؟

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

هذه، يا حضرات القضاة، الغاية التي استحل الورداني من أجلها قتل النفوس ليصل بوطنه إليها خدمة له ومحبة فيه.

هذه هي الغاية التي ظنها شفيعاً له لديكم ؛ وسبباً لعطفكم عليه وشفقتكم به. إن جناية الورداني لأشد ضرراً ألف مرة من جناية كل مجرم قاتل أو سارق أو قاطع طريق ؛ فإن هؤلاء جنائتهم فردية وجناية الورداني على أمته ووطنه. وهؤلاء يمكن الإحتراس منهم وتوقي أضراهم ؛ وهو يأخذ الناس في مأماتهم غيلة غرة منهم ومالهم منه من واق.

إن كان الورداني أراد بفعلته أن يخدم بلاده فلقد أساء طريقه إلى هذه الخدمة. إن كان أراد أن يحميها من الجناية فلقد صدع كيانه صدعاً، وأضر بها ضرراً بالغاً بتلطيخه صحيفتها بالدماء وقد كان أمامه لخدمتها طريق من طرق مشروعة.

كان في وسعه أن يحارب خصمه بغير ذلك السلاح القاتل، لا أن يلقي إليه تلك الرصاصات ليذهب به إلى عدم يسير إليه اليوم قاتلاً أثيماً. بثست المبادئ مبادوءه، ولعنة الله عليهم باسم الإنسانية التي انتهك حرمتها، والحرية التي خرق سياجها، والوطن الذي جنى عليه.

يا حضرات القضاة : الآن بيدكم الأمر. إن هي إلا كلمة تخرج من أفواهكم لا تسألون عنها إلا أمام ضمائركم وأمام الله سبحانه وتعالى، وبها تبددون ظلمات أحاطت البلاد، وبها تستأصلون جرثومة خبيثة ينحش منها على عقول النشء. وأنا على يقين من أنكم ستجيبون صوت الحق والعدل.

فالإنسانية تستصرحكم لما أصابها من جراء هذه الجريمة الفظيعة فتحكمون بالإعدام على هذا الجاني.



أداب مرافعة الإتهام

لسعادة المستشار / سمير ناجي

وهب سعادة المستشار / سمير ناجي - أطال الله في عمره - حياته مبتلأ في محراب القضاء.. قضى منها سنوات طويلة في النيابة العامة.. فجمع حصاد تجربته العريضة في كتابه (أداب مرافعة الإتهام).. وقد اجتزأت من ذلك الكتاب أحد فصوله..

بسم الله العدل وبهاده الحق

في لقائنا الماضي كان الحديث في أمر "زاد المترفع" وتناولت في هذا الحديث جوهر الزاد من حيث سعة الإضطلاع، إنه من داخل هذا الإطار العام الذي هو أساس كل زاد، وأساس وقوام رجل القانون تذكرنا قوله لأستاذ جليل رحمة الله الأستاذ الدكتور "وديع فراج" فيما كان ينادى ويجهرب به دائماً: "رسوخك في القانون بمدى إطلاعك خارج القانون".

ومن داخل إطار سعة الإضطلاع قلنا: إن أول ما يتطلبه المترفع هو التمكن من اللغة وآدابها، وقلنا: إن خير منهلين في هذا المعترك هما: القرآن الكريم وجوامع الكلام، والمنهل الثاني هو الشعر. وفي أمر القرآن الكريم قلنا: إنه أساس الزاد لما أختص به من ثلاثة أمور لا غنى للمترافع عنها: أولها البلاغة، وقلنا: إن معجزة القرآن في بلاغته، ولا غنى للمترافع في أمر المترافع وزاده.

وقلنا إن ثاني خصيصة يتميز بها القرآن هو إنه وسيلة تقويم اللسان ومعالجة عيوب النطق.

وإن ثالث خصيصة هي سر من أسرار الكامنة فيه وهي الموسيقى الباطنة في ألفاظه ومبانيه، أن موسيقى اللفظ التي تمس الوجدان من قبل أن تمس الأذان هي من سمات المترافع وزاده، ينبغي ألا ينفك عنها ولا يفرط فيها.

طُرفت مع حضراتكم إلى جوامع الكلم، إستعرضت منه من أقوال الرسول ﷺ ومن أموال الراشدين ومن أقوال الفلاسفة ومن أقوال المتصوفين. من بعد ذلك تناولنا أمر الشعر وما يكسبه للمترافع من حصيلة لفظية ومن ملكة إنتقاء اللفظ المناسب للمقام، ومن موسيقى الإلقاء وكل هذه لوازم لا غنى عنه للمترافع. وسقت لحضراتكم أمثلة طعم بها المترافع مرافعته من الشعر فكان لها وقعها. ومن ذلك وفي مقام تبيان الزاد قلنا: إن الإمام باللغة الأجنبية ضرورة، وضرربنا مثلاً على ذلك بمصطلح فرنسي في مقام

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

تهمة شهادة الزور، من بعد ذلك قلنا : إن التزود باللباقة والكياسة أمر مطلوب وسقنا على ذلك قولة عامية هي "اللفظ سعد".

ومن بعد ذلك كله قلنا : إنه ينبغي وحتماً على المترافع أن يراقب ذاته ويتخلى عن لوازم الكلم التي قد تفسد مرافعته أو قد تثقل سامعة. كُلُّ هذا تحدثنا به وتوقفنا عند موضوع نتأوله اليوم هو "بناء المرافعة" أو "عناصر بناء المرافعة".

من قبل أن أُلج في هذا الموضوع أحب أن أنبه إلى إطار عام يتحتم علينا الالتزام به من بداية الموضوع حتَّى متنها، ذلك هو الفرق بين "لغة المسموع" و"لغة المقروء" قد تعجبون من هذه التفرقة التي أضعتها بين يدي حضراتكم ولكن علينا أن نتأملها.

هناك لغة معدة لتقرأ، تتمتع وتتميز تلك اللغة المقروءة، وهي لغة الأحكام بإنضباط الكلمة لتؤدي المعنى المطلوب بلا زيادة ولا نقصان ودونها استخدام لمحسنات لفظية ومترادفات أو تشبيهات، تلك لغة الأحكام أن تنتقى اللفظ الذي يؤدي المعنى المقصود في ذاته بلا زيادة ولا نقصان، أي أن أبذل كُل طاقاتي لإختيار اللفظ المنطبق تماماً.

أمَّا لغة المرافعة أو لغة الخطابة، فهي لغة لها مميزات كثيرة وسمات كثيرة منها : أن أنتقى اللفظ ذا الجرس الذي يمس الوجدان ويؤثر فيه من قبل أن يستقر في العقل ؛ لأنني في لغة الخطابة محتاج إلى أن يتفتح وجدان سامعي ليتقبل ما أريد أن أسوقه من معنى، فإذا ما اخترت وعمدت إلى إختيار اللفظ فإنما آتى باللفظ ذي الجرس، وربما عمدت إلى المحسنات البديعية وربما عمدت إلى المترادفات، وربما عمدت إلى التكرار غير الممل لكي أصل إلى وجدان سامعي، تلك لغة خطابة أو لغة مسموع، إن أتيت بها في المقروء كنت ممجوجاً.

تذكرون أنني في مقام لغة الإرتجال المكتوب أتيت لكم بقولة لزكي عريبي حين قال: "الذين يضطرون إلى تحبير مرافعتهم ثم إلقائها يجب أن يكتبوا بغير اللغة المعدة

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

للقراءة. إن عليهم أن يتصنعوا لغة الإرتجال فينأوا بكلامهم عن كُل ما يشعر بجهد التحضير.

إن ذلك المترافع يترافع بقلمه في القضية متمثلاً أنه أمام المحكمة، حتَّى إذا فرغ طوى صحيفة وقام منها وقد رسمت هذه المرافعة في رأسه، وأصبحت ذات معالم واضحة، توجة إذا ما وقف للدفاع، وتقيه شر جموح الخاطر دون أن تمنع تدفق بيانه المطابق لمقتضى الحال".

تلك قولته وله في هذا المقام قوله أخرى أرسخ بها الفرق بين المسموع والمقروء يقول: "لغة المرافعات لغة حديث لا لغة كتابة، وإذا كان للحديث على الكتابة مزايا فإن له متاعبه وصعابه، فمن مزاياه، مزايا الحديث، أن المحدث يلقي السامع وجهاً لوجه وفي استطاعته إذ يلقاه على الصورة أن يستعين على إقناعه بلسانه وعينه، بصوته وإشارته، بحركته وسكونه، ببديته ودقة ملاحظته، بل بما فيه من قوة مغناطيسية كامنة".

يقابل هذه المزايا - كُل هذا في لغة الحديث، أنا أترافع بلساني وعيني وبنبرتي وبسكناتي وبإيمائتي وبحركات يدي وبحركات جسدي، كُل هذا يستخدم في لغة الحديث - يقابل هذه المزايا أن المتحدث مضطر بحكم طبيعة الموقف إلى الابتكار السريع والكلام المرتجل ومواصلة الحديث في غير توقف ولا تردد، لذا كانت أول صفات لغته هي بساطة التعبير. سمة أخرى في لغة المرافعة تتميز بها عن لغة المقروء هي غلبة العاطفة، لئسَ ألزم من لغة العاطفة في مقام المرافعة، كلام المترافع يبقى مجرد كلام لا طائل تحته حتَّى تغشاه عاطفة صادقة فتصبح له قوة السحر، ويقولون: القول ينفذ إلى القلب إذا صدر من القلب. وتلك سمة أخرى للغة المرافعة تتميز عن لغة المقروء أو لغة المكتوب.

مثل واضح وبسيط جداً بين لغة المرافعة ولغة المكتوب: لو حضرتك تناولت أى مجموعة من احكام النقض وفتحتها ستجد أرقى لغة وأضبط لغة وأضبط عبارة في صياغة قواعد محكمة النقض. وهذا أمر مسلم به، لكن هل تستطيع أن تأخذ قاعدة

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

نقضية - أى من قواعد محكمة النقض - وتنهض لتحدث بها لغة المرافعة مهما لونت
من صوتك أو مهما أضيفت عليها من عاطفة؟ لا، لأن هذه لغة كتابة تختلف تماماً عن
لغة المرافعة.

أمر آخر : توضيح الفكرة وإستجلائها، والوثوق من إنها إستقرت في وجدان
سامعك، في المرافعة ذاتها كما ذكرت الآن أنت على إتصال وثيق بينك وبين سامعك،
تلمس ملامح وجهك، تلمس ما إذا كان قد بدأ السأم يدب إليه أم ما زال متابعاً لك.
عند إستجلائك لفكرة معينة وأنت تقرأ ملامح وجه سامعك تجد نفسك في حاجة إلى
التكرار وإلى الإعادة بمختلف الصور ولو تعدد هذا التكرار.

إن عمدت إلى لغة الكتابة فأنت تضع الفكرة في لفظها المنضبط، وإذا لم يسعف
قارئك الفهم من أول قراءة فليعد القراءة، وإن كان مكدود الذهن ربما طوى ما هو
مكتوب ثم عاد إليه في مناسبة أخرى ليقراه بتفهم وتمعن أكثر.

إذن هذه سمات لغة المقروء، وفواصل بينها وبين لغة المسموع، هذه الفوارق أرجو
أن تظل نصب أعيننا ولا نتخلى عنها أبداً طوال الحديث في أمر عناصر المرافعة وبنائها،
لأن هذه جوهريات لا ينبغي التخلي عنها أو أن تغيب طوال حديثاً في أمر بناء المرافعة.

ولنسأل هل من أعلامنا من جاد علينا بالحديث في أمر بناء المرافعة؟

"لمحمد باشا على علوية" حديث في هذا المعترك يقول : المرافعة معان مركبة فهي
ثوب من أفاظ وتراكيب سهلة سائغة وهي على مرحلتين : المرحلة الأولى عرض
الوقائع وفيها يكون المترافع راوياً، والمرحلة الثانية هي إستنتاج الحق من هذه الوقائع،
الإستنتاج المؤيد للمسائل القانونية المطروحة وفيها يكون المترافع محاضراً.

إذن يفرق بين أمري الراوى والمحاضر، الراوى في مرحلة والراوى في مرحلة
أخرى.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الراوى محتاج إلى لغة العاطفة ولغة المحسنات ومخاطبة الوجدان وكل هذه العناصر التي ذكرتها. المحاضر محتاج إلى مخاطبة العقل مباشرة، ويضيف هنا: "وللقضايا الجنائية مرحلة خاصة من هاتين المرحلتين قد تندمج في إحداها وتسير معها وفيها يكون المترافع يتناول بفصاحته ودقة بيانه بواعث الإتهام أو بواعث الإجراء، ويبحث في نفسية المتهمين أو المجني عليهم ومراكزهم الاجتماعية وغير ذلك، ويؤثر بقوة حجته وبقوة خياله في نفس السامع بما يهز منطقته أو عواطفه ويبعثه على تغيير وإشمتزاز نفسه من الجريمة ومرتكبيها أو العطف على التهمة والمتهمين فيها. فتارة يصور التهمة بأشنع مظاهرها وأسبابها و يصورها تصويراً يبرر شدة العقوبة، وآونة أخرى يسعى إلى إستمالة القَاضِي و إستدرار رحمته وعطفة، وقد لا يرى تحقيق العدل إلا بالرحمة بأن يقول : إن الرحمة ليست إلا ركناً من أركان العدل وجزءاً منه لا يتحقق بدونها، كما أن الشدة قد تكون كذلك. وقد يطنب في هذا القول بما يتفق وظروف الدعوى وحالة ذوى الشأن فيها وفق مرحلة عرض الوقائع، ويجب على المترافع أن يكون هادئاً، ظاهر المعنى، مرتب الوقائع يدفع السامع إلى أن يسير معه وأن يتتبعه بلا عناء وأن يعرف أن من حق القَاضِي ألا يسمع إلا ما يفيد الدعوى ؛ لذا وجب على المترافع أن يكون مرتباً لوقائعه ظاهراً في بيانه وأن يكف عن الأسترسال في بيان الواقعة متى ظهر له أن القَاضِي قد فهمها، وأن يكون ذا فِراسة ترشده إلى مبلغ فهم القَاضِي للواقعة.

فإن أحس أنه قد أدى رسالته كان من العبث أن يسترسل، وإن رأى أن الواقعة لم تظهر بعد، كان عليه أن يعيدها في قالب آخر يستسيغه القَاضِي. ثم تأتي مرحلة إستنتاج النتائج من الوقائع، وعلى المترافع اللبّق أن يحصل القَاضِي على إستخراج النتيجة بنفسه قبل أن يدلى بها، ويجب على المترافع للوصول بالقَاضِي إلى إستخلاص النتيجة أن يكون واثقاً مما يقول وإيَّاه - (تحذير) - إيَّاه أن يخطئ ما كَوَّنَه القَاضِي من عقيدة نتيجة إطلاعه، وإلا إنقلب الأمر إلى إمتعاض وسوء ظن قد يسىء كثيراً وربما أصاب جوهر القضية من حيث لا يشعر به أحد، وأساس النجاح أن يكون للمترافع شخصية محترمة ومحبوبة، فيتتبعه سامعه ولا يمل من الإصغاء إليه، فالقَاضِي يحس بما يحس به كُلُّ نحو

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الآخر من إحترام أو إمتهان أو عطف أو إشمئزاز، ولا يكون هذا العطف وذاك الإحترام إلا بفضائل الصدق والجد والتواضع".

حقيقة جمع الرجل فأوعى في كُل ما ذكره من تقسيم المرافعة ومراحلها وما ينبغي على المترافع أن يلزم نفسه به أثناء الأداء.

أمر خطير نبه له "علوية باشا" وأنبهكم إليه وستلمسونه في واقع حياتكم العملية، ستجدون من المحامين - الذين ستشهدونهم يترافعون - محام يكاد يكون مطرباً وكل مواصفات المرافعة تتمثل فيه وفيما يقول ومع هذا تجد الدائرة تعطى له جانباً، وربما أداروا الكراسى وأعطوه جنباً. الأمر يكون مذهلاً، وكيف لا يستحوذ على إهتمامكم؟ ولماذا تتعمدون أن تعطوا له جنبكم أو تتعمدون إشعاره أنكم منصرفون عنه؟

هذه الصور عرضت، وكان لي من التناول أن سألت أساتذتي أعضاء دائرة معينة عن موقف مثل هذا الموقف، محام يترافع في غاية العذوبة والتسلسل ورغم ذلك تعطون له جنبكم وتنصرفون عنه فسألت لا أرى إقبال منكم عليه إطلاقاً؟، فقلت لي كلمة: (ده أصله مغالط) لو أن دائرة من الدوائر - وأحذركم منها كمترافعين للإتهام وليس للدفاع فقط - لمست في محام المغالطة في الوقائع أو في إيراد ما ورد على لسان الشهود ليلون الواقعة على منهج يريد من خلاله أن يتناول الواقعة به ويؤثر بها، والمحكمة قد إطلعت على الأوراق من قبل أن تدخل وتعلم موقع المغالطة فيما يقول، لو أتى هذا إنصرفت عنه الأفئدة والقلوب مهما حاول.

كثيرا ما يلجأون إلى الصمت ويتركونه يترسل. وأحياناً كلمة تقال:!!

من أين أتيت بهذا الكلام يا أستاذ - هل قرأت صفحة كذا؟! هذه تكون القضية. إفهموا هذا ولتعلموه جيداً لأنه كما يرد على أمر المدافعين يرد أيضاً على ممثلي الإتهام، إياك والمغالطة ففيها حكم بالإعدام على المترافع، ويكفي أن يشاع عن محام مرة أو عن

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

أى مترافع مرة إنه مغالط لكي لا يسمع بعدها مهما حاول الأمانة في عرض الواقعة لا غنى عنها وحتماً أن تكون هي الرائد والهدف.

ذاك تقسيم سعادة علوية باشا. نلاحظ أن - وهذا هو واقع العمل - مجرد ما سيبدأ ينهض، تجدد المحكمة تسأل المترافع كم من الوقت سيكفيك يا أستاذ؟ يبدأ المحامي يقول مثل "والله سأخذ مقدمة ربع ساعة وأستعرض الوقائع في نصف ساعة وأناقش الأدلة في ثلاثة أرباع ساعة أمّا الخاتمة فلن أخذ فيها أكثر من خمس دقائق".

فيرد رئيس الجلسة ويقول: "إقتصر على الوقت المخصص للخاتمة".

وهذا الكلام يحدث، وإذا لم يقلها له هكذا، في أثناء المرافعة يقول له: "هذه النقطة قد وضحت، إنقل على التي بعدها". وهكذا بحيث لا يتبدد الجهد فقط بل يتبدد الكيان.

من هذا نخلص إلى أن المرافعة ليست بطولها، ولذلك قيل وبحق: "لَيْسَ الزمن الطويل هو التطويل، الدقائق قد تكون تطويلاً إذا هان شأن ما يقال وقد لا تكون كذلك إذا كان ما يقال في جدير بالمقال".

لا يلام القضاء على عدم السماع قدر ما يلام المترافعون، لأن أساس النجاح هو أن ترتب نفسك وتسرع بتشكيل مقالك على مقتضى الحال الذي أمامك، ولذلك قيل: "إن فن الحذف، فن الاختصار يساوي تماماً فن الكلام فالتطويل قد يفعم الأنفس بالسامة ويدفع الأعين إلى الغمض ويدفع الأفتدة إلى الإستماتة وتلك آفة المرافعة".

خير للمترافع ألا يعرض كل ما في الملف، بل الفن كل الفن لَيْسَ في عرض كل ما في الملف بقدر ما هو في إهمال ما يجب إهماله من هذا الملف واضح - لن أقرأ القضية من الألف إلى الياء، إننا أكون من الحصافة والكياسة بحيث لا أفيض إلا في النقاط التي يريد قاضتي الاستماع للرأى فيها.

وهذا ما نقول : إنَّ "الحذف فن" ماذا تحذف وماذا تهمل دون أن يؤثر؟ وماذا يجب أن نقوله؟ هذا هو الفن فالأمر ليس أمر عرض كل ما في ملف الدعوى بقدر ما هو الفن في إهمال ما يجب إهماله، وليس معنى الإهمال ضياع الحق -لا- هو ما لا ينبغي أن يقال. أتى أحمد بك رشدي وصاغ كل هذه الخواطر فيما أدلى به في أمر بناء المرافعة : "يجب أن يكون الكلام ثواباً للمعاني المقصودة لا قصيراً فينكرها وتنكرة ولا طويلاً تتعثر فيه فقد تكون للحق المطلوب حياة في نفسه، ولكن لا يلبث أن يموت لأن قصور الإبانة عند تركة مخفياً تحت التراب - هذا في القصور - أو لأن الخروج عن القدر اللازم عنه إلى الإطناب في غير المقتضى أو التعلق بالخواشي البعيدة عن طلب الموضوع، أرسل من الملل والسأم ما يضيق به صدر القاضي، فلا تجد الحقيقة مسلماً إلى نفسه والقاضي على كل حال بشر مثلنا تعنيه الحجة الظاهرة في العبارة الموجزة عن التطويل بإعادة ما قيل أو بما لا يقوم به التدليل".

ذاك قول علمنا إياه أحمد رشدي في مقام بناء المرافعة. وإن كان لي أن أحاول مع حضراتكم وفي ضوء كل ما قلناه وسبق التأكيد عليه من إلتزامات وواجبات وإلتزامات حتَّى خلت معي إن مرافعة ممثل الإتهام بما ألزمناه به من واجبات وإلتزامات تكاد هي والحكم يلتقيان في أمر إظهار وجه الحق. هناك قولة تقول: "المرافع أول قاض في القضية بينما القاضي آخر محام في القضية". كيف؟ القاضي يتولى الدفاع عما حكم به بما يحزره من أسباب، والمحامي يترافع للقاضي ليصدر ذاك الحكم، والقاضي يترافع للدنيا بكتابته لأسبابه لتعتقد بصحة هذا الحكم القاضي يحم دون أن يتكلم والمحامي يقف مجلجلاً بصوته مجاهداً بأسلحته فيمثل طالب العدالة أمّا القاضي فيمثل مانع العدالة.

وكلاهما يؤدي واجبه في قاعة يجتمع فيها الإنساني والرباني : هي ما يسمى بدار القضاء.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

إن كان الأمر كذلك فنستطيع أن نقول : إن مرافعة ممثل الإتهام هي في مقام الحكم المسموع أمّا أسباب القاضي فهي الحكم المقروء، أمر لا أعتقد إننا نختلف فيه إن كان الأمر كذلك فتعالوا بنا نتبين ما هي عناصر بناء الحكم المقروء؟

كيف يكتب الحكم ابتداءً؟

الحكم الخالي من عيوب التسبيب - وهذا موضع ستردونه وسيطول الأمر بكم فيه، في أمر تسبيب وضوابط تسبيب القرارات - حتّى يخلو الحكم من عيوب التسبيب، ما هي عناصر الحكم الخالي من عيوب التسبيب؟ كيف يكتب؟ وطبعاً نأخذ حكماً بالإدانة لأنه يقابل عند مرافعة الإتهام.

الحكم الخالي من عيوب التسبيب، كيف يكتب؟ من بعد الديباجة يكتب في منتصف السطر الأسباب، ويصوغه على النحو الآتي : بعد الإضطلاع على أوراق وسماع الشهود والمرافعات والمداولة قانوناً من حيث أن واقعة الدعوى حسبما إستقرت في يقين المحكمة تتحصل في أنه بينما زيد في طريق عودته من حقله تربص به عمرو في مكنم إتخذته لذلك نظراً للخصومة المبيتة بينهم وتربص في مكنمه حاملاً سلاحاً قاتلاً وإنتظر مرور المجني عليه في الطريق حتّى إذا وافاه أطلق من بندقيته عليه عدة أعيرة نارية بقصد قتله فأصابه ولم يكف عن الإطلاق إلا بعد أن تحقق من وفاته، وفي طريق إنصرافه حاملاً سلاحه شاهدة فلان وفلان وفلان فهرول وألقى بسلاحه في المصرف وإنطلق عائداً إلى بيته. كما نقول الواقعة كما إستقرت هي نوع من سرد للواقعة أقرب ما يكون في إيجازة وفي إلمامه بالوصف، لأننا لو حاولنا أن نضاهي الوصف سنقول قتل فلان عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحاً قاتلاً بطبيعته وكنن له في طريق عودته وما أن ظفر به حتّى أطلق نحوه عدة أعيرة نارية قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته هذا وصف النيابة المنضبط المحبوك، الذي سمعتموه مني، الواقعة كما

إستقرت في يقين المحكمة هي نوع من تحصيل وصف النيابة بإضافة شخوص ربما الشهود

ربما ما لحق بالواقعة من وقائع قامت عليها أدلة. بعد ما يحصل الحكم الواقعة كما أوردتها لحضراتكم يقول : حيث أن الواقعة على هذا النحو قد قامت عليها الأدلة المتمثلة في شهادة فلان وفلان وفلان وفي ما أسفر عنه تفتيش المصرف وضبط السلاح المستعمل وتقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص السلاح، يعنى هنا يحصر الأدلة التي كون منها عقيدته عن الواقعة، نقول عملية الحصر، حصر الأدلة المنتجة لها أى المنتجة للواقعة حسبما إستقرت في يقين المحكمة، وبعد ذلك على الحكم أن يورد مؤدى كل دليل بمعنى بعد أن يحصل الادلة على نحو ما ذكرت يقول: حيث إن فلان قد شهد بأنه : ويورد محصل تلك الشهادة وعليه أن يبين مصدرها إما أنه قالها في محاضر الشرطة أو تحقيقات النيابة أو أمام المحكمة. يكون هذا إيراد مؤدى كل دليل.

وبعد ذلك وبحيث أنه بسؤال المتهم أنكر ودفع الحاضر عنه مثلاً ببطلان التفتيش، وبطلان القبض، بعدة دفع، الدفع قانونية وبعد ذلك أيضاً عليه أن يورد الدفاع الجوهري، ما هو الدفاع الجوهري؟ في عجالة شديدة لأنه يطول شرحه، في عجالة شديدة هو الدفاع الذي لو صح لتغير وجه الرأى في الدعوى بمعنى، مثلاً الشهود حددوا وقتاً لحدوث الحادث الساعة ٣ مساءً فيأتى تقرير الصفة التشريحية بما يصف به الجثة ويقول : إن في الساعة ٣ هذه تكون الجثة في حالة تيبس رمى، والتيبس الرمى هذا عندما نحسبه فلا بد أن يكون مقتولاً قبل الساعة ٣ من ٨ إلى ١٢ ساعة. إذن هذا دفاع لو صح وأتى المحامي يقول الشهود كذايين وأنا أتمسك بتقرير الصفة التشريحية وأحضروا إلى الطبيب الشرعي لأناقشه، هذا دفاع لو صح لأصبح الشهود كذايين وتغير وجه الرأى في الدعوى؟ وهذا باختصار شديد مثال على ما هو الدفاع الجوهري.

فعلى الحكم لزاماً عليه أن يورد دائماً ما أبدى من دفع أو دفاع جوهري وعليه أن يرد على الدفع والدفاع الجوهري. في حيثيات متتالية، من بعد ذلك عليه أن يورد

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الوصف القانوني للجريمة وحيث إنه يبين من كُـل ما تقدم أن المتهم في يوم كذا بدائرة كذا ويورد هو الوصف حسبما أستقر عليه. من بعد إيراد الوصف القانوني لابد وأن يورد مادة العقاب، الأمر المنطبق على المادة....، وعدم ذكر مادة العقاب هذا قصور مبطل للحكم. من بعد الوصف القانوني للجريمة وإيراد مادة العقاب المنطبقة يتناول الظروف المخففة أو المشددة التي يحدد بناء عليها قدر العقاب ثم يورد في النهاية العقاب.

هذه هي عناصر الحكم بأسلوب المقروء ونحن نقول المرافعة هي الحكم بأسلوب مسموع، محاولة تقريب بين هذه العناصر التي لا غنى عن الحكم المكتوب عنها ومحاولة تقريب بين الحكم المسموع وكيف تبنى عناصره، هل أستهل مرافعتي بمثل ما يستهل حكم الإدانة قوله: "من حيث أن الواقعة تتمثل في أنه كان المجني عليه في طريق عودته.. أظن لو وقفت لكي أقول هذا، هل نحن أتينا لنسمع هذا الكلام، نحن قرأناه وحفظناه، وتلى في قرار الإتهام إذن لَيْسَ هذا الذي أتت المحكمة لتسمعك فيه، ومن يبدأ بأفة المرافعة الملل والسأم، وكأني أغلق الباب على نفسي من الدقائق الأولى، إنَّها لابد وأن يكون لي مدخل للمرافعة. المدخل هو ما أصطلح على تسميته بأدبيات الدعوى، أدبيات الدعوى مدخلي الذي أستثير به الوجدان لكي تفتح لي الأسماع، وما الذي ينبغي أن أتناوله في إستشارة الوجدان أو فيما يطلق عليه أدبيات الدعوى؟ الادبيات ممكن أن أصرفها إلى تناول وتحليل شخصية الجاني، القيم التي أضرتها الجريمة وانتهكت حرمتها، أثر الجريمة في البيئة التي وقعت فيها وفي المحيط الذي تأثر بها، تلك هي الأدبيات.

من بعد ذلك أتناول الواقعة، لا بمنطق الوصف كما ورد في وصف النيابة - لا - تناول الواقعة بما يعني لي أن أسميه منهج التجسيد، وما هو منهج التجسيد؟ أن نتناول الواقعة وكأنك تصف حادثاً يدور على مسرح الجريمة، تتحرك عليه شخصوها وكأنك سامعك يطلع على حركة تدور، تقع خلالها الجريمة، وما الأمثلة بمنهج التجسيد؟

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

عنيت أن أذكر لحضراتكم وأن أتلو مرافعتين للنائب العام الفرنسي "إميل دوبريه لاسال" أولاهما في قضية الزنا والثانية في قضية القتل. أظن مازلنا نذكر في قضية الزنا كيف جسد آثار محاكمة تلك الزوجة، مما وصف من أبناء أيتام يترددون بين القبر والسجن والملاجيء وكيف وصف آخر خطرات الميت وهو يسلم انفاسه ولا تتصور منه غير إرادة الغفران، تذكرون حضراتكم كل هذا، عمد هنا إلى منهج التجسيد وكأنكم تعايشون شخوص الواقعة وتلمسون تحركاتها.

في قضية القتل وتذكرون وصف الجراح الغائرة والنعوش المحمولة والقرية تودع المجني عليهما، والجاني وهو يفتك بضحيته ومناداة الضحيتين ولا مجيب، كل هذا - أنا أسترجه معكم - جعلكم تعايشون الواقعة وكأنكم تعايشون أشخاصها وتلمسونهم يتحركون أمامكم، هذان مثلان فرنسيان. وكى لا أتهم بأني إنمّا أعمد إلى الأمثلة الفرنسية فقط فسأتى لمثل مصري صميم، في قضية كانت تسمى بقضية سنديون.

قرية سنديون على مشارف طريق مصر - إسكندرية الزراعى، واقعتها: شاب مهندس توفيت والدته وأراد أن يروح عن أسرته هذه الوفاة فأصطحبهم في سيارته في نزهة خارج القاهرة على الطريق الزراعى، عند قرية سنديون من أمام أتوبيس كان يسبقة، إنطلق عابر للطريق فجأة بحيث لم يكن ثمة خطأ على المهندس قائد السيارة، فإذا هذا العابرو وهو عسكري يصطدم بمقدم السيارة الأمامي الأيمن، وما أن توقف حتى تجمهر الأهالي، فأضطر إلى أن ينسحب مع أفراد أسرته الذين كانوا معه في السيارة ليحتموا بكشك المرور في هذه النقطة ولكن توالى تجمع الأهالي وأنهالوا على الكشك تحطياً ومزقوا هذا المهندس بالفئوس، وطبعاً قيدت ووصفت قضية تجمهر ضد ١١ فرداً لم يعرف من منهم الذي أحدث الإصابات القاتلة إنمّا قيدت ووصفت تجمهر.

أستأذنكم في أن أتلو كيف تناول الزميل المترافع عرض الواقعة بمنهج التجسيد: قا مت قافلة الضحايا من القاهرة بصحبة فتاتها مستقلاً سيارته تبتغى له مؤنساً في الطريق ومواساة له في فقد الأم، حتى وافت السيارة سنديون، ومن أمام سيارة الأتوبيس إنطلق

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

عليهم سهم القدر في صورة ذلك العسكري محمد عطية، إنطلق عليهم غير عابىء بإشارة شرطى المرور وتحذيرة له صاماً أذنية عن صوت آلة التنبيه يطلقها القتل. إنطلق هذا السهم إنَّما أراد أن ينفذ في القافلة مصيراً جائراً مهما كلفة ذلك من ثمن ولو كان إصابته، فإصطدم بمقدم سيارة القتل الأمامي الأيمن وسقط على الأرض، كُل هذا دونما خطأ يستوجب حتَّى مجرد العتب باللفظ على القتل. إذا كان يسير في حدود السرعة المقررة مراعيّاً مقتضى الحال مطلقاً آلة التنبيه. وكل هذا مستفاد من أقوال شرطى المرور والشاهد فلان والأب والأخ وسائق سيارة الأتوبيس. وتعمل في نفس القتل دوافع الإنسانية ونوازع المروءة ويتشبت بأن يقف بسيارته لا شيء إلا ليسعف المصاب.

هذا الدافع لتوقفه شهد به الغريب من قبل القريب، قررة عسكري المرور وسائق الأتوبيس قبل أن يقررة الأب. وهبطت القافلة من السيارة متجهة صوب المصاب يحدوها إحساس بالواجب في أسمى صورة لأدائه. خفوا إلى المصاب ساعين في لهفة ليخففوا جرحه، فإذا بهم يلقون من حيث أرادوا أن يكونوا أصحاب فضل، يلقون الشر يبرز إليهم ويفتك بهم في مكان إبتغوا أن يتطيوا بأريج فضله. في سعيهم تجمع الضواري حولهم يريدون الإعتداء. وخف شرطى المرور ليحميهم فأدخلهم إلى الكشك حسب أنه لهم دار أمان، والحق أنه كان دار الأهوال ومن مصادر ثلاثة تجمع الضواري : من الواقفين على جانبي الطريق ومن المقابر ومن البلدة، وأخذوا يهاجمون الكشك خراباً وتدميراً وحسب شرطى المرور إنه بوقفته يستطيع أن يحمي أفراد القافلة، فقصر جهده أمام هول شرورهم عن أن يحمي نفسه هو، هدموا سور الكشك وكسروا نوافذه وإنهالوا بالأحجار على من حواهم الكشك.

والحق من أننى أشفق عليكم وعلى نفسى من أنقل إليكم وصف الطفل الصغير نبيل و قد أحاط به الخطر وتشبت به أخواه الصغيران ولم يجد إلا سلة للخضر رفعها يحمي بها اخوته من إنهار الأحجار فتأبى مروءة الضواري إلا أن يخطفوا منه السلة فلا

يجد ستره الشرطى المعلقة ينشرها فماذا تقيه؟ أم أن أنقل لكم صورة القتل وقد إتخذ من جسمه موصداً ليوصد به باب الكشك والوحوش تأبى إلا أن تحطم وتحطم موصد الباب حتّى يخرج مجندلاً بجراحة على الأرض، أم أنقل إليكم الشيخ يتلوى من تساقط الأحجار على جسده حتّى يفقد الوعي، فإذا ما أفاق وجد ابنه ممداً والدماء متفجرة من رقبته.

أفاق لسمع ولده وحشرة الموت تسعى على أوتار صوته، أبي.. أبي.. قتلونى يا أبي، أبي.. هذا جزاء مروءتى، أبي.. هذا جزاء نخوتى، أبي.. هذا جزاء ما عليه ما ريبتنى عليه. وتجمد الصوت، ويوالى المعتدون ضرباتهم حتّى تصل سيارة النجدة، وما إن يسمع صوت بوقها حتّى يفر، وهكذا كانوا كالوحوش لم يردعهم قانون ولا جزاء بقدر ما روعهم صوت بوق منطلق من سيارة النجدة وفروا بجرمهم هاربين. وفي حراسة قوة النجدة يخرج ركب الضحايا ليجدوا سياراتهم قد تحطمت عن آخرها وليحملوا في سيارة النجدة بغية إسعافهم. وما إن تصل السيارة إلى المستشفى حتّى تفيض الروح الطاهرة إلى بارئها وترجع النفس المطمئنة إلى ربها لا راضية ولا مرضية، بل شاكية إليه ما كان من أمر الضواري معها، ناقمة على أرض احتملت وطئهم عليها. هذا هو الحادث بما حواه من آثام وألام، فماذا كان حديث القانون فيه؟ "هذه واقعة هى الواقعة بمنهج التجسيد، أو الواقعة بمنهج المسموع هذا الكلام يسمع إننا هل يكتب كأسباب حكم؟ لا - هل يصح أن تأتى المحكمة لنقول "حيث أن الواقعة تتحصل حسبما إستقر في يقين المحكمة : وتقول الكلام الذي ألقته عليكم، هذه ليست لغة كتابة، هذه لغة خطابة، هذا إبتداء ملمس مادي للفرق بين الأسلوب المسموع و أسلوب المقروء.

ثانياً : أظن الواقعة قد قدمت للمحكمة وكأني أطل بقضاتى على مسرح الواقعة وشخصها تتحرك أمامي، ملموس هذا، وهذا هو المبتغى من ملمس التجسيد.

من بعد أن يورد الواقعة بمنهج التجسيد عليه أن يتناول أدلة الإثبات وموادها وعليه أن يتناول كُـل دليل من هذه الأدلة لينقيه من أية شائبة شك من المتصور أن تثور

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

حولة. يعنى مثلاً نجد دائماً الدفاع كثيراً ما يثير في شهود الإثبات إختلافهم في توقيت الحادث، ويكون إختلافاً طفيفاً جداً يعنى واحد يقول حدثت الساعة ٨، والثاني يقول قبل العشاء بربع ساعة في حين أن العشاء على ٨.٥ واحد ثالث يقول بعد المغرب بساعة والمغرب مثلاً على الساعة ٦، تجد أن الدفاع يولد من هذا إختلاف التوقيت، طبعاً رده يكون سهلاً جداً، أن لا يوجد واحد وقت الحادثة ينظر إلى ساعته أو يحاول أن تسعفة الذاكرة عن التوقيت الذي حدث.

والأمثلة على ما أقول عديدة جداً إنَّما على المترافع دائماً أن ينقى أدلة الإثبات مما يتصور أن ينالها الدفاع به بعد ذلك هناك أدلة النفي صورتها التي تساق أن المتهم لم يكن موجوداً في محل الحادث أو في بلدة أخرى وإن كان معه فلان وفلان، وفلان وفلان وهم أقاربه أو أصهاره أو أصحاب مصلحة من أجلها يتطوعون للشهادة التي تنجيه مناقشة وتفنيدها كل دليل من هذه الأدلة ثم الرد على الدفاع وكذلك الدفع.

وعرض القانون إذا احتاج الأمر إلى ذلك ثم تناول الظروف المشددة أو المخففة لأننا قلنا أن من حق المترافع أن يطلب إستعمال الرأفة، ثم لىتهى إلى طلب العقاب.

هذه عناصر أسوقها إليكم من قبيل الأرشاد والأستهداء وليس من قبيل الحتم والإلزام، واضح، هذا من قبيل الأسترشاد.

كما أن الحكم بالإدانة هذه عناصره فيصح أن تكون مرافعة الإتهام هذه عناصرها الترتيب الذي فيها أيضاً ليس من قبيل الإلزام إنَّما قد ورد الترتيب على هذا النحو من أثر المقارنة بعناصر حكم الإدانة.



المقارنة بين الحكم (أسلوب مقروء) وبناء المرافعة (أسلوب مسموع)

عناصر المرافعة المتكاملة لمثل الإتهام	حكم الإدانة الخالي من عيوب التسبيب
- الأدبيات. شخصية الجاني. القيم الاجتماعية.	- الواقعة كما إستقرت في يقين المحكمة
- الواقعة بمنهج التجسيد.	- حصر الأدلة المنتجة لها.
- حصر أدلة الإثبات ومؤداها	- إيراد مؤدى كُل دليل
- تنقية كُل دليل من أدلة الإثبات.	- إيراد الدفع والدفاع الجوهري.
- أدلة النفي وتفنيدها.	- الرد على الدفع والدفاع الجوهري.
- مناقشة وتفنيد كُل دليل منها.	- الوصف القانوني للجريمة.
- الرد على الدفاع والدفع وعرض القانون.	- إيراد مادة العقاب المنطبقة.
- الظروف المشددة أو المخففة.	- إيراد الظروف المشددة أو المخففة.
- طلب العقاب.	- العقوبة.

● بقيت كلمات قليلة تتعلق بأسلوب المرافعة مثل : من الجائز أن يتناول المترافع في مرافعته كلمة بدرت من المتهم أو من الشاهد معزراً بها ومنطلقاً بها في سبيل تأييد وتدعيم وجهة نظره أو في عرضة للواقعة.

فمثلاً وأنا أعرض المرافعة في قضية سنديون عندما يقول : "قتلوني يا أبي" هذه كلمة ردها الشهود من أن المتهم تفجرت الدماء من رقبته وقال : قتلوني يا أبي، واستغل المترافع هذه الكلمة كوتر أو كمعزف عزف عليه حتى إستثار بها الوجدان.

إستغلال كلمة آخر قالها متهم في قضية تخابر لا أعرف إذا كنتم تذكروها أو تعوها. في قضية لمتهم ألماني اسمه (لوتز) ("). أتى هنا ليخرب في منشآتنا الحربية وليدفع خبراء الألمان إلى مغادرة البلاد بأن أرسل لهم طرود متفجرات وحصل على الكثير من الأسرار الحربية، وحوكم وأدين وبودل عليه الأسرى المصريين بعد النكسة، وعندما سئل عن باعثة كانت له كلمة: "أنا لا يهمنى من هذه الحياة إلا المتعة والمال" فأراد المترافع أن يستغل هذه الكلمة في مرافعته وفي تحليل شخصية المتهم فقال: "لا يهمنى إلا المال هذه كلمته في التحقيق لما سئل عن الباعث فأجاب بما نصه: لا يهمنى إلا المال فأنا من هواة جمع الأوسمة ولست بالمتحل لكم أعذاراً ولست من المخدرين بعقدة ذنب الألمان إزاء النازي أنا لا يهمني في هذه الحياة سوى المال والمتعة.

أفيه بعد ذلك كله كلمة رحمة تقال، أيمن أن يمتد موقفه موقف تقدير لبواعثه. ربما كان هناك مجال لرحمته إن كان قد راعى صوت الوطن الأم في جوفة، أما وقد وأد هذا الصوت وسفك دماء بنيتها ورمى الدولة التي إستضافته بالأحجار ومفرقات لقاء مال هو دينه وقبلته وعلمة ولواؤة، فأعلن أنه قد صار في مقام تتعين فيه القسوة، فإن البعث الذي تحرك على هدية مجرد من اعتبارات الشرف.

وبماضيكم الطويل نظرتكم يا قضاة مصر دعاوى شتى في القتل، كان أبشعها بين أيديكم المأجور المحترف، لأنه قد سقط من على قاعدة بشريته ليتحرك قاتلاً في غير إنفعال ولا توتر ولا إضطراب لقاء ما يدس في يده من مال. هذا مثال لاستغلال كلمة وردت في التحقيقات وإتخاذها مثاراً لمخاطبة الوجدان..

قبل أن أترك مكاني أريد أذكركم وأرجو ألا يغيب عنكم أبداً العنصر والجانب الإنساني في عملية المرافعة وفي إجراءات المحاكمة بوجه عام. وخير ما أختتم به

حديثي في هذا الخصوص بالذات، قول لرائد من رواد المحاماة لدينا "مكرم باشا عبيد" يقول : فيما بين الأوراق والدوسيهات واقوال الشهود ومرافعات الإتهام ومرافعات الدفاع يخلق جو خاص وهو جو المحاكم، وكثيراً ما تضيق على المتهم شخصيته وسط هذا الزحام العلمي ويصبح المتهم ويمسى وقد تحول إلى نظرية قانونية أو دليل يتراشقه الخصمان النيابة والمحاماة. فهو في نظر الإتهام وفي نظر النيابة مندمج في الإتهام وفي نظر المحاماة هو الدفاع، أما شخصيته أما حرته، أما عواطفه، فهي في نظرهم مسألة ثانوية بحتة.

"وإني أؤكد لحضراتكم أنه ليس أقسى على المتهم من هذا التجرد من شخصه وهذا التنكر عن أهله وجنسه، فهو إذا دخل فإلى السجن وإذا خرج فإلى القفص. يجب ألا ننس أن المتهم الذي هو في السجن نمره هو في بيته حياة محبة. ويجب ألا ننس أن المتهم الذي هو في نظر النيابة إتهام هو في الوقت نفسه أب وزوج وأخ وصديق. أنتم لستم قضاة أوراق وحسب بل أنتم قضاة نفوس بشرية، أعلاها الله وأودع مصيرها في كلمة تخرج من أفواهكم فأنتم لسان الله وصوت القدر".



قضیة دانشوای

قضية دنشواي

دنشواي قرية صغيرة، مشهورة بكثرة حمامها ووفرة أبراجها وذلك هو أصل نكبتها وسر مصابها، وهي تبعد مسير ساعة للراكب عن بلدة سرسنا التي حملت جزءاً كبيراً من الرزء بحكم الجوار، فقتل واحد من أهلها هو سيد أحمد سعيد وجرح آخر، وأما دنشواي فجرح من أهلها أربعة هم أم محمد زوجة محمد عبد النبي المؤذن وعامر عدس شيخ الخفر ومحمد شحاته داوود الخفير وعلى الدبشة.

وتتلخص الحادثة في أن فرق الجيش الإنجليزي كانت تتنقل بين البلاد وتجوس خلال ديارها لتعرف معالمها وأثارها وقد صدرت الأوامر لعمد البلاد لمساعدتهم والإحتفاظ براحتهم، وكانت تعطى الإشارات أولاً بأول إذا قاموا من نقطة إلى نقطة ليتشر الخفراء في طريقهم حتى يسيروا في أمان، ولا يقترب لمعاكستهم إنسان، حتى إذا كانوا في منوف أبلغوا مأمور المركز أنهم يرغبون في الصيد في بلدة دنشواي، فلما وصلوا إلى كشميش إستقر بهم النوى وعسكروا بها ثم ركب خمسة من الضباط بينهم المأمور كومندان الفرقة، والطبيب البيطري والإنجليزي الخاص بها المركبات التي أعدها عبد المجيد بك سلطان مبتدئين من معدية الباجورية مارين على ناحية سرسونا ومنها إلى دنشواي. ولقد تعددت الروايات عن الحادثة، وإختلفت المصادر إلا أنها أجمعت على أن الضباط الخمسة إنقسموا إلى فرقتين إحداها وقفت على السكة الزرعية لصيد الحمام من خلال أشجار كثيرة ملتفة ولبعدهم عن المساكن لم يصيبهم أى إعتداء، و (الفرقة الثانية) تعدت الحدود ودخلت أجران الغلال لكثرة الحمام المنتشر بها لإلتقاط الحب فأتفق أن حمامتين كانتا واقفتين على جرن المدعو شحاته عبد النبي المؤذن شقيق شحات المذكور قاعدة فوق النورج تسوق المواشي وشقيق زوجها يصلح (الرمية) تحت عجلات النورج

فجاء أحد الضباط الإنجليز، وأخذ يصب بندقيته على الحمام فصاح به الرجل. كف عن إطلاق البندقية وإلا حرق الجرن فلم يعبأ به الضباط لأنهم لم يفهم ما يقول بل أطلق العيار وقصد الجرن الحمام الخطأ فأخطأ التصويب وجاء في المرأة وفي التبن، فوقعت المرأة واشتعلت الجرن ناراً، فأخذ الرجل يصيح ويسغيث قائلاً قتلت المرأة وحرق الجرن والله لن تفلت من يدي إلا أمام الحكومة وهجم على الضابط وقبض على البندقية فأخذ الإثنين يتجاذبان والرجل لا يتفك عن الصياح والصراخ والاستغاثة فأقبل الأطفال والنساء والرجال صائحين الخواجة قتل المرأة وحرق الجرن الخواجة قتل المرأة وحرق الجرن وجاء بقية الضباط مسرعين لإنقاذ صاحبهم وهرع الكثيرون من أهل البلد والحقيقة أن المرأة لم تصب بسوء وما زالت تتردد فيها أنفاس الحياة.

وفي هذا الوقت وصل شيخ الغفر عامر عدس ومعة الخفراء لإنقاذ الضابط فتوهموا أنهم مقبلون للفتك بهم فأطلقوا عليهم العيارات النارية، فجاء واحد منها في الفخذ الأيسر لشيخ الخفر فأصابه، فوقع على الأرض، وأصاب عيار آخر بقية الجرحى، فصاح الجميع قتل شيخ الخفر وحملوا على الضابط بالطوب والعصى الغليظة فأصيب المأجور بين كوفين في ذراعه وجرح الفتنت سميث ويك جرحاً خفيفاً، ومن حسن حظهما أن الخفراء قبضوا عليهما مع ضابط ثالث وأخذوا الأسلحة منهم، وحجزوهم حتَّى جاء ملاحظ بوليس النقطة وأوصلهم إلى المعسكر، أما الكابتن بولو والطبيب البيطري الإنجليزي فتركا بعد الواقعة وكان الأول قد أصيب إصابة شديدة ثم أخذوا يعدوان حتَّى قطعاً نحواً ثمانية كيلوا مترات في حرارة القيظ الشديد فلم يكد الكابتن يصل باب سوق الشركة الكائن بعد سرسنا بمسافة قصيرة حتَّى وقع مطروحاً على الأرض، وهو الذي مات بعد ذلك من ضربة شمس كما أقدمنا.

وقيل أنه لما وقع الكابتن في هذه النقطة، تركه الطبيب البيطري وأخذ يعدو حتَّى وصل إلى المعسكر، ورمى بنفسه إلى ترعة الباجورية وسبح حتَّى عبرها، وأخبر العساكر الخبر فخفوا بالقمصان والسراويل والأسلحة عمدوا حتَّى وصلوا إلى سوق سرسنا

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

فوجدوا الكابتن ملقى على الأرض وحولة بعض الأهالي فلما رأوا هؤلاء العساكر دخلوا إلى السوق، فأهتم بعضهم بالمصاب وحملوه إلى المعسكر وبعضهم إقتفوا أثر الهاربين، فقبضوا عليهم وأوثقوهم وهم حسين على الخولى ومحمد شبل حليكان ومحمد الديب ومحمد خفير السوق وسيد أحمد سعيد إلا أن هذا الأخير لم يتمكنوا من شد وثاقه، إنَّما قتلوه شر قتلة ومما يروى عن خطبة، أنه لما وقع الضابط على بعد مائة وخمسين قصبة شرقاً من سور السوق بجوار السكة الزراعية سقى القتيلى واعتنى به وطلب المساعدة من الأهالي، فجاءوا لمساعدته على حملة والعناية به، وبينما هم كذلك إذ أقبل الجند بخيلهم ورجلهم، وصاروا يطلقون النار إعتباطاً على الأهالي فقر الناس من أمامهم، وكان القتيلى من الفارين فتبعة بعضهم إلى داخل السوق فأراد أن يختفي ولكنه لم يجد غير الطاحونة التي يجرب عليها الحيوانات التي تشتري من السوق فدخل في المكان المخصص لوضع الوعاء الذي يسقط فيه الدقيق (القادوسى) فأدركه هؤلاء العسكر وضربة بسنكهم في رأسه حتَّى صارت أكبر قطعة من جمجته كحجم المليم ودفن القتيلى بعد أربعة وعشرين ساعة وذهب دمه هدراً بحجة أن الفاعل مجهول.



مرافعة المدعى العمومي

أمام المحكمة المختصة

هلباوي بك : حضراتكم اطلعتم تمام الإطلاع على أوراق القضية وشغلتم يومين من أوقاتكم الثمينة وواجبات الدفاع تقف عند إظهار الظروف التي وقعت فيها الحادثة وتحديد المسؤولية ومعرفة جريمة العصابة التي حدثت منها الحادثة وطلب العقوبة.

ثم انتقل إلى شرح شعوره الخصوصي نحو هذه الحادثة وموقفه فيها ومن قوله أنه لا يوجد مصري لا يشاركه هذا الشعور ولذلك يطلب الحكم على المتهمين بأشد العقوبة في هذه القضية لأن هذا ليس فقط في مصلحة الأرواح التي زهقت في هذه الحادثة ولا في مصلحة النظام العام بل في مصلحة المصريين أنفسهم. ثم قال إني لا أفكر في روح المستر بول التي ذهبت ضحية هذا الحادثة ولا أفكر في الآلام التي أصيبت بها الجرحى من المصريين الذين في المستشفى بل أفكر فيما ألم المصريين أنفسهم أفكر في الروح البريئة التي زهقت بسبب هذه الحادثة في سرننا.

فإذا تقدمت إليكم وطلبت من رفع كل رحمة من نفوسكم لمعاقبة هؤلاء المتهمين وخصوصاً رؤساء العصابة لا أكون مغالياً.

منذ ستين إختمرت عند أرباب السلطة العالية فكرة عدم الإحتياج إلى قوة جيش الإحتلال وأنه لا يبقى منه إلا ما يشبه الرمز وجود فقط بدل هذه القوة العسكرية، وفي العام الماضي إبتدأ تنفيذ الفكرة فأنقص الجيش الإنجليزي نقصاً كبيراً للاعتقاد العام بأنه لم يبق في نفوس المصريين شيء يحتاج لهذه القوة وغاية ما هناك ضعف الأعتيادات

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الدولية النظامية ولكن حادثة فظيعة مثل هذه الحادثة التي ارتكبتها أهالي دنشواي تفضي إلى سوء الظن العظيم بالمصريين وتوسع ما بين الهيئتين من الاختلاف وتجبر على مصر وعلى النظام العام البلاء بل وتضرر بالمصريين أكثر مما تضرر الإنجليز.

أطلعتم حضراتكم على تقرير اللورد كرومر عن سنة ١٩٠٥ ورأيتم كيف أنه أظهر أن مديرية المنوفية هي أحسن مديرية في إستباب الأمن العام لأن فيها نقصت في السنوات الأخيرة نقصاً كبيراً إذ على رأس هذه المديرية رجل تفتخر به مصر ساهراً على إستباب الأمن في المديرية وقطع دابر المفسدين.

إن هذه الحادثة لم يصورها أحد بشكلها حَتَّى ولا الذين طاشت احلامهم وأن الصحفيين كلهم والكتاب ورواة الأخبار والمراسلون لم يستطيعوا أن يصوروها بشكلها الحالى بل قالوا أنها ربما وقعت والضباط غير لابسين الملابس العسكرية وقد كتبت جريدة اللواء وغيرها في هذا الشأن أنه لا يمكن أن يتصور إنسان عادي أنه يعتدى على ضباط جيش الاحتلال مثل هذا الأعتداء ولكن من الأسف أن هذه الحادثة حصلت من أهالي دنشواي والضباط بالملابس العسكرية فكأن هؤلاء المتهمين خالفوا ما يتصوره كل إنسان بما إرتكبوه من فعلهم هذا.

إنه منذ زمن أوجد سنة ١٨٩٥ نظام خاص لمعاقبة الذين يعتدون على الإنجليزية البرية والبحرية وكان يظن بل هو اللازم أن وجود هذا النظام الخاص كاف وحدة لمنع حصول الأعتداء بغير أن يحتاج الحال إلى تنفيذه وفعلاً كان كافياً لأنه لم يحدث في مدة الاحدى عشرة سنة الماضية شيء مثل ذلك وغاية ما هناك أنه حدثت في سنة ١٨٩٧ حادثة بسيطة في قليوب وهي إعتداء بعض غلمان صغار على الجنود الإنجليزية بالقول والإشارة فنقد النظام المشار إليه ومن عهدنا إلى الآن لم تحدث حادثة على رجال الجيش الإحتلال لأننا كنا نعتقد أنه لا فرق بين الجيش الإنجليزي والمصري فإذا حصل إعتداء بسيط على أحد من أفرادهم تكون المحاكم الجنائية المختصة بذلك.

وقد إعتادت العساكر الإنجليزية السفر من العاصمة إلى الأسكندرية وقد مضى عليهم زمن وهم يذهبون في طول البلاد وعرضها ولم يعتد عليهم أحد ولم يعتدوا على أحد.

إني رأيت في أوروبا أن الجيوش تذهب إلى البلاد فحاكم البلد يفرق الضباط والصف ضباط الأهالي فيكرمونهم غاية الأكرام وفي مصر قد ساوى العدو الصديق في الإعتراف بتزاهة جيش الاحتلال لأن جنوده وضباطه لم تطلب من الأهالي شيئاً.

وعلى حسب عادة الضباط من الإنجليز أرادوا أن يقضوا بعض أوقاتهم في التمرينات الرياضية ومصر أفقر البلاد بالنسبة للصيد مع غناها فلما قام الجنود من مصر إلى الأسكندرية إفتكر الميجر بين كوفين أن يمضي نصف ساعة في الرياضة التي أعتادها أمثاله ولم يكن ذلك طمعاً في لحم أو دجاج أو غيره. أنه لو فعل الجيش الإنجليزي شيئاً من ذلك لكنت خجلاً أن أقف هذا الموقف.

ولكن الضباط سلكوا في عملهم طريق الأدب واللباقة، فإنهم أخبروا بإرادتهم الحكام وهؤلاء بلغوا الأهالي وقدم لهم بعض الأعيان الركائب وأعلنت منشورات من يوم ١٠ إلى يوم ١٣ الجاري بسفر الضباط ولم يبق أحد إلا عرف حركة فصيلة مؤلفة من ١٥٠ عسكرياً ثم جال في هذه النقطة لإثبات أن الأهالي كان عندهم علم بوصول الجنود الإنجليزية إلى النقطة التي عسكروا فيها على ترعة الباجورية بقرب أكبر طريق يقطع مديرية المنوفية من الشرق إلى الغرب وأخذ يشرح التهمة شرحاً ضافياً كما رواها شهود الإثبات ثم التخلص إلى القول بأنه لا حاجة للتحقق والشهود وأن ما جرى كاف لمعرفة الحقيقة لأن الضباط لم يقترفوا جريمة حتى يقابلوا بهذه المقابلة التي كانوا أنهم سيلاقون إكراماً ولكن الأهالي تحككوا في الضباط ووجدوا سببين مكذوبين وهما حرق جرن محمد عبد النبي وإصابة المرأة.

وقد ذهبت إلى البلدة أول أمس ووجدت أن الحمام ليس ملكاً للأهالي بل إنهم لا يملكون إلا الأبراج ولا يقدمون له غذاء بل هو حمام يأتي برج هذا اليوم ويذهب إلى

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

برج ذاك غداً وأنه لا حق لأحد في إدعاء ملكيته إلى متى كان برجة ثم قال أنه لما قرأ مذكرة نظارة الداخلية في الصحف شك في استنتاج التحقيق من أن النار أشعلت عمداً لأن هذ التدبير لا يكون إلا من تدابير الأبالسة وقال أن الموقع الذي كان الضباط واقفين فيه يثبت أن النار إذا كانت من سلاح الضباط فتكون من بندقيته المستر بورثر ولذلك حسبنا أقرب نقطة كانت بين وقوفه والجرن المحروق فوجدناها ٢٢ قصبة فأحضرنا خرطوشاً مثل خرطوش الصيد وأعطيناه للحكمدار وأحضرنا شيئاً فأخذ يضرب حتى صارت المسافة عشرة أمتار ولم يحصل اشتعال حتى مع اختلاف الموضوع الهوائي وضرب الحكمدار في التبن من كل جهة.

ثم قال إن الدفاع لا يقوى أن يدعى أن الضباط هم الذين أشعلوا النيران وغاية ما يمكن أن يقال أنها اشتعلت قضاء وقدرأ ولكن غير ذلك معقول بأنه عندما اشتعلت النار مسك واحد من الأهالي بالجهة البحرية بالكابتن بول وقال أنت حرقتم البلد وأنا أستغرب كيف جاء هذا الشخص على بعد ستمائة متر حال إلهاب النار وفي الحال ولكن الحقيقة أن هذه المسألة مدبرة ملفقة والقرينة القاطعة على ذلك أن الشهادات التي سمعتمونها حضراتكم ستدل على أن المدة التي اشتعلت النيران فيها هي على الأكثر عشرة دقائق فكيف قطع هذه المسافة؟ وأيضاً ظهر من المعاينة أن الرمية التي في الجرن المحروق لم يحترق منها إلا خمسها وأطفأت في الحال فكأنه كان حولها مائة رجل وأطفئوها حالما أشعلوها وهذا النورج ينادي بأن النيران التي أشعلت كانت بفعل فاعل لأن أثر الحروق من الأعلى ولم تصل النار إلى الأدنى وهذا مما يؤكد تدبير المكيدة.

وإني أعجب بالمستر بورثر كيف وصلت إليه فكرة وقاية خصمة المجنون من الخطر ولما لم يتمكن من أخذ العيار خوف خروجه على الأهالي نقل الآلة لإبطال عملة ولما جاء الميجر بين كوفين الذي لبث بالترنسفال ثلاثين شهراً ظافراً منصوراً وتقلد نياشين الشرف ورتب المجد إنهمز أمام هذه العصابة الشريرة ولم يكن إنهمزه خوفاً منه بل إنهمزه إذا وقد سلم سلاحه المعادل لروحه وأمر الضباط الذين تحت أمره بتسليم

السلاح حسماً للنزاع وظناً منه أنه أمام قوم عندهم شعور ومروءة فإذا هو بين أدنياء النفوس سافلي الأخلاق قابلوا هذه الأخلاق الكريمة بالعصا والشماريخ وصاحوا على النساء يرمينهم بالطوب والطين ثم يجيء سى على سمك ويقول أن الضابط أعطاني ساعة بخشيشاً لأنني أسقيته وقدمت له الماء لا تظن يا علي سمك أن ذلك يبرئك ولو صادقك عليه الضابط بل هو يزيد في مسئوليتك لأنه لما رآك طامعاً فيه أنت وغيرك سلمك أسلابه قبل أن تأخذوها غصباً كما سلمكم سلاحه المعادل لروحه ولم يكن كل هذا مخففاً من شركم ولا ملطفاً من وحشيتكم فزدتم في طغيانكم وتماديتم في فظائعكم ولما وصل إلى هذه النقطة كانت الساعة ٦ والدقيقة ١٥ فأجلت المحكمة إلى منتصف الساعة التاسعة غداً لإتمام مرافعة هلباوى بك ثم البدء في مرافعة المحامين عن المتهمين.

فتحت الجلسة وعاد هلباوى بك لإتمام مرافعته فقال إن منتقدى التجربة لا حق لهم لأنها حصلت في الساعة الرابعة بعد الظهر وأن الحريق الذي شب في الجرن كان بفعل المتهمين وأن الإصابة التي حصلت كانت من البندقية وهي في أيدي الأجانب وتكلم عن الأونباشي البوليس الذي رافق الضباط وقال أن سبب عدم إعلانه هو الخوف من فضيحة البوليس المصري علناً بوجود أدنياء جناة فيه ونخلص إلى أن الحادثة حصلت عمداً فكان القصد منها القتل وأن حسن محفوظ الشائب هو زعيم في هذه الحادثة لأنها حصلت على باب داره وعطلت الجلسة ربع ساعة.

أعيد افتتاح الجلسة فتكلم هلباوى بك على إصرار المتهمين على ارتكاب الجريمة وطبق ذلك على تفسير (دانوز) وأثبت نية القتل ثم تكلم على الكشف الطيبة فقال أن القانون يعتبر القتل ولو بعد الضرب سبياً منسوباً إلى الضارب وأن الوالد إذا ترك ولده في بستان وضربة طائر فأماته يعتبر والده قاتلاً ويعد أن انتهى من المسألة القانونية أخذ يحدد مسئولية المتهمين فأعتبر كل من حسن محفوظ وأحمد السيسى ويوسف حسن سليم ومحمد عبد النبي المؤذن وأحمد عبد العال محفوظ والسيد عيسى سالم ومحمد درويش زهران هما السبعة الزعماء للفتنة.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وطلب تطهير الهيئة الاجتماعية من الأول لأنه بلغ السبعين عاماً ولكن هذه المدة لم تطهر أخلاقه أو تهذبها فعكر صفو الأمة كلها وأساء ظن المحتلين بالمصريين بعد أن مضى عليهم ٢٥ عاماً ونحن معهم في إخلاص وأستقامة وأمانة فهو يطلب اعتبار صوته صوت كل مصري حكيم عاقل يعرف مستقبل البلاد وأن يطهر الهيئة الاجتماعية منه وإذا أمكن المحاماة أن ترفض سبب الإصرار على الجريمة أو تطبق المحكمة على الزعماء الفقرة الثانية من المادة (١٩٨) من القانون لأن جريمة القتل إقرنت بجريمتين.



مرافعة الهلباوى

عند الساعة الثامنة والدقيقة ٢٠ فتحت الجلسة فقام هلباوى بك وقال بالأمس وصلنا إلى إثبات أن الحريق الذي حصل في جرن محمد عبد النبي لم يكن بفعل الضباط وكنا إنتقلنا إلى مسألة أخذ الأسلحة ولكن أستاذ المحكمة في كلمة بخصوص الحريق تكلمة لما قلت بالأمس فلقد رأيت في بعض الصحف البارحة أن التجربة التي حصلت لم تكن تامة وأنا أقول الحقيقة لم تكن كما كتب في الصحف لأن التجربة حصلت بين الساعة الرابعة والساعة الخامسة فإذا لم تكن التجربة في غسق الليل حتى يقال أن الجرن لم يكن قابلاً للإلتهاب، ثم أخذ يتكلم على أخلاق المتهمين فقال أن سجايهم تقبل كل جريمة.

لما توجه سعادة المدير والمحققون الذين معه وأخذوا يضبطون الجناة وكل شيء سمعوا صياح النساء فقالوا ماذا جرى قيل (حريق في الجرن) وقد أدرك المحققون أن الحريق صناعي لأجل تخليص المتهمين الذين يضبطون في هذه الحادثة ولم يلبث الحريق أن إنطفأ فكان الحريق هذا كالحريق ذاك.

ثم ينتقل إلى الكلام على أسباب ارتكاب الجريمة فقال أنه لا يعرف إن كانت الجريمة وقعت بسبب الحماة أو بغيره أو لكون الضباط إنجليزاً. أنا لا أعرف أن أجيب على ذلك. إن الطبيعة الشريرة تقبل كل جريمة لأي سبب كان وكل يوم نسمع أن الولد يقتل أباه أو الأب يقتل ابنه فأمامنا الآن جريمة فظيعة تستحق أشد عقاب.

ثم إنتقل إلى الكلام على مسألة أخذ الأسلحة وتلفيق سبب لذلك وهو إصابة الجرحى فقال : سمعتم أقوال الضباط بالتحقيق أمس وأول أمس فهم قد نسبوا كل شيء إلى العبودية للحقيقة فإذا ادعى المتهمون أنهم أطلقوا عليهم الأسلحة حتى للإرهاب وهم لم يقولوا ذلك فقولهم حق.

ومهما كان سبب إصابة الأربعة الجرحى فإني أتجاسر وأقول أنه غير صحيح لأن الضباط لم يطلقوا أسلحة ثم إستطرد إلى الكلام على شهادة الاونباشي الذي حضر أول أمس فقال أن في شهادة هذا المتهم فسحة للدفاع. إن الاونباشي قال إن أحد الضباط أطلق عياراً أو عيارين فأصيب الجرحى ولكنه كاذب في شهادته.

إننا لم نر إحضاره إلى المحكمة حتى لا نفضح البوليس المصري فضيحة علانية فيسمع الجمهور أن في البوليس خونة جناء أدنياء مثل هذا الأونباشي ثم أخذ يجرح شهادته تجريحاً مستفيضاً وذكر أنه تغذى عند محمد زهران أحد زعماء المتهمين وترك الضباط وشأنهم حتى وقعت الواقعة ولما بلغه خبرها من الأهالي أبلغ في التليفون النقطة بأمر لم يدعه الدفاع ولا المتهمون وهو أن الضباط أطلقوا العيارات النارية على الأهالي والأهالي أطلقوا العيارات على الضباط.

وهناك دليل مادي وهو قولهم أن الحرمة أم محمد أصيبت بعيار ناري من الضباط ولكن البندقية لم تطلق إلا وهي في يد الأهالي حال أخذها من الضباط والكشف الطبى يثبت أن عامر عدس شيخ الخفر أصيب وهو على بعد خمسين ستيماً وعلى بعد متر واحد أصيبت المرأة لأنهم كلهم مانوا متجمهرين وكل الإصابات التي حصلت للأربعة المتهمين تدل على أنها كانت في إتجاه واحد وهي في الركبة والساق حيث كان القابض

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

عليها واقفاً والبندقية في يده ثم تخلص بقوله أن حرق الجرن والإدعاء بالإصابة هما دعوتان كاذبتان لأن المتهمين كانوا لا يريدون فقط الانتقام لصيد الحمام أو لحرق الجرن أو الإصابة الجرحى بل الغرض الحقيقي هو رغبتهم في إعدام الضباط.

وترون في التحقيق وفي شهادة الضباط أن الضرب كان على الرأس، إن إصابة الميجرين كوفين على الذراع لم تكن قصداً بل كانت حال دفاعه عن رأسه بذراعه وكل الإصابات لم تكن في غير الرأس والعنق والأكتاف لأنهم كانوا يريدون الإجهاد عليهم وقتلهم قتلاً قد أغمى على الميجرين كوفين ثلاث مرات فلم يكف المتهمين ذلك بل أنهم قصدوا العربات وأنزلوهم منها وضربوا السائقين وكسروا المركبات فأراد الضباط النجاة ركضاً فأمسكوهم وأخذوهم حتّى لا يصلوا إلى الحكومة ويخبرون بما أصابهم لأنهم لم يكتفوا بالقتيل بل أرادوا أن يسلكوا معهم بما يناسب مقامهم فحاولوا أن يفعلوا معهم ما كانت تفعل محكمة التفتيش في أسبانيا مع المذنبين فأخذوا يصفون التبن حولهم لإحراقهم ويشيرون لهم بأنهم يرغبون ذبحهم.

ما بالكم أيها القوم نار صدوركم تشتعل وتزيد اشتعالاً ولا تنطفئ وإن ناركم خجلاً من الكذب لم تلبث إلا خمس دقائق مشتعلة في الجرن. إني أفسر لكم غير ما تقدم من الأدلة المادية على أعمال هؤلاء المتهمين التي تجردت عن الرحمة والرأفة لأن الدين الإسلامي يبرأ من هؤلاء المتوحشين أين الكابتن بول وأين الكابتن بوستك إنها إنطلقا كالنبل خوفاً من شر المتهمين فقطعوا خمسة كيلو مترات وهما يظنان أن العدو الغشوم وراءهما. وجدنا الكابتن بول صريعاً قرب سوق سرسنا ولكنه في غير طريق لأن جثته كانت في حقل قرب السوق. أما الكابتن بوستك فإنه إنطلق خائفاً ولم ينتظر المركب حتّى يعبر القنال بل عبر عائماً من شدة الفرع لتوهمه أن العدو وراءه خطوة بخطوة.

ونخلص من هذه النقطة إلى الكلام على إصابة بقية الضباط ووصف أخلاقهم وإعجاب الجمهور بإعتدالهم وانتقد الذين يقولون الحق في هذا الموضوع وصفهم بالجهل والطيش ولما وصل حضرة هلباوى بك إلى هنا تهيج واحتد مسفهاً الذين لا

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

يواقفون على وطنيته مشيراً إلى أن قولهم يحصر هذه الحادثة في موضوعها مما يزيد في جريمة المتهمين ويضر البلاد وبعد أن تخيل أنه انتصر على خصومه السياسيين في هذا الميدان الفسيح قَالَ :

قلنا أن الضباط لم يكن يحصل منهم إعتداء وأن المتهمين كانوا يريدون قتلهم ولكن في أى وقت جاءت المتهمين فكرة القتل هل كانت عرضية أم كانت بنية سابقة مصمم عليها. بالطبع إنها كانت سابقة لأن حضور الضباط كان معلوماً والتصميم على القتل في القانون يكفي أن يقول القاتل أنه إذا جاء فلان أقتله. وأنا نعترف للدفاع أن الذي حصل من المتهمين لم يكن إصراراً باتاً بل إصراراً معلقاً مشروطاً ثم شرح طريقة إصرار المتهمين على ارتكاب الجريمة وأبان أن المعركة كانت على باب بيت حسن محفوظ الواقع قرب السكة الزراعية وأنه كان هو أول من استقبل الضباط مع كبيرين من عائلته لإبذارهم بالشر وأن وجوده الساعة الثانية بعد ظهر يوم الحادثة والحرارة ٤٢ وشهادة الشهود على وجوده في المعركة دليل على أن له الزعامة في هذه الحادثة.

وبعد ذلك أقفلت الجلسة الساعة التاسعة والربع للإستراحة ربع ساعة ثم أعيدت الجلسة فقال هلباوى بك عرضت للمحكمة أن المتهمين ارتكبوا ما ارتكبوا عن إصرار وإني أشرح لعدالة المحكمة الإصرار قانوناً ثم أخذ يشرح الإصرار حسبما فسره (دالوز) في تعليقاته على المادة ٢٩٧ في الصحيفة ٤٢٤ المذكورة الثامنة وخلاصتها أن سبق الإصرار في الغالب مستفاد من إستحضار الأسلحة أو التهديد أو البغضاء التي أظهرها المجني للمجني عليه. ثم قَالَ أن أفعال المتهمين عند مقابلة الضباط كانت هى التهديد الذي أشار إليه (دالوز) وشرح أيضاً التعليق الشرطي المذكور في نوتة ١٥ بـ (دالوز) مؤيداً أقواله بما هو مذكور في جاره وقال أنه يصعب عليه جداً أن يقول أن نية الإصرار كانت عند الإثنين والخمسين منهم المسوقون إلى المحاكمة ولكن يقول أن النية كانت عند الزعماء.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

أثبتنا لحضراتكم أن نية القتل موجودة والإصرار عليها وأن المشاركين لهم متفقون معهم في ذلك الإصرار وأما القتل حصل بموت المستر بول وأن بقية الضباط شرع في قتلهم فالقتل حصل قانوناً بالرغم من التلغرافات التي أرسلت للقائد العام لجيش الاحتلال أن عندنا كشافين طبيين أحدهما من المستر بوستك وفيه أن الموت حصل بارتجاج في المخ وضربة الشمس والكشف الطبي الثاني وفيه أنه بعد أن أخرجت الجثة من القبر قرّر المستر نولن وشركاه أن ما قرره المستر بوستك مقبول طيباً وهو أن الموت حصل بارتجاج في المخ وضربة الشمس فإذا كان ذلك فهل الضارب قاتل أم لا. في جاره صحيفة ٦٨٢ أن الضرب لا يؤدي إلى الموت لا يشترط إلا أن تكون علاقته السببية غير منقطعة وأن الموت إذا نتج بسبب ما بعد الضربة الأولى فالضارب قاتل لأن الضربة وحدها تنتج الموت.

ثم أخذ يتكلم عن هذه النقطة بكلام مسهب ما هو مدون في شروحات القانون وقال أنه صدر حكم بأنه ما إذا حصل موت بعد الضرب بالسكتة القلبية يكون الضارب قاتلاً وإذا يكون موت الكابتين بول وإنفصاله وضربة الشمس هي كلها من أفعال الجناة.

وفي مجموعة الأحكام أن الوالد إذا ترك ولده في بستان وجاء طائر وقتله يكون الوالد قاتلاً. وأن السارق إذا طلع قطاراً فخاف منه الركاب وقذفوا أنفسهم من القطار فماتوا يعتبر اللص قاتلاً. فموت الكابتين بول يعتبر في عرف القانون والعدالة مقتولاً من المتهمين وأن التهمة تامة ضدهم وإلى هنا إنتهت المسألة القانونية وبقي أن نبين من هم المتهمون ومن هم الزعماء. ثم قال إن الآلات التي تستعمل في الجناية إذا كانت بندقية أو نبوتاً أو عصاً أو غيرها فإنها واحدة ما دامت كل الظروف الموجودة في الحادثة تثبت حصول النتيجة التي قصدها المتهمون.

حسن محفوظ هو أول الزعماء فدل عليه الضباط والعربجي والمترجم وكلهم قالوا أنه كان في وسط الحادثة. حسن محفوظ كلما كنت أنظر إلى شيخوخته أتأثر ولكن

تلاحظون حضراتكم أنه رجل وصل إلى سن السبعين وكون من ظهره عائلة كبيرة ولم يهذه هذا السن يجب أن تظهر الجمعية البشرية منه إنه لم يكدر القرية بل كدر أمة بأسرها وصار أعيان البلاد والمنوفية خجلين من هذه الحادثة.

وقد جاءوا كلهم يشبتون لحضراتكم أنهم أبرياء من هذه التهمة.

إن حسن محفوظ أقام الفتنة النائمة فكدر جو أمة بأسرها لأنه بعد أن مضى علينا ٢٥ عاماً ونحن مع المحتلين في إخلاص وإستقامة وأمانة أساء إلينا وإلى كل مصري فأعتبروا صوتي صوت كل مصري حكيم عاقل يعرف مستقبل أمته وبلاده.

ثم إنتقل إلى بيان الأدلة المتوفرة ضده وبعد ذلك تكلم عن أحمد محمد السيسى وقال أنه إذا أمكن الدفاع لنفى تهمة القتل بالإصرار فنحن نطلب تطبيق الفقرة الثانية والمادة (١٩٨) لأن جريمة القتل إقترنت بجريمتين وهما حرق الجرن عمداً وجريمة السرقة، ثم تكلم على الزعيم الثالث يوسف حسين سليم وأخذ يعدد كل التهم المنسوبة إليه وهى قتل المستر بول و سرقة ما كان مع المستر بورثر ومن الزعماء محمد عبد النبى المؤذن نمرة ١٩ فهذا المتهم من أرباب السوابق وسبق الحكم عليه بالحبس ستين في سرقة وأول من دلنا عليه قبل الضباط هو محمد على سمك زميله في الجريمة وأحمد عبد العال محفوظ من الزعماء فهذا المتهم أول من دل عليه العريجي ودل عليه الضباط وشهدوا بإعتدائه وضربه والسيد عيسى سالم من الزعماء وهو الذي أخذ الضباط وكان حاملاً فأساً وأشار مهدداً بقتلهم وآخر الزعماء محمد درويش زهران وهو من أرباب السوابق لأنه محكوم عليه في قتل وبحبس سنة ومعروف لأهالي المديرية بأنه من أهل الشر وقد فاتنى أن أخبر حضراتكم أن أحمد بك حبيب لما توجه مع الحكمدار وجد في منزلة بقية جاموسة مذبوحة وهى مسروقة وقفيز حديد يفتح الكوالين والأشياء التي يستعملها اللصوص في تنبيه بعضهم ومانو متر وابور مسروق.

ومن ذكائه أنه كان أول من أخبر بالحادثة مع الاونباشي وقدم نفسه للمحققين لإرشادهم عن الجانين وهذا المتهم يستحق أن يكون في مقدمة المتهمين. ويظهر أنه تلقى

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الدهاء من الدم لأن الست وردة والدته أكثر منه دهاء لأنها لما توجه الحكمدار وأحمد بك حبيب إلى المنزل وجدوها جالسة على كيس في الأرض ولما كلفوها بالقيام وجدوا سلاح الضباط تحتها مخبأ في الأرض وقد قال الزعيم إن الذي أحضر هذا السلاح هو عبد الرازق محفوظ لأنه من أعدائه.

وبعد أن أثبت هلباوى بك أن هؤلاء السبعة المتهمين هم زعماء المعركة أخذ يشير إلى أسماء بقية المتهمين المشتركين منهم ويسرد الأدلة التي تثبت إشتراكهم ثم قرر أن ما تقدم هو كل الوقائع وظروفها وأدلتها.

وأنقل إلى الكلام على مكارم الضباط وامتدح سلوكهم وأثنى على خطهم ثم قال أن القانون الألماني يعتبر الضباط مخالفًا لواجباته إذا ترك غيره يعتدى عليه ويتسلم سلاحه.

ولكن الضباط الإنجليز لم يقبلوا أن يدافعوا عن حياتهم وكان في إمكانهم ذلك ولكن لا بد أن يقضى على حياة الكثيرين ولكنهم سبوا أنفسهم ونسوا واجباتهم وعرفوا أن واجب الفضيلة أسمى وأعلى.

وقد أرسل قائد جيش الاحتلال خمس نوات تتضمن تاريخ حياة الضباط حيث قضى بعضهم سنوات في حرب الترنسفال وانتصروا وحازوا الميداليات ونياشين الشرف (ثم قدما إلى المحكمة) أن الميجر بين كوفين يقول أنه قضى ثلاث سنوات وهو لم يجد إلا الإحترام من أهل البلد فإذا كانت هذه أخلاق الأمة وهؤلاء المتهمون قد خالفوا تلك الأخلاق بإرتكابهم هذه التهمة الفظيعة فهم يستحقون عليها أكبر وأشد عقوبة تناسبها حفظاً للنظام.

إننا الآن أمام قضية ذات ظروف مخصوصة وقد لاحظ المشرع حصول مثل هذه الجريمة فأنشأ هذه المحكمة وأعطى لها سلطة واسعة بلا حد وتركها موكولة بين يدي القضاء للوجدان والشعور والإحساس فللمحكمة الآن أن تحكم بما تشاء ولكنني لا

أطلب أن تحكم بالهوى بل بالقوانين، فالقانون الفرنسي يعاقب على جريمة المتهمين بالإعدام والقانون الإنجليزي يعاقب بالإعدام ولا يشترط الإصرار.

وهنا قال المستر بوند وإذا كان القانون يعاقب عن هذه الجريمة أفليس لنا أن نحكم به قال إننى أقول أن هذه هى نصوص القوانين ولكم أن تحكموا بما تشاؤون لأنكم غير مقيدين بقانون فاسمحوا لي أن أقول بأننا في بلد إسلامي ولنا أن نطلب معاقبة المتهمين طبقاً للشريعة الإسلامية، ففى (تبيين الحقائق) في شرح (الزيلعى) أن القتل العمد يعاقب عليه بالقتل عملاً بنص القرآن الشريف {كتب عليكم القصاص بالقتل} حتى لو كان القتل بقشرة قصب فكل القوانين والشرائع تقضى بالعقوبة بالإعدام، وأنا قررت أنه إذا لم يتوفر شرط الإصرار فلكم أن تطبقوا القانون الإنجليزي الذي لا يشترط الإصرار ولكم أن تنظروا في مصلحة الأمن العام الذي تركها المشرع أمانة بين أيديكم. ثم انتهى وتقرر تأجيل الجلسة عشر دقائق ثم أعيد افتتاح الجلسة.



مرافعة محمد بك يوسف

فقام محمد بك يوسف وقال إني لا أشك إن هذه الجريمة هي من الجنايات التي تؤلم الأمة بأسرها وإني من جهة المحاماة ومن جهة هذه المديرية بأسرها أبدى أسفى وأسف العموم على هذه الحادثة. ثم أفاض الكلام على أن الناس جميعاً بالنسبة للحالة الحاضرة في إطمئنان وليس هناك ما يدعو إلى الانتقاد على جيش الاحتلال أوجنوده، وأن الحادثة التي وقعت لم تكن إلا من أناس جهلاء حمقى ولا دخل للأمة فيها.

ثم لاحظ على جهة الإتهام إحاطة القضية بظروف تنقلها من موضعها إلى موضع يكبرها في النتائج مع أنه لم يقع على جيش الاحتلال كُله هذه المدة إلا إعتداء من صبية في قلوب كانوا يلقون الحجارة لغير سبب والمرة الثانية وقعت هذه الحادثة في قرية صغيرة حقيرة وأن المتهمين فيها قوم طائشون جهلاء لا يدركون مسئولية عملهم الهائل، ثم جاهر بأنه يخالف المدعى العمومي (هلباوى بك) في أن هذه الحادثة تجر على القطر أخطاراً جسيمة لأنه إذا قدرت قدرها ولو حظت ظروفها لا تحصل تلك الأخطار الجسام مع ما هو معروف عن المصريين من الهدوء والسكون.

ثم أثنى على منح الدفاع حرية العامة أمام المحكمة المخصوصة إذ بهذه الحرية يستطيع أن يناقش أدلة الإتهام ثم نفى تهمة الإصرار في هذه الجريمة وقال يؤكد لحضراتكم أنه لم تكن هناك فكرة سيئة ضد الجيش لأنه لم يصدر عنه ما يضرنا مما أشار إليه المدعى العمومي وأنا أوافق عليه وكل يوم يمشي الجيش في أرجاء البلاد ولا يعتدى عليه أحد وهذا من الأدلة على أنه ليس هناك سوء نية.

فهمت من حضرة الماجور بين كوفين أن هذه المرة الثالثة للصيد والأهالي أنها المرة الخامسة فعلى كُله حال أنه سبق للضباط الذهاب إلى دنشواي ولم يجدوا إلا كُله إكرام فحصول الحادثة لا يدل على السوء لأنهم كان يقابلون الضباط بالترحاب وكلهم يتشرف بمقابلة أى حاكم يتزل عندهم فكيف بضباط جيش الاحتلال وكل الأعيان

أسفون على حصول هذه الحادثة ضده وكان أحمد بك حبيب يخدم في هذه القضية لصالح الضباط والتحقيق ووجد من الأهالي من كان يخدم في الحادثة.

ثم إنتقل إلى كلام هلباوى بك عن الإنتقام من جيش الإحتلال فدحض دعواه هذه وقال أنه كان ينبغي على الترتيب المنطقي أن يقول لنا أن المأمور الفلاني إرتكب خيانة كذا في يوم كذا بأن أبلغ الخبر الفلاني للأهالي فهؤلاء إستفادوا من هذه الخيانة ما إستطاعوا أن يدبروا مكيدتهم به. إن الإتهام لم يقل لنا إلا أن الأونباشي هو الذي إرتكب الخيانة ولكن أليست المسألة أنه لما وصلت الإشارة في التليفون أخذها أحد الفلاحين وأبلغها ببطء إلى وكيل العمدة وعند خروجه وجد الأونباشي ثم حصلت الواقعة الساعة الثانية بعد الظهر ففى أى لحظة أو أى ثانية حصل التدبير أو التفكير أو المؤامرة.

إن الضباط الذين شهدوا أمام المحكمة أثبتوا أن إثنين من الأهالي كانوا في خدمتهم. أحدهما دلها على الشجرة التي صاروا تحتها والثاني حمل الذخيرة وأن أربعة كانوا يدرسون محاصيل البلد فكيف حصل هذا التجمهر.

إنى أفكر أن القحة وصلت بنا إلى أن نعتدي على جيش الإحتلال بسبب حماسة أو حمائم إذ لم يسمع عن العرب شيء من ذلك، فجيش الإحتلال يكرم حيث ينزل ولكن الذين إعتدوا عليه لم يكن إعتداؤهم إلا في ظروف لا يترتب عليها ما يقوله المدعى العمومي.

إننى لا أقول إن الضباط حرقوا الجرن عمداً بل أقول أن محمد عبد النبي كان يدرس مال رزقه الله من قوت يأكل منه طول السنة فلما أشتعلت النار ماذا كان يفهم هذا المسكين أن رأى الضباط يحملون سلاحاً ومن عادة السلاح يشعل النار فأفكر أن يضبط الذي إعتدى عليه فمسك البندقية وهذا قانون طبيعي لأن الذي يعتدي على قطعة لا بد أن تخدشه فلما رأى ذلك ورأى امرأته مصابة وجد نفسه أمام مصيبتين فحالته الطبيعة تضطره إلى ضبط من إعتدى عليه ليقدمه للحكومة ولما حصل ذلك إستغاث

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

فجاءه الأهالي لإغاثة. هذا هو التجمهر الذي قالوا عنه فأين هي فكرة السوء المدبرة ضد الجيش؟

ثم إنتقل إلى الكلام عن إصابة المتهمين فنفي إمكان حصول إصابة أربعة أشخاص من عيار إنطلق من نفسه وقال إذا سلمنا بذلك فكيف أصيب بقية الجرحى الثلاثة وقد ثبت أن الأصابة الأولى على بعد خمسين ستيماً والثانية على بعد متر والأثنتين على بعد ثلاثة أمتار فإذا لا بد من تعدد الطلقات.

إني رأيت ساشيم البندقية الذي قيل بإقفاله خوف إنطلاق العيار ويستحيل أن الأهالي يستعملون هذا الساشيم مع جهلهم به ثم أستتج من ذلك أن بعض الضباط حقيقة أطلق عيارات دفاعاً عن نفسه أو إغاثة لإخوانه وهذا ما إستفز الأهالي إلى الدخول في هذه الحادثة، ثم تكلم على أحمد بك حبيب وأظهر إندهاشه من روايته عن العمدة وأنه خدم أكثر من العمدة الذي هو ملوم في هذه الحادثة التي يأسف عليها كل مصري، ثم شهد بعدالة التحقيق الذي أجراه سعادة شكرى باشا. واستغرب أن ينتهى التحقيق بالسلسلة التي جرها أحمد بك حبيب في طريقة الإستدلال وضبط المسروقات.

وتكلم عن الحريق فنفي الإستدلال به على إجتماع المتهمين كذلك نفى أن المتهمين هم الذين أحرقوا الجرن للإدعاء على الضباط لأنه إذا جاز ذلك بين الأهالي وبعضهم فلا يجوز بين الأهالي والضباط وأن سرعة إطفاء الحريق ليست دليلاً على تعمد الحريق، ثم أخذ يشرح هذه النقطة مثبتاً أن الحريق لم يكن كما شرحه هلباوى بك وأمس وأنه هو عاين النورج فلم يجد ما قيل بمرافعة الأمس صحيحاً وخطأً أيضاً في أن الأهالي أشعلوا النار عمدأً حال وجود المحققين لأجل أن يلتهاوا بإطفائها وتمكنوا هم من الهرب، ثم قال أنه لا يمكن اعتبار ذلك دليلاً على المتهمين في مثل هذا الموقف وكان الواجب ضبط هذه القضية ولكن المحققين لم يفعلوا ذلك مع أن القانون يعاقب على الحريق عمدأً، ولو كان المحروق ملك الفاعل.

إني لا أشك في صدق الضباط ولكني أرى أنه يجوز الانتقاد على ما في شهادتهم بما لنا من الحرية التي منحناها للدفاع فنحن الآن أمام هيئة نظامية خولت لنا أن نناقش كل دليل يقدم إلينا أو يقام علينا. كيف يقول لسان الإدعاء أن فكرة القتل كانت مقصودة من قبل الأهالي الذين يسكنون بلداً مؤلفاً من ثلاثة آلاف نفس اجتمعوا على خمس أرواح بقصد قتلهم ثم ينجون بأنفسهم أحياء؟ فأى قوة كان عليها هؤلاء الضباط الخمسة حتى حفظوا حياتهم من غائلة أولئك المتهمين؟ إن تجمهر الأهالي كان شيئاً طبيعياً لأن الحريق الذي حصل والإستغاثة التي وقعت كانا مما يستدعى إجتماع الأهالي ولكن ذلك لا يكون دليلاً على أنه كان عندهم فكرة الشر، وبصفتي مصرياً وأعرف أخلاق المصريين أقول أن العمل الذي عمل لم يكن إلا عملاً صبيانياً وهذياناً ولا يكون دليلاً على القتل لأن الإشارة على العنق ليس تهديداً بل قلة حياء وقحة وقلة أدب ولكنها ليست شروعا في القتل، ثم أخذ يجول في هذا الموضوع مثبتاً أنه ليس هناك سوء قصد أو إتفاق على الإعتداء وأن ما حصل كان مترتباً بعضه على بعض.

ثم تكلم على استدلال المدعى العمومي بأن جرى الكابتن بوستك والكابتن بول ووصول الأول إلى المعسكر بعد أن عبر الترعة سابحاً دليل على أنه من حسن النية، ثم قال أنه لم يكن يريد الكلام على هذه النقطة ولكن الإدعاء العمومي هو الذي حملة على الكلام في هذه النقطة. ماذا جرى عند وصوله إلى المعسكر حتى نعه من حسن النية أنه ترتب عليه قيام عشرة جنود وجاويش من الإنجليز ليأخذوا بالشار فضاع في ذلك دم تلك الروح التي أشار إليها الإدعاء العمومي بالأمس وأثبت أنها ضربت بالسونك في الرأس حتى قتل، ومما يلاحظ أيضاً ونوجه إليه عدالة المحكمة هو أنكم تلاحظون أن الجنود الإنجليزية يسكنون عند كثير من الحقائق، فمثلاً قد ثبت أن قتيلا سرسنا قتل بالسونكي ولكن لم يقل أحد منهم أنهم هو الذي قتل الكابتن بول وبعد أن أظهر حقيقة هذه المسألة حتى كادت تلمس باليد. إنتقل إلى الكلام على الأدلة القانونية وقال أن هذا الموضوع سيتكلم عليه لطفى بك ولكنه يقول أن المادة ٣٩ من القانون المصري لا تنطبق على الصورة التي يريد المدعى العمومي تصويرها في هذه القضية لأنه يلزم أن يبينوا لنا

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

أن السبعة الزعماء هل كانوا شركاء في نية القتل وكيف كان هذا الاشتراك، ثم أفاض في ذلك و أنتقل إلى الكلام على تعرف الضباط على المتهمين فقال إننى مع إحترام صدق الضباط أقول أن ذلك التعرف لا ينطبق على طبيعته لأنه يستحيل أن يعرف أناسا في بلد لأول مرة وهم كلهم لابسون جلابيب سوداء متشابهون، ثم ترك تقدير الأدلة في هذه الشهادات للمحكمة وأخذ يتكلم على إتهام على حسن محفوظ وإستغراب المدعى العمومي من وجوده عند وصول الضباط الساعة الثانية بعد الظهر لشدة الحرارة يومئذ فقال أن ذلك ينطبق على سيدة باريزية تكون في دنشواي لا على حسن محفوظ الذي خلق في الشرق ونشأ في الحرارة فهو لم يعمل شيئا مخالفاً للطبيعة، ثم أخذ يدافع عن أحمد محمد السيسى لا أحمد محمد وبعد ذلك أخذ ينقض الأدلة المقامة على كل منهم بما كان له تأثير في نفوس السامعين.

وتخلص من دفاعه بطلب الحكم بالبراءة فقال سعادة رئيس الجلسة هل البراءة لجميع المتهمين فقال الأمر للمحكمة.

ثم أقفلت الجلسة في الساعة الأولى بعد الظهر للإنعقاد في الساعة الرابعة مساء.

جلسة بعد الظهر

ثم أعيد إنعقاد الجلسة فطلب هلباوى بك سماع شهادة الطبيب الشرعي فنودى على جناب المستر نولن فحضر وسأله سعادة الرئيس هل رأيت الأربعة المصابين فقال نعم، قال هل يمكن إصابتهم من عيار واحد قال قد يمكن، ثم طلب منه رؤية المتهم عبد المنعم محفوظ المدعى بأنه مصاب بخلل في عقله وهل يمكن إختباره في مدة إنعقاد الجلسة فقال أنه لا يمكن، ثم طلبت المحكمة من أحمد بك لطفى السيد أن يتكلم فقال :

مرافعة أحمد لطفى بك السيد

بعدما سمعت المحكمة مرافعة زملائي يكون مركزى حرجاً ومجالي ضيقاً وإنى لا أخشى أن أقول الحق وأحصر دفاعى في ثلاث كلمات :

فالكلمة الأولى عن سبب الجريمة والكلمة الثانية عن تطبيق القانون والكلمة الثالثة في العقوبة والطلبات وتقدير المسؤولية أما أسباب الجريمة فكان بشأن خلاف بين محمد بك يوسف زميلي وبين الأستاذ المدعى العمومي وليس من وظيفة الدفاع إلا تقرير الحقيقة فعن سبب هذه الجريمة بل الجرائم المتسلسلة نقول أن القدر ساقها ولم يكن للمتهمين فيها شيء سوى الإنفعال الوقتي. إن سبب هذه الجرائم كما قلنا هو إحراق الجرن من الصيد أو من القضاء والقدر. وأنه من البديهيات إحراق الجرن لأن الأمر البدهي يصدق حسبها يقال عنه والشيء الذي يعرفه بالتجربة لا يحتاج الحال فيه إلى البديهيات فنحن قد عرفنا بالتجربة أن الجرن إذا أطلق عليه عيار نارى سواء كان من بعيد أو من قريب لا يحترق ومحمد عبد النبي لم يكن عنده من البداهة ولا التجربة ما عندنا حتى يعتقد أن البندقية لا تحرق الجرن ونحن نرى أن الجرن احترق كما احترقت شبن يومئذ، ولكن كل ذلك من ظروف سيئة جرت على دنشواي بالقضاء والقدر كل هذه الجرائم.

فمن الظروف السيئة أن يكون الدليل هو عبد العال صقر الذي اختفى وقت الحادثة ولم يظهر إلا بعدها. ومن الظروف السيئة أن يكون المحافظ على الضباط هو الاونباشي الذي ترك واجبه وذهب إلى منزل محمد درويش زهران ليتناول الطعام. ومن الظروف السيئة أن تتأخر الإشارة التليفونية ولم تصل دنشواي حتى وصلها الضباط وكانت المعركة.

ومن الظروف السيئة أن يكون يوم الحادثة يوماً صائفاً شديد الحرارة فنتج من شدتها إحراق الجرن وصياح نساء البلدة وإصابة الكابتن بول بضربة الشمس.

النقطة الثانية تطبيق القانون. فلأجل أن تحكم المحكمة المخصوصة يجب أن تكون الجريمة منصوصة في قوانين المحاكم المصرية جنائية كانت أو جنحة فهذه الأعمال المنسوب صدورها للمتهمين ينظر فيها لأجل أن يمكن اعتبارها جنائية أو جنحة والتهمة هنا دائرة بين ثلاثة فروض : الفرض الأول هو القتل عمداً يحيط به بعض

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الجرائم، والفرض الثاني القتل العمد الذي تتقدمه السرقة بالإكراه، والفرض الثالث الضرب الذي أفضى إلى موت. أما سبق الإصرار فقد انتفى كونه معلقاً أو غير معلق لا أهمية له لأن الحادثة وقعت بسبب سوء الظن بإحراق الجرن.

وأن سبق الإصرار الذي قَالَ عنه دالوز وتمسك به الدفاع لا يكون إذا لم يعرف سبب الجريمة ولكن هنا قد عرف السبب يقينا واليقين لا يزول بالشك فمتى انتفى الترتيب السابق إنتفى سبق الإصرار وبقيت الجناية الأخرى وهي السرقة من الضباط.

نعود إلى الفرض الثالث وهو الضرب الذي أفضى إلى الموت وهذا ينطبق على المادة ٢٧١ و ٢٠٥ وما بعدهما هنا حقيقة الخفاء أو المقارنة بيننا وبين المدعى العمومي فالضرب أو الجرح الذي يعتبر أن يكون جرحاً أو ضرباً أفضى إلى الموت يجب أن يكون مباشرة للموت.

ثم انتقل إلى الكلام على الكشوفات الطبية فقال : فالكشف الطبى قَالَ إن هذه الضربات لا تكفى وحدها لتسبب الوفاة ولكنها تجعل إستعداد الإصابة ضربات الشمس، ثم تكلم عن العلاقة التي بين الضربات أو علاقة السبب وكفايتها للوفاة وانتهى إلى ترك تقدير هذه النقطة لنظر القضاء العادل، فإذا رأينا رأيه فيكون تطبيق العقوبة بالنسبة للسرقة على من ثبت عليه المواد ٢٧١ و ٢٠٥ وما بعدهما و ٢٠٤ إذا رؤى تطبيقها.

ثم أخذ يتكلم عن نقطة العقوبة. فقال العقوبة مسلمة لرأى المحكمة المختصة من غير قانون ما وطلب لسان الإدعاء تطبيق الشريعة الإسلامية أو القانون الإنجليزي، ولكن نقول أن المحكمة أولى أن تنصرف بعدها في تطبيق ما تراه الشريعة الإسلامية لا تحكم بالقتل على الضرب الذي أفضى للموت إلا إذا كان بآلة مفرقة للأجسام ولو قشرة قصب ولكن لو كان القتل من حجر أو نحوه لا عقوبة بالقتل.

ثم تكلم على القانون وقال أنه عبارة عن قواعد عامة وأن منتهى ما تصل إليه قوة البشر الوضعية هي أن يترك تطبيق العقوبة على مقدار الجريمة ونحن راضون بأن نوكل أمرنا للمحكمة المختصة ولها أن تطبق ما تشاء من العقوبات.

أما طلباتنا بالنسبة للمتهمين الذين انتدبت عنهم في الدفاع فهي تقريباً ثلاثة أنواع :
منها نوع خاص بعبد المنعم محفوظ نمرة ٢٣ لأن نوع هذا الشخص خاص به وأمره متروك للمحكمة، والنوع الثاني الغباشي وعلي سليم ومحمد أحمد السيسي ومحمد العبد وعبدالدايم عطية وعلي علي منتصر ومحمد علي طقة فكلهم مكونون من نوع واحد بالنسبة للأدلة التي عليهم وهو ما نتركه للمحكمة أيضاً، ومحمد درويش زهران نمرة ٤٨ فهذا يتبرأ بلسانه للمحكمة من لحم الجاموسة وبينه وبين العمدة ضغائن وأنا أطلب من المحكمة الرأفة والرحمة، أما مسئولية يوسف حسن سليم نمرة ١٤ فأمره متروك إلى المحكمة وغاية الأمر، لي كلمة عامة بالنسبة للمتهمين وهي أن المسئولية تكون على قدر طاقة المكلف وهؤلاء المتهمون نشأوا في أقل من الإنسان الكامل.

فخذوهم بعدلكم ولكن الرحمة فوق العدل.



مرافعة إسماعيل بك عاصم

هذه هي المرة الثانية لانعقاد المحكمة المخصصة وقد كانت الأولى في سنة ١٨٩٧ في حادثة قليب كنت محامياً فيها وكان الإعتداء على أورطة وهي سائرة بهيئتها العسكرية وكان الإعتداء من صغار لا يعرفون وحكم فيها بالرافة والرحمة فكان الحكم مما ارتاحت له الأمة والهيئة الحاكمة.

والمرة الثانية وهي هذه الحادثة لم يكن فيها طابور عسكري ولا رجال الجيش بصفة عسكرية إنما كان المعتدى عليهم أفراداً سائرين إما للترهة أو للصيد ولم يعرف الأهالي أنهم من جيش الاحتلال حتى حصل ما حصل ووأسفاه لم يصل الأهالي خبر ولم يتيسر لهم علم كما قال لسان الإدعاء ولم يكن هناك إصرار ولا سبق إصرار بل أن الخبر وصل والمعركة المفاجئة والحاصل حاصل وسوء الطالع واقع ثم انتقل من الكلام على هذا الموضوع إلى الكلام على ما وقع من سوء التفاهم وتأثير الوهم في النفوس وتجسمة وقال إن المصريين لا ينكرون الجميل حتى يقابلوا أعمال المحتلين بالإعتداء على جنودهم.

ثم تكلم على موكلية واحداً واحداً وطلب لبعضهم البراءة وبعضهم الرافعة وفوض الأمر للمحكمة في البعض الآخر وختم دفاعة بقوله أن هذه كل طلباتنا وهذا ما نتمناه من حضراتكم وعلى ذلك إنتهت المرافعة الساعة الخامسة وأقفلت الجلسة ثلث ساعة، وبعد انعقادها ثانية سألت المتهمين واحداً واحداً عما نسب إليهم وقد لوحظ أن سعادة الرئيس كان يمهل البعض من المتهمين يتكلم ما يشاء ويقطع على البعض فأدركت أن الذين يمهلهم ذوو مسئولية في الحادثة والذين يقطع عليهم ليست عليهم مسئولية ذات شأن.

فأدركت السبب ومتى عرف السبب بطل العجب ولا شك أن كُـل المتهمين كانوا يتمنون أن يقاطع عليهم سعادة الرئيس وسيعلم كلهم غداً أن المقاطعة هي فـال حسن.

وبعد ذلك تقرر امتداد المرافعة إلى غد الساعة الثامنة ونصف وإن غداً لناظره قريب هذا وقد إجتمع جناب المستشار وسعادة مدير المنوفية وغيرهما من ذوى السلطة بديوان المنوفية وبقوا إلى المساء ثم قصدوا السجن وقد بلغنى أنهم أمروا بتكبير السبعة الزعماء بالأغلال ولكن لم أتـحقق هذا الخبر تماماً إلى ساعة تحرير هذه الرسالة.

لما فتحت الجلسة صباح اليوم احتاط الجنود المصرية بأقفاص المتهمين واصطفت الجنود الإنجليزية حول مكان الجلسة فأغمى على متهم وأصيب بنوبة عصبية ثم أمر الرئيس السكرتير بقراءة الحكم وكان مكتوباً فاستهله بإسم الجناب الخديوى ثم سرد وقائع الدعوى كشهادة الضباط تماماً ووصف الجريمة بأنها كانت عن عمد وسبق إصرار ظاهر وقال أنه كان في إمكان الضباط المعتدى عليهم صيد الأهالي بأسلحتهم. صيد حمامهم ثم حصر التهمة في المحكوم عليهم وقال إنهم لم يتركوا بعملهم الفظيع محلاً للشفقة لأنهم لم يكونوا من المشفقين على الضباط وصور الواقعة أنها قتل سبقه أو أقرن به أو تلاوة جريمة جريمة السرقة بالإكراه وهى جريمة معاقب عليها في القانون المصري.



الحكم باسم جناب الخديوى المعظم

(عباس حلمي خديوى مصر)

المحكمة المخصوصة

بجلستها العلنية المنعقدة بمدينة شين الكوم بسراى المديرية في يوم الأربعاء ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٦ الموافق ٥ جمادى الأولى سنة ١٣٢٤ الساعة ٨ ونصف صباحاً تحت رئاسة صاحب العطوفة بطرس باشا غالى ناظر الحقانية بالنيابة وبحضور حضرات المستر ويليم جودنفاهيتر المستشار القضائي بالنيابة والمستر بوند وكيل محكمة الإستئناف الأهلية والكولونيل لادلو القائم بأعمال المحاماة والقضاء في جيش الاحتلال وأحمد فتحي بك زغلول رئيس محكمة مصر الأهلية أعضاء وعثمان مرتضى بك سكرتير.

(صدر الحكم الآتي)

في قضية التعدي الذي وقع من بعض أهالي دنشواي بمركز شين بمديرية المنوفية في يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٠٦ بالناحية المذكورة على خمسة ضباط من جيش الاحتلال الذي نشأ عنه قتل أحدهم وكسر ذراع آخر وإصابة الباقيين.

بعد سماع أقوال الإتهام وشهادة الشهود وأقوال المتهمين والمدافعين عنهم.

وبعد الإطلاع على أوراق الدعوى وبعد المداولة فيها.

حيث أن فرقة من جيش الاحتلال تركت مدينة القاهرة يوم الإثنين ١١ يونيو سنة ١٩٠٦ قاصدة ثغر الاسكندرية من طريق البر وبعد مسيرة يومين وصلت إلى ناحية كمشيش بمركز تلا منوفية في صبيحة يوم الأربعاء ١٣ من الشهر المذكور.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وحيث أن الميجر بين كوفين كومندان هذه الفرقة كان قد رغب في صيد الحمام من ناحية دنشواي بمركز شبين لسبق تَعُوده على ذلك منذ ستين مضتاً فقصدها ومعه أربعة من ضباطه وهم اليوزباشي بول والملازمين بورثر وسميث ويك والدكتور بوستك حيث وصلوها الساعة الثانية بعد ظهر اليوم المذكور في عربتي نقل في كُل واحدة اثنان منهم وكان الخامس ذا جواد وكلهم بملابسهم العسكرية وإشارات رتبهم يرافقهم أحد أمباشية البوليس المصري وعبد العال صقر المترجم.

وحيث أنهم وجدوا عند وصولهم عدداً من أهالي تلك الناحية يختلف بين الخمسة والستة أشخاص كأنهم في انتظارهم وأرسلوا الاونباشي ليخبر العمدة بحضورهم كي يلاقيهم بالخبراء حسب عاداتهم وكان المترجم قد شرع بالكلام مع أولئك الأهالي المنتظرين وبعد برهة قال لهم أنه لا مانع من الصيد على شرط الابتعاد عن البلد.

وحيث أنهم بناء على ذلك افترقوا فرقتين ووقف الكومندان بين كوفين واليوزباشي بول والملازم سميث ويك في الجهة البحرية على بعد ٥٠٠ متر من مساكن البلد وكل واحد منهم على بعد ٧٠ متراً تقريباً من رفيقة وتوجة الملازمان بورتر والدكتور بوستك إلى جهة الجنوب ووفقاً متباعدين على مسافة مائة متر تقريباً من الأجران.

وحيث أن الملازم بورثر بدأ بالصيد فأطلق نحو تسعة عيارات على الحمام الطائر أثر بعضها وإذا بنار قد اشتعلت في جرن محمد عبد النبي المؤذن ولم يكن إلا خمس دقائق حتَّى أطفئت إلا أن صاحب الجرن قصد الملازم وأمسك بسلاحه وعلى أثره اجتمع نحو ثلاثين شخصاً بعضهم أمسك معه واحتف الباقون بالضابط المشار إليه وجعلوا يتجاذبون السلاح حتَّى إنترعوه منه فخرجت طلقتان منه وأصاب محمد عبد النبي المؤذن المذكور كما أصيب أيضاً عامر عيد شيخ الخفر وعلى الدبشة ومحمد داود حيث أنه بينما كان هذا يجري جهة الجنوب وقع في جهة الشمال أنه بينما كان اليوزباشي بول يصوب سلاحه على حمامة طائرة أمسك أحد أولئك المنتظرين بيده السلاح ومنعه من إطلاقه فرآه الميجر بين كوفن وقصده ليعلم الخبر فلاح له دخان النار المشتعلة في جرن

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

محمد عبد النبي ورأى ذلك الذي أمسك بسلاح زميله ليشير إليهما على ذلك الدخان كما شاهد نحو تسعة أشخاص مقبلين نحوهما مسرعين خلفهم المترجم يصيح بالإنجليزية (الأهالي احتاطوا بضباط الجنوب).

وحيث أن الميجور بين كوفين قصد هو ورفيقه زميلهما فرأيا جمعاً يتكاثر حولهما والملازم لا يرضى أن يترك سلاحه لمن أخذه ولاحظ علائم الشر بادية على وجوه المتجمهرين فأراد العودة وبدأ بأفراغ ما في سلاحه من الخرطوش ثم سلمه إلى رجل كان أمامه ولم يكتف بذلك بل أخرج ساعته من جيبه وأعطاهما إياه إشارة إلى رفاقه ففعلوا مثله بسلاحهم وتقدم إلى الجمع وانتشل منه الملازم بورثر وأمسكه واحد من زملائه على هيئة مذنب واتجهوا جميعاً إلى النقطة التي تركوا بها عرباتهم وجوادهم وحيث أن المتجمهرين وقد ازدادوا شراً فتبعوهم وانهالوا عليهم ضرباً بالعصى ورمى بالطوب والقليل وقد سقط الميجور بين كوفين على الأرض بضربة في رأسه ثم قام فأقعده ثانية ومازالوا بهم إلى العربات ولما رأى الميجور بين كوفين أنهم لا ينفكون عنهم أشار على اليوزباشي بول والدكتور بوستك بالإسراع إلى المعسكر طلباً للنجدة وكان اليوزباشي بول قد أصيب بضربة شديدة على رأسه ومع ذلك أطاع الأمر وخرج يعدو ولا يلوى على أحد وكان الحر محرقاً حتى سقط وسط الطريق فاقد الرشد إذ أصابته الشمس أيضاً وقد نقل إلى المعسكر فمات في الساعة السابعة من مساء اليوم المذكور.

وأما الدكتور بوستك فإنه وصل وكان قد أصابه أيضاً من الضربات ما يستحق العلاج أياماً.

وحيث أن المتجمهرين منعوا الكومندان ورفيقه الباقيين من ركوب العربات وقادوهما والضرب فوقهما والطوب والقليل ينهال عليهما حتى أوصلوهما إلى حيث المرأة المصابة أجلسوهما وجعل بعضهم يشير إلى المرأة تارة ويجريده على رقبتة أخرى ليفهمها أنه يريد قتلها كما قتلوها وهي لم تقتل ثم سحبوهما إلى مكان الحريق بالضرب والرجم بالطوب والرفس بالأرجل وهما مطاوعان وأحاطوهما بتبن الضابطان

أنهم يريدون إحراقها وقد وقع الميجر كوفن مرة ثالثة من الضرب وبعد ذلك نقلوهما إلى شجرة وكان الخفراء بدأوا يتوافدون فأخذ الجمع يتفرق وجاء أحد ضباط البوليس من نقطة قريبة لمكان الواقعة حيث أخطروه بالتليفون وحملوهما إلى معسكرهما. وحيث أن ذراع الميجرين كوفين الأيسر كسرت من ضربة نبوت وكسر أنف الملازم سميث ويك برمية حجر وأصيباها والآخرين بإصابات متعددة في أجزاء مختلفة من أجسامهم فصلتها الكشف الطبية.

وحيث أن الكشف الطبي الأول الذي وقع على اليوزباشي بول قبل وفاته أثبت أنها مسببة من إرتجاج في المخ ناشئة عن الضربة التي أصابته في رأسه وعن إصابة الشمس التي نزلت به وهو يقصد المعسكر.

وأثبت التشريح الذي أجراه حضرة طبيب المحاكم الشرعي أن تلك الضربة أحلت الارتجاج حقيقة وأنها وإن لم تكن كافية وحدها إلى أن يحدث الوفاة إلا أنها أضعفت المصاب وأعدته لسرعة التأثير بإصابة الشمس وسهلت موته.

وحيث أن المتجمهرين سلبوا من الضباط أشياءهم كساعة وسلسلة مفاتيح وصفارة وغير ذلك كما أخذوا سلاحهم.

وحيث أن المحققين عثروا في منازل بعض المتهمين على بعض الأسلحة ووجدوا عند بعضهم قسماً من الملابس. وحيث أن الضرب كان عمداً وكان مصوباً إلى المقاتل وقد أدى إلى وفاة أحد المصابين فالواقعة قتل سبقة أو أقترن به أو تلاه جريمة معاقب عليها بنص قانون العقوبات المصري.

وحيث أن هذه الجريمة وقعت على ضباط جردوا أنفسهم من السلاح وأصبحوا ولا حول لهم إلا النجاة وهم لا ينالونها مع ما بذلوه من المجهود ولم يبد منهم عداً ولم يقع منهم قول أو تصدر منهم إشارة توجب حق المعتدين حتى ينكلوا بهم هذا التنكيل.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وحيث أن هذه الجريمة كانت عن عمد وسبق إصرار ظاهر من إقتران الحريق بتكاثر المعتدين فجأة على الضابطين اللذين كانوا في الجهة القبلية وإمساك يد الضابط بول في الجهة البحرية مع الإشارة إلى ذلك الدخان وعدم وجود من يشفق على ضيف لم يفعل أمراً يوجب التعنيف فضلاً عن التغالي في الإعتداء إلى درجة إزهاق الروح مع وجود القادرين على منع ذلك بين المتجمهرين بل إن أولئك القادرين كانوا أشد هولاً على الضباط ولا رحمة ولا حنان.

وحيث أنه مما يزيد شناعة هذه الجريمة أنها وقعت على ضباط عرفوا بالبسالة وجابوا مواقع الحروب وكان في إمكانهم صيد المعتدين بدل صيد حمامهم ولكنهم ظنوا جليلاً فسلموا عدتهم ليسلموا فكان العطب فيما فعلوه.

وحيث أن المحكمة قضت ثلاثة أيام تسمع فيها هذه الدعوى وشهادة الشهود وأقوال الاتهام والدفاع عن المتهمين، وقد ثبت لها أن المجرمين في هذه الحادثة هم: حسن على محفوظ ويوسف حسين سليم والسيد عيسى سالم ومحمد درويش زهران ومحمد عبد النبي المؤذن وأحمد عبد العال محفوظ وأحمد محمد السيسی ومحمد علي أبو سمك وعبد البقلى وعلى على شعلان ومحمد مصطفى محفوظ ورسلان السيد سلامة والعيسوى محمد محفوظ وحسن إسماعيل السيسی وإبراهيم حسانين السيسی ومحمد الغباشي والسيد على والسيد العوفى وعزب عمر محفوظ والسيد سليمان خير الله وعبد الهادى حسن شاهين ومحمد أحمد السيسی.

وحيث أن هؤلاء المتهمين لم يتركوا بعملهم الفظيع هذا محلاً للشفقة فما كانوا من المشفقين.

وحيث أن رؤساء هذه الواقعة هم الأربعة الأولون فهم الذين أهاجوا الأهالي وأولهم كان للضباط في نفر منهم من المتريصين.

فبناءً على هذه الأسباب

وبعد الإطلاع على المواد الرابعة والخامسة والسادسة من الأمر العالي الرقيم ٢٥
فبراير سنة ١٨٩٥.

حكمت المحكمة حضورياً حكماً لا يقبل الطعن:

أولاً: على حسن علي محفوظ ويوسف حسين سليم والسيد عيسى سالم ومحمد
درويش زهران بالإعدام شنقاً في قرية دنشواي.

ثانياً: على محمد عبد النبي المؤذن وأحمد عبد العال محفوظ بالأشغال الشاقة المؤبدة.

ثالثاً: على أحمد محمد السيسى بالأشغال الشاقة ١٥ سنة.

رابعاً: على محمد علي أبو سمك وعبد البقي وعلي علي شعلان ومحمد مصطفى
محفوظ ورسالان السيد علي والعيسوي محمد محفوظ بالأشغال الشاقة سبع سنين.

خامساً: على حسن اسماعيل السيسى وابراهيم حسانين السيسى ومحمد السيد علي
بالحبس مع التشغيل سنة واحدة ويجلد كل واحد منهم خمسين جلدة وأن ينفذ الجلد
أولاً بقرية دنشواي.

سادساً: على السيد الفولي وغريب عمر محفوظ والسيد سليمان خير الله وعبد الهادي
حسن شاهين ومحمد أحمد السيسى بجلد كل واحد منهم خمسين جلدة بقرية دنشواي
أيضاً.

سابعاً: براءة باقى المتهمين وأمرت بالإفراج عن المتبرئين فوراً إن لم يكونوا محبوسين
بسبب آخر وعلى مدير المتوفية تنفيذ هذا الحكم.





المرافعات في

قضية مقتل

بطرس غالي باشا

أمام محكمة الجنايات في إبريل ١٩١٠

دفاع حضرة الأستاذ محمود بك أبو النصر

لما دعينا للدفاع في هذه القضية تمثل لنا هذا الحادث الجلل بتأثيره وأسبابه، فشرعنا بعظم المسؤولية التي احتملناها أمام ضمائرنا وأمام الله والناس. نعم إن المسؤولية كبرى ما كنا لتتقدم إلى احتماها لولا ثقتنا بعدل القضاء واستقلاله.

حدث هذا الحادث الأليم فعمت الدهشة البلاد، واستحكم الذهول في العقول، فتسرع من تسرع إلى إتخاذ مثاراً لأحقاد وضغائن يشهد الله أن لا وجود لها إلا في بيداء الخيال والوهم.

نعم سمعنا، والأسف ملء قلوبنا، سمعنا صيحة كانت أشبه بأصوات الإنتقام منها بتكليف الحالة الواقعة.

أوشك الجو بهذه الصيحة أن يزداد ظلاماً فتشابه الأمر، واتسعت دائرة المسؤولية الجنائية عن مركزها الحقيقي. أخذ البريء بغير البريء، ثم سيقوا جميعاً إلى المحاكم يلاقوا من عدل القضاء واستقلالة سوى ما تعملون.

وكان من نتائج هذا التهويل في هذا الحادث والخروج به عن حد المعقول وحقيقته الثابتة أن قام بيننا بالأمس ذلك الضيف الكريم يهرف بما لا يعرف ليته بتهجمه عند هذا البحث - خطأ أو صواباً - في كنه ذلك المصاب العظيم، ولكنه أجلس نفسه ظلماً وأصدر

حكمة في قضيتنا كما يشاء (يقصد بذلك خطبة المستر روزفلت التي أتهم الأمة بالتعصب الديني).

أجل يا حضرات المستشارين

لامثل هذه الصيحة المنكرة، ولا ما هو أشد وقعاً منها، وأوجد سبيلاً إلى نفوسكم الكبيرة وعقولكم الرزينة في تقدير مسئولية الورداني.

ذلك الذي اختارته الأقدار ليكون حكم في حادثته مظهراً جديداً من مظاهر الإستقلال القضائي في محاكمنا الجنائية. اختارته ليكون حكم في قضيته برهاناً ساطعاً على وجود تلك الضمانة الكبرى في قضائكم المتعالى عن الشبهات. اختارته ليكون حكم في هذه الظروف إثباتاً شافياً للناس عن معنى ذلك الثبات الكامل ' والسكينة المطلقة ' والتجرد عن كل شيء إلا عن النظر الحر في تلك الحادثة مع رعاية الظروف والأسباب فلا تهزمكم صيحة، ولا تؤثر في رأيكم ضوضاء.

أخذ الأستاذ أبو النصر يتكلم عن سبق الإصرار والسبب الذي دفع المتهم إلى ارتكاب جرمه. وبعد أن انتهى من كل ذلك تقدم إلى المحكمة بطلب الرحمة وما قاله في ذلك:

لا أريد بالرحمة أن تتجاوز للمتهم عن شيء مما يستحقه عدلاً، لأنني لا أقول إن الرحمة فوق العدل، أقول إن الرحمة هي أقصى وأسمى مرتبة من مراتب العدل.

فإذا طلبتها فإنما أطلب العدل في أرق معانيه طلب العدل المجرد من كل مؤثر. ذلك العدل الذي يقضى بقصاصين، مختلفين إختلافاً كبيراً على شخصين ارتكبا جريمة واحدة في ظروف متشابهة لما يتبين فيهما من اختلاف الطبائع، وتغاير المقاصد وتباين الأسباب.

إني على ثقة من أنكم ستقدرون لهذا المتهم من زمان العقوبة ما يصلح تقديراً لمثله.

وبديهي لديكم أن قليل العقوبة عنده يعادل كثيراً عند غيره من المجرمين العاديين. رب ساعة واحدة في السجن تعادل شهراً أو أياماً. العقوبات مقدورة،

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وأرقاها في سلم العدل ما روعيت فيه الأحوال الإرادة صحة واعتقالات وقوة وضعفاً، وهو ما لا سبيل إليه لاعتبار الشخصيات الذاتية لكل متهم، والظروف الخصوصية لكل تهمة. فإذا اقتضى العدل أن تعاقبوا فلتكن العقوبة على هذا المبدأ القويم...

فاحكموا وسيحفظ التاريخ حكمكم في هذه القضية ليكون آية من آيات العدل. فلا تنسوا للمتهم ما قدمته من الإعتبارات، وبالأخص تحرر عمله عن سبق الإصرار، وتغلب الأسباب على ما إرادته وتأثيرها في مزاجه العصبي إلى الحد الذي عرفناه.



دفاع حضرة الأستاذ أحمد لطفي بك المحامي

ترافع الأستاذ أحمد بك لطفي عن المتهم وطلب إلى المحكمة اعتبار الواقعة مجرد شروع في قتل لأن الوفاة لم تنشأ عن الإصابات التي أحدثها به المتهم. وكذلك طلب أن يوكل إلى طبيب إختصاصي فحص المتهم لتقدير مسؤوليته عن الجريمة التي ثبتت عليه. وبعد الإنتهاء من دفاعه خاطب المتهم بما يأتي :

أما أنت أيها المتهم

فقد همت بحب بلادك حتى أنساك هذا الهيام كل شيء حولك ؛ أنساك واجباً مقدساً هو الرأفة بأختك الصغيرة وأمك الحزينة فتركتها يبكيان هذا الشباب الغض، تركتهما يتقلبان على جمر الغضا. تركتهما بقلبان الطرف من حولهما فلا يجدان غير منزل مقفر غاب عنه عائلة.

تركتهما على ألا تعود إليهما وأنت تعلم أنهم لا يطيقان صبراً على فرقك لحظة واحدة فأنت أملهما ورجاؤهما.

دفعك حب بلادك إلى نسيان هذا الواجب، وحجب عنك كل شيء غير وطنك وأمتك.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

فلم تعد تفكر في تلك الوالدة البائسة ولا تلك الزهرة اليانعة، ولا فيما سينزل بهما من الحزن والشقاء بسبب ما أقدمت عليه.

ونسيت كل أملك في هذه الحياة، وقلت إن السعادة في حب الوطن وخدمة البلاد، وأعتقدت أن الوسيلة الوحيدة للقيام بهذه الخدمة هي تضحية حياتك، أي أعز شيء لديك ولدى أختك ووالدتك فأقدمت على ما أقدمت راضياً الموت لا مكرهاً، ولا حباً في الظهور. أقدمت وأنت عالم أن أقل ما يصيبك هو فقدان حريتك، ففي سبيل حرية أمتك بعت حريتك بثمن غال.

فأعلم إذن أيها الشاب إنه إذا تشدد معك قضائك - ولا أخالهم إلا راحميك - وذلك لأنهم خدمة القانون وهذا هو السلاح المسلول في يد العدالة والحرية ؛ وإذا لم ينصفوك - ولا أظنهم إلا منصفيك - فقد أنصفك ذلك العالم الذي يرى أنك لم ترتكب ما ارتكبته بغية الإجرام ولكن باعتقاد أنك تخدم بلادك ؛ وسواء وافق اعتقادك الحقيقة أو خالفها فتلك مسألة سيحكم التاريخ فيها.

وإن حقيقة عرفها قضائك وشهد بها الناس وهي أنك لست مجرمًا سفاكًا للدماء، ولا فوضوياً من مبادئه الفتك ببنى جنسه، ولا متعصباً دينياً خلته كراهية من يدين بغير دينه.

إنما أنت مغرم ببلدك، هائم بوطنك، فليكن مصيرك أعماق السجن أو الجدران المستشفى فإن صورتك في البعد والقرب مرسومة على قلوب أهلك وأصدقائك. وتقبل الحكم بإطمئنان وأذهب إلى مقرك بأمان.



مرافعة حضرة الأستاذ

إبراهيم الهلباوى بك

بعد أن ترافع حضرة الأستاذ الهلباوى بك في القضية وتبين الظروف التي ارتكب فيها الحادث وحالة المتهم العصبية ختم مرافعته بالكلمة الآتية:

خدمت نحو الخمسة والعشرين عاماً محامياً، ولم يخطر ببالي يوماً أن أسأل أو أقرأ سبب اختبار الرداء الأسود حلة رسمية للمحامي الذي يتشرف بالدفاع بين يدي القضاء ولا سبب انتخاب اللون الأخضر للوسام الذي تزان به صدور من عهد إليهم إصدار الأحكام النهائية. أما الآن وقد أبعدت عن قلبي هذه القضية كل راحة، وجعلتني مرآة لتلك القلوب المتفطرة كأم المتهم وشقيقته وبقاق أهله، قلت إن كان المختار هذه الألوان باللون الأسود رمز الحداد والمصائب للمحامي الذي يمثل القائم هو بالدفاع عنه، وباللون الأخضر الذي يتحلى به صدر القاضي، الرمز إلى الطاؤوس ذى الريش الأخضر وهو مثال ملائكة الرحمة، فنعم الاختيار.

كأننا نحن، هنا في هذه القاعة، أمام أولئك القضاة المشبهين بملائكة الرحمة على سطح هذه الأرض، نقوم - على نوع ما - بأمورية شبيهة بأمورية أولئك الأحرار في هياكلهم الذين أخذوا مثلنا ثياب الحداد يتضرعون الحداد وهم يتضرعون إلى مبدع السموات والأرض بأن يفيض على الأرواح الذاهبة إلى دار الخلود سحب رحمته وغفرانه.

ونحن نقول لكم إنكم تذكرون أنه ليس دائماً بمقدور لهذا الإنسان الضعيف أن يحمي نفسه من الخطر والزلل، وأن يعيش معيشة الملائكة، فتقبلوا دعائنا في طلب الرحمة

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

للأحياء كما يتقبلها من أقامكم حكماً في عبادته، والذي علمنا أنه كما أن من صفاته العدل فإن العدل من صفاته الرحمة. وعلمنا أن الرحمة فوق العدل.

الآن لي كلمتان أوجههما إلى المتهم بين يدي القاضي :

الأولى: أني إذا كنت قاسياً عليه في نعتي فلأني خاضع لقانون لئس دائماً - من سوء البحث - ملتصقاً في أحكامه مع ما توصي به الذمة والضمير ؛ لأنه مضطرب في أحوال كثيرة - رعاية لسلامة المجتمع البشري وصيانتها - أن ينظر نظراً آخر في تعريف الحل والحرام، ونحن المحامين أحق الناس بالأدب والخضوع لهذا القانون.

فإذا قبل الدفاع عذرك أيها المتهم وعرضه على قاضيك فعليك أنت أيضاً أن تتقبل قبولاً حسناً عذر الدفاع فيما خالفك فيه من عقائدك السياسية.

الثانية: أني إذا أنزلتك منزلة المجرمين العاديين وطلبت لك الرحمة والغفران، فلأن ذلك واجب أيضاً يقتضيه الدفاع.

و لكن إذا أبت نفسك أن تعيش بين السلاسل والأغلال، وأن تعامل معاملة الأشقياء وقطاع الطريق فارفع نفسك عن هذا السبيل، واقبل نبال الموت بقلب البواسل، فالموت آت لا راد له إن لم يكن اليوم فغداً.

اذهب إلى لقاء الله الذي لا يرتبط إلا بعداته المجردة عن الظروف والزمان والمكان، اذهب مودعاً منا بالقلوب والعبارات.

اذهب فقد يكون في موتك بقضاء البشر عظة لأمتك أكثر من حياتك. اذهب فإن قلوب العباد إذا ضاقت رحمتها عليك فرحمة الله واسعة.

(ملحوظة - حُكِمَ في هذه القضية بإعدام المتهم ونفذ الحكم).



مرافعة حضرة صاحب السعادة

عبد الخالق ثروت باشا

النائب العمومي

لدى المحاكم الأهلية

في قضية المؤامرة نمرة ٩١ جنايات دائرة الأزيكية سنة ١٩١٢

المتهم فيها إمام واكد ومحمود طاهر العريى

ومحمد عبد السلام

في دور أغسطس سنة ١٩١٢

مرافعة حضرة صاحب السعادة عبد الخالق ثروت باشا النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية

في قضية المؤامرة نمرة ٩١ جنايات دائرة الأزبكية سنة ١٩١٢ المتهم
فيها إمام واكد ومحمود طاهر العري ومحمد عبد السلام في دور
أغسطس سنة ١٩١٢

إن أول كلمة أفتح بها مرافعتي اليوم هي حمد الله على وقاية البلاد من نكبة لم يشهد
التاريخ مثلها. أمتدت منذ عامين يد أثيمة أودت بحياة كبير الوزارة المصرية إذ ذاك
فأصابات لموته كبد الأمة المصرية فتناجزت عناصرها، وتنافرت قلوبها، وتمثلت في
الأقطار - بعد أن كانت مقتل الهدوء والطمأنينة - أمة هائجة مائجة ليس لأحد بينها
إطمئنان على نفس ولا مال.

بلاء عظيم وخطب كبير! ما كانت البلاد لتخلص منه ونتائجه المشثومة، وعواقبه
السيئة، لولا ما أتاح الله لها من أمير رحيم برعاياه، محب لشعبه، أخذ بحكمته وعالي
مقدرته يعمل بمعونة رجاله ومشيريه على تقويم ما كاد ينقض من سعادة البلاد، وتجديد
ما غشى سمعتها من سوء، ومداواة ما أصابها من الأتلام.

بينما كان سيد البلاد حفظه الله يعمل على مداواة هذه الأدواء ليل نهار لا يعتريه في
ذلك ملل، ولا تشيه عنه مشقة ولا تعب، حتى أخذت الأمة بفضل تلك الأجهاد

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الشريفة تتنسم نسيم الاتفاق بعد الإنشقاق، والإلتئام بعد الإنقسام، وأخذت بسائر الأعمال تبعث في النفوس والأمال بتحسين الحال والإستقبال، وأضحت الأمة تلمح بريق اليسر بعد العسر، والفرج بعد الشدة، كانت إيان ذلك تحتمر من وراء عزائم شر وخبث، من ورائها كبير البلايا والمصائب.

نعم كانت هناك فئة من الأغرار المفتونين طاشت أحلامهم، وعميت بصائرهم وقلوبهم، وخبث نفوسهم فلم يروا من النور إلا ظلاماً، ومن اليسر إلا عسراً، ومن الخير إلا شراً ومن النظام إلا ظلماً؛ ومن وجوب المحافظة على القانون إلا استعباداً ورقاً فئة عطلت عن التربية الصحيحة، وتسمت عقولهم بشر المبادئ فلم يروا للبلاد - وهي في طمانيتها سائرة في طريق سعادتها - خيراً من إراقة الدماء فيها أنهاراً، والإيذاء بنفوس عالية غالية تدأب أبداً لخير أمتهم البريئة مما كانوا يفعلون.

لم يروا خيراً من قتل كبار المخلصين لها، خيانة وجبناء، واغتيال الأرواح الطاهرة المطمئنة، خلصة وخسة. هؤلاء هم أولئك المتهمون المائلون أمامكم اليوم ليلقوا جزاء شرورهم، وسوء ما كانوا يدبرون؛ وإن في تاريخهم لعبرة.

ثم أخذ سيادة النائب العام يتكلم عن تاريخ حياة المتهمين وأخلاقهم وشعورهم نحو حكومة ذلك الوقت، مستشهداً على ذلك بما كان يكتبه المتهمون. ثم أخذ في سرد وقائع الدعوى وتكلم عن التطبيق القانوني ثم ختم مرافعته بما يأتي :

الآن يا حضرات المستشارين

وقد قمت بواجبي في هذه القضية من شرح أدوارها وتفصيل وقائعها وبيان أدلتها، لم يبق لي إلا كلمة أوجهها إليكم خصيصاً أنادى بها فيكم الحكمة والنظر البعيد.

أنادى الحكمة والنظر البعيد ولا أنسى أن فيكم معها الرحمة والعدل.

كان لنجاة البلاد من كبرى الكوارث هزة حبور وضجة حمد لله على دفعها.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ولكن عتم هذا الشعور ما أدركه الحكماء منا من أن الداء الذي كنا نأمل أن أولى جرائيمه قد أتى عليها القضاء العدل من عامين، وقد ولد جرائيم أخرى هي في الخطر مع الأولى سواء.

أدرك الحكماء منا ذلك، وأدركه بعدهم الناس عامة فملئوا ذعراً ورعباً، وحق لهم أن يذعروا من أن تصبح الأرواح الغالية تحت رحمة أغرار لا عقل لهم ولا تربية.

إن أشد ما ينتاب بلاداً من الفوضى والإضطراب أن يصاب حكامها وساساتها وطمانيتهم على أرواحهم من جراء قيامهم بالواجب المفروض عليهم.

إني أخشى أن أزيد رعب الناس إن قلت إن الداء الذي نخشاه هو ذلك الخطر الجلل؛ ولكن خير لنا أن نعلم من أنفسنا الآن ما قد نأسف على فوات معرفته يوم لا ينفع الندم.

نعم خير لنا أن نعرف مقدار هذا الخطر الداهم، فما أشد الحالة التي يصبح فيها الإنسان رهين حكم متهوس قد يرى في كلمة أو عمل، هما خيراً ما تقتضيه الظروف وتغلبه الحكمة الصحيحة والعقل الراجح، مثاراً للقتل ومسوغاً للإعدام.

إننا أمام تيار جارف إن لم نقف في سبيله نزل بعقول سفهاء شبابنا إلى منزلق فيه بلاء البلاد لقد بدأ هؤلاء الشبان يفكرون في إستباحة القتل وإراقة الدماء تخلصاً مما صور حقهم من الشقاء قبل أن يفكروا في الخلاص من جهالتهم التي هم فيها يعمهون.

إن هذه الأفكار الطائشة الخطرة كالسلاح في يد المجنون الهائج، إن لم يعجل بنزعه من قوة وإقتدار كانت العاقبة وبالاً.

وعلى من هذا الواجب الخطير الشريف؟

إنه عليكم الآن يا حضرات المستشارين.

امحوا هذه الأفكار الخطرة، وانزعوا هذا السلاح القاتل.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

انزعوه من أيدي هؤلاء المفتونين قبل أن يصيب البلاد شره المستطير.
انزعوه بحكم ترضاه الحكمة وأصالة الرأي.
لأنكم بذلك لا تكسفون الرحمة والعدل، بل تزيدونها روعة وجمالاً.
أليس من الرحمة والعدل أن تحموا أرواح الأبرياء؟
أليس من الرحمة والعدل أن تبعثوا الطمأنينة في القلوب الراجفة؟
أليس من الرحمة والعدل أن ترحموا صغاراً كالغصون الرطبة أوشكت أن تلتوى
على الشر تقليداً أعمى للمتهمين وأمثالهم؟
قد أجهدت نفسي في هذه القضية حتى اطمئن ضميري واقتنع بأن من وضع
القانون يده عليهم هم الجناة العاتون، فقدمتهم للقضاء العادل لينالوا جزاء شرورهم
وسوء ما كانوا يدبرون.
قدمتهم وأنا راج إن ما أقنعت به بحق في إجرامهم سيقنع ضمايرهم بعد الرؤية
والنظر الصحيح.
قدمتهم وأنا مؤمل أنكم ستقفون حيال شرور كثيرة وتردون عن البلاد بؤساً
وشقاء كان المتهمون مجلبة له.
أنتم يا حضرات المستشارين من خيرة أبناء البلاد وأعرف الناس بأحوالنا وأداؤنا،
فزنوا نتائج ما كان المتهمون مقدمين عليه.
زنوا نتائج ذلك ونتائج حكم حكيم يمحو هذا السوء، ويقينا شر ما كاد يدهمنا،
وما نحن منه موجسون.
ذلك وعلموا صغار الأحلام والطائشين أن اللعب بالنار فيه أذى وآلام، وحرق
وسقام إن هي إلا كلمة تنطقون بها ترجو الأمة أن يكون من ورائها عبرة كبرى لأمثال
هؤلاء المتهمين في قوم لهم من بعدها قائمة.

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

قد كان شديداً علينا يوم أن جر على البلاد ما فعله السفهاء من ضرورة سن قانون الإتفاقات الجنائية. ذلك القانون الإستثنائي الذي في وجوده مسببة على أمن الديار، وحجة قائمة على أننا دائماً تحت خطر الاضطراب والهياج.

كان ذلك علينا يوماً عصيباً، لن يهون شقاءه ويخفف من رزئه إلا الأمل في ألا يشهد المستقبل ذلك اليوم الذي تمس فيه الحاجة إلى العمل به.

كم كنا نؤمل ألا يأتي ذلك اليوم الكريه، ولكنه أتى على أشنع ما نكره وأبشع ما كنا نخاف أتى ذلك اليوم العصيب، وتوافق هؤلاء الأشرار على قتل رؤوس البلاد وحماها؛ وهل بعد ذلك من مصيبة؟

توافقوا على ارتكاب هذه الجريمة الهائلة التي لا يمكن أن ينطبق هذا القانون على جريمة أفظع منها.

إن كان شديداً علينا أن يوجد بين قوانيننا مثل هذا القانون فأننا - بعد أن قدر علينا أن تقع هذه الجريمة في ديارنا - لا مناص لنا من الاعتراف الآن بأنه السلاح الوحيد الذي نستأصل اليوم هذه الجرثومة الفاسدة.

نعم هو سلاحنا الوحيد في ذلك قد وضعناه في أيديكم نسألکم أن تصرعوا به هذا الشر الذي بدت نواجهه وكثر عن أنيابه.

اصرعوه بأشد ما في القانون الذي بيدكم.

لَيْسَ في ذلك من قسوة ولا تحيُّف فما أشد ما نحن فيه من الظروف!!

(ملحوظة - حُكِمَ في هذه القضية بالأشغال الشاقة المؤقتة على المتهمين الثلاثة).



قضية اغتيال السير لي ستاك باشا

سردار الجيش المصري والمتهم فيها عبد الفتاح
عنايت وآخرون أمام محكمة جنايات مصر المشكلة
برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد عرفان باشا
وعضوية كل من المستر كرشو ومحمد مظهر بك في
دور شهر مايو سنة ١٩٢٥.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

قضية اغتيال السير لي ستاك باشا سردار الجيش المصري والمتهم فيها عبد الفتاح
عنايت وآخرون أمام محكمة جنايات مصر المشكلة برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد
عرفان باشا وعضوية كل من المستر كرشو ومحمد مظهر بك في دور شهر مايو سنة
١٩٢٥.

مرافعة

حضرة صاحب السعادة

محمد طاهر نور باشا

النائب العمومي

قبل أن أشرح لحضراتكم وقائع هذه الحادثة المؤلمة التي لم يشهد تاريخ الحوادث
الجنائية في مصر مثلها، أكرر أسف الأمة على مصابها في قائد جيشها الذي قتل من أيد
أثيمة وهو قائم بخدمة مصر التي لا تنس له خدمته كما لا تنس جميل كل من أحسن
عملا فيها.

نعم قد جزأت الأمة لمصابها في قائد جيشها، لجناية إرتكبه فئة من الأغرار الذين
طاشت أحلامهم، وعميت بصائرهم فخرجوا على إرادة أمتهم، وانتحلوا لأنفسهم
سلطة القضاء في مهام لم يناطوا بها. جزعت لهذه الحادثة جزعاً بادي الأثر، لقد أظهرت
مصر من أقصائها إلى أقصائها أشمئزاز ونفوراً أوحى بها عاطفة صميمة كاملة فيه
نفوس هذا الشعب الذي يأبى أن يحقق آماله الشريفة إلا بالوسائل المشروعة إستفظعت
الأمة هذا الجرم واستنكرته، واشترك في هذا الاستنكار والاستفظاع الصغير والمبهر،
وعلى رأس الجميع مولانا المعظم جلالة الملك حفظه الله.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

إن مصر أم الحضارة والمدنية قديماً، والتي لا تنكر منزلتها في عالم العلم والحضارة حديثاً.

مصر التي يضرب بحسن ضيافتها الأمثال وشعارها (أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا) مصر، مثال الهدوء والطمأنينة، قد تمثلت في البلاد الأخرى بسبب هذه الكارثة والحوادث السابقة عليه أمة هاتجة لئس لأحد فيها إطمئنان على نفس أو مال، حيث قال عنها بعض الصحف الأجنبية: "إنه من الصعب الاعتقاد بأن أى أسف أو اعتذار أو تعويض عن اعتداء من شأنه أن ينزل مقام مصر الدولي إلى منزلة أمة نصف متمدنة، لأنه لئس من المحتمل أن تنظر الأمم الأخرى ذات المصالح في مصر نظرة التساهل إلى هذا الإعتداء" وألقت صحف أخرى تبعة هذه الجناية على الشعب المصري الذي تأصلت في نفسه العقيدة الدينية وهي تحرم قتل النفس وتنتهى عنه، والذي يعرف حق المعرفة أن وسائل العنف والإجرام أكبر جناية على الوطن.

ماخلت بلاد من المغتالين ومن حوادث الإغتيال. وقد وقع الإجرام على المصريين ذاتهم قبل أن يقع على سواهم، وكنا نأمل أن أولى جرائمه قد يأتى عليها القضاء العادل، لكنها مع الأسف الشديد قد ولدت جرائم أخرى أشد خطراً وأعظم هولاً جرت على البلاد شروراً كثيرة، أضرت بسمعتها وأوردتها من المشكلات والخسائر ما يقتضى إضناء العقول وإجهاد القوى زماناً طويلاً لتلافيه ودرء عواقبه هذه الجرائم الخطرة التي تولدت عن الجرثومة الأولى كان سببها إفلات بعض الجناة من يد العدالة، فكانوا حرباً على البلاد هم ومن كانوا على شاكلتهم من المتهوسين ضعيفي النفوس أمثالهم، فأختاروا طريقاً لا يجدون في مصر من يوافقهم عليها أو يحاربهم فيها أنحدرت هذه النفوس الضعيفة في مهاوى الجريمة والأثم بسبب تلبد الجو السياسى، ورأوا أن وسائل العنف والإجرام بالخيانة والجبن تخدم البلاد وتزيلها أمنيته، وفاتهم أن العنف على مختلف صورته وأشكاله لا يمكن أن يجر على مصر وقضيتها إلا الضرر والفساد، ولم نسمع في تاريخ أى أمة - حالها كحالنا - أن هذه الوسائل الإجرامية أنالت أمنيته.

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

فاتهم أن أشد ما يتتاب البلاد من القوضى والإضطراب أن يصبح الأمر فيها بيد فئة من المفتونين اختلسوا لأنفسهم الحق في إقامة أنفسهم مقام الحكم المنفذ، في أمور لا يكون الحكم فيها إلا للأمة بأسرها.

فاتهم أن البلاد يصبح فيها الإنسان رهين حكم المتهوسين لا تقوم ولن تقوم لها قائمة حتَّى يترك ما لقيصر لقيصر، وما لله لله.

فات هؤلاء الأغرار أن الإستقلال لا يكفي لصوننا ورفع مقامنا، بل يجب أن نعرف كيف نصون استقلالنا. فنشر التعليم وإعلاء شأن الأخلاق والفضائل، وتوثيق عرى الاتحاد بين أبناء الأمة، نتمكن من صيانة استقلالنا ونتبوأ المكان اللائق بنا بين الأمم المتمدينة.

وبعد أن شرح النائب العمومي وقائع الدعوى، وأتى على تاريخ حياة المتهمين، وكيف توصل المحققون إلى معرفتهم، والأدلة التي قامت عليهم في ختام مرافعته :

لقد شرحت لحضراتكم أدوار هذه القضية، وفصلت وقائعها، وقد أجهدت نفسي فيها حرصاً على العدل وعلى سمعة البلاد كما قدمت.

وقد وضعت العدالة يدها على من عاثوا في الأرض فسادا. عبثوا بالقانون لعواطف شريرة غلت في صدورهم فأصمتهم عن صوت العقل، وأعمتهم عن نور الحق.

قد أطمئن ضميري وأقتنع على أن من قدمتهم للقضاء العادل لينالوا جزاء شرورهم هم الجناة السفاكون، وأرجو أن ما إقتنعت به، بحق سيقنع ضمائركم فتمحون هذه الأخطار الخطرة، وتردون عن البلاد بؤساً وشقاء كان المتهمون مجلبة له.

فنحن الآن يا حضرات المشارين، أمام خطر داهم إن لم نقف في سبيله سرنا إلى الهاوية.

فعلى حضراتكم أولاً، ثم على كل مصري، وعلى الأخص قادة الأفكار فيها، واجب خطير شريف. إن الأمة المصرية تمقت بطبيعتها الإعتداء وقتل النفس التي حرم

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الله قتلها، حائقة أشد الحق على هذه الفئة الضالة التي اتخذت سفك الدماء صناعة ووسيلة، ونرجو أن يكون من وراء حكمكم العادل عبرة وزكري لأمثال هؤلاء المتهمين حتى لا يعود صغار الأحلام والطائشون إلى اللعب بالنار ولكن هذا العلاج وحده لا يكفي لاستئصال المرض من أساسه.

نعم إن قصاص القضاء العادل سيعيد إلى البلاد حظا وافرا من السكينة يمكنها من أن تسير في التقدم والارتقاء - ذلك الطريق الطويل الكثير العثرات، فإذا ما سرنا بحكمة وأصالة رأى قطعنا الطريق في وقت قصير قضى سوانا في اجتيازه وقطعه قروناً. والحكمة تقضى بالقضاء على هذا المرض الذي وإن كان محصورا الآن في فئة من الأغرار ضعيفي العقول إلا أنه يخشى أن تسرى عدواة إلى شبابنا الناهض الذي تفتخر البلاد به ولها فيه رجاء عظيم. يخشى أن تسرى إليه هذه العدوى فتلوى هذه الغصون الرطبة على الشر. وهناك الطامة الكبرى.

ها هي نصيحة جلالة الملك المحبوب الساهر على سعادة بلاده والعامل على اعلاء شأنها مسطورة في خطاب العرش يجب أن تكون منقوشة في صدر كل مصري لما فيها من العلاج الشافي الآن يا حضرات المستشارين، قد قمت بواجبي في هذه القضية فأطلب منكم أن تستأصلوا اليوم هذه الجرثومة الفاسدة بأشد ما في القانون، فليس في ذلك من قسوة إذ نحن في ظروف شديدة توجب ذلك.



دفاع حضرة الأستاذ الهاباوى بك عن شفيق منصور

قبلنا هذه المأمورية القاسية، مأمورية أن نكون حال التعساء، ونحن نعتقد أننا أمام محكمة تصمم اذانها عن كل ما هو خارج عن موضوع الدعوى. نقدر ظروف الإتهام وظروف الحادث والأدلة كما نقدرها في القضايا الأخرى. هذا رجاء زاد تحقيقاً عندما أعلن سعادة الرئيس في جلسة أول أمس أن هذه المحكمة لا تعنى بشيء من السياسة وإنما تقصر نظرها على المسائل العادية كما تنظر لبقية القضايا. زدنا إيماناً بأنها تحقق العدل فتعاقب بقدر الجرم، وتبرأ من تعتقد فيهم البراءة.

نعتقد هذا ولكن يا حضرات المستشارين، الظروف التي أثرت في هذه القضية والنتائج التعسة التي لحقت بالبلاد من المستحيل - ونحن نؤدى هذه المأمورية - أن لا نتأثر بها.

ولكن هذا التأثير يجب أن يقف عند حد، هو ما يعنى القاضي عندما يقدر أسباب الجريمة، وعندما يقدر النتائج التي ترتبت على الجريمة، وعندما يقدر حالة المتهم وتربيته تلك هى الأركان الأربعة التي نعتقد أنها ستكون بحسب القانون أساس بحثنا فنقف عندها سعادة النائب العام بدا مرافعته بأن وصف شفيق منصور بأنه زعيم العصاة التي ارتكبت هذه الجريمة ونحن مع اعترافنا لحسن تقديره، وبالنتائج الباهرة التي وفق اليها في تحقيق هذه القضية نستسمحه بأننا نخالفه في هذا.

ثم أخذ حضرته يشرح موقف شفيق منصور من التهمة كشريك في الجناية ويتكلم عن التطبيق القانوني بالنسبة له. ثم قال :

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

عرضت على حضراتكم أنكم الآن تعالجون مرضي أصيبوا بجنون الوطنية. وأريد أن أتكلم عن شيوع هذه الجرائم وهو يدعو أحياناً إلى التشدد في العقوبة، وهو يدعو أحياناً إلى التلطف فيها.

فالجريمة التي وقعت والتي أخذ لبعض الجرائد الإنجليزية يندد بها علينا، والتي انتجت الإنذار البريطاني الذي يقول إننا لا نستحق من أجلها أن نكون بين الأمم المتحضرة، وهذه الجريمة من واردات أوروبا.

إن أوروبا التي تمن علينا في كثير من الأحيان بأن ما نحن فيه من حضارة هو من ناحيتها، يجب أن تقبل أيضاً، إلى حد ما أن الجرم السياسي هو من ناحيتها أيضاً.

فلم يكن الجرم السياسي موطنه هذه البلاد أبداً، بل لقد أتى مرض القتل السياسي من الغرب مع مرض الزُّهري تماماً.

يجب أن تقبل أوروبا هذا أيضاً، فهي ملوثة في جميع أرجائها بمثل هذه الجرائم، وبأفطع منها.

أكبر صيحة نرفعها في وجه معلمتنا أوروبا أن ٩٠ في المائة ممن جروا في هذا السبيل هم الذين طوحت بهم المقادير وتعلموا في ربوعها. تلك جنابة خلقية، لا غربية ولا شرقية.

نريد إستئصال هذه الجرائم. القاضي مهما كان لديه من الوسائل لا يستطيع القضاء على الجرائم. أحسن علاج أن تعيش الأمم خاضعة للنظام. إعدام غلامين أو خمسة أو ستة مثل هؤلاء السفهاء لم يعمل فينا على إصلاح الداء.

إننا يرجع الداء إلى أن الأمم ينبغي أن تعيش فيما بينها محترمة لقواعد النظام.

معظم العلماء يميلون الآن إلى - أيضاً في أوروبا التي نتعلم منها - إلى نبذ عقوبة الإعدام.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

فإليكم، ولو أني أمام محكمة في أمة صغيرة غير معروف للغرب أنها تعطي حكماً وأمثلة للعدل - ولكن ليس للعدل وطن ولا للحكمة دار - إذا استطعت أن أقدم بين يديكم أن هذه العقوبة علاج خطير تنفر منه النفس إلا في الأوقات الخطرة فإني أستطيع أن أقول صونوا الهيئة الاجتماعية من خطر هؤلاء السفهاء.

انتفعوا من قوة هؤلاء الشبان فقد ينفعون إذا تابوا، وقد تصلح المقادير من أمرهم. وخصوصاً وأن عقوبة الجرائم السياسية مبنية دائماً على خطأ في التقدير.

هؤلاء البغاة يذكرون أنهم ارتكبوا الجريمة بحسن نية. هم كالمجنون الذي يتوهم خوفه من البرئ فيقتله. في عرفهم هو قصد الخير. أنا لا أطلب منكم أن تحترموا هذا، إننا وأنتم تزنون قدر العقوبة عليكم أن تزنها بقدر فكر الجاني، أعفى القانون القاصر من عقوبة الإعدام لأنه عرف أنه لا يقدر تمام التقدير الظروف كلها.

هم مرضى عرضوا على طبيب ينظر في أمرهم دون غلٍ ولا حقد. أنتم تعالجون مرضى الأرواح كما يعالج الطبيب مرضى الأجسام.

ومن أجل هذا أستطيع أن أقول إن هؤلاء المجرمين يستحقون عدلكم.

هذه الدار تمثل رحمة الله في الأرض فأطلبها منكم هؤلاء الأغرار.

هناك أسباب أتضرع إليكم أيضاً بأن يكون سبب رحمة. هذه الجريمة كان يرمي خطرها إلى إيذاء العلاقة بين مصر وإنجلترا فكان مالا بُد منه، أن تتدخل السياسة الإنجليزية. وقد تدخلت، واحتملت مصر طراً أن تُكفر عن هذه الجريمة. دفعت تعويضاً لا يقل عن نصف مليون جنيه.

فهؤلاء الأغرار الأشرار حملونا كل هذا المصائب. لهم الحق أن يقولوا لكم إن سعادة النائب العام قال (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب) لكن حكمة الله يجب ألا تُنسى.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

اتفقت كلمة الأئمة على أن دفع الدية ينفي توقيع العقوبة وقد دفعت مصر الدية فأرجو أن تدخلوا ذلك في إعتباركم.

وأرجو أن يعرف الإنجليز أننا أمة تعرف الجميل وتعرف الرحمة فنرجو ألا يؤاخذونا بما فعل السفهاء منا.

قل لكم أمس إن هذه هي القضية الأولى من نوعها التي تُعرض على القضاء المصري، وأنا أعتقد أن عودة القضاء فيها إلى نظامها العادي قد جعلتها بين أيدي قضاة ممن تتشرف بهم الأمم فيما يتعلق بصيانة المصالح، فأؤكد لكم أن الطمأنينة قد عادت في كثير من البلاد.

لا أقول إن الإنجليز غير عادلين ففخر الأمة الإنجليزية عدالتها.

ولكن إذا اعتز المصري بعودته قضاته إلى النظر في أموره كلها فإننا هذا ترضية لشعوره وإحساسه بالعبء الذي يلقي على عاتقه.

يا حضرات المستشارين،

أهل المتهمين جميعاً يتقدمون لكم طالبين الرحمة مع إعترافهم بما حدث.



دفاع حضرة الأستاذ وهيب دوس عن شفيق منصور

يا حضرات المستشارين،

فرض القانون - فيما فرض - ضماناً لحسن سياسة القضاء وإقامة العدل بين الناس - أن لا يتقدم منهم أمام هيكل قضائكم الجنائي دون أن يرافقه في هذه المرحلة الأليمة محام يتولى الدفاع عنه - محام يشترك معكم في شرف خدمة القانون ويرتفع عن أوساط المتهمين إلى الوسط الذي يفهم فيه معنى العدالة كما تفهمونه أنتم، ويقدر أغراض الشارع التي وكل إليكم تحقيقها كما تقدرونها، فيعرض عليكم المتهم كما يجب أن يعرض - بريئاً أو مذنباً - ويصور لكم العواطف التي اجتاحت نفسه وعصفت بوجدانه وافقدته اسمى ما يتحلى به الإنسان في إنسانيته، وأرقى ما يطمح في السمو إليه من فضيلة الرزق والتضحية والتسامح التي لو سادت لما اجترم مجرم جرمه ولما قامت الحاجة لنظام القضاء.

أوجب القانون هذا، مع افتراض أن يكون بين هؤلاء المتهمين معترف أو متلبس بجريمته دون أن يحرم هذا الفريق من هذه المساعدة أو يقلل من أهميتها بالنسبة له، فكان قضائكم باطلاً إذ لم يسترشد بدفاع المحامين الذين أصبحوا ركن أساسى في القضاء الجنائي تسعى إلى تحقيق بنفس السلطة التي تقيم الدعوى إذا قصر المتهم في حق نفسه فلم يسعى إليه أو حتى إذا رفضه هو رفضاً باتاً.

لم يكن هذا الوجوب عبثاً يا حضرات المستشارين، لأن المهمة التي شرفنا الشارع بتقليدنا إيّاها - مهمة الدفاع عن المتهمين أمامكم - لا تقوى النفوس البشرية أن تجمع بينها وبين مهمة القضاء بنفس القاضي وهو يجلس للقضاء عرضة لتنازع العوامل المختلفة، والأهوال المتباينة بحكم مركزه يتبين مصاب المجني عليه، فيتصور حال من أصابهم الجاني ليقدر مبلغ أثرها فيهم ليسترشد بذلك في حكمه وعليه أيضاً أن يتبين نفسية المتهم وما تفاعل من نفسه من الأغراض والشهوات ومبلغ أثرها حسن تقديره لما أقدم عليه. على القاضي أن يحيط بهذا وذاك وهو بغير شك عرضة للخطأ في التقدير بين مختلف هذه الأهواء والشهوات ومن هنا وجدت الحاجة إلى من يقيم الدعوى ومن يدافع فيها ليتفرغ القاضي إلى وزن ما يعرض عليه دون إجهاد في البحث عما يجب أن يُعرض.

لهذا كان شرف المحاماة عظيماً بهذا المكان الأسمى التي حلت فيه تحت هذا النظام، ولهذا جئنا ندافع أمامكم عن هؤلاء المتهمين تقديراً منا لهذا الشرف رغم ما أرجف به الكثيرون من تشويه جمال هذا الموقف الذي نقفه كمحاميين نرتدي هذا الرداء ونخلع فيه عن أنفسنا كل رداء آخر قد يعطل من جهودنا فيما لو أعرنا إلتفاتنا وجاريننا هؤلاء المرجفين في إعارته اعتبارنا.

يظن العامة، يا حضرات المستشارين، أن إعراف المتهم باجترام الجرم يخفف عبء القضاء على القاضي ويهون له سبيل الحكم في الدعوى.

لقد ضل العامة في زعمهم. وأمامكم الفرصة سانحة لخدمة العدالة بالقضاء على هذه الضلالة.

إذا أنكر المتهم وأقيمت عليه البينة كان عمل القاضي هيناً فهو لا يتقيد إلا بالعمل المادي، وهذا قد أقيم عليه الدليل فلا ينبغي إلا توقيع العقاب فيوقعه القاضي وهو قرير العين، طيب النفس للخدمة التي أداها للمجتمع.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

أمّا المتهم المعترف بجريمته فيتقدم لقاضيه وسريته على كفيه يبسطها أمامه مطالباً إيّاه بأن يحل نفسه محله، ويتصورها محوطة بظروفه، وأن ينزل إلى دركه في الفهم وفي مبلغ أثر الحوادث فيه - يطالبه بكل هذا لأن القضاء لا يقوم إلا بتفهم هذا جميعه. ومن أجل ذلك ترك لكم ذلك المدى الواسع بين أقصى العقوبة وأدناها. والمفروض في جميع الأحوال أنّ الفعل المادي واحد، ولا يحى الفرق في الحكم إلا لاختلاف ما يفهمه القاضي من جميع تلك العناصر المختلفة والأهواء المتباينة.

لهذا كانت مأموريّتكم، يا حضرات المستشارين، في حال المتهم المعترف أشق وأدق منها في أي ظرف آخر. حتّى في حالة الجريمة التي يعتذر المتهم عنها بإحدى شهوات النفس الأولية كالانتقام والغيرة والسرقة للفاقة، والغضب لعدم ضبط العواطف.

فإذا كان هذا هو حالكم في تبين تلك الشهوات الأولية فكم يكون واجبكم أشق إذا كانت مقدمات الجريمة تشبك فيها العواطف وتأخذ فيها الشهوات بعضها بأعناق بعض، وتتناقض فيها الحالة النفسية للمتهم الواحد تناقضاً لا يتفق مع النتيجة على ظاهر الحال، ولا يمكن فهمه إلا بالجهد والعنت.

لهذا كان إشفائي عظيماً على نفسي وعلى حضرات زملائي الذين كلفوا بالدفاع في هذه الدعوى عن المعترفين من المتهمين، وكان إشفائي أعظم على حضراتكم، وفي أعناقكم مسئولية الحكم وعليكم وحدكم تبعته، وضماثركم بين ضلوعكم تستحثكم لتلمس قيس النور في هذا الظلام الحالك فلا تكادون تتبعونه حتّى تختفي. وبدون هذا القيس لا تملكون الحكم ولا تذوقون طعم الراحة إذا أنتم حكمتم.

حضرات المستشارين : ستخلون إلى أنفسكم إذا ما فرغنا نحن من القيام بواجبنا، وستعرضون أمام خيالكم الجريمة بما أحاط بها من ظروف مفاجئة، وما ترتب عليها من نتائج بعيدة المدى قد يكون من أثرها تعطيل تقدم البلد أحقاباً أو أجيالاً. ستعرضون أمام خيالكم المجني عليه عائداً من بلاده بعد أن قضى فيها شهور راحته، وتاركاً وراءه

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

إخواناً وخلاناً على أمل لقائهم قريباً - عائداً ونفسه مملوءة بالآمال في المستقبل وقلبه مفعم بالمشروعات التي ينوي أن يخدم بها وطنه.

وسياتي حتماً في هذه الصورة خيال زوج ذلك الشهيد وفخرها واعتزازها بهذا الذي يمثل لها الرجولة الحقّة، وأملها أن يخلد لها من الذكر الطيب ما يشتريه الناس بأرواحهم كاسبين. ستمثلون هذا جميعه وغيره مما يعرض للمفكر عميق التفكير، وتتصورون أن تلك الحياة النابضة وذلك الجسم القوي، وتلك المواهب والآمال تهدم في لحظة واحدة، فإذا بقائد الجيش لا يقوى على الكلام، وإذا بالموت يتسلل إليه برغم من أحاط به من أصدقاء وأحباب، وإذا بالبرق تتجاوب أسلاكه بخبر الفاجعة، وإذا بالرجل المملوء حياة ونشاطاً طالما ملأ بهما ميادين القتال رهين حفرة تضيق به ويضيق بها.

يا حضرات المستشارين: إذا ما تعاقبت هذه الصورة المفزعة أمامكم فثارت نفوسكم للحق، وهمت بتوقيع العقاب على المجرم، فتذكروا أنكم ورثتم أولياء الدم في نظام القضاء الحديث، ولكن الإرث انتقل إليكم بعد أن تجرد من عاطفة الغضب والانتقام - انتقل إليكم للقصاص العدل، القصاص الذي فيه الحياة. فتذكروا هذا ولا تنسوا أنّ للمسألة وجهاً آخر يجب إستعراضه دقيقتاً قبل أن تقولوا كلمتكم الأخيرة، وبها تتعلق أرواح هؤلاء الأغرار.

ثمّ أخذ حضرة المحامي يترافع في موضوع الدعوى ويشرح للمحكمة المؤثرات التي دفعت هؤلاء المتهمين على ارتكاب جريمتهم إلى أن قال في ختام مرافعته :

تذكروا يا حضرات المستشارين إذا ما وضعتم القلم على القرطاس وقبل أن يجري به قضاؤكم أن هؤلاء الشبان قضوا أعواماً انغمسوا فيها في الجريمة دون أن يكون لهم في ذلك مصلحة.

تذكروا أنّ لهم عائلات يلبسها حكمكم السواد، وأمّهات وأخوات تحفق قلوبهن حنواً وعطفاً، وتجزع نفوسهن هلعاً وإشفاقاً، وأنّ لهم عليكم ديناً لا تملكون سداً إذا حكم القضاء. خاطروا بأنفسهم وتعرضوا للموت قتلاً أو حكماً في سبيل مصر بحسب

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

معتقداتهم، والأعمال بالنيّات، وهذا دين يشغل ذمة كل مصري، عليكم فيه نصيبكم،
فلعلكم موفونه في حكمكم بإقالتهم من عثرتهم، وإنّكم بإذن الله لفاعلون.^(١)



(١) ملحوظة : وقد قضي في هذه القضية بإعدام جميع المتهمين.

**قضية الجناية لرقم ١٠٤ سنة ١٩٢٦ الخاصة
بالإغتيالات السياسية**

في دور شهر ابريل سنة ١٩٢٦

محكمة جنايات مصر

المشكلة برياسة المستر كرشو وعضوية حضرات كامل إبراهيم بك

وعلى عزت بك

مرافعة

حضرة صاحب العزة مصطفى حنفي بك رئيس نيابة الإستئناف

قضية الجناية لرقم ١٠٤ سنة ١٩٢٦ الخاصة بالإغتيالات السياسية

في دور شهر ابريل سنة ١٩٢٦

محكمة جنايات مصر

المشكلة برياسة المستر كرشو وعضوية حضرات كامل إبراهيم بك
وعلى عزت بك

مرافعة

حضرة صاحب العزة مصطفى حنفي بك رئيس نيابة الإستئناف

في هذه القاعة ومن خمسة عشر سنة مضت، وقف حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا النائب العمومي لذلك العهد واحد المجني عليهم في قضية اليوم ليتراجع في أول إعتداء سياسي حدث في هذه البلاد يوم أطلق الورداني رصاصه على صدر بطرس غالي باشا. فقال يصف الإجرام السياسي.

(وهنا ذكر حضرة رئيس النيابة العمومية بعض فقرات من مرافعة المرحوم عبد الخالق ثروت باشا في قضية مقتل المرحوم بطرس غالي باشا).

بمثل هذه الكلمات البليغة، والنصائح الغالية التي صدرت عن رجل خبر الدهر، وعرك الأيام، خاطب النائب العام قضاته وهي كلمات إن حقت في أول إعتداء سياسي فهي أحق اليوم بعد أن قضت مصر خمس عشرة سنة تثن من هذا الداء الويل، ويعد أن تعدد ذلك النوع من الإعتداء حتى أقلق الذين يهمهم أمر هذه البلاد ومع أن المحكمة أجابت نداء النائب العام فقضت بإعدام المتهم إلا أن هذا العلاج لم يستأصل الداء تماماً. فإن كان الورداني قد أعدم فقد بقي شفيق منصور ومن على شاكلته أحراراً.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

يقتفون أثره، ويعملون عمله، وينشرون مبادئه إلى أن انتهى بحادثة السردار تلك الحادثة الأليمة التي فجعت لها الأمة اصطدمت بآمال مصر، بل لست مبالغاً إن قلت لكم إن تلك الرصاصات الطائشة التي أطلقها المتهمون على السردار إنما هي رصاصات صوبت إلى صدر مصر.

و بعد أن أخذ رئيس النيابة العمومية في سرد وقائع الدعوى ذكراً بتاريخ الإجرام السياسي في مصر قال :

حضرات المستشارين :

الآن انتهى واجب مهنتي، وبقي واجب وطني. وإن كانت هذه المهنة قد منعتني في الماضي أن أدلي برأيي في هذه المسائل التي أقلق البال أعواماً طوالاً، فإن هذه المهنة نفسها هي التي أوقفني اليوم هذا الموقف فأتاحت لي فرصة قلما تسنح مرة أخرى، فمن الواجب ألا أتركها تمر دون أن أقول كلمة في سبيل بلادي، وقد لا أكون في هذه الكلمة إلا معبراً عن رأي الخاص دون أن أمثل أحداً.

لقد ظل الإجرام السياسي في مصر عهداً طويلاً بدأ بمقتل المرحوم بطرس غالي باشا وانتهى بمقتل المأسوف عليه السردار وبين الفقيد ضحايا أخرى سقطوا في ميدان الشهوات السياسية.

لقد بدأ التحقيق دولة عبد الخالق ثروت باشا وانتهى به سعادة طاهر نور باشا وبين النائبين العموميين نواب عموميون آخرون من ذوى العقول الراجحة، والأفكار الثاقبة. وقد وضعوا نصب أعينهم مصلحة بلادهم فعملوا على إبرائها من هذا الداء الويل فبحثوا ودققوا وبذلوا جهوداً كبيرة في هذا السبيل. فإن كانت المجهودات التي ظلت زمناً طويلاً لم تنتج إلا اتهام عشرات من الأشخاص فمن العدل أن نقرر هنا أن هؤلاء المتهمين أقلية ضئيلة بل أقلية تافهة لا تعبر إلا عن رأيها فعليهم وحدهم أن يحملوا مسئولية أعمالهم، وعليهم وحدهم أن يحملوا تبعاتها.

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وإذا كانت هذه التحقيقات أيضاً لم تثبت وجود أية صلة بين هذه الفئة القليلة، وبين أية هيئة سياسية فمن الإنصاف أن نقرر هنا أن مجموع الأمة برئ من هذا الإجرام.

حضرات المستشارين : قد يكون من حسن حظنا جميعاً أن يعرض الأمر برمته على هذه المحكمة وهي أكبر هيئة قضائية مختصة في هذه البلاد لتقول كلمتها. وقد تكون الكلمة التي تصدر منها هي أقرب الكلمات إلى صدور الأمم المتمدنية.

لقد رأيتكم بأعينكم وسمعتكم بأذانكم كيف كانت الأمة تتفجع عند وقوع كل حادث، وكيف كان ينبرى الزعماء إلى تقبيح هذه الأعمال، وبيان ما يلحق البلاد من جرائمها، فصم المتهمون آذانهم عن سماع أنين مصر ونصائح الزعماء. فكلمة منكم يا حضرات المستشارين قد تخفف آلاماً تحملتها الأمة بصبر، وتقضى على أراجيف أذيعت عن هذه البلاد بغير حق.

ستحكمون بإدانة المتهمين أو ببراءتهم حسبما تستريح إليه ضمائركم الطاهرة، ولكنكم ستقضون حتماً بأن مصر بريئة من الإجرام والمجرمين وستظل سائرة في طريقها المشروع نحو غايتها المنشودة رافعة راية السلم حتى تتبوأ بين الأمم مركزاً يليق بتاريخها الخالد المجيد.



دفاع

حضرة الأستاذ مكرم عبيد

لقد أثارت هذه القضية بين الناس على تباين نزعاتهم وأهوائهم شديد اهتمامهم وكامن عواطفهم، وهذا طبيعي لأن القضية سياسية. والسياسة كانت ولا تزال مسرحاً لكل عاطفة، وسوقاً لكل شهوة، وميزاناً لكل ضعف وكل قوة. ولقد نتج عن هذا الخلط بين السياسة والقانون أن اختلطت في القضية أسباب الحق بالباطل، والعدل بالظلم، والصدق بالكذب حتى أصبحت مجعاً لكل تناقض ومضرباً لكل مثل.

غير أن القضية المطروحة على حضراتكم قد أثارت أيضاً هواجس الناس ومخاوفهم، وهذا غير طبيعي، لأن القضايا يقصد منها أولاً وقبل كل شيء الوصول إلى العدل، والعدل تطمئن له النفوس ولا تجزع.

ولكن الناس خافوا - وحق لهم أن يخافوا - لأنهم خشوا أن هذه القضية ذات الأهمية الاستثنائية قد يختل لها التوازن القانوني قبل أن تصل إلى حرمة القضاء، فتجر إلى إجراءات استثنائية في الإتهام والتحقيق، ومن طبيعة الاستثناء أنه لا يعرف حداً، لأنه لا يعرف قاعدة، بل هو ضد كل قاعدة، ولا يعبأ بعدل أو مساواة لأنه لا مساواة مع استثناء، ولا يخضع لضمان لأنه لا يرى ضماناً إلا في هدم الضمانات، ثم إن الاستثناء هو الفكاك من كل قيد. ومن سوء حظ البشرية أن هناك نفوساً إذا لم تكبح تجمع، وإذا لم ترعو لا تستحي، وهناك نفوس تجزع، ونفوس تطمع. وهكذا فالاستثناء، مهما تطلقنا في تسميته، هو الظلم بعينه لأنه يفتح الباب لكل شهوة ويتنافى مع كل مساواة. ولهذا قلت إن الناس قلقوا وأوجست نفوسهم خيفة، لأن كل ظلم مهما كان فردياً فهو ظلم مزدوج، ظلم واقع على الفرد وظلم يهدد المجموع، فهو إذن فعل وتهديد وواقعة وسابقة.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ثم أخذ حضرة المحامي يتحدث عن تصرفات البوليس في هذه القضية وعن وجود جمعية سياسية للقتل السياسى ثم انتهى من مرافعته بالكلمة الآتية :

يا حضرات المستشارين : لقد انتهى واجبى كمحام. ولا ريب أن واجب المهنة يتطلب كثيرا من الصنعة، وأنه فيما بين الأوراق والدوسيهات وشهادة الشهود والاثام والدفاع يخلق جو خاص هو جو المحاكم، وكثيرا ما تضيق على المتهم شخصيته في وسط هذا الزحام العلمي... فيصبح المتهم ويمسى فإذا به قد تحول إلى نظرية قانونية أو دليل يتراشقه الخصمان، النيابة والمحاماة، فهو في نظر النيابة مندمج في الإتهام وفي نظر المحاماة هو عبارة عن الدفاع... أما شخصيته، أما حرية، أما عواطفه فهي في الإتهام مسألة ثانوية طالما أن القضية (مخدومة).

وإني أؤكد لحضراتكم أنه ليس أقسى على المتهم من هذا التجرد من شخصه، هذا التنكر عن أهله وجنسه، فإذا دخل إلى سجن، وإذا خرج إلى قفص.

يجب ألا ننس أن المتهم الذي هو في السجن نمره هو في بيته حياة ومحبة. يجب أن لا ننس أن المتهم الذي هو في نظر النيابة اتهام هو في الوقت نفسه أب وزوج وولد وأخ وصديق...

فلا تعجبوا إذن، يا حضرات المستشارين، إذا كلمتكم عن هؤلاء المتهمين كأشخاص وبشر، فأنتم والله الحمد لستم قضاة أوراق، كما وصف حضرة قاض الإحالة نفسه. أنتم - وإني لأرتجف من هول ما أنتم - أنتم قضاة نفوس بشرية أودع الله مصيرها في كلمة تخرج من أفواهكم، فأنتم لسان الله وصوت القدر. فاقضوا إذن بيننا وبين شفيق منصور، ذلك المجرم الذي قضى الله عليه مرات عديدة قبل أن يقضى عليه بشر، اقضوا بين ضعفنا وقوة من إذا قال قدر، فأنتم أقوى وأنتم أقدر.

(ملحوظة - قُضى في هذه القضية بإعدام محمد فهمي على وبراءة باقى المتهمين).



**مرافعة حضرة صاحب العزة
مصطفى حنفي بك**

رئيس النيابة

**في قضية الجناية رقم ٣٦٦ بندر الجيزة سنة ١٩٢٧ الخاصة
بالاعتداء على المسيو سلامون، وقتله المتهم داريو جاكويل**

وآخرين أجانب

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

مرافعة حضرة صاحب العزة

مصطفى حنفي بك

رئيس النيابة

في قضية الجنائية رقم ٣٦٦ بندر الجيزة سنة ١٩٢٧ الخاصة

بالاعتداء على المسيو سلامون بوقتله المتهم داريو جاكويل وآخرين

أجانب

حضرات المستشارين :

اسمحوا لي أن أؤدي واجبي، فأعيد إلى ذكراكم حادثاً أليماً، ذلك الجرم الشنيع الذي ارتجت له أركان البلاد وتفزعته منه نفوس الناس : قتل تاجر من أكبر التجار وأطيبهم نفساً وهو وادع في بيته، آمن في سره، وتأييم سيدة كريمة لم تستوف بعد سن الشباب، وتيتيم أطفال صغار ما زالوا بحاجة كبيرة إلى جناح الأب الرؤوف. أقصد بهذا مقتل المأسوف عليه المسيو سلامون شيكوريل بشارع الجيزة. ذلك الرجل الذي لم أكن أعرفه من قبل ولكنني عرفته في خلال التحقيق : رب عائلة على أحسن ما يكون، وزوج من أبر الأزواج، ووالد من أطيب الآباء، ورئيس شفيق بمرؤوسيه. فلقد تبينت كل هذه الصفات في تلك العيون الباكية، وتلك الوجوه العابسة التي كانت تنم عما في نفوسهم من حزن وأسى. حتّى لقد كان كل منهم يرى المصاب مصابه والفقيد فقيده فأبوا أن يذهب هذا الراحل إلى داره الأخيرة إلا محمولا على أعناقهم.

حضرات المستشارين :

أنتم من شيوخ القضاة، خبرتم الدنيا فذقتم حلوها ومرها. وفي هذه الساحة المقدسة ساحة القضاء العادل سمعتم شكوى المظلومين وسمعتهم أنين المحزونين،

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ورأيتكم كيف تفقد الزوجة زوجها والأم ابنتها والابن أباه في ظروف وحشية قاسية، وأرسلتم كثيرين إلى منصة الإعدام بحكم القانون وأنتم هادئون مطمئنون. ولكن قلنا أن تكونوا في خبرتكم الماضية رأيتكم شيئاً فظيعاً كالذي أعرضه عليكم اليوم، رجل آمن في بيته بين زوجته وأهله، يؤخذ قهراً ليذبح كما تذبح الأغنام، على مرأى من زوجته "التي كادت تموت أسى وفزعاً. اثنتا عشرة طعنة في صدر القاتل وظهره، فارق بعدها الحياة وهو يتوسل إليهم بكلمات تذيب الحجر الصلب "خذوا كل شيء واتركوا لي الحياة".

فالذي يزيد الأمر فظاعة أن اثنين من المتهمين أكلا خبز القاتل وملحه، بل لا يزال ما في بطن أحدهما من نعمة هذا السيد. فما استطاعت هذه التوسلات أن تدخل الرأفة على تلك القلوب القاسية.

قبل أن أتى على تفاصيل هذا الحادث أريد أن أدلى بكلمة شكر لحضرات المحققين الأجانب، وأذكر منهم القاضي الإيطالي جناب الكافاليري امبالوميني والقنصل الشيخ باباداكيس وقاضي القنصلية اليونانية على المساعدة القيمة التي أسدوها إلينا في تحقيق هذه القضية والتي كانت من الأسباب التي أدت إلى النجاح.

ولقد ظهر بأجلى وضوح التضامن بين رجال التحقيق خير الوسائل للوصول إلى الحقائق.

وقد تكون هذه القضية من المرات القليلة التي تلاقى فيها القضاء الأجنبي بالقضاء الأهلي، وعندي أن مثل هذا التلاقي سيكون له أثر بعيد المدى للوصول إلى الغاية التي ننشدها، وسيعدو بنا بخطوات سريعة نحو ذلك اليوم الذي تصبح فيه هذه التحقيقات بين أيدٍ مصرية هي أشد ما يكون حرصاً على إقامة العدل. لقد قام البوليس المصري بواجبه فأضاف صحيفة جديدة إلى صحفه المجيدة، وقام المحققون من الأجانب والوطنيين بواجبهم وسيقوم القضاء الأهلي بواجبه. وإنا لمنتظرون بنفوس هادئة وقلوب مطمئنة أن يقوم القضاء الإيطالي واليوناني بواجبهما أيضاً بما عرف عن هاتين الأمتين من حب العدل والإنصاف.

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ثم أخذ حضرة رئيس النيابة في سرد وقائع الدعوى والتطبيق القانوني وأتم مرافعته
بالعبارة الآتية :

يحق لي الآن، يا حضرات المستشارين، بعد أن تقدمت إليكم بهذه البيانات الكافية،
وتلك الأدلة القاطعة أن أطلب إلى حضراتكم أن تقضوا عدلاً بإعدام المتهم فالقاتل
أنفى للقتل.

نعم إن عقوبة الإعدام لن تعيد إلى الضحايا أرواحهم، ولا إلى الأيامي أزواجهن،
ولا إلى اليتامي آباءهم، ولكنها مع ذلك أقصى ما تصل إليه العدالة البشرية. أما عدالة
الله فستكون شديدة، جزاء وفاقاً لما جنت أيديهم.

ولست في حاجة لأن أعيد على مسامعكم تلك الحكم التي دعت المجتمع الإنساني
في كل العصور أن يلجأ إلى هذا العقاب الصارم فهو ليس انتقاماً بل عبرة، وفيه مع ذلك
عزاء للقلوب الحزينة، وتهذئة للخواطر المضطربة، وتطمين للنفوس المترعجة.

ولن تعيروا، يا حضرات المستشارين، أي وزن لرأي يقولون إن بعض المتهمين لا
يقضى عليه بهذه العقوبة، وإن من العدل أن يسوى بينهم جميعاً. نعم إن القانون الإيطالي
ألغى عقوبة الإعدام واستبدل بها عقوبة أخرى، ولكن رب حياة شر من الموت، ورب
موت خير من الحياة.

لقد قضى القانون الإيطالي على هذه العقوبة منذ نحو أربعين عاماً، ولكن القوم من
ذلك الحين يشعرون بحاجتهم إلى هذا الجزاء الرادع، بل لقد أعيد فعلاً في جرائم
خاصة. وعندى أنه لن يمضي زمن طويل حتى تعود هذه العقوبة إلى ما كانت عليه.

ولقد استبدلت بعقوبة الإعدام في إيطاليا عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي تعرف
عندهم بالأرجستولا. وشتان بين هذه العقوبة، وبين عقوبة الأشغال الشاقة المعروفة
عندنا.

ولقد قال المستر بوستن بروس في مقال منشور في مجلة

"Law Quarterly Review"

وصفاً لهذه العقوبة ما يأتي "فما الأرجستولا إلا أعاده لذكرى تلك الأهوال التي قاساها عبيد الرومان في تلك السجون المظلمة" وهي السجون التي وصفتها بحق اللادى هاملتون كنج بقولها :

"An evil name

An evil thing a hell on Earth ،

Where in no whisper ; evermore

Of hope shall enter."

"إن هو إلا اسم من الشر، وشئ من الشر، وجهنم على الأرض لا تمر بمخاطر من كان فيه وساوس الأمل".

ومع أن هذه السجون قد أدخل عليها من التحسينات ما استدعاه تقدم المدينة والاعتناء بالوسائل الصحية فهي لا تزال مقر الأشقياء ومقبرة الأحياء.

وقضت المادة ٣٦٦ من القانون الإيطالي بأن يحكم على من يقترب جريمة القتل المقتربة بجريمة أخرى بالأرجستولا.

والأرجوستولا هي، كما تقول المادة ١٢ من القانون المذكور، عقوبة مؤبدة تنفذ في محل خاص يوضع فيه المحكوم عليه بالسجن الانفرادي لمدة السبع سنين الأولى باستمرار مع ملزوميته بالشغل، وباقي المدة يصرح له فيها بالإشغال مع غيره من المحكوم عليهم مع التزامه الصمت.

وبحسب المادة ٦٧ من هذا القانون يزداد على مدة الحبس الانفرادي المستمر مدة من سنة إلى خمس سنوات إذا اقترف الجاني عدة جرائم معاقب عليها بعقوبات مقيدة للحرية وكانت إحدى هذه العقوبات هي الأرجستولا.

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وقال المسيو ادموند توريل المحامي بإيطاليا في مقدمة عن قانون العقوبات الإيطالي :

"إن الأرجستولا هي أكبر عقوبة في القانون، وهي مؤبدة يترتب عليها حتماً نظام الحبس الانفرادي في أقصى أشكاله".

وقد يفزع الذين يحكم عليهم بهذه العقوبة، ويستولى عليهم اليأس حتّى يبحثوا عبثاً عن الموت، بل ثبت أن كثيرين لا يحتملون هذا العذاب المستمر فيموتون مبكرين، وكثيراً ما يفقدون عقولهم.

وبودى لو كان لديكم من الوقت ما يسمح أن أتلو على حضراتكم ما قاله النواب الإيطاليون عندما طلبوا إعادة عقوبة الإعدام لبعض الجرائم إلى القانون الإيطالي فقد نعتوه أنه أشد هولا من حكم الإعدام الذي استبدل به.

والحق أصارحكم، يا حضرات المستشارين، لو أن هذه العقوبة كانت في قانوننا المصري لرضيتها لمتهمي قانعا بأن المجرم قد نال ما يستحق من عقاب.

ومع ذلك مالى أنا ولهذا البحث الذي استهواني فأبعدنى عن موضوع مرافعتى. فنحن في مصر، والقاتل والمقتول مصريان. فانظروا حضراتكم إلى قضيتنا بعين مصرية، والشرائع الوضعية كما تعلمون تتغير بتغير الزمان، وتختلف باختلاف المكان، فما يصلح لمصر قد لا يصلح لغيرها، والعكس بالعكس.

إن ظروف هذه القضية قاسية تدعوكم إلى استعمال القسوة، فلا تجعلوا للرافة منفذاً إلى قلوبكم. وإن لنا من عمل المتهمين أنفسهم مثلاً، فقد أبو أن يرحموا القاتل فلا حق لهم في الرحمة، وأبو أن يرأفوا بذويه فليس لهم أن يطلبوا الرأفة.

وقد توسل إليهم أن يتركوا له الحياة ويأخذوا ما عداها فأبوا إلا أن يكونوا قتلة مجرمين، وسقوه كأس الموت مرا، فعلى المتهم أن يجرع بالكأس التي سقاها فريسته. قال الله تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ".

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وكان سلامون شيكوريل قد مات بفعل الغدر والخيانة، فليمت داريو جاكويل باسم القانون وكلمة الله، والجزاء من جنس العمل.


لم يكن داريو جاكويل فقيراً ولا معدماً دفعته الحاجة إلى السرقة والقتل، بل هو شاب نشأ في بحبوحة من العيش، ولو شاء لعاش شريفاً ومات شريفاً، ولكنها نفس شريرة تصبو إلى الجريمة بغير حاجة ولا سبب. ومع أنه لا يزال في ريعان الشباب وزهرة الصبا فقد سار في طريق الإجرام شوطاً بعيداً، بل بلغ في قصر من الزمن أقصى مداه فدل بهذا على أنه عضو فاسد يجب أن يتر وجرثومة خبيثة يجب أن تستأصل.

ولست أخاطبكم بلسان النائب فحسب، بل أخاطبكم بلسان زوجة ترملت وهي في زهرة شبابها، وأبناء تيتّموا وهم في حاجة إلى ساعد أبيهم، أخاطبكم باسم هذه المدينة التي ما تجرعت من قبل هذا النوع من الإجرام.

وأناشدكم أن تلاحظوا ما نحن فيه من ظروف، فقبل هذه الجناية حدث حادث آخر ذهب بحياة رجل وولده من يد مجرم أثيم حقت فيه كلمة القضاء.

أخاطبكم كزوج وأب أشعر بمرارة الجرم وفظاعته، وأرجو يا حضرات القضاة، إن أنتم خلوتكم إلى خلوتكم المقدسة لتنطقوا بكلمة العدل أن تذكروا أنتم أيضاً أنكم آباء وأزواج وأن تذكروا قوله تعالى وهو أصدق القائلين "ولكم في القصص حياة يا أولى الألباب".





المرافعة في قضية اغتيال

أمين عثمان باشا

مقدمة

في تمام الساعة السادسة من مساء يوم السبت الموافق ٥ يناير ١٩٤٦ م عقب دخول أمين عثمان باشا داره رقم ١٤ شارع عدلي باشا قاصداً مقر رابطة النهضة وما أن همّ بالصعود إلى درجات المدخل حتّى دهمه حسين توفيق أحمد وأطلق عليه عدة طلقات نارية خرّ بعدها على الأرض يتخبط في دمه... وقبض عليه وأخيه سعيد توفيق وبدأ التحقيق معهما فنفيا إرتكابهما هذه الجريمة أو علمهما شئ عنها، ولكن لم ينفى كراهماتهما وبغضهما لأمين عثمان ومعاملة الإنجليز وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢م الذي اهتزت له جنبات مصر إهتزازاً واضطرب له كُـل مصري وتخفي لصده ودحره. أمين عثمان الذي صرح تصرّيحاً أحدث أثراً سيئاً في نفوس المصريين وهيّج عواطفهم فحركها بعنف فكان ما حدث عندما ذال إن زواج إنجلترا ومصر زواج كاثوليكي!!! وأقامت النيابة العامة الدعوى على (حسين توفيق أحمد) المتهم الأول و ٢٥ آخرين.

مرافعة في قضية اغتيال

أمين عثمان باشا

مرافعات المدعين بالحق المدني السيدة / عائشة أمين ابنة المجني عليه والليدى
كاترين أرملته والسيد / محمد ممدوح الشلقاني.

أولاً : مرافعة الأستاذ عبد اللطيف محمود المحامي :

حضرات المستشارين : يظهر أن قيم الأرواح قد هانت في هذا العصر حتّى على
أمرء البيان ممن لهم شرف الوقوف أمامكم للدفاع عن المتهمين. كما هانت من جانب
آخر على مدى المعرفة ببعض العلوم الحديثة فرأى هؤلاء أن يحاولوا جاهدين إقامة
الشبهة على أن أمين عثمان المصري والذي كان وزيراً يقوم بواجبه أحسن قيام. وإن
أمين عثمان هذا... رجل يجب أن يذهب دمه هدراً، ويجب أن تستباح آدميته.. ولم كلّ
ذلك؟ سأحاول جاهداً مثلكم أن أصدق كلّ هذا لأن خليطاً من الشباب الفاسد من
شباب هذا الجيل - وهم بحمد الله قليلون - ولا أجد ما أوصفهم به أبلغ مما وصفتهم
به النيابة العمومية - هذا الخليط قام بخلده أو بث فيه أن دمه حل لهم مباح سفكه
بمقولة أنه كان من أنصار الإنجليز... أما على أي أساس بنوا حكمهم.. أو ما هو
مصدر الوحي الذي هبط عليهم فأفهمهم هذا الفهم؟ كلّ هذا لن تجدوا له أثر في
أقوالهم المسطورة أمامكم في الأوراق... وبقيناً أنهم لم يدرسوا الأشخاص ولم يدرسوا
القضية المصرية ولم يعرفوا الروابط التي تربطهم والمعاملات السياسية حتّى نقول بأنهم
خرجوا من دراستهم بالحكم على الأشياء حكماً مبنياً على أساس سليم معقول... ومن
المحقق أيضاً أن خليط الشاذ لم يتم دراسته المدرسية حتّى يمكن القول مع التجوز بأنه
توافر لديهم عنصر من عناصر تقدير الأمور. ولم يبق بعد ذلك إلا أن يكون الإجرام

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

جبله فيهم دفعهم إلى ما فعلوا وهم غير نادمين. وإن لم تصدقوا ما أقوله عنهم فلکم أن تسألوهم - وهم أمامكم - عن مؤهلاتهم، وعن الأسس التي بنوا عليها أحكامهم بالقتل بل مالي أطلب إليهم والأوراق أمامكم تنبئكم بحقيقة حالهم ومقدار ما حملوه من دراستهم ومدى خروج بعضهم عن طاعة أهاليهم... بل أمام حضراتكم اعتراف بعضهم بأنهم كانوا يتهربون من مدارسهم لينقطعوا إلى التدريب على إطلاق النار وإلقاء القنابل... وليس ذلك لمصلحة البلد المسكين المنكوب بوجودهم وانتمائهم إليه ولكن كان هذا يقتل الأبرياء الأمنين من المصريين.

كان بودي أن أعفيكم من السياسة والخوض فيها غير أن من واجبي نحو المجني عليها (عائشة أمين عثمان ابنة المرحوم أمين عثمان) التي أمثلها يقتضي أن أتكلم إليكم قليلاً على ما فقدته تطهيراً له ولسمعته وهو ضحية لا يستطيع عن نفسه دفاعاً.

فلقد أفسدت السياسة في هذه الأيام كثيراً من الأذواق لكل شيء، ففسداً الاستهتار بالكرامات وتجاوبت أصداء الشر، وتسابقت القوى الجهنمية فجعلت من بعض عباد الله ممن نعلم أنهم خدام لبلادهم يخرض البعض عليهم، ثم يتقدم الأشرار لقتلهم زلفى ثم نجد من بيننا فريقاً يمدحون من يجرمهم أو يتلمسون لهم المعاذير... ثم يأتي بعد ذلك من يبرروا قتل النفس التي حرم الله قتلها بمقولة أن العلم الحديث اخترع شيئاً سمى المرض النفسى يجعل المصاب به في فعلته، أو على الأقل غير مسئول مسئولة كاملة عن فعلته التي ارتكبها، مع أن الجاني قد أعد عدته وتربص لفريسته وهي آمنة مطمئنة.

ومع أنه ليس بين القاتل ولا المقتول ضغينة أو أثار أمثال هؤلاء السابحين فيما يسمونه أمراض النفس، الطائرين في عوالي الخيال والذين يضعون أصولاً وظواهر يتدعونها ثم يخالون ما يقولون به حقاً.

أمثال هؤلاء يجب أن لا نعنى بأقوالهم وأن لا تؤخذ ترهاتهم مأخذ الجدد يصح للقضاء أن يستند إليه. من هو أمين عثمان باشا الذين يريدون اليوم أن يجعلوا منه كبش

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

فداء لعهد حكمه الإنجليز، ظاهرين أو مستترين - عهد تقلبت فيه حكومات وتخرج فيه كثير من الوزراء؟ هل حقيقة كان أمين عثمان يد الإنجليز أو أنه كان مصرياً صمياً ووطنياً قدر عن عقيدة - أخطأ أم أصاب إن أنجح الطرق لخدمة قضية البلاد أن يأخذ القوى المتحكم من طريق الملاينة والإقناع والتفاهم مع الإنجليز. وعلى اتصال بالإنجليز وعلى مصادقة الإنجليز. أمل الوصول إلى حل تستقر عنده الأمور؟...

استعرضوا معي الوزراء الذين حكموا مصر في هذه الفترة، ثم قولوا اسم واحد من الآخرين لم يصانع ولم يجامل الإنجليز أو رفض الحكم مع الإنجليز... إذا استطعتم أن تذكروا إسم واحد لم يفعل ذلك حق لكم أن تقولوا على عثمان بأنه صنيعه الإنجليز، وأن دمه حل لكم يصح أن يسفك دون أن يسأل قاتله مسئولية كاملة عما اقترفته يده... أما وأنا واثق من العجز عن تقديم هذا الاسم فلا تنسوا القتل الذي وقع إلى غير سببه، كما لا يجوز لكم الادعاء بأن الجريمة وليدة مرض يقول به علم ناضج اسمه علم النفس.

بل ابحثوا عن عذر آخر غير ما أخذتموه سبباً لادعاء بأن القتل علتة الصلة بالإنجليز. نعم يا سيدتي! ليس هذا المرض الذي تقولون به شيئاً والذي تتمسكون ليس هذا المرض مقصوراً على الطائفة المندفعة الآن الشروع في قتل مصطفى النحاس وإلى قتل أمين عثمان ويميناً لو سلمتم بوجوده. وسلمتم بنتائجه لتجدون فريقاً آخر تظهر عليه أعراض هذا المرض الجديد ولن يكون عثمان وأصدقاء أمين عثمان ضحيته الوحيدة ولن نأمن جميعاً - وبغير استثناء - أن يصيبنا رشاش من قذائفه ونتاج أعراضه تذهب بريح البلاد ثم لا تبقى ولا تذر... الموقف خطير والنتيجة التي تجرون ورائها ليست لمصلحة أحد فإن ظننتم وبعض الظن إثم أنكم بمحاولة الاستفادة منها لأن القتل هو أمين عثمان، فأخوف ما أخاف أن يكون مالك اليوم.

عليك في الغد... أنا لا أعرف أحد وكلكم يعرف عن مقت الجريمة والمجرمين مهما تكن الدوافع ومهما تكن الأسباب، غير إني ناصح والنصح الحق من الإيمان.

حضرَات المستشارين :

تعالوا نتحدث عن الجريمة النكراء التي وقعت ونتحدث عمن ارتكبها من المجرمين وما قام من دليل، ذلك أولى بي وأولى بقول الحق التي نطلب إلى القضاء أن يقولها واضحة وقاطعة. ودعونا أيضاً من الباعث على ارتكابها هذا الباعث الذي اتبع في المناقشات في الجلسات فسترون أنه لا فائدة للمتهمين من إثارتهم ولا رجاء لهم من ورائه. ذلك لأنه غير صحيح ولأن الحقيقة الصارخة لا تجعل منه مبرراً لما ارتكبه المتهمون... وإذا كانت المناقشات قد تناولت موقف النحاس باشا من الإنجليز وموقف عثمان من الإنجليز وحادث ٤ فبراير وقصته - تلك القصة المزيقة التي اتخذت أساساً لحملة تشهير لم ينكب بمثلها بلد من بلاد العالم بقدر ما نكبت بها مصر.. حيث وجهت الحملة إلى بعض أبنائها وهم من أخلصهم لها وأقدرهم على خدمتها... إذا كانت هذه المناقشات قد أثارت ما كان مستوراً فكشف عن أمر من تناولهم من الأشخاص غير الوفدين فإن علينا أمام الوضع الذي وضعتنا فيه، وأمام التهم التي كملت جزافاً وبالباطل علينا أن نكشف حقائق الأمور. وعلى نفسها جنت براقش... وسيتولى زميلي الأستاذ إبراهيم فرج القيام بذلك - وسترون أن هذه المسائل التي اتخذت للنيل من مصطفى النحاس ومن أمين عثمان مردودة سهامها إلى أصحابها. كما تكفلت النيابة بالدليل المادي من الأوراق حيث وفّت موضوع الجريمة حقه وقدمت أدلتها بما لا مزيد عليه. ولا مخافة التكرار إلا أن أخذ بتلك الأدلة المادية التي سردها النيابة وإلا إذ اعتمد عليها للمطالبة بالتعويض الذي اعتقد أنه غير مبالغ فيه وهو ٢٠ ألف جنيه.

ثانياً : مرافعة الأستاذ إبراهيم فرج المحامي

حضرَات المستشارين : أود بادئ ذي بدء أن أقول بأن ما أبديه من دفاع في هذه القضية وخاصة ما يتصل منه بالسياسة من قريب أو بعيد. هي آرائى كمحام أملت لها مصلحة الدفاع عن موكلتي، ذلك لأنى أرى بالقضاء أن يكون ميداناً للمجادلات

الحزبية من ناحية - ولاني من ناحية أخرى إذا كنت وكيلاً عن حرم المجني عليه، والمغفور له أمين عثمان باشا وكريمته، فلست في هذا المجال أتحدث عن هيئة سياسة معينة، إن الإغتيال السياسي ليس بالأمر الحديث في تاريخ العالم، وفي تاريخ مصر بالذات ولعل أبرز حوادث التاريخ القديم قتل قيصر في روما، وعمر عثمان في صدر الإسلام - ولقد أبرز شكسبير في رواية قيصر أروع وأدق وصف لعقلية بعض الناس وحكمهم إذ بينما نراهم ناقلين على قيصر تحت تأثير ما ألقى خصومه في روعهم نراهم بعد مرثية لا أكثر ولا أقل، ينقلبون على هؤلاء الخصوم مطالبين بدمهم انتقاماً للرجل الذي صور لهم منذ برهة أن قتله كان حقاً وللصالح العام. ولم ينج عمر بن الخطاب نفسه من متآمرين نفذوا فيه حكمهم الظالم وهدوا بفعلتهم ركناً من أركان الإسلام. كذلك لم ينج عثمان من نفس المصير، وإن اختلفت ظروف القتل وأسبابه.

وإضافة إلى ذلك... ما جاء في حيثيات حكم صدر في قضيتي اغتيال سياسي وهما قضية مقتل اللورد موين وقضية مقتل الدكتور أحمد ماهر باشا، وقد جاء في القضية الأولى ما يأتي: ليس القتل السياسي كالقتل العادي في استئصال عقوبته، فإنه مهما يكن الرأي فيه، فهو ليس إلا وجهة نظر لا يصح الأخذ بها حتى ولو كان في القانون ما قد يتسع لها، لأنه إذا تركت الأرواح تحت رحمة الأهواء الشخصية، وقتلت بدعوى العقيدة السياسية إذا لشاعت الفوضى، وتقوض المجتمع، فإن لكل وجهة هو موليتها والخلاف في الرأي أمر طبيعي، فمن البلية أن يضار إنسان برأى يراه مخالفاً لرأى آخر..

وقد جاء في القضية الثانية ما يلي "مهما يكن الرأي في الجرائم التي ترتكب ببواعث سياسية من جهة أخذ مرتكبيها بالرأفة اعتباراً بأنهم ليسوا من أولئك الذين يقترفون الآثام لما رب وضعية وبواعث دنيئة - مهما يكن الرأي في ذلك - فإن منها جريمة القتل بخاصة، ويجب أن يؤخذ مقارفوها بمتهى الصرامة، إذ أن هذه الجريمة حتى على أساس أن الباعث عليها غالباً هو الخلاف في الرأي هي شر الجرائم وبالأخص، وأسوأها عقبى ذلك بأنها تقع - أكثر ما تقع - على الأفذاذ الأعلام الذين يعرفون ما

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

لوطنهم عليهم من واجب. وما لنفوسهم من حق، فهم متى آمنوا برأى فيه خير
لأمتهم جهروا به ودعوا إليه وناضلوا عنه، لا يبالون في سبيله رضى أو سخطاً ولا
يخشوا غضباً أو عتاً".



حادث ٤ فبراير وموقف النحاس باشا وأمين باشا منه ومن الإنجليز :

أثار الدفاع أمام قاضي الإحالة الحديث عن حادث ٤ فبراير، وحاول من مجرى أسئلته لشهود النفي من رجال السياسة أن يخلص إلى محاولة التشكيك في وطنية زعيم الوفد مصطفى النحاس باشا، والمرحوم أمين عثمان باشا ليصل من ذلك إلى الكلام في بواعث القتل، وكان يمكن فهم وجهة النظر هذه لو أن المتهمين أصرروا على اعترافهم كما فعل غيرهم في قضايا الاغتيالات الأخرى من قبل... ولكنني أجد والعجب يملؤني، أن القضية تطورت من متهمين معترفين يريدون أن يجعلوا من أنفسهم أبطالاً إلى آخرين متخاذلين لا يترفعون عن إنكار ما ثبت على لسانهم في محاضر رسمية تارة بالقول بأنهم أبدوا هذه الأقوال تحت سيف التهديد وتارة أخرى بأنهم أبدوها متأثرين بالتدليل والترغيب ذهبوا في ذلك إلى اختصام النيابة العمومية بدون ظاهر إذ لوحظ أن التحقيق جرى في ظل حكومة لا شأن للمجني عليه بها.

وذلك بطلب سؤال وكيل النيابة المحقق كشاهد يحلف اليمين، وكان من نتيجة ذلك إقصاؤه من المرافعة في الدعوى... ولست أدري كيف أوفق بين هذا الاتجاه وبين طلب تحقيق حادث ٤ فبراير لمعرفة مدى اتصال بعض المجني عليهم به، اللهم إلا إذا قيل أن بحث حادث ٤ فبراير هو دفاع احتياطي لدفعهم الأصلي الذي يتلخص في أن المتهمين لم يعترفوا، وبالتالي لم يقترفوا الجرائم المنسوبة إليهم وقد كان يصح بعد هذا الاتجاه في الدعوى أن نتجاهل بواعث المتهمين، ونمتنع عن الخوض فيها ونقصر الكلام على الاعترافات والأدلة الثابتة في الأوراق، وهو ما وفاه حضرة وكيل النيابة المترافع شرحاً وبياناً، ولكننا وقد أثار الدفاع عنهم حادث ٤ فبراير جاعلاً منه سبباً لاقتراف حوادث الاعتداء. قد أصبح لزاماً علينا أن نتناوله في المرافعة حتى لا يقول قائل إننا نخشى الكلام فيه. وإذا جاز لنا أن نقارن بين هذه القضية وقضايا الاغتيالات الأخرى التي سبق عرضها على القضاء المصري، وجدنا حمل المحكمة أثقل في هذه القضية ذلك أن مأموريته في القضايا السابقة كانت مقصورة على تحقيق

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ثبوت أو عدم ثبوت الجريمة في حالة إنكار المتهمين لها أو تحقيق بواعثهم في حالة اعترافاتهم بارتكابها أما الجمع بين الاثنين بهذه الاستفاضة وتلك التوسعة فأمر جديد في قضيتنا، إذ لم يسبق المتهم منكر في جريمة الإغتيال سياسى، وأن طلب من القضاء أن يحقق له بواعثه على اقرار جريمة يتنصل من تبعاتها وينفى عن نفسه تهمة ارتكابها..

وقد بدأ المتهمين أو معظمهم بإظهار أنفسهم بمظهر الأبطال المستعدين للتضحية بأرواحهم أو حريتهم، في سبيل عقيدتهم، وانتهوا كما ترى المحكمة بمظهر جد مختلف هو إنكار الجريمة وإنكار اعترافهم بارتكابها. ولا أعتقد أن في مقدور الدفاع مهما أوتى من البلاغة وسحر البيان أن يقنعكم بأن هؤلاء المتهمين وخاصة المعترفين منهم من يرتكبوا الجرائم المنسوبة إليهم أو أن اعترافاتهم منسوبة بالوعد أو الوعيد.

أترك للنياية العمومية مهمة إثبات الجرائم المنسوبة إلى المتهمين وقد أدت واجبها خير أداء وأقصر دفاعى على الناحية التي لم تتوسع فيها النياية كثيراً أى ناحية الباعث للمتهمين، وهل هناك شئ من قريب أو من بعيد يبرر الفكرة التي تسربت إلى نفوس هؤلاء الأغرار من أن لبعض المجني عليهم يدا في حادث ٤ فبراير... وإذا جاز أن تبحثوا في بواعث المتهمين لتقدير عواملهم النفسية فإنكم أبعد من أن تحاكموا أشخاصاً ليسوا مقدمين أمامكم فتحكموا عليهم كما يرى الدفاع ويرى بأن دمهم قد أصبح مباحاً أو أن لقاتلهم عذراً في إهدار دمهم.

حضرات المستشارين :

اسمحوا لي أيضاً أن أقول أن المسائل السياسية العليا وخاصة ما كان متصلاً منها بجهات مختلفة كحادث ٤ فبراير، ليس من السهل أن يتقصى القضاء جميع وجوهه ويصل إلى إقراره، فإن تحقيق مثل هذا الحادث يقتضى معرفة مقدماته وظروفه وكل ما يتصل بها، ما ظهر منها وما بطن، وليس ذلك ميسوراً دائماً، بل في هذا الحادث بالذات يكتنفه الغموض ويحرص أولوا الأمر أنفسهم على اجتناب الكشف عنه كما حدث في

مجلس الأمن. عندما أراد الإنجليز فتح الباب للحديث فيه فحرص النقراشي باشا على إيصاء هذا الباب مع أن الكثيرين قدروا ويقدرّون أنه أساء بذلك إلى القضية الوطنية التي يدافع عنها عند الدول التي كان يحتكم إليها...

لقد قتل المغفور له أمين عثمان باشا وشرع في قتل صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا، وقيل أن سبب ذلك أن لهما يداً في حادث ٤ فبراير أو أنها على الأقل لم يقوموا بواجبهما نحو العرش بصدد هذا، وأصبح لزاماً علينا أن ننفي اشتراكهما فيه أولاً وأن نثبت أنها قاما بما يمليه الواجب نحو الوطن والعرض وأن موقف مصطفى النحاس في ذلك اليوم كان موقفاً خالداً جديراً بوطنيته وزعامته.. أما باقى المسائل الخاصة بذلك الحادث المشؤم كمعرفة مقدماته أو تقص السياسة التي أملت على الإنجليز هذا التصرف الأثيم، فمسائل نترك بعضها للتاريخ والبعض الآخر للرأى العام، لأننا أبعد من أن نتهم غيرنا في صدد التحدث عن أنفسنا ولسوف يقول التاريخ قوله كما يقولها الرأى العام في انتخابات حرة سيأتى يومها إن قريباً أو بعيداً.

أقوال الشهود الذين سمعوا عن حادث ٤ فبراير وتنفيذها.

شهادة محمد زكي على باشا :

قرّر هذا الشاهد أنه لا صلة له بهذا الحادث وأنه سمع به من صديق هو أحد كبار موظفى السراى الذي اتصل به تليفونياً حوالى الساعة ٩ مساءً وأخبره "أن السراى محوطة بالجيش البريطانى من عساكر ومدافع ودبابات وقد جردوا الحرس من سلاحه ودخل سفير انجلترا وبعض الضباط ومنهم قائد القوات البريطانية وهم الآن عند مولانا ولا يدرى ماذا يحق بهم الآن ومصيرهم في يد القدر ورأى إخطاره ليكون على علم" ثم عقب الشاهد أنه تأثر كثيراً وعلم أن السبب هو تنفيذ تهديد الحكومة البريطانية وطلب تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة... فسعى للاتصال بالنحاس باشا حتى علم أنه في منزل أحمد بك حسين واتصل به وأخبره بما علمه فأجابه "أنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً وأنه كان ينبه الزعماء الحاضرين وقت أخذ رأيهم إلى خطورة التهديد

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

البريطاني ولم يوافق غير زيور باشا ووقف معه في صف والباقون في صف آخر إلى آخر ما حصل... ولما أحاطه زكي باشا "أن المسألة في غاية الحرج" وأن مصير البلاد في كف القدر والمسألة مرتبطة بشخصه ورجاه أن يعمل شيئاً لأن هذا هو الوقت الذي تظهر فيه وطنيته. أجابه "أنه ليس في استطاعته أن يفعل شيئاً الآن" قائلاً: "سينى أرتاح" وانتهى الحديث على ذلك.

وأنه قرّر - وهو مرتاح الضمير - دون أن يلزم بيان أى تفصيل أن أمين عثمان باشا كان يعلم أن النحاس باشا والوفد يجب أن يعود إلى الحكم وأنه يعلم أن أمين باشا كان متصلاً بالسفارة بشأن تولى الوفد الحكم بالذات دون أن يجزم بالصفة التي كان يعمل بها أمين عثمان باشا ولا ما إذا كان مدفوعاً لهذه الفكرة بأى دافع. وأنه سبق أن سعى هو للتوفيق بين الوفد والسراى لما تخرجت الحالة بينهما - وهذا بطلب من صبرى أو علم باشا ويوسف الجندى بك.

شهادة على ماهر باشا :

قرّر رفعة على ماهر باشا في شهادته أن المرحوم أمين عثمان باشا قد أحيل إلى المعاش في أول أو ثاني جلسة لمجلس وزارته - من وكالة وزارة المالية وذلك لأسباب كثيرة بعضها يتلخص فيما يأتى :

أولاً : ما علق في نفسه من مفاوضات سنة ١٩٣٦ من أشياء لم تكن مشرفة لأمين عثمان باشا.

ثانياً : لأنه لما كان وكيلاً لوزارة المالية كان يخشاه بعض الوزراء لصلته بالسفارة.

ثالثاً : أن مذهبه هو في الحكم أن يتفرغ الوزير للتوجيه السياسى وأن عماد العمل في الوزارة هو الوكيل أمين عثمان باشا يعمل قليلاً جداً في وزارة المالية وكل مشاغله خارج عنها وكان لديه علم بتأخر الكثير من الدوسيهات "بالمئات".

لهذه الأسباب رأى إحالته إلى المعاش واتصل فوراً بمحافظ البنك الأهلي وكان عندهم كراسى شاغرة في مجلس الإدارة - وطلب إلى المحافظ أن يعينه في إحداها وفعلاً قبل ذلك بسرور وأنه بعد إحالته إلى المعاش زاره السفير قائلاً له أتعشم أن تعتمد على أمين باشا في المسائل الصغيرة أن ينقلها إليه وبالعكس من السفارة له فأظهر للسفير أنه غير منتظر الاستفادة من هذه المنفعة لأنه أحيل إلى المعاش وما كان أن اتصل هذا النبأ إلى علم السفير وضمن أقوال رفعته أن هذا كان بدء سوء العلاقات بينه وبين السفير.. وجاء حادث ٤ فبراير والإنذار الذي فيه اعتداء على الشرف الوطني وإيذاء للكرامة الوطنية... هذا الحادث الذي لا بد قد اشترك في تدبيره بعض المصريين وأن الذي دبر ذلك من الجانب المصري هو المرحوم أمين عثمان باشا الذي كان في مقدوره أن يتصل بخصومه وأصدقائه وكان يشغل بكل مواهبه وقوته لبلوغ غايته وهي أن يصبح وزيراً ولو أطال الله في عمره لطمع إلى كرسى الرئاسة وكان مسترريد يشير إليه وأنه سيكون رئيس وزارة المستقبل وأنه بعد أن أحاله هو إلى المعاش سعى سعياً حثيثاً للاتصال به وزارة عدة مرات بالقصر الأخضر وكان يستعين ببعض أصدقائه لزيارته وكانت مناوراته تفتح الطريق أمام كل الراغبين في الحكم وأخبره مرة أن سرى باشا عرض عليه وزارة المالية في نهاية وزارته واستشار السفير وكان في الأقصر فأشار عليه بعدم القبول لأن سرى باشا في التداعى "على وشك السقوط" وهذا ما عرفه عنه قبل ٤ فبراير ثم عقب الشاهد بأنه لا يريد أن يطيل لأنه فضلاً عن ذلك توجد شواهد كثيرة زادت عنده هذا الاعتقاد فقد كان عنده في الزمالك ذات مرة المرحوم أحمد باشا وكان أمين باشا يتكلم قائلاً إن النحاس باشا زعيم الأغلبية غير الموجودة في البرلمان وأن أحمد ماهر باشا زعيم الأغلبية داخل البرلمان ويجب أن يتعاونوا فكان يسمع هذه الأحاديث على سبيل أن يعرف كل ما يقال وكان جلالة الملك في صدد استشارات ولا يعرف إن كان سرى باشا قدم استقالته أم عرض أنه سيستقيل فورد له خطاب من كبير الأمناء بأن يقابل جلالة الملك وحمل في اليوم السابق إذا استقبل جلالاته بعض كبار الساسة في البلد وكانت الاستشارات انفرادية وكان محدداً له الساعة ٤ مساءً وبعد ذلك جاءت الدعوة

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

العامّة الساعة ٣ مساءً وذلك يعنى أنه دعى وجلالة الملك لا يعلم بالإنداز ثم ورد الإنداز واقتضى أن يكون الإجتماع العام الساعة ٣ مساءً وبذلك لم تحصل المقابلة الانفرادية التي كان محدد لها الساعة ٤ والإنداز كان نصه "إذا لم أعلم قبل الساعة ٦ مساءً أن النحاس باشا دعى لتأليف الوزارة سيتحمل الملك فاروق تبعية ما يحدث" وفي هذه الجلسة تلى أحد حسنين باشا بياناً نيابة عن جلالة الملك وبمجرد تلاوته وهو عبارة عن الإنداز البريطاني ثم المناقشة فيه تؤكد أن جلالة الملك قابل النحاس باشا وعرض عليه وزارة قومية وهذه المقابلة كانت بإيعاز من الجانب البريطاني فتوجه التفكير فوراً عند الهيئة أنه إذا النحاس باشا نفذ طلب جلالة الملك الأول نكون قد تجاهلنا الإنداز فالنحاس باشا سار في مناقشته العادية وهى عدم قبول وزارة قومية أى إلى أن تتم الانتخابات أى لمدة شهرين فامتنع فقالوا وزارة محايدة لمدة شهرين فرفض وحصل تبادل بعض كلمات خارجة وتقرر الاحتجاج على هذا الإنداز ووقعه الجميع وأخذ حسنين باشا الإنداز وبلغه للسفارة ورجع وكانوا منتظرين وأخطرهم أن السفير أخذ القرار وقال أنه سوف يأتى الساعة ٩ مساءً لمقابلة الملك فقالوا له أى لحسين باشا لا أثر لذلك في نفس السفير فلم يقل شيئاً وأتضح بعد ذلك أنه كان علم بأن الدبابات ستحضر في الساعة ٩ مساءً.

شهادة حافظ رمضان باشا :

قرّر هذا الشاهد أنهم لم يحضروا لتشكيل الحكومة إنَّما أتوا ليؤخذ رأيهم فيما يجب تقريره إزاء هذا الإنداز ولذا لا يعرض حلاً من تلك الحلول ولا يقبل أى حل منها عن تشكيل الحكومة لأن هذا يعد خضوعاً للتبليغ البريطاني مهما اختلفت أسبابه وأنه يجب الإضرار بتشكيل الحكومة يسجل الإنداز كما حدث في ثورة ١٩١٩م ولما رفض النحاس باشا ما عرض من حلول عادوا إلى رأيه هو وبدأوا يكتبون الرد وهو يتضمن أن هذه الهيئة لا تشير على جلالة الملك أن يقبل مثل هذا الإنداز لأنه اعتداء على حرية البلاد ودستورها وأمضوا جميعاً حتّى زيور باشا الذي كان من رأيه الخضوع للتبليغ وأنه

يؤكد أن النحاس باشا لم يمضِ معهم في وقت واحد وخلص إلى أنهم بعد أن رجع حسنين باشا قال إن اللورد كيلرن سيحضر الساعة التاسعة مساءً ثم اختلى حسنين باشا بالنحاس باشا الذي مضى على الورقة ثم قال إنه لا يمكنه الجزم عن هذه الواقعة الأخيرة وأنه بعدما سبق وأن طلب إليهم حسنين باشا أنه يمكنهم الانصراف مع الترقب في منازلهم وبعدها بنحو ساعتين دعى فوجد السراي محاطة بالجنود وأحيط بتفصيل ما حصل وعتب على عدم قيام الحراس بواجبهم فقبل أنه صدرت إليهم أوامر بعدم المقاومة وعن معرفته بأمين عثمان قرّر بأنه لا يعرف عن شكل أمين عثمان حاجة وليكون أميناً في شهادته فإنه يقرر في وزارة محمد محمود باشا قال له صدقي باشا وكان وزيراً للمالية أنه لا يشتغل مع أمين عثمان بأي صورة وطلب نقله وما كان إلى تلك اللحظة يعرفه ولا يعرف شكله وكان كُـل وزير يرفضه ورأوا إحالته إلى المعاش فاعترض لعدم ارتكابه شيء وظنوه يعرفه ويدافع عنه لهذا السبب وكلفوه بطلب أجازة وحضر ولاحظ عليه أدبه وأفهمه جلية الأمر وعرض أمين باشا أن يستقيل ففهمه إذا ما تقدم باستقالته فإن مجلس الوزراء يقبلها حالاً ثم طلب إمهاله يومين وقصد السرايا وهناك أغمى عليه.

شهادة بهي الدين بركات باشا :

قرّر هذا الشاهد أنه كان عضواً في مجلس الشيوخ منذ كان أمين باشا في وزارة المالية وكان هو بصفته هذه يتتبع المسائل المالية والسياسية وذكر نقده سنة ١٩٤٢م في مجلس الشيوخ لمسألة الأرصدة وأنها ستودي بمصر وترديده ذلك مرة أخرى عندما أجاب أمين عثمان باسم الحكومة أن من أسباب اعتراضه أن نمد انجلترا بالأموال مقابل سندات مما أدى إلى التضخم المالي ولم يلق أمين باشا أي بال إلى اعتراضاته ولا يدرى بواعثه على ذلك ولو اتبع الجزم لاستفادت مصر في الوجهة المالية كثيراً وأنه أشار إلى نفس ما اتبعته أمريكا وهي شريكة في الحرب من حصولها على بعض ممتلكات من

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

انجلترا واقترح معاليه أن سندات قناة السويس أخذت في يوم شدة فلماذا لا نستردها في يوم رخائنا وشدة خصومنا.

وقال أنه من الغريب أن يتفق على أن تؤدي نفقات الجيش الأمريكي بواسطة انجلترا بالعملة الاسترليني وجرى العمل على ذلك من مبدأ الحرب ولا يمكنه تخصيص صاحب الفكرة... ثم ذكر معاليه أنه كان خصماً لمعاهدة سنة ١٩٣٦ م وأن مسألة القرض الوطني من الناحية المالية مترددة بين النفع والضرر.

شهادة حسين سرى باشا

قرّر هذا الشاهد : أن كل ما وقع في ٤ فبراير مدون في محضر وكان هو أول الموقعين على الاحتجاج ووقع رفعة النحاس باشا إلا أنه لا يعتقد أنه كان من الأوائل، وأن وزارته كانت تعتمد أولاً على تأييد حزب واحد ثم عدل الوزارة وضم في التشكيل الحزب الآخر ثم حدث خلاف في وجهة النظر عن السياسة العامة وكان لابد أن يستقيل وأن دولته لا يفهم أن يكون لانجلترا تأثيراً على استقالته... وأنه لما سئل عن مفاوضات بشأن الثكنات التي ورد ذكرها مع معاهدة سنة ١٩٣٦ وعن اشتراك أمين عثمان باشا فيها أجاب أن الذي يذكره أن مجلس الوزراء كلف محمد محمود باشا بالمفاوضة وكلفه هو بصفته الفنية بالمفاوضات وعبد الحميد بدوى باشا بوضع الصيغة القانونية بمعاونته وأنه ما كان يعرف عند سفره أن أمين عثمان باشا علاقة بهذه الموضوع وفي لندن بعد أن قابل المستر نشمبرلن رئيس الحكومة البريطانية واتفقا معه على أسس تعديل معاهدة ١٩٣٦ ثم كلف بدوى باشا بالاتفاق مع الرجال القانونيين بوزارة الخارجية على الصيغة - فدهش عندما أبلغهم بدوى باشا أنه وجد أمين عثمان باشا في وزارة الخارجية وسأل محمود باشا ففهم منه أنه وجدته هناك وعلاقته طيبة برجال الخارجية البريطانية ويمكنه المساعدة لتسهيل الأمور ودهش مرة أخرى عند وضع النصوص مع بدوى باشا عندما علم أن أمين عثمان باشا هو المدافع على الوجهة البريطانية من جهة النصوص وكانت هذه أول علاقة بينهما ولم يهضمها كمصري - وفي

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

سنة ١٩٣٩ بوزارة على ماهر باشا سئل إن كان وجوده غير مستحب فأشار هو إلى الواقعة الوحيدة التي عمل فيها وهي تعديل المعاهدة في الصيف الماضي وأنه لا يرى مانعاً من إحالته إلى المعاش - ثم قَالَ دولته أنه طلب منه المزيد عن علاقته بأمين عثمان فإنه قرَّر أنه بعدما كلف بتشكيل وزارته زاره أمين باشا عثمان وأخبره أنه يضع نفسه تحت تصرفه حتَّى يكون صلة الوصل بينه وبين السفير البريطاني... وقال أنه يمكن أن يعينه مديراً لمكتبه فشكره وأبدى له أنه غير محتاج لمعاونته، وأنه يدهش كثيراً أن يطلب من هذا الطلب وهو الموقع على مرسوم إحالته للمعاش... ولما سئل عما ورد في شهادة على ماهر باشا - وأن السفير هو الذي عرض دولته أن يكون أمين عثمان وزير المالية - أجاب في إباء أنه يرفض أن يكلمه أى سفير عن اشتراك وزير معه ولما سأل عن حادث ٤ فبراير وصلة أمين عثمان به أجاب أن هذه مسائل كان يعلمها بصفته وزيراً للدخلية ولا يمكنه أن يصرح بها - وعقب أنه ما كان يرجو عن هذا الحادث ألا يكون... وقال عن الحلول التي عرضت على النحاس باشا أنه ما كان يستطيع أن يرفض النحاس باشا كُلَّ العروض لأنه هو أحد المعارضين لها - ولو أنه كان غير مقتنع بأن ما يعرضه عرض كريم لما عرضه - ويرى النحاس قد أخطأ في رفض كُلَّ العروض التي عرضت عليه... وأنه لا يعتقد أن المظاهرات التي قامت والتي تسامح فيها لأن فيها بعض التفريغ عن الضيق الاقتصادي - كان لها أثراً في حادث ٤ فبراير.

شهادة محمد حسين هيكل :

قرَّر هذا الشاهد أن السير البريطاني قَالَ له ولحسين سرى باشا أثناء سيرهم في جنازة المرحوم أمين باشا أنه من العيب أن أصدقاء بريطانيا ومصر أمثال أمين عثمان يعتدى عليهم هذا الاعتداء الفظيع... وقال هيكل باشا عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ أنه على اثر استقالة حسين سرى باشا في يوم ٣ فبراير كان اتجاه جلالة الملك أن تؤلف وزارة قومية برئاسة النحاس باشا وقد عرض هذا على النحاس فعلاً في يوم ٣ فبراير فاعتذر وقال أنه يؤلف وزارة من حزبه وحده - وعلم هيكل باشا بذلك لأنه تشرف بمقابلة

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

جلالة الملك في نفس اليوم بعد النحاس باشا وماهر باشا وفي المساء بلغه أن الإنجليز مصريون على إسناد الوزارة إلى النحاس باشا. وفي صباح ٤ فبراير علم أنهم أرسلوا إنذار بهذا المعنى ودعى إلى الذهاب إلى قصر عابدين الساعة ٣ بعد الظهر فتلا عليهم أحمد حسنين باشا رسالة ملكية بحضور جلالة الملك تتضمن نص الإنذار البريطاني وهو يقول "إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة من هذا المساء أن النحاس باشا كلف بتشكيل الوزارة فإن الملك فاروق يتحمل التبعية شخصياً" وطلب جلالة الملك من المجتمعين أن ينظروا في هذا الأمر فتداولوا وانتهى الرأي إلى أنه ليس من حق السفير ولا الدولة الإنجليزية أن توجه مثل هذا الإنذار وأن توجيهه مناف لاستقلال البلاد وسيادتها وانصرفوا وفي الساعة التاسعة مساءً دعوا إلى القصر من جديد وكانت إحاطة القصر بالقوات قد ذاعت في أرجاء القاهرة وتفضل جلالة الملك بالحضور وطلب إليهم أن ينسوا ما حدث وعهد إلى النحاس باشا تأليف الوزارة وأن يمر بعد ذلك بدار السفير ليبلغه نبأ هذا التكليف...

وشهد أن السفارة تدخلت في إقالة وزارة علي ماهر باشا وأنه على اثر استقالة حسين سري باشا علم من أحمد حسنين باشا أن السفارة كانت طلبت أن تستشار في تأليف الوزارة الجديدة.. وقال النحاس باشا وصل متأخراً إلى القصر في مساء ٤ فبراير الساعة ٣٠.٩ دقيقة وقد علل إسماعيل صدقي التأخير بأن النحاس باشا يعرف مجريات الأمور ولما وصل النحاس باشا وقيل له أن القصر كان محاصراً قال أنه لا يعلم شيئاً عن ذلك وعقب صدقي باشا على ذلك بقوله أن الباشا كان مشغولاً في شئ آخر.

تعقيب :

حضرات المستشارين

لقد ذهب بعض الزعماء السالف ذكرهم إلى أن أمين عثمان باشا لم يكن يعمل للصالح العام - وأنا مع احترامنا لأشخاص نقول أنهم إذا سئل منهم عن أخيه لا يبدى رأياً لا يرضيه.. فأما عن شهادة رفعة على ماهر باشا - فإنه يكفيننا في التعليق على شهادته

أن نشير إلى ما نسبته رفعتة إلى أحمد حسنين باشا من أنه كان يعلم تمام العلم بما انتوته الحكومة البريطانية من استعمال القوة والعنف في ٤ فبراير، وعلى الرغم من علمه، فلم يفض إلى الزعماء في اجتماعهم بمعلوماته ولو أخبرهم لتفادوا الحادث، ولكنه حضر أمام المحكمة في اليوم التالي محاولاً التهوين من شأن أقواله الأولى أنه فوجئ بتوجيه هذه الأسئلة وأنه لم يكن على استعداد للإجابة عنها... إن العبرة التي يمكن استخلاصها من شهادة على ماهر باشا هي أن هناك خفايا في الموضوع - الوفد برئ منها - تمس أشخاصاً قد تظهرها الأيام ويكشف عنها التاريخ... أما دولة حسن سري باشا وهو رئيس الوزراء التي حدث بسببها أو في عهدها حادث ٤ فبراير فقد أراد أن ينفي عن نفسه بطبيعة الحال مسئولية الأعمال التي أدت إلى هذا الحادث المشؤم وذلك بقوله إن الحركات العدائية التي كانت تبدو من الشعب ضد الإنجليز، لم تكن هي السبب المباشر للحادث، وأنه كان في مقدوره أن يمنع حوادث الشغب، لولا أنه رأى عدم التعرض لها ليتمكن للشعب أن ينفس عن نفسه... وقد اعترف دولته أن من العوامل التي أدت إلى تنحية وزارته اضطراب الأحوال، بسبب اختلاف الأحزاب المشتركة في الوزارة، الأمر الذي يؤدي بطبيعته إلى شل أداة الحكم وإشاعة القلق في وقت عصيب تحتاج فيه البلاد إلى حكم يتسم بالحزم والاستقرار... أما أن الحركات العدائية لم تكن من أسباب الحادث فهو رأى خاص بدولته بأن هتافات الجماهير "إلى الأمام يا روميل" وغير ذلك من الهتافات المثيرة، في وقت كانت فيه جيوش روميل على أبواب مصر لم تكن السبب المباشر لذلك الحادث المشؤم...

وأما عن شهادة هيكل باشا فنستخلص منها أن السفير البريطاني تدخل في إخراج على ماهر باشا سنة ١٩٤٠م ويأذّنار قبله الزعماء السياسيون، وأن حسن صبرى باشا اتصل بالسفير قبل تشكيل وزارته وطلب إليه موافقته وتسهيل مهمته وإلا فإنه يعدل عن تشكيلها، وفي ذلك دلالة على أنه ومن معه لم يجدوا حرجاً من الرضوخ لمشية الإنجليز، وأن السفير البريطاني اتصل بحسنيين باشا وأبلغه أنه يجب الاتفاق معه مقدماً على تشكيل الوزارة الجديدة فطمأنه حسنين باشا بأن الوزارة الجديدة لن تكون عدوة

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

للإنجليز، وأن استقالة سري باشا ترجع إلى المظاهرات التي حدثت في عهده وإلى إختلاف الأحزاب... إن زعيم الوفد رغم إقصائه، كان يبصر المسئولين، كلما طلبت مشورته ويحذرهم عاقبة تلك السياسة الفاسدة التي كانت تهدد مصالح البلاد في الداخل والخارج، فلم يعبأ أحد بنصحه حتى تخرجت الأمور وأفلت الزمام، وتفاقت الأحوال؟ عندئذ فقط فكروا في دعوته والاستعانة بمكانته من الأمة في تهدئة الأحوال وإصلاح ما أفسدوه... إن النحاس باشا لم يكن يعرف شيئاً عما جاء في الإنذار البريطاني، حتى تلاه حسنين باشا على المجتمعين، وفوجئ رفعتة بإقحام اسمه فيه وطلب الإنجليز تشكيل وزارة برئاسته أو وزارة يرضى عنها. وقد وافق الزعماء على قبول الإنذار وتنفيذه بشرط الإبقاء على العهد والاشتراك في الحكم. فرفض النحاس باشا ذلك وكرر ما سبق أن قاله وهو أن السبيل الوحيد لإنقاذ البلاد هو إزالة ذلك العهد.



قضية الوزارة العثمانية

حضرات المستشارين :

أثار الدفاع قصة الوزارة العثمانية وخلاصتها أن أمين عثمان باشا كان محل تفكير في أن يرأس وزارة تحكم مصر على غير إرادة ملك البلاد... وهذه الحكاية لا تعدو رواية خلقها خيال سقيم وكذبها جميع من نسبت إليهم من الأحياء على أنه بفرض صحتها، فإنه لم يقل المتهمون في التحقيقات أنه من دواعي نقمتهم على أمين باشا، أنه كان يتآمر على العرش بتشكيل الوزارة المزعومة، ومن ثم لا يصح التعرض لباعث لم يدعوه، اللهم إلا إذا قيل أن القاتل يقتل أولاً ثم يبحث له عند دوافعه لارتكاب جريمته بعد ذلك، ويطلب إلى القضاء تقدير هذه الواقعة، رغم أنها لم تخطر ببال القاتل من قبل أو قيل أن المحكمة في قضايا الاغتيالات السياسية تنعقد لمحاكمة المجني عليهم لا محاكمة قاتليهم، فتبحث حالة هؤلاء السياسيين المساكين وتقلبها وتتمسك خفاياها لمعرفة ما

غاب منها عن علم قاتليهم ثم تأخذ هؤلاء القتلة بالشفقة، لأن لهم عذراً في جنائيتهم على أرواح العباد... إن أمين عثمان لم ينكر ميله نحو الإنجليز، بل كان يجهر بذلك في كل مناسبة وعلى رؤوس الأشهاد، فهو لم يغش أحداً في طبيعته، ولم يخف عن أمته حقيقة عقيدته، شأن غيره ممن يجهرون بعدوانهم للإنجليز في العلن ويصان عونهم في الخفاء وليس يضير شخصاً أن يرى الخير في توثيق علاقات مصر بتلك الدولة وأنه يمكن لمصر أن تنال منها بالسياسة مالا تناله بالشدة.

كلمة ختامية

حضرات المستشارين

لقد قيل كلام كثير هنا في هذه القاعة وفي الخارج من أفواه الكبار والصغار عن مسئولية النحاس باشا في حادث ٤ فبراير، لأن وطنية النحاس أبت عليه إلا أن يتقدم لإنقاذ الموقف في ذلك الوقت العصيب، ولو عرض نفسه لكل هذه الأباطيل ولكننا نسأل اليوم هؤلاء المتقولين : ماذا كانوا يقولون أو يفعلون لو أنه رفعة النحاس لم يصوغ لأمر جلالة الملك الذي تفضل وخاطبه بأن الوطنية وبذل التضحية وإنكار الذات تقتضيه تحمل المسئولية إنقاذاً للموقف.

بقيت كلمة عن أمين عثمان باشا ووطنيته ومواقفه السياسية، ولا يصح في تقديرنا لهذه المواقف السياسية، أن ننظر إليها بالعين التي ننظر بها إلى الأمور في الوقت الحاضر فقد كانت السياسة المصرية قبل مصرع الفقيد الكريم متجهة بإجماع للزعماء إلى الاتفاق مع الإنجليز، والاتصال بالإنجليز وكان أمين عثمان باشا - واسطة هذا الاتصال ليس بالنسبة للنحاس باشا وحده بل بالنسبة للأحزاب السياسية الأخرى جميعاً. عمل مع محمود باشا وعمل مع أحمد ماهر باشا وكان عندهما موضع الثقة والتقدير والإكبار، هذا يقطع بأن الرجل لم يكن يعمل لخدمة حزب معين بل كان يعمل لحساب مصر وحدها، مقدماً خدماته في سبيل قضية البلاد لكل حزب بتففس الروح والإخلاص على

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

السواء... كان أمين عثمان باشا رجلاً يمتاز بالشجاعة والصراحة والصدق. يقول بما يؤمن به طراز نادراً وعقلية واسعة الأفق تختلف عما تألفه في شئون السياسة من الخصام والتقاطع فهو لا يحقد على أحد ولا يكره أحداً ولا يتردد في أن يمد يده إلى من أساء إليه مادام يرى في ذلك خيراً لوطنه... إن أمين عثمان باشا قد مات فقيراً معدماً وقد كان وزيراً للمالية في عهد الأحكام العرفية، مات وهو مدين بجهاز أبنته، وليس له قبر يضم رفاتة، حتّى أن أسرته طلبوا من المجلس الحسبي ترميم مقبرة لوالدته بالإسكندرية ليدفن بجوارها.

وقد روعى في تقدير النفقات لهذه الترميمات ضائلة التركة.. إن مصر ستذكر فضل أمين عثمان باشا مهما يحاول خصومه النيل منه وستذكر مصر أنه هو الذي حطم سلاسل دينها العام، واستبدل به قرضاً وطنياً داخلياً أكسبها العزة والكرامة أما عن مبلغ التعويض المطالب به لأرملته وابنته (وهو مبلغ ١٠٠ ألف جنيه) فما أظن أن بى حاجة لمناقشته أو التدليل على أحقيته فإنه شئ قليل إذا قيس بما أصاب زوجة وابنته من أضرار مادية فإنهما لم يفقدا فيه الزوج الوفي والوالد البار الذي كان ملء البصر فحسب فقدتا فيه العائل الذي كان يحمل الأعباء ويوفر لهما هناءة العيش.



مرافعة

الأستاذ أبو العينين إبراهيم

حضرات المستشارين

في حادث محمد ممدوح الشلقاني عطات بالغات نرجو أن لا يفوت حكمكم واحدة منها؟ فإن حكمكم سيكون نبراساً وهدياً وإصلاحاً وردعاً لشباب هذا الجيل ولأولياء أمور هذا الشباب... فقد ثبت أن الشلقاني قد استجاب لنداء المروءة والسخوة عندما طلب منه أحمد وسيم خالد أن يحمل مصطفى كامل حيشة الجريح على أفير الشارع إلى الجزيرة لإسعافه فنزل الشلقاني من سيارته متجه إلى هذا الجريح المتقاعد وما أن هم سؤال وسيم عن مكان الجرح منه لينجيه حتى لا يؤلمه وهو يحمله إلى سيارة، إذ به يرى وسيماً مصوباً مسدسه إلى رأسه فينبطح على الأرض ويتلقى رصاصة وسيم في ظهره، وتستقر الرصاصة في أحشائه، إذ بهذا الجريح يهرول من مكانه ولا جرح فيه، وييده مسدس فيتجه هو ووسيم إلى السيارة ويركبونها ويحاولون السير بها على جثة الشلقاني الملقاة أمامهما... فهذه الخدعة الدنيئة من جانب المتهمين لا تليق بشباب هذا الجيل خصوصاً إذا كان المجني عليه لم يرتكب ذنباً يستأهل عليه شيئاً من ذلك... وقد استخف الشلقاني بهذا الجرح المميت وتمالك نفسه، وقام يجرى على السيارة وقد استقلها المتهمان وأغلقا أبوابها من الداخل فحاول فتح أى باب فيها، فلما عجز تشبث بها فصوب وسيم إلى رأسه مسدسه مرة ثانية، وأطلق العيار النارى عليه ولولا أن اندفع الشلقاني إلى الخلف لاخرقت الرصاصة مخه ولكنها اخترقت خده واستقرت في فكه الآخر.

حضرات المستشارين :

إن المجني عليه - وهو الجريح الغارق في دمه - قد استقل سيارته وأخذ يبحث بها عن المتهمين حتى تمكن أخيراً من ضبطهما في الترام، وسلمهما للعدالة أنه بذلك قد أفاد

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

العدالة فمصطفى حبيشة هو الذي كشف للمحققين وأرشدتهم عن مغارة في جبل المقطم تقع في مكان منحدرًا انحداراً عمودياً شديداً في طريق غير مطروق بجبل الجيوشي، لا يمكن الوصول إليها إلا من طريق طويل بين المقابر ينتهي إلى جبل عال يسلك الصاعد فيه مسافات بعيدة حتّى يصل إلى صخرة كبيرة على يساره تقع من تحتها هذه المغارة التي يصعب على المدرب النزول إليها أو الصعود منها بصعوبة.

وقد وجد المحققون في هذه المغارة سراديب متسعة تنتهي إلى شئ أشبه بالحجر المستقلة ينخفض مسطحها قليلاً عن سطح أرضية المغارة، وفي هذه الحجرة عثر المحققون على حقائب المسدسات والذخائر وعلب القنابل وغيرها من مواد الفتك والدمار حيث كان أفراد الجمعية يتمرنون فيها على إطلاق النار كما كشف عن مكان آخر للجمعية يتمرن فيه أعضاؤها على إطلاق النار وهذا المكان يقع بجبل المقطم بالعباسية على مسيرة ٥ كم من آخر نقطة في جبانة الغفير حيث يوجد ربوة مرتفعة في وسطها فجوة يبلغ اتساعها أى اتساع قطرها من أعلى نحو ٤٠ متر والمتهمان من أفراد شعبة مدحت حسين فخرى التابعة للجمعية وكانت هذه الشعبة تجتمع تارة بمنزل وسيم وتارة بمنزل حبيشة وتارة أخرى في بعض الجهات الخلوية وكان الذي يقوم بتمرين هذه الشعبة على إطلاق النار هو حسين توفيق وكان من نتائج هذا التمرينات أن أصيب حبيشة مرة برصاصة في يده عندما كان يذاكر إطلاق الرصاص بحجرة ببدروم منزله وقد سلمه حسين توفيق إلى شخص أوصله بدوره إلى طبيب يقطن بخط الزيتون ضمده له هذا الجرح وقد كشف المحقق عن أثر هذا الجرح في يده.

أما باقى التفاصيل التي ذكرها حبيشة عن نشاط الجمعية وعن أسلحتها وعن تبادل المسدسات مع أفرادها فأمره مفصل في التحقيقات إننا الذي يهمنا هنا أن نذكر أنه بعد أن قبض على حسين توفيق في حادث مقتل أمين عثمان، اتجهت نية وسيم وحبيشة إلى تضليل العدالة بإبعاد الشبهات عن حسين توفيق فرحاً يأتريان باستعمال مسدس ورصاص من نفس نوع المسدس والرصاص الذي استعمله حسين توفيق في قتل أمين

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

عثمان ثم رأيا بعد ذلك أن يتابعا بنشاط شعبتها على غرار ما ارتكبته هذه الشعبة في حادث الجندی میلر فیستولیا علی سياره صالحه للسیر یرتکبان بها جرائم قتل أصحاب العیون الزرق علی حد تعبیر المتهمین.

وبعد... فإن التعويض الی یطلبه المدعی المدنی ٣ آلاف جنيه وهو مبلغ غیر مبالغ فیہ ویکفی المحکمة أن تطلع علی تقارير الطیب الشرعی والدکتور مورو الذی باشر إجراء العملیتین الجراحیتین للشلقانی...

مرافعات الدفاع

- الباعث علی جنایة القتل والشروع فیہ.
- حادث ٤ فبرایر ١٩٤٢.
- حملات الاستنکار عن هذا الحادث والمسئولین عنه.
- موقف النحاس باشا وأمین عثمان باشا من هذا الحادث.
- بطلان الاعترافات، سرية التحقیقات، سجن الأجانب، الدفاع الشرعی.



أولاً : مرافعة

الأستاذ أحمد رشدي المحامي

حضرات المستشارين :

يستدعى الدفاع في هذه الدعوى وظروفها وما عاصرها من ملاسات أن أحدد في هذه الكلمة الموجزة بجانب نواحي الدفاع الأخرى بعض النواحي السياسية التي أرى أن الدفاع عن حسين توفيق يضطر إلى الحديث عنها وأرى أن أسجل في هذه الكلمة أن ما أساء عرض له من تلك النواحي لا يفيد في روايته ولا في عبارته أنه رأى السياسي الشخصي، إنما أعرض له استجابة لحاجة الدفاع عن المتهم في دعوى جنائية ولا أريده بهذا الذي أسجله أن أتدخل من تبعات الحديث عن هذه النواحي السياسية.

ولكني أريد أن أفرق بين رسالة المحامي في ساحة القضاء وبين الشخص السياسي لهذا المحامي، وأريد ألا يمتد عمل المحامي إلا إلى ما يتصل بالدفاع عن المتهم اتصالاً وثيقاً بصرف النظر عما إذا كان ما يروى أو ما يقال قد يتفق أو لا يتفق مع الرأي السياسي الشخصي للمحامي... لا أريد التحلل من تلك التبعات فعلى كل حال رأى الشخصي أملك أن أعلنه وأستطيع أن أدافع عنه، ولكن في غير ساحات القضاء ويستدعى الدفاع أيضاً أن أعرض أول ما أعرض لمسئولية المتهم حسين توفيق لأفرق إن كانت هذه المسئولية قائمة على الدعوى الحالية أو غير قائمة.

الدفع بعدم مسئولية المتهم الأول : حسين توفيق

أرى يا حضرات المستشارين أن أقرر أن الدفع بعدم مسئولية حسين توفيق عن هذه الجرائم التي تضمنتها صحيفة الدعوى لم يكن دفاعاً دعت إليه ظروف هذه القضية إنما

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

هو دفاع يرجع إلى تاريخ قديم يتصل بحياة حسين توفيق ولسنا في حاجة إلى جهد كبير للتدليل على أن الدفع بعدم مسئولية حسين توفيق يرجع إلى سنوات تسبق - بزمان طويل - الحوادث التي يحاكم من أجلها اليوم - وذلك لأن أوراق الدعوى الحالية حوت من الأدلة ما لا يترك مجالاً لذرة من الشك في أن الحديث عن عدم مسئولية حسين توفيق إنما هو حديث قديم.

فبين أوراق الدعوى التقرير الطبى العقلى المقدم للمحكمة من الأطباء أحمد حسين سامي بك، محمد عمارة بك، يوسف بدر الدين بك الذين ندبتهم محكمة الجنايات لإبداء الرأى فيما جاء بتقرير حضرة الدكتور الخولى بك وما طلبته النيابة من الكشف على المتهم لمعرفة ما إذا كان يشكو من الحالة السيكوباتية المنوه عنها في هذا التقرير ومدى تأثير هذه الحالة على مسئوليته الجنائية ويؤخذ من أقوال الأطباء الذين سبق أن فحصوه قبل الحادث وهما حضرتا الدكتور جروجرى والدكتور محمد عبد الحكيم ما يأتي:

يقول الدكتور جروجرى أن حسين توفيق عرض عليه مساء ٣ يونيه سنة ١٩٤٤ م مع والده الذي شكاه من أن أبنه يهمل دراسته وغير منسجم مع العائلة وعند مقابلته بالابن على إنفراد بدا له أن المذكور كمن ينقصه استبصار حالته ولذا رأى عرضه على أخصائى في الأمراض العقلية وذكر له إسم الدكتور محمد عبد الحكيم ويفهم من تقرير الدكتور محمد عبد الحكيم عن تاريخ حياة حسين توفيق أنه كان عنده ضعف بصر خلقى وفي سنة ١٩٣٨ م حصل له انفصال في الشبكية وتحسين نظره من بذل النخاع، كما عملت له اختبارات الغدد فوجدت طبيعية، ولاحظ أنه يتكلم عن والدته بأنها عصبية وكثيرة التشكك ويقول عن والده أنه شديد ودائماً يشكو من سوء سلوكه للأقارب وللآخرين ولإدارة المدرسة ويتداخل في مشاجراته مع أخيه الصغير وأنه عاض في جو من العصبية وذكر بدون خجل معاية وحبه لنفسه وأنه يشعر بالضعف بمقارنته نفسه بزملائه من الطلبة ويود أن يزداد مرتبة من التقود كما يشعر بأنه مدفوع لعدم خاص وقرر أنه ذو طبيعة عصبية ومتمردة وينهمك في السياسة بالأخص ضد

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الأجانب الذين يعتقد أنهم يحرقون المصريين وأنه لا يخاف وأحياناً يأخذ مسكراً، بالأخص عندما يكون بصحبة السيدات... فالتهم مصاب بانحطاط أو نقص خلقى وهو أحد أنواع السيكوباتية أى حالات اعتلال الشخصية وربما كان ذلك ناشئاً عن أسباب تتعلق بالبيئة... وحسب ما جاء بتقرير الدكتور الخولى بك نجد أن التهم مصاب منذ الصغير بطراز من الاضطراب أو الخلل العقلى يسمى الحالة السيكوباتية أو اعتلال الشخصية... إذاً الحديث عن مرض حسين توفيق مرضاً عقلياً قديماً منذ الصغر.

ويكون الدفع بانعدام مسئولية تأسيساً على هذا المرض العقلى دفعا لم يخلق الحاجة الدعوى ولكنه تقرير لحالة واقعية منذ زمن طويل. وأرى كذلك أن يسبق الدفع بعدم مسئولية حسين توفيق عن الجرائم التي حوتها صحيفة الدعوى كل ما عداه من أوجه الدفاع الأخرى لأننا إذا عرضنا هذه الناحية من الدفاع عنه وأثبتنا من أوراق الدعوى، ومما لدينا من أوراق أخرى أن حسين توفيق مصاب بمرض عقلى يجعله قانوناً غير مسئول أعفانا هذا من التعرض لأية ناحية أخرى من نواحي الدفاع.

تقرير حضرة الدكتور الخولى بك

لقد قدم حضرة الدكتور الخولى بك تقريراً عن حالة المتهم - تبين منه أن حضرته اطلع على ملف القضية وعلى تقرير الدكتور محمد عبد الحكيم الذي كشف على المتهم في ٣ يونيه سنة ١٩٤٤ م - جاء في نتيجته :

يلاحظ أن هذا المتهم هو شاب طويل ويبلغ من العمر حوالى ٢٢ سنة ويتمتع بصحة جيدة على العموم وبالعين حول وحشى نتيجة انفصال شبكيته وشبكية العين الأخرى لسبب غير معروف تماماً ويتطلب تدخلاً جراحياً في العينين.

ويلاحظ من جهة أخرى أنه بالرغم من أن المذكور هو أحد أفراد عائلة طيبة، نشأ في كنفها في ظروف مواتية كانت خليقة بأن تساعد على ارتقاء درجات سلم الحياة نحو مستقبل باهر، فإنه منذ صغره كان مصدر قلق ومتاعب لوالديه إذ كان عنيداً، غير قابل للاقتناع ومغرم بالتدمير والتآمر ويعاكس الخدم ويقسو على الحيوانات ولا ينصاع

للأوامر والنصح ولا يفيد في الترغيب أو الإرهاب وقد حاول والده إصلاح شأنه، بإعطائه أوسع قسط من الحرية من باب التجربة، ولكنه فشل في محاولته، ثم خلص الدكتور الخولى إلى أن مسلك المتهم في خلال أدوار التحقيق كان يستوقف النظر، ويشير إلى تقلب انفعالاته وقلة اتزانه ونقص أدوار التحقيق كان يستوقف النظر، ويشير إلى تقلب انفعالاته وقلة اتزانه ونقص تبصره... فبينما هو حسب قوله دبر الجريمة باتفاق وكان يتوقف حدثاً لنفسه عقب الحادثة مباشراً ولهذا عمل بنشاط على التخلص مما لديه من طلاقات وغيرها فإنه عند حضور النيابة في نفس الليلة لتفتيش منزله والقبض عليه لم يجد من المناسب الحرص على مصلحة الشخصية فلم يمكنه كتم شعوره نحو المجني عليه، كما لم يستطيع بعد يومين مراعاة ظروفه الخطيرة، والاحتفاظ بآرائه المتطرفة وفي حين أنه على كل حال في هاتين المناسبتين أنكر ارتكابه الجريمة قبل المجني عليه وأعطى إجابات مرتبطة ببعضها ودفاعاً لا بأس به، فإنه في اليوم التالي عندما كان يواجه باستعراف المجني عليه الاونباشي ميللر وأحد الشهود على سيارة والده على أنها هي التي استعملت في ارتكاب حادثة الشروع في قتل الاونباشي، أنكر المتهم ارتكاب هذا الشروع في القتل، ولكنه لم يجد مانعاً من أن يعترف في نفس الوقت ودون سبب بجريمتي قتل وشرع فيه. تعرضه أولهما للإعدام. ثم بجرائم أخرى نسب بعضها لنفسه وباقيتها لأعضاء جمعية سرية كان هو ضمن أعضائها.

وبينما هو يمتنع في هذه المناسبة عن الإفضاء بأسماء أعضاء الجمعية فإنه لم يستمر على هذا الامتناع أكثر من بضعة أيام فأعطى على دفعات أسماء هؤلاء الأعضاء ومنهم أقاربه ونصيب كل منهم فيما ارتكب من جرائم معه وطريقة تكوين الجمعية ونظامها.

كما وصف منازل بعض زملائه. وفي حين أنه في يوم ١٨ يناير عندما ووجهه بابن خالته محمد إبراهيم كامل، أصر على أن هذا المتهم اشترك معه في حادثة الاعتداء على رفعت النحاس باشا فإنه حاول في نفس اليوم التراجع في اتهام من ليس من أقاربه وهو محمد أنور السادات وادعى عدم التعرف عليه وقال انه قرّر اتخاذ موقف جديد في

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

التحقيق. ومع ذلك لم يستمر في هذا الموقف أكثر من بضع ساعات وبينما هو قد اتهم مجدى عبد العزيز أبو سعده بالاشتراك في الجمعية فإنه بعد ذلك دعا عدم التعرف عليه ولكن لما ووجه بأقواله السابقة عنه أعطى تعليلاً لسلوكه عجيب ويبدو أشد من الإتهام. إذ قال انه قرّر أن ينقذ ما يمكن أنقاذه من أعضاء الجمعية. وقد استمر المذكور على خطته هذه في التحقيق من اتهام ثم تراجع عن أقواله بشأن من اتهمهم ثم عدول عن أجزاء من هذا التراجع. وكان يعلل اعترافاته وتراجعته بأقوال تنطوي على الغرور والتفاخر وحب الظهور.

وأخيراً جاء في جلسات المعارضة والإحالة وحاول بعبارات مشوشة نقض اعترافاته وأبدى أن هذه الاعترافات أخذت منه تحت تأثير الخمر ومخدر آخر. مع التعذيب والتهديد ووصل به الحال في النهاية إلى أن ينكر وجود الجمعية السرية أصلاً... ويلاحظ كذلك أنه تبن من وضع المذكور تحت المراقبة بمستشفى الأمراض العقلية لمدة أربع أسابيع... انه كان هادئ على العموم ونظيفاً ونام جيداً ولكنه كان متقلباً وقليل التبصر بحيث كان يثق ببعض الناس دون حذر أو تجربة كما كان لا يميل إلى البعض الآخر دون مناسبة. وكان يميل إلى سماع الحكايات أو النكات المبتذلة.

ويرى أن الجو العائلي كان مضطرباً في نظرة أحياناً بسبب تقييد والده لحرية وعدم قبوله هو لهذا الوضع وأن والده كان من جيل قديم نشأ في ظل الإحتلال الأجنبي.. ويلاحظ أخيراً أن المتهم أثناء وجوده بالسجن كان يتخذ سجنه جدية وخطّة تعاضم وتعجرف ويجلس أمامي واضعاً رجلاً فوق أخرى. ولا يتنازل بشكوى على خدمة بسيطة قدمتها إليه ويعرب عما ينسبه معتقدات وهمية عظيمة ازداد مداها على الأيام وتضمنت أنه أعظم رجل في مصر دون استثناء أحد. وربما يصبح أعظم رجل في العالم.

وأنه أحسن من هتلر ونابليون. وأنه سوف يعمل أولاً على تحرير مصر وتولى زعامتها ثم يوجه اهتمامه بعد ذلك إلى تحرير بلاد الشرق من مصر لغاية جزر المحيط الهادى بما فيها الهند والصين واليابان. ثم إلى تحرير بلاد المغرب لغاية المحيط الأطلسي.

مسئولية المتهم حسين توفيق جزئية

حضرات المستشارين

أرى أن الأفكار العظيمة التي أبداه لي المتهم حسين توفيق - حين وجوده بالمستشفى متناقضة وغير متناسقة بحيث لا تتفق مع أى نوع معروف من المرض العقلي ولذلك فمن رأى أن المذكور خال من أى مرض من الأمراض العقلية العادية الصريحة : ولكن من تاريخ حياة هذا المتهم وسلوكه أثناء التحقيق وبمستشفى الأمراض العقلية وخصوصاً من تصرفاته الشاذة التي أدت بوالده إلى عرضه على حضرة الدكتور محمد عبد الحكيم والتي ما كانت تتفق مع مركز أسرته الاجتماعى ولا مع ظروفه العائلية - أرى أن المذكور مصاب منذ الصغر بطراز من الاضطراب أو الخلل العقلي ويسمى الحالة السيكوباتية أو اعتلال الشخصية... ونخلص من هذا كله إلى أنه إذا كان المتهم ليس من المستطاع إخلاؤه من مسئولية أعماله إلا أنه من المتعين اعتبار هذه المسئولية جزئية لا كاملة وقد رأت المحكمة أن تستزيد من الآراء الطبية العلمية في هذا الشأن فأصدرت إقراراً بنذب الأطباء - أحمد بك، محمد عمارة بك، يوسف بدر بك - وكلهم من رجال الطب الشرعي لإبداء رأيهم فيما جاء بتقرير حضرة الدكتور الخولى بك ومدى تأثير هذه الحالة على مسئولية المتهم الجنائية وانتهوا من بحوثهم إلى هذا الرأى :

"أنه قد أتضح أن المتهم به بعض الشذوذ وصفه أبوه بأنه غير عادي وقورته غير طبيعية مدبية أو بها عيب خلقى ووصفه عمر بليغ وهو صديقه وملازمه في الدراسة بأنه (ملحوس شوية) وأتضح أن له أفكار سياسية متطرفة بطرد الإنجليز بقوة وأن هذه الأفكار متسلطة عليه وأنه أشبه بالمصلح الخيالى من هذه الناحية، وأنه في سبيل تحقيق هذه الأفكار قد يرتكب أفعالاً إجرامية عديدة، وأنه يشعر بالسرور عقب ذلك، كما قال زميله عمر بليغ، كما يتضح أن عنده درجة كبيرة من عدم الثبات لتقلبه في اعترافه وقد خلاص الأطباء من أبحاثه إلى تقرير بأن المتهم به بعض الانحلال أى عمليات النقص الخلقى من عدم انتظام بالرأى وحلق ضيق مرتفع وبرز بالحاجين واعوجاج بالحاجز الأنفى وبعض أعراض الاعتلال في العدد الصماء.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ويشير إلى تأثيرها على طول القائمة وكبر اليدين وتفرطح مكان الغدة النخاعية وزيادة طول الأطراف عند الجذع وحركات عصبية لا إرادية حول الفم والعنق في بعض الأحيان، وهي في الراجح نتيجة ضعف عصبى خلقى ثم انفصال في الشبكية يرجع إلى ضعف خلقى أيضاً فالمتهم مصاب باعتلال في التفكير فهو لا يفكر في المستقبل وكان يعيش لحاضره ولم يكن يستفيد من درس في الحياة وهو شخص يعتبر زملاءه كالقطط لا تهمة القوانين ولا ينجل من السرقة أو ذكر جرائمه ولا يشعر بالندم ويعتقد أن الجيل الحاضر لا يصلح وإنه خسر بإحتلال الإنجليز وقد ختموا تقاريرهم بأنهم يميلون بعد استعراض كل ذلك إلى اعتباره غير كامل المسئولية... أى أنهم قد اتفقوا على أن حسين توفيق مصاب بما سموه (الحالة السيكوباتية) أو اعتلال الشخصية وأن مسئوليته عن جرائمه قائمة لكنها مسئولية جزئية.

ظروف الرأفة في تقدير العقوبة

حضرات المستشارين

إنه إذا قُدر للشق الأول من دفاعى عدم التوفيق، واعتبر حسين مسئولاً عن تلك الجرائم، فإننا سنبن في الشق الثاني العناصر التي يجب أن يكون لها اعتبار في وزن عقوبته وهي :

سن المتهم :

ولد هذا المتهم في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥م أى أنه في أول دور من أدوار الشباب الذي لا يكمل فيه الإدراك ولا التقدير.

عوامل الاستفزاز :

تلك العوامل التي أحاطت بحادث ٤ فبراير ومجىء حكومة النحاس باشا على أسنة الرماح الإنجليزية وجمع التبرعات لإنشاء قرية في إنجلترا يطلق عليها قرية

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

العلمين وما قيل من أن صلة مصر بانجلترا صلة تشبه الصلة المترتبة على زواج كاثوليكي - أى زواج لا انفصال فيه.

إحتلال مصر والمزيد من الاستفزاز :

لا شك أن الإنجليز وتاريخ عدوانهم القديم ماثل للعيون ووعودهم التي أخلفوها عن تحقيق استقلال البلاد عديدة... ثم جاءت الحرب وبؤسها وما قاسته البلاد من وطأتها وما أعقب ذلك من حادث ٤ فبراير، كُل هذا لا يتطلب المزيد من الاستفزاز نحوهم : فالعداء قديم والتفور منهم ملأ النفوس.. وما أن انقشعت غياهب الحرب ولاحت بوادر السلم، حَتَّى أخذت البلاد تترقب مصيرها منادية بالجلء - وكل زعيم ينادى بالمقاومة ويشجع على النضال وانتشرت عدوى التدريب على السلاح والاستعداد لليوم المشهود هو النضال.. وكانت قد أعلنت مبادئ حريات الشعوب ولكن الشباب كان يرى البلاد وهى محتلة يجوبها البريطانيون من كُل صوب ومكان ما عبر عنه أحد المتهمين في ليلة الاعتداء على مللر بقوله "السماء بتاعتنا والقمر بتاعنا وتتمتع به العيون الزرق وأم العيون الزرق"... كُل هذه العوامل كان لها أثر هام في تفكير المتهمين في الخلاص. وتلك المقالات الكثيرة لم يكن قد جف مرادها بل لازال يرن صداها. ويتردد وقعاً إلى قبيل حادث أمين عثمان فزت بصيرتهم وألهبت أفئدتهم، وأثارت نفوسهم وأدارت عقولهم وساقهم تفكيرهم إلى أن لا خلاص إلا بالقوة فرفعوا السلاح وقاموا بالاعتداء.

حضرَات المستشارين :

إنكم تحاكمون هؤلاء المتهمين تحت سمع وبصر الأمهات والآباء. هؤلاء الذين ذاقوا طوال أيام المحاكمة أمر وأقسى ما يلقاه الإنسان في الحياة... تذكروا أن هؤلاء هم الكتيبة الأولى في جيش الجهاد، فأرشدوهم إن ضلوا السبيل، ولكن لا تقتلوا في الأمة روح الجهاد...



ثانياً : مرافعة

الأستاذ على الخشخاني المحامي

موقف حسن أنور حبيب من حادث

حادث ٤ فبراير واستنكاره لهذا العدوان

يا حضرات المستشارين :

إن موقف الأستاذ حسن أنور حبيب ممثل الإتهام خدم الحق بكلمته عن حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ : سيظل وصمة في جبين الإمبراطورية البريطانية وسيظل دليلاً صارخاً على البربرية التي هوى إليها الإنجليز في ذلك اليوم الأغبر الكالح... فقد قابلوا الوفاء بالنكران والإحسان بالإساءة والصنيع بالجحود... ولكن هذه القوة الغاشمة وقفت عند حدودها ودحرت أمام البسالة والإقدام والشجاعة والحصانة التي لمسها، ولقيها ممثلوها في رمز وادي النيل فاروق الأول حفظه الله... سنظل نلعن الإنجليز أبد الدهر ما داموا محتلين بلادنا ولو كانوا في أجذب بقعة منها ويخيل إلى أن كل باب يغلق كأنها يبصق في وجوههم وأن كان حجر بأرض الوادي ود ولو طار فحصبهم في جباههم وأن كل كلب ينبح إنَّها يصرخ في وجوههم... اخرجوا من هذا البلد... الخ.

أهـى الصدفة وحدها، ووحى الحق أن يفتح أول محضر من محاضر التحقيق في هذه الدعوى باسم الأستاذ أنور حبيب وكيل النيابة وأن يتعاقب عليها بعد ذلك محققون متعددون منهم عبد الرحمن الطوير باشا النائب العام ويحي بك مسعود المحامي العام الأسبق وعبد الرحمن بك الرفاعي رئيس نيابة جنوب القاهرة وقتذاك. والأساتذة محمد

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

صدقى البشبيشي ومحمد صادق المهدي وكامل قاويش إلى أن انتزاع هذا الأخير بجهوده واجتهاده المعروفين سجل الدعوى وعبث بكافة الحقوق والضمانات التي كفلها القانون لقطاع الطريق، وناهشي الأغراض عساه أن يصل إلى اعتبار قام في نفسه، أنه مدركه على اكتشاف هؤلاء الأبرياء والى بطولة صور له الوهم أنه ملاق عنها نصيب المبرزين أصحاب المعجزات، هل ظن أنه بهذا الوضع الذي فرضه أن القضية أصبحت قضيته وأنه لا معقب عليه فيما تورد فيه من مخالفات. ولكن الله شاء أن ينجى الأستاذ القاويش.

إن الأستاذ أنور حبيب جاء ليختم الدعوى ممثلاً للاتهام، كما بدأها محققاً. وقد نال حضرته قسطه من اللوم، وبسبب أدائه لبعض الواجب في هذه القضية، حتى تكلم في مرافعته عن حادث ٤ فبراير ووصفه بأنه وصمة في جبين الإمبراطورية البريطانية... ثم جاء النائب العام في الجلسة التالية ليمحو أثر ما قيل والنائب العام هو الذي ندب الأستاذ أنور ممثلاً للاتهام، فليس معقولاً ولا مقبولاً إلا يكون سعاده قد أشرف على المرافعة وهي مكتوبة ومحصورة.

وإذا صح أنها لم تحظ بالعرض عليه، فماذا جناه وكيل النيابة حتى يقف النائب العام منه هذا الموقف العجيب وكلاهما مصري يمثل الإتهام في مصر، ولعل النائب العام نسي أن الجرائم موضع الإتهام، تتصل بالإنجليز، أو أقل أنها تتصل بالمحتلين لبلادنا، المضيعين لكرامتنا واستقلالنا.

وهم الذين وصفهم رئيس الحكومة في مجلس الأمن بأنهم طفيليون. ولعل النائب العام رأى أن اللعنة التي صبها وكيل النيابة على الإنجليز قد تمس خواطرهم أو تجرح شعورهم وأنها لا تستقيم مع طلب محاكمة المتهمين لأنهم ثاروا في وجه الإنجليز وصنائع الإنجليز... وأن هذا التصحيح لا فائدة منه... ولن يغير من واقع الحال في الدعوى. فالإحتلال البريطاني جائم فوق صدورنا، سافراً كان هذا الإحتلال أو مستتراً... ومصيبة مصر فيه كبيرة.

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

حالة حسين توفيق العقلية :

إن حالة حسين توفيق العقلية والسيكوباتية، قد خلقت فيه من الصغر، فماذا عسانا أن نفعل، وهل نحن الذين خلقناه. وعللناه... إن الله أراد أن يعفيه من كُلِّ حكم جنائي فخلقه شاذاً هكذا... وهذا عامل يرفع المسئولية إطلاقاً...



تاريخ الجريمة السياسية

وتعريفها وموقف الفقهاء منها

حضرات المستشارين

إن الجريمة السياسية كانت في القرون الوسطى تلقى من الشارع أشد العقوبات وكان المجرم السياسى يصادف من صنوف العذاب وألوان الاضطهاد ما يجعله أسوأ حظاً من المجرم العادي، فكانت العقوبة تتعدى جسده وبدنه إلى عرضه وماله ثم إلى ذريته وورثته من بعده، ولم تكن تلك المعاملة مما يثير الدهشة، ذلك لأنها كانت نتيجة منطقية لتذكر السلطات في أيدي الملوك، فكان جزاء الذي يثور على نظام الحكم أن يقتل أو تحرق جثته، وينكل به وبذويه أيما تنكيل، ومن أجل ذلك سميت الجرائم السياسية بجرائم الاعتداء على الملك لأن الملك والدولة كانا اسمين لمعنى واحد... فلما شبت الثورة الفرنسية ونودى بمبادئ الحرية والإخاء والمساواة، وأعلنت حقوق الإنسان تبدلت النظرة إلى الإجرام السياسى وخففت العقوبة فيه إلى حد كبير، ومن رجوع فرنسا انتشرت في دول أوروبا فكرة المعاملة الممتازة للمجرمين السياسيين.

وبعد...

فالجريمة السياسية هي تلك الأعمال المحرمة التي ترتكب ضد نظام الدولة السياسى في الخارج أو في الداخل، فهي تخالف الجرائم العادية في أنها لا تدفع إليها شهوة الانتقام، وليست بواعثها النزوات الإجرامية الشريرة الكامنة في النفوس الخبيثة

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

أو الرغبة في السلب والنهب وكسب المال الحرام، بل كانت تدعو عقيدة استقرت في نفس الجاني فأمن بها واندفع متأثراً بوحيتها إلى ارتكاب الجرم. ومتى نجح المجرم السياسي في حركته، أصبح بطلاً شعبياً، وقد يصبح حاكماً بيده زمام الأمر.

ولقد اختلف فقهاء القانون في تعريف الجريمة السياسية... ويلاحظ أن آرائهم ترد - في هذا المجال - إلى مذهبين أساسيين - المذهب الشخصي والمذهب المادي - فأما عن المذهب الشخصي تعتبر الجريمة سياسية متى كان الباعث عليها أو الغرض منها سياسياً ، فيرى أنصاره أن العبرة بالباعث الذي حمل الجاني على ارتكاب الجريمة أو الغرض الذي قصد إليه من ارتكابها.

وأما عن المذهب المادي، فيرى أنصاره أن العبرة بطبيعة الجريمة نفسها وصفتها الخاصة، فتعتبر الجريمة سياسية متى كانت موجهة ضد الحكومة باعتبارها سلطة سياسية موكول إليها المحافظة على أمن البلد من جهة الداخل...

ومما يجدر ذكره، إن التشريع المصري لم يأخذ بنظرية الجريمة السياسية وعلى ذلك فالجرائم السياسية بأنواعها في مصر تعامل معاملة الجرائم العادية ولا شك أن الذي دعا إلى ذلك وإلى إغفال نظرية الجريمة السياسية عند وضع التشريع الجنائي هو معاصرته لبداية الاحتلال الإنجليزي والرغبة في شد أزر عناصر الرجعية أو ما استتبع ذلك من العمل على كبت عوامل التحرر - بل فرض الإنجليز سلطانهم على الإدارة الداخلية في مصر بإنشاء ما أسموه قلم البوليس السياسي، لا ليعلمون على إذكاء روح الوطنية والإشراف على الجرائم السياسية بما يجب أن يتوافر في رجال الحفظ من أمانة ونزاهة ووطنية، إنَّما ليكون سوط عذاب على الأحرار من شباب هذا البلد المسكين.

الباعث على جناية قتل أمين عثمان باشا

وجريمة الشروع في قتل النحاس باشا

إن الباعث على جريمة قتل أمين باشا وجريمة الشروع في قتل النحاس باشا، ثم الاعتداء على الجنود البريطانيين، وهو باعث سياسى بحت، خلقتة أحوال سياسية صرفة، هى التي جعلت المجني عليهم في الدعوى يمثلون في نظر المتهمين مبادئ أو نظاماً تخالف المبادئ والنظم التي يرونها أساساً لرفع نير الأجنبي عن البلاد أو بعبارة أخرى أن المتهمين أقدموا على ارتكاب هذه الجرائم قياماً على ثورة من هيئة سياسية أنشأتها - ولو في حد اعتقادهم - تصرفات المجني عليهم بصورة تتعارض مع مصالح البلاد ومستقبلها، وإذا فباعث الجريمة هو استئصال شأفة خطر سياسى رأى المتهمون أن في بقائه القضاء على المثل السياسية السليمة.. وتأسيساً على ذلك يمكن القول بأن الهدف أو الغرض الذي ارتكب المتهمون جرائمهم في سبيله، إنمّا هو غرض سياسى محض، يتمثل في الحصول على نوع من الأمن السياسى بالقضاء على الأسباب التي تقف في سبيله وضمان مصلحة عامة غير شخصية من طريق الجريمة.

ولقد اعترف المتهم الأول حسين توفيق - على فرض صحة الاعتراف - بأنه إنمّا ارتكب هذه الجرائم مبعوثاً عليها بأسباب سياسية ولهدف سياسى.

ولنا يا حضرات المستشارين أن نستعرض سياسة الوفد المصري من سنة ١٩٣٧ حتى كان قد ابتعد عن الوفد أبرز أعضائه من أبطال الثورة، وليس من أحد ينكر أن الأمة كانت تلتف كلها وغالبيتها المطلقة حول حزب الوفد، لأنه كان رمزاً للثورة الوطنية في سنة ١٩١٩، حتى عين لخليفة سعد رفعة النحاس باشا، أن يترك وطنية الإيثار ليمسك بوطنية الاستئثار... أن يتقل من النسك الذي يتصف به الزعماء المخلصون إلى تطلب النعمى التي يتميز بها الطغاة المتمردون فاستمروا الجاه والسلطة حتى انتهى الأمر بإقالة وزارته وتولية وزارة محمد محمود باشا كان ذلك في عام ١٩٣٧،

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ولم كان لكل نتيجة مقدمها، فإنه من الطبيعي أن يكون هناك من الأسباب ما شجعه على هذه السياسة الضارة، وكانت المقدمة التي اجتمعت عليها ظروف الأحوال السياسية لانحراف الأحوال السياسية لانحراف السياسة النحاسية، لتتجسد في الصداقة الشخصية التي ربطت بين مصطفى النحاس وبين اللورد كليرن أثر عقد المعاهدة الإنجليزية في سنة ١٩٣٦. التي كان وسيطها أمين عثمان.

ولعل من بواعث سياسة الوفد الجديد، وهي الاستعلاء الأجنبي على الأمة وعلى رأسها هذه السياسة الجديدة، سياسة الوصول إلى كراسي الحكم عن طريق السفارة البريطانية هو إحالة أمين عثمان إلى المعاش حين كان وكيلاً لوزارة المالية...

ويمكننا أن نستخلص بغير جهد أن مصطفى النحاس باشا قد رضى أن يستعين بظهير أجنبي يعرف يقيناً أنه صاحب القوة الغاشمة على السلطة الشرعية وكان من مظاهر هذه النتيجة التي انتهت إليها السياسة النحاسية مناوأتها للغرب منذ أن ألف حزب الوفد جيوش القمصان الزرقاء.

فهذه العوامل ذات أثر بعيد في وقوف الوفد ذلك الموقف العدائي من القصر. وفي إصرار النحاس باشا في شتى المناسبات على ألا يشترك الوفد في حكم قومي، إن النحاس باشا كان حاكماً بأمره مطلق السلطة في حكمه، دون رقيب - من فبراير سنة ١٩٤٢ إلى أكتوبر سنة ١٩٤٤ ولم تكن سلطة الملك حرة وإلا لأقيل النحاس باشا من زمن بعيد...

وخير دليل على عهده الأسود ذلك الكتاب الأسود الذي وضعه مكرم عبيد باشا أمين عام حزب الوفد في سنة ١٩٤٣ ويكل ما جاء فيه، ولم يلجأ النحاس باشا للقضاء على جرائم القذف التي وجهت إليه، بل اكتفى بالسكوت محتتماً وراء السفير البريطاني الذي لم يتورع هو ومستر إيدن عن أن يعلن لرئيس الحكومة أحمد ماهر باشا في صورة الاعتراض على خطاب العرش، للأعضاء عن محاكمة النحاس.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ولما أقيمت وزارته وجاءت وزارة أحمد باشا أطلقت الحريات من عقابها وعرف الناس ما جرت به سياسته الاستعداد التي أنساق الوفد ورائها وعرفوا أن النحاس باشا لم يخن وظيفته فحسب، بل وخان وطنه كمستعبد للأجنبي على عرش البلاد.

وبعد... فلا شك أن أمين عثمان باشا القاتل القاتل، نشأ مصري الجنس بريطاني الحس وتلقى علومه في تلك المستعمرة البريطانية وهي كلية فيكتوريا، فاستكمل بذلك عنصرية الأجنبي، فلما شب تزوج من ربيبة مستر ريد ناظر الكلية، الذي حفظ له صنيعة واحتضنه كابن من أبناء الإمبراطورية البريطانية، ودفعه في وظائف الدولة...

وليست خافية صداقته باللورد كليرن وأنه كان الوسيط في مفاوضات سنة ١٩٣٦ حتى عين سكرتيراً للنحاس باشا، ثم أنشأ رابطة النهضة! انه كان سمساراً سياسياً يعمل لصالح بريطانيا ولذات نفسه، وأنه الذي مهد لحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ذلك الحادث الذي سيظل مسطوراً في صفحة الخطوب.

إن الذي لا مرأى فيه هو أن المتهمين قد ارتكبوا هذه الجرائم لأنها تمثل في نظرهم قصاصاً عدلاً لجرائم ارتكبت في حق الوطن من جهة وقطعاً لسلسلة من الآثام السياسية رأوا أنها ما كانت لتنتهي إلا بالقصاص من مرتكبيها واستئصال وسائلها من جهة أخرى...

ولما كانت الجريمة التي ترتكب ضد مصلحة الدولة هي في الواقع توجه ضد مصلحة كل فرد فيها فإن الأثر الذي يمكن أن يستخلص من الأفعال التي ارتكبتها متهموا هذه القضية، هو رد عدوان لا محيص عن رده، ودفاعاً قررت الشرائع عن كيان شخص مستمد من كيان عام. وهو المعروف قانوناً بحق الدفاع عن النفس والمال، وبناء عليه فإن حكم الأفعال التي اقترفها المتهمون، هو حكم حالة لا جريمة... هي حالة الدفاع المشروع. ويجب لبيان أركان حالة الدفاع الشرعي عن النفس والمال، وتطبيقها على واقعة الدعوى أن تعرض للجرائم التي ارتكبتها المجني عليه، وكانت سبباً وباعثاً لحالة الدفاع المشروع.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الإحتلال البريطاني : إن الله خلق الناس أحراراً وأورثهم حقاً في القتل حلالاً في سبيل التحرر.

ومصر التي غلبت قوى الطغيان على أمرها في سحيق عهودها لم تكن لتسكت على الضيم في عصر النور، لهذا لم تكن لترضى مهانتها في ظل الإحتلال البريطاني الذي بدأ في سنة ١٨٨٢ معتمداً على البطش وحده ولأن استقلال مصر من الأمور الطبيعية إلا أنه تأكد دولياً في عام ١٨٤٠م بمعاهدة لندن، والتي التزمت فيها بالاعتراف لمصر باستقلالها وكفالاته وضمان عرشها في الأسرة العلوية الحاكمة.

ولم يكن ليجد من هذا الإستقلال سوى قيد السيادة العثمانية والتي قررتها معاهدة لندن. وقد تراخت هذه السيادة مع الزمن حتى أصبحت اسمية. وإذا لم يبق من مظاهرها إلا الجزية السنوية، وكانت تفقد كل مظهر لها بالقياس إلى الامتيازات الأجنبية.

قيام الحرب العالمية الأولى

وإعلان "ماكسويل"

تولى إنجلترا إلزام السلطة العسكرية في مصر : إن الإنجليز رسخوا أقدامهم في مصر بهذا الإعلان ولما دخلت تركيا الحرب وأطلقت بريطانيا كل سهامها. وسلبت مصر كل مظهر من مظاهر حكمها الذاتي وذلك حين أعلنت الحماية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤.

- معاهدة سنة ١٩٣٦ :

- هذه الحماية السافرة... والتي كانت نقمة على مصر.

- حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ : والاعتداء الصارخ على عرش البلاد...

ودستورها وحريتها.

حضرات المستشارين :

إن علاقتنا بالإنجليز ماضيها وحاضرها، كلها سلسلة من جرائم يرتكبها قوى غالب في حق ضعيف مغلوب. وقد نغض الطرف عن كُل هذه الموبقات التي قارفها هؤلاء السادة والمذابح التي أقاموها لأبنائنا.

ولكن لَيْسَ من السهل أن تناقض عن ذلك الحادث الجسيم الذي ارتكبه الإنجليز بمساعدة نفر من المصريين - مع الأسف - في حق مصر حين اعتدوا وحشياً على رمز البلاد الممثل في عرضها المقدى وسلطتها الشرعية، إلا وهو حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ الذي وقع بعد معاهدة الصداقة والشرف والاستقلال...

أليس إذاً من حق المصريين أن يثوروا على هذه الأوضاع، وأن تجتمع كلمتهم على الجهاد في سبيل الإخلاص فيبذل كُل من نفسه وجهده وماله وما استطاع في سبيل تحرير الوطن وطرده الأجنبي منه. فإذا ثار نفر من الشباب المثقف ثورة الأمة في سنة ١٩١٩ فخاطر بحياته وبذل ماله القليل في سبيل تكوين جيش للإخلاص من هذه العبودية أتسمى هذه الأفعال جريمة في نظر قانون العقوبات المصري يزج من أجلها هؤلاء الشبان في السجون، أليس مثل هذا الجهاد في سبيل الوطن نوعاً من أنواع الحروب المعترف بها دولياً؟.

هل يجوز تقديم هؤلاء المحاربين للمحاكمة من أجل الدفاع عن مصالح بلادهم؟ إذا أنتم فعلتم، فقد فقدت بذلك مصر وسيلة من وسائل الجهاد.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مرافعة الأستاذ الدكتور محمد سليم العوا

المحامي بالنقض

في

القضية رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٩٠

حصر أمن الدولة العليا

(إغتيال الدكتور رفعت المحجوب)

عن

حامد أحمد عبد العال أحمد (المتهم الرابع)

و

ضياء الدين فاروق خلف (المتهم الثاني عشر)

جلسة ١٩٩٣/٤/٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سيدي الرئيس

حضرات المستشارين الأجلاء

أتشرف بالحضور أمام عدلكم مع المتهمين:

الرابع : حامد أحمد عبد العال، والثاني عشر : ضياء الدين فاروق خلف وألتمس
القضاء ببراءتها مما نسبته النيابة العامة إليهما في هذه الدعوى.

سيدي الرئيس، حضرات المستشارين الأجلاء

١- قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِ شُعَيْبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ : ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ
يَشُعَيْبُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا
كَرِهِينَ ﴿٨٨﴾ قَدْ أَفْتَرْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّيْنَا
اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ
شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبُّنَا أَفَتَحَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ
الْفَاتِحِينَ ﴿٨٩﴾﴾. (الأنعام : ٨٨-٨٩)

٢- وحذر الله تبارك اسمه أهل هذا البلد، مصر، على لسان السحرة الذين آمنوا
بربهم وبنبوة موسى وهارون فقال تعالى : ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ
جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿٧٤﴾﴾ (طه : ٧٤).

وبشرهم بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى ﴿٧٥﴾ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ مَنْ تَزَكَّى ﴿٧٦﴾ ﴾ (طَبَقَاتُ: ٧٥ - ٧٦).

٣- وعلمنا ربنا في كتابه أن ندعوه بدعاء أصحاب محمد ﷺ : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ كُنَّا مُسِيئِينَ أَوْ أخطَاءْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ (البَقَرَةُ : ٢٨٦)

سيدى الرئيس، حضرات المستشارين الأجلاء

إن المتشرف بالمثل أمامكم يستشعر عظمة الجزاء الذي أعده الله للقضاة العدول، فقد قال الرسول ﷺ :

"قاض في الجنة وقاضيان في النار، فأما الذي في الجنة فقاض علم الحق وقضى به، وأما الذي في النار : فرجل علم الحق وقضى بغيره حيدة عنه، وجار في الحكم، ورجل قضى للناس على جهل، فهو في النار".

فإذا كانت الجنة هي الجزاء الموعود فما أهون ما بذلتم لها من ثمن وهو جليس، وما أقل ما أديتم في سبيلها من جهد وهو كبير، والذي ضحيت به من راحتكم، وصحتكم وقدمتوه من أنفسكم إذا قيس "بما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر" تبين لكم أى العوضين أغلى، وأى البيعتين أرجح.

سيدى الرئيس..... حضرات المستشارين

والقاضى الذي يستحق - عند الله وعند الناس - مكانه قاضى الجنة هو الذي يتسع صدره لما تضيق بسماحه أذنه، ويستمتع بما يخالف هوى نفسه من قول غيره، لعله يجد في تتبعه رضا ضميره الباحث عن العدل وحده، والحق وحده.

سيدى الرئيس..... حضرات المستشارين

والعدل معنى يقوم بالنفس بعد النظر في البيانات. وينطق به اللسان بعد أن يكتمل للقلب اليقين والاطمئنان، فإن تردد ظن القَاضِي في صدق التهمة بين وجهين سقط الوجهان، وإن شك في استحقاق إحدى عقوبتين سقطت العقوبتان.

هكذا قرّر الأمام السيوطى في أشباهه وهو يشرح قاعدة :

"الثابت باليقين لا يزول بالشك"

سيدى الرئيس، حضرات المستشارين الأجلاء

والثابت يقيناً، بل المفترض أصلاً، هو براءة المتهم : حتّى يقوم أمامكم دليل يقطع كُـل شك ويقضى في النفس الهادئة المستبصرة على كُـل تردد، أنه قد ثبت إدانته بجرم محدد يستحق عقوبة لا خلاف عليها.

فاستحضروا - حضرات المستشارين - هذه المعاني مجردة ومجسمة ونحن نقف أمامكم في محاولة بيان وجه الحق في هذه الدعوى، موقنين أنه لا "يُطلّ دم في الإسلام"، وأنه إن يكن المجني عليه قد قتل ظلماً، فإنه لا يجوز أن يقتل ظلماً به رجل واحد، فضلاً عن بضعة وعشرين رجلاً يمثلون الآن بين أيديكم مترقبين قضاء ضماثركم التي لا رقيب - بعد الله - سواها على عملكم وقولكم..

سيدى الرئيس، حضرات المستشارين

إن المتشرف بالمثل أمام عدلكم موكل للدفاع عن المتهم الرابع والمتهم الثاني عشر وحدهما، فما أفاد غيرهما من المتهمين مما قد يورده دفاعاً عنهما، فخير لمن أفاد منه وخير لمن أورده، وقد يثاب المرء رغم أنفه!!

وما أضر بموقف غيرهما من المتهمين من دفاعه فلضرورة الدفاع دون سواها يعرّجُ عليه، وليس من مقصود الدفاع أن يضار أحد من المتهمين أيا كان موقفه أو موقعه في

الدعوى من موقف المتهم الرابع والمتهم الثاني عشر أو موقعها منها. والضرورات تبيح المحظورات!!



وحديث هذا الدفاع - سيدى الرئيس - حديث منقسم إلى أقسام يكمل بعضها بعضاً.

فأما القسم الأول: ففى الحديث عن الإلتواء للإسلام وأثره في نفوس المتهمين وفي سلوكهم أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر.

وأما القسم الثاني: ففى الحديث عن الباعث على ارتكاب الجريمة التي نحن بصدددها، وانتفائه - في حق المتهم الرابع والمتهم الثاني عشر - بل وفي حق المتهمين كافة.

وأما القسم الثالث: والأخير ففى الحديث عن الدليل المدعى بقيامه قبل المتهم الرابع وقبل المتهم الثاني عشر. وسيثبت منه لعدالة المحكمة اننيار هذا الدليل وقصوره عن حمل التهمة الخطيرة المنسوبة إليهما.



القسم الأول

١ - إن الإسلام في هذا البلد - سيدى الرئيس - أصيل أصالة تراه وهوائه ومائه، وليس عبثاً أن رسول الله ﷺ قد أوصى أصحابه "ستفتح عليكم مصر، فاتخذوا من أهلها جنداً كثيفاً، فإنهم وأزواجهم في رباط إلى يوم القيامة".

٢ - والرباط هو الوقوف بالمرصاد للأعداء، والرد على كيد الكائدين للدين ومكر الماكرين بأوليائه.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

٣- والمتهمون المائلون خلف هذه القضبان ليسوا إلا فئة من فئات هؤلاء المرابطين في سبيل الإسلام على أرض هذا البلد الذي شاء الله تعالى له أن يكون الوعاء الذي يحفظ العلم الإسلامي قروناً متوالية، والمنبت الذي يخرج الثمرة الإسلامية فكراً وفقهاً، ويحتضن الفقهاء والقضاة والدعاة المسلمين كلما ضاقت بهم أراضيمهم فيجدون فيه سعة ومخرجاً.

٤- والأمثلة لا تحصى... فليس في بلاد الإسلام بلد بعد مكة المكرمة هاجر العلماء إليه واستقروا به واتخذوا من مساجده مدارسهم ومن شبابه طلابهم، كما فعلوا في مصر على مر السنين بل على مر القرون.

٥- ولم يكن ذلك مما يرضى أعداء الدين، ولكنهم كانوا لا يستطيعون سبيلاً إلى منعه، فلم تكن هناك جوازات سفر (تزور!). ولم تكن هناك تأشيرات لا يستطيع الإنسان الحصول عليها حتى للحج أو العمرة إلا برضاء حكومته ومباركتها لسفره، وإلا فهو هارب من وجه العدالة، فار من قبضة الأمن، متآمر ولا بد، وإلا فما تفسيره لخروجه من بلد من بلاد الإسلام - التي هي في الأصل الديني والفقهي دار واحدة - إلى بلد سواه!!

٦- وقد تحدث أمام الهيئة الموقرة، سيدى الرئيس، المتهم الثانى صفوت عبد الغنى - على مدى جلسات عدة، اتسع فيها صدر المحكمة لسماعه، تحدث عن الجماعة الإسلامية، وعن عقيدتها، وعن رؤيتها السياسية لواجبها الإسلامي في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٧- ولا شك - عندي - في أن الهيئة الموقرة قد استبانت من حديث صفوت عبد الغنى - حقائق ثابتة تغاير الوصف الذي أولعت النيابة بإسباغه على المتهمين في مرافعاتها... حين كررت على لسان غير واحد من أعضائها وصفهم بأنهم "خوارج هذا العصر".

٨- وهو وصف يقتضى بياناً، سوف آتى إليه حالاً، ولكننى أقرر، تثبتاً وتأكيذاً بعض المعاني التي يجب علينا ونحن في مقام الدفاع عن هؤلاء المتهمين، أن ندعو الهيئة الموقرة وهي في مقام الحكم لهم أو عليهم، أن تستحضرها، وتكون على بينة وذكر منها.

٩- المعنى الأول : أن الإسلام في نفوس المؤمنين به، أعلى عندهم من أنفسهم وأموالهم، وأنهم حين يرونه معرضاً لخطر من أعداء الله وأعداء الدين لا يخلون في سبيل نصرته بشئ، ويرون فداءه بأنفسهم وأموالهم وفاء بعقد، هم فيه طرف، والله سبحانه وتعالى هو الطرف الآخر : ﴿ إِنَّا لَنَشْتَرِي مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَّهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقَاتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقٌّ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِنِعْمِ اللَّهِ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ (البقرة : ١١١)

١٠- المعنى الثاني : أن الجهر بكلمة الحق والدين وإعلاء راية الإسلام على كل راية سواها في كل أرض إسلامية واجبان على العلماء خاصة، وعلى المسلمين عامة فالواجب "أن تكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى" والواجب أن يؤدي العلماء رسالة البيان ﴿ إذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبينته للناس ولا تكتُمونه ﴾.

ولا يجوز لرجل رأى مقاماً لله عليه فيه حق أن يسكت عنه، فإن سيد الشهداء حمزة ورجل قام إلى حاكم ظالم - أو جائر - فأمره ونهاه فقتله، فهو في الجنة.

١١- المعنى الثالث : إن الناس إذا حالوا بين المسلمين وبين البلاغ وبين البيان كانوا كالذين حاربوا الله ورسوله ومنعوا كلمة الإسلام من مخاطبة القلوب، فحاربهم

_____ شهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

أصحاب رسول الله ﷺ حتى أدال الله دولهم وفتحها للإسلام، وكان قائلهم يقول لقائد جيوش كسرى :

"إن الله قد ابتعثنا لنخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة الله الواحد القهار".

١٢ - المعنى الرابع : أن المسلمين الملتزمين، وكل هؤلاء المتهمين مسلمون ملتزمون، لا يتصرفون بهوى النفس أو برغبة شخصية أو شهوة ذاتية، إنما يحاولون أن يصدروا فيما يأتون ويدعون عن فهم صحيح لما يجب وما يحرم وما يجوز في شريعة الإسلام.

فإن أصابوا حمدوا الله على توفيقه، وإن أخطأوا وتبينوا خطأهم تابوا إلى الله واستغفروه. ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ (الأعراف : ٢٠١).

١٣ - المعنى الخامس : أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب ديني على كل مسلم ومسلمة، والذين يحصرون القيام به في فئة أو جماعة أو هيئة أو سلطة يضيقون ما وسعه الله، ويشرعون ما لم يأذن به الله : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (التوبة : ٧١).

والمعروف هو كل ما ينبغي فعله أو قوله في الشرع. والمنكر هو كل محذور الوقوع في الشرع. (الغزالي - الإحياء ج ٢ ص ٢٨٥).

ولم يذم الله تعالى جده أهل الكتاب بشئ كما ذمهم بترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ﴿لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه

لبئس ما كانوا يصنعون ﴿ بل إن وظيفة الرسول ﷺ هي أنه : ﴿ يَأْمُرُهُمْ
بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ (الأنعام - ١٥٧)

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس فوضى، بل إن النبي ﷺ لم يترك
ترتيب درجاته للعقول - وهي دالة عليها بالفطرة السليمة - إنما حددها في
الحديث الصحيح بقوله : "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم
يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان، ليس وراء
ذلك من الإيمان حبة خردل".

والترتيب ليس على ظاهره : فأول مراتب الإنكار تقع بالقلب : كراهية
للمنكر وأهله، وثانيها باللسان دعوة إلى الحق وترغيباً في المعروف، وثالثها باليد
حين لا يجدي الكلام، وبشرط أن تؤمن الفتنة، وألا يكون النهي عن المنكر مؤدياً
إلى منكر أشد منه.

١٤ - المعنى السادس : أن المظلوم له - بل عليه - أن يرفع الظلم عن نفسه، ويدفعه بكل
وسيلة استطاع بها دفع :

﴿ لَا تُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾ (النساء : ١٤٨).

﴿ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا
ظَلَمُوا ﴾ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴿ (الشعراء : ٢٢٧).

﴿ أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير ﴿
الذين أخرجوا من ديارهم بغير حقٍ إلا أن يقولوا ربنا الله ﴿ ولولا دفع الله
الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومسجد يذكر فيها
اسم الله كثيراً ﴿ ولينصرت الله من ينصره ﴿ إن الله لقوى عزيز ﴿

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴿٣٩-٤١﴾.

﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ۚ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ﴾ (الأنبياء : ٣٣).

١٥- ولكل معنى من هذه المعاني، سيدى الرئيس، موضع يستحق الذكر فيه في هذه القضية، وكل معنى منها رد على تهمة أو أكثر مما ألصق بهؤلاء المتهمين الأبرياء، وسيكون نظركم إلى هذه التهم في عدلكم وتجردكم وحيادكم وفي ضوء هذه المعاني، هو الطريق الذي يحق الله به الحق في حكمكم، ويبطل به الباطل.

١٦- ويبقى لي في هذا القسم من أقسام الدفاع أن أبين لعدالة الهيئة الموقرة مسألة "الخوارج" التي قلت إن النيابة العامة بدت مولعة بأن تصف المتهمين بها.

وكأني بالنيابة العامة في إسباغ هذا الوصف على المتهمين كانت ترمي إلى تبشيع صورتهم، وإلى تنفير قاضيهم من أن يعامل بالعدل الواجب قضيتهم، تأثرا بالمعنى الذي يوحى اللفظ به، دون وقوف عند حكم الشرع فيه.

١٧- والدفاع يقرر ابتداء أنه لا أثر لهذا الوصف على التهم الموجهة الى المتهمين، ولا على حقيقة انتماهم الإسلامي الذي يفخرون به، ويقدمون أرواحهم فداء له على نحو ما قرروا بلسان صفوت عبد الغنى أمام قضاتهم العدول.

١٨- والدفاع لا يخشى تأثير هذا الوصف على الهيئة الموقرة، فيهتم لذلك ببيان حقيقة حكم الخوارج في الإسلام لأن هذه المحاكمة تتم وفق قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وهما لا يفرقان في ضمانات المحاكمة وفي حقوق الدفاع، وفي التزام "أصل البراءة" بين متهم من "الخوارج" ومتهم من "أهل السنة والجماعة" ولكن الدفاع حريص على بيان عدل الإسلام الشامل الذي يسع المخالفين والموافقين على سواء، ولذلك يحاول أن يعرض هذه المسألة في إيجاز

شديد ليثبت أنها لو صحت، وهى غير صحيحة، فإنها لا تستوجب للمتهمين أوصاف الذم وصفات القدح التي رمتهم النيابة بها في مرافعتها الافتتاحية، وفي عدد من المرافعات التالية لها.

١٩ - إن الخوارج - سيدى الرئيس - "هم الخارجون على الحاكم المسلم الملتزم بأحكام الإسلام بتأويل ولو كان بعيد المأخذ".

(في أصول النظام الجنائي الإسلامى، دكتور محمد سليم العوا، ط ٢، دار المعارف ١٩٨٣ ص ١٣٠).

وعلماء الأحناف يقولون إنهم: "الخارجون على إمام الحق بغير حق، فإن كان خروجهم بحق فليسوا بغاة ولا خوارج بل الإمام ومن معه هم البغاة والخوارج!!"

٢٠ - وتسميتهم بالبغاة جاءت من قول الله تعالى في سورة الحجرات :

﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ (الحجرات: ٩ - ١٠)

٢٠ / ١ - فهما طائفتان كلتاهما مؤمنة.

٢٠ / ٢ - وهم جميعاً إخوة والطائفتان أفرادهما إخوان للطائفة التي لم تقاتل ولم تدخل في الفتنة.

٢٠ / ٣ - والإصلاح يكون بالعدل والقسط.

٢٠ / ٤ - والإصلاح يكون إبتغاء رحمة الله تعالى.

٢١- فكيف يكون شكل العلاقة في المجتمع المسلم مع هؤلاء الخوارج البغاة؟

أجاب على رضى الله عنه، وبيعض قوله احتجبت النيابة في مرافعتها الإفتاحية وتركت بعضه، والله ينعى على أهل الكتاب أنهم آمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعضه :

﴿ أفؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ﴾؟؟ والدفاع مؤمن أن هذا النعى لا ينطبق على النيابة لأن يقينه أن الزملاء الأجلاء فيها كلهم يؤمن بالكتاب كله ولا يفرق بين بعضه وبعض.

٢٢- على رضى الله عنه، وهو أول حاكم مسلم عادل ابتلى بالخوارج سئل عنهم: "أكفار هم؟" فقالوا "بل من الكفر فروا"، قيل له "أمنافقون؟" قَالَ: "إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً" قيل له : فماذا تقول فيهم؟ قَالَ: "إخواننا بغوا علينا!!"

٢٣- وحين اعترضه منهم المعترضون في المسجد وهو يخطب قَالَ لهم :

٢٣ / ١- "لكم علينا ثلاث : ألا نبداكم بقتال ما لم تبدؤونا"

ونحن يقال لنا (الى يبص لعسكري حا أقتله) (والى يبص لعسكري حاخلى جسمه مصفاة) أمير المؤمنين على يقول للخوارج :.... "لا نبداكم بقتال حَتَّى تبدؤونا".

٢٣ / ٢- "وَأَلَّا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله"

"ونحن نقرأ كل يوم عن خطة وزارة الأوقاف لإغلاق المساجد الأهلية التي يسمونها : مساجد الجماعات - والمسجد في الإسلام، لَيْسَ ملكاً لأحد أو جماعة أو هيئة أو دولة، بل هو ملك لله : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ (التين : ١٨) وحتى اليوم تصدر قرارات تخصيص الأرض للمساجد تصفها بأنها، على ملك الله. والله يقول : وأن المساجد لله، ولم يقل هي للأوقاف!!

ما هي الأوقاف؟ هي الوزارة التي تدير الأموال المسلوقة، الأموال التي أوقفها أجدادنا على البر والعلم والأزهر والحرمين الشريفين وطلاب الأروقة: رواق الشوام ورواق التكرور ورواق المغاربة ورواق الأتراك... الخ وعلى حفظة القرآن ومحفظيه، وعلى أصحاب المقارئ في كل صقع من أصقاع البلاد هذه الأموال وهي مليارات المليارات أخذتها حكومة الثورة المباركة وحولتها أراضي ومباني وبدلات سفر، وإسلام سلمان رشدي، ومحاربة الفكر المتطرف (!!) وأخيراً إغلاق المساجد وإلزام الخطباء بنص موحد يأتي من وزارة الأموال المسلوقة لا يملك الإمام - وما أجل الاسم الإسلامي لمن يستحقه - أن يخالفه.!!

٢٤ - سيدنا علي قال للخوارج "لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله". ونحن نفعل ذلك كله، وآخر ما نشر عن هذا الأمر اتجاه النية، بل صدور قرار في بعض المحافظات بعدم إقامة مساجد إلا بتصريح من الجهات الإدارية، يعنى الأمنية، والنبى ﷺ يقول: "جعلت لى الأرض مسجداً" ونحن نحرم المسلمين من إقامة المساجد.

الأصل فى المساجد فى العالم كله أنها يقيمها المسلمون بأموالهم ابتغاء رضوان الله والاستثناء أن تقيم الدولة مسجداً. ونحن نريد أن نلغى الأصل إلغاء تاماً... ثم نقول إننا نحارب الغلو والتطرف. وهل يسببها إلا سلوكنا المعوج، وأداؤنا السيئ، ونظرتنا السوداء إلى كل مصلح لا ينتمى إلى الحزب الوطنى؟؟!

٢٥ - والثالثة: "ألا نمنعكم الفئ ما دامت أيديكم معنا".

والفئ هو الغنيمة، يعنى إذا قاتلوا قتالاً تحل فيه الغنائم، وهو قتال الكفار الذين تحل غنائمهم فإنهم يعطون نصيبهم منها.

٢٦ - والفقهاء الإسلامى مجمع - مجمع بلا خلاف - إجماعاً أصولياً، وهذه من المسائل القليلة التى تحقق الإجماع فيها، مجمع على أن: الخوارج ليسوا كفاراً، وإنهم لا

يقاتلون لقتلهم إنَّما لكفهم عن قتال المسلمين، وأنهم لا يقاتلون لمجرد مخالفتهم في الرأي ولكن لقتالهم المسلمين، وأن مدبرهم لا يتبع، وجريهم لا يقتل، ولا يؤخذون بما أتلَّفوا من الأموال والأنفس في أثناء خروجهم، وبيت المال - أين بيت المال؟! - يؤدي ديات المقتولين وتعويضات المصابين.

٢٧- وقاتلهم لأن خروجهم عدوان لا لأن فعلهم جريمة.

٢٨- وليس هذا الكلام - حضرات المستشارين - من عند الدفاع. ولكنه - كما قلت - محل إجماع الفقه الإسلامي ويكفي أن يراجع فيه الكتب الآتية :

١- المغنى لابن قدامة ج ١٠ ص ٥٢ طبعة المنار

٢- البحر الرائق لابن نجيم ج ٣ ص ١٥٠.

٣- شرح مختصر خليل "للخرشي ج ٥ ص ٣٠٢ - ٣٠٣.

٤- فقه الإمام جعفر الصادق لمحمد جواد مغنية ج ٢ ص ٢٧٨.

٥- مغنى المحتاج إلى معرفة المنهاج للخطيب الشربيني ج ٤ ص ١٢٣.

٢٩- وليس من هذه الكتب كتاب واحد من تأليف ابن تيميه أو ابن قيم الجوزية (تلميذه) اللذين ينسب إلى فكر الغلو أنه يستقى من مؤلفاتهما، ويتزود من معينهما، بل كلها من كتب المذاهب المعتمدة بما في ذلك المذهب الإمامي (الشيعة) الذي يرى الإمام معصوماً طاعته من طاعة الله تعالى مباشرة.

٣٠- ومع ذلك فإن الدفاع إنصافاً لابن تيميه يذكر الهيئة الموقرة بما وصفه به الحافظ الذهبي - مؤرخ الشام - قال :

كان يفتي وكأن القرآن والسنة مفتوحان أمام عينيه، وما قال عن حديث قط :
لم أجده فوجد بأي طريق كان، وقد حاربه الحاسدون فلم تفتري في الدعوة إلى الله

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

همته، ولم تلن في الحق عزيمته، لم ير الناس مثله، ولم ير هو مثل نفسه، وله فتاوى
نيل من عرضه بسببها وهي مغمورة في بحر علمه.

فليس ابن تيميه عالماً قليل الشأن حتى يستباح في كل قضية يتهم فيها
الإسلاميون ظلماً عرضه وعلمه وتاريخه. ولحوم العلماء مسمومة من أكلها لم
يسلم!!

٣١- ثم أعود إلى الفقه المالكي الذي يقرر فوق كل ما وصفناه أنه :

"إذا خرج البغاة على الإمام لظلم ظلمهم إياه فليسوا من أهل البغى، وعليه أن
يترك الظلم وينصفهم. ولا ينبغي للناس أن يعينوا الإمام عليهم لأن فيه إعانة على
الظلم ولا أن يعينوا تلك الطائفة على الإمام لأن فيه عوناً على الخروج وهو
فتنة.." (المدونة في الفقه المالكي لابن القاسم ج ٥ ص ٣٠٢).

٣٢- **حضرات المستشارين..** هل يشجع مسلكنا المسلم الملتزم أم يشبطه ويحبطه ويدفعه إلى
الغلو دفعاً متواصلاً؟؟

قارن بين الزميل الجليل الأستاذ عبد الغفار محمد بين مسلك صاحبى العمامتين
البيضاء والسوداء، ولا أحب أن أخوض غمار هذه المقارنة، ولكن نتيجتها كانت
محزنة مؤسفة لا من حيث موقف الرجلين، ولكن من حيث الموقف الرسمي من
كل منهما.. هذا ما أحزننا وآسفنا!!

وكلنا يتابع الإعلام والأسماء والأفكار التي تسيطر عليه، وكلنا يتابع التعريض
بل التصريح بأن الإسلاميين هم الإرهابيون، حتى قلنا أو أن أمريكا سمعت كلامنا
ما كانش مبنى نيويورك انفجر، مع أن سلطات التحقيق الأمريكية لم توجه إتهاماً
لأحد بعد، لكننا نقدم إليهم ما لم يعلموا حتى الآن.

٣٣- وبعد الإعلام تأتي الجامعات وأسرّة حورس، والصحف المصرية نشرت ولا تزال
تنشر.. ما بعد الذي يراد بهذا البلد وما الذي يمكن له فيه؟؟

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

٣٤- لولا "أن الله غالب على أمره" وأنه "من ورائهم محيط"!! لكان قد أصابنا من القنوط واليأس ما أصاب سوانا. لكننا بحمد الله نؤمن ونوقن أن الله غالب على أمره، ولكن أكثر الناس لا يعلمون، و متم نوره ولو كره الكافرون.

٣٥- هذا، حضرات المستشارين، هو القسم الأول من هذا الدفاع بينا فيه لحضراتكم المعاني التي تحكم الولاء للإسلام والانتماء له، وبيننا الحكم الشرعي للخوارج الذين حاولت النيابة أن تسمى هؤلاء الأبرياء خلف القضبان باسمهم للوصول إلى إجراء حكمهم عليهم، فعاملوهم به، كطلب النيابة، فهو أرحم لهم وأراف بهم من كُل حكم وضعى لو أخذوا بما نسب إليهم، وهو غير صحيح، أو أخذوا به وهم منه براء!!

٣٦- في التحقيق الجنائي تعلمنا بدهية غابت - للأسف الشديد - عن أوراق هذه القضية وعن سير التحقيق فيها، حَتَّى صح أن نسميها : الحقيقة الغائبة!!
هذه البديهية تقول (في كُل جريمة : إبحث عن المستفيد، تجد الفاعل).

إن المستفيد من الجريمة، أى جريمة كانت، لا يتحدد إلا بتحديد الأهداف التي رمت الجريمة إلى تحقيقها. والهدف الوحيد الذي كان تحقيقه ممكناً بجريمة اغتيال الدكتور رفعت المحجوب - هو زعزعة استقرار مصر.

٣٧- هو زعزعة استقرار مصر أمنياً : بادعاء أن الإرهاب يصل إلى أكبر الرؤوس في مصر برغم عشرات الآلاف من رجال الأمن الذين يحرسون كُل شبر في أرضها.

٣٨- هو زعزعة استقرار مصر اقتصادياً : بالتأثير السلبي لحادث في بشاعة هذا الحادث وخطورته على الاستثمار العربى والأجنبى فيها.

٣٩- هو زعزعة استقرار مصر سياسياً : بإشعار الدولة أن لا أمن فيها ولا أمان بها، وأن الإرهاب قادر على أن يصل إلى كُل نقطة مهما بدت حصينة من أرضها بما

يستتبعه ذلك من تشديد القبضة الأمنية (المحكمة أصلاً) على كُلِّ العاملين
بالسياسة أو المهتمين بها.

٤٠ - فمن الذي يستفيد من تحقيق هذا الهدف بشعبه كافة؟؟

إنه جهة واحدة لا ثاني لها.

إنها إسرائيل.

نعم يا سيدى الرئيس : إن الدفاع يقرر أن إسرائيل هي المستفيد الوحيد من قتل
رفعت المحجوب، ومن الإعتداء على الأتوبيس السياحي في طريق الإسماعيلية،
ومن الإعتداءات المتوالية على السياح التي يحاكم بسببها الآن أبرياء في محاكم
عسكرية لا ترقب في برئ إلا ولا ذمة، ومن التفجيرات التي تخيف ولا تقتل التي
تجرى في القاهرة وفي أكبر ميادينها وأكثرها ازدحاماً، أمام المتحف المصري.

وهي المستفيد الوحيد من تصدير الإيدز والفساد الخلقى إلى البلاد، وقضية
مصراتى مضمومة وما فيها من حقائق يذهل كُلُّ ذى عقل عن عقله ويفقد كُلُّ ذى
مروءة صوابه، ويخرج كُلُّ غيور على مقدسات هذا البلد وعلى استقلال قضائه
وكرامة قضائه عن صبره وحلمه واحتماله.

الدفاع يقرر هذا - وسيسوق الشواهد عليه حالاً، ويناشد أجهزة الأمن وهي
مليئة بالكفايات المحترفة أن تبحث عن يد إسرائيل وأيدي عملائها في كُلِّ هذه
المصائب التي لا نجد مهرباً منها إلا بالصاقها - كذباً وزوراً - بالإسلام وأبنائه
وبناته وشبابه.

• لماذا يهم إسرائيل زعزعة استقرار مصر؟؟؟

٤١ - لأن الخطر الحقيقى على إسرائيل هو مصر، وشعب مصر، وجيش مصر، وعلماء
الإسلام، وعقلاء كهنة الكنيسة في مصر...

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

لا خطر على إسرائيل من أى بلد عربى آخر إذا كانت مصر نائمة، وهى لا تنام إلى الأبد فلتكن إذن محطمة : سياسياً بالقهر والديكتاتورية، وإقتصادياً بالتبعية وفقدان القدرة على استقلال القرار وحرية الإدارة الوطنية، واجتماعياً بالفساد الخلقى والانحلال الفردى، وأمنياً بالإرهاب ينشر ظلاله السوداء على كُل بقعة فيها...

وهذا هو ما تسعى إسرائيل إليه ويساعدها بعضنا بسذاجة تبلغ حد البلاهة، أو بسوء نية يكاد يقترب من الخيانة، عليه.

٤٢ - هذا هو الأصل وهو أصل مطرد، وسوف يستمر في العلاقة بيننا وبين الصهاينة، لأن القرآن الكريم ينبئنا : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا ﴾ (البقرة : ٢١٧).

٤٣ - وإسرائيل كانت ولا تزال تعلم أن اتفاقية السلام المزعوم لن تقف حائلاً بين مصر وبين القيام بواجبها العربى والإسلامي حين يبلغ الأمر بإسرائيل ما تخطط لبلوغه عام ١٩٩٨ ميلادية - بعد خمس سنوات - من هدم المسجد الأقصى وإقامة هيكل سليمان - وسليمان منهم برئ - مكان المسجد الذي بارك الله حوله.

٤٤ - فإذا عدنا بالذاكرة إلى وقت الحادث، وحاولنا أن نتذكر كيف كانت مصر تقود الخطى العربية في حرب الخليج، وأن هذه الحرب أظهرت أن الدور المصري في الريادة العربية عند الأزمات دور لا مهرب منه للعرب ولا غنى لهم عنه!!

فإن أول من يزعجه هذا الدور العربى لمصر ويهتم بإبطاله وإنهائه والقضاء على مقوماته هو إسرائيل، وليس أفضل من حادث كحادث اغتيال الدكتور المحجوب، وما تبعه من شيوع تصور أن ارتكابه وقع بأيدي عربية، وما صاحب ذلك من هجوم إعلامي ساذج أو متورط، على المنظمات الفلسطينية، بل والشعب

الفلسطيني... لَيْسَ أفضل من هذا الحادث لإضعاف الدور العربي لمصر وليفقد المصريون الثقة بالعرب، ويفقد العرب الثقة فيهم...

*** والتوقيت مثالي لإسرائيل :**

٤٥ - كانت مصر مقبلة على تأكيد زعامتها العربية بإنشاء علاقات أعمق من أى وقت مضى مع الدول المهمة استراتيجياً واقتصادياً لمصر... وهدم هذه الزعامة هدف إستراتيجى لإسرائيل

٤٦ - ولما كانت مصر مقبلة على إنتخابات عامة تحاول الحكومة - أو المفروض أنها كانت ستحاول - من خلالها تأكيد الممارسة الديمقراطية، وكفالة الحرية للقوى السياسية المؤيدة والمعارضة على السواء، وهذا يقوى الموقف المصري والسياسى داخلياً وخارجياً... وهو ما تسعى إسرائيل بكل قوة وفي بجاجة شديدة، ودون موارد لمنعه - وما قضية المبعدين ورفض إسرائيل لأى دور مصري فيها عنا ببعيد!! فإن مصلحة إسرائيل تتحقق، أكثر ما تتحقق، بإجهاض التوجه الديمقراطى للنظام المصري، وقد كان. وكان قتل الدكتور المحجوب هو الأداة السريعة التأثير في هذا الإجهاض.

أما قضية فلسطين، والمبعدين، فإن الدفاع يقرر أنه لَيْسَ هناك جهد يبذل لنصرة القضية الفلسطينية كالجهود المصري. هو جهد غير معلن، نعم. هو جهد يخفيه القائمون به، نعم، لكنه جهد دؤوب مخلص بدأ مع بداية الصراع العربى الإسرائيلى ومستمر حتَّى الآن، وإسرائيل أحرص ما تكون على إيقافه، والإيحاء بإخفاقه، وتلمس الأسباب لتخلي المصريين عنه. وكان اغتيال المحجوب واحداً من هذه الأسباب!!.

٤٧ - وكان الموقف الشعبى العام سابقاً للموقف الحكومى الرسمى في مصر من إدانة الغزو العراقى للكويت، واتفق الموقف الشعبى مع الموقف الرسمى في قضية بهذه

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الخطورة يقوى القيادة السياسية والعمل السياسى المصري، وهو ما ترفضه إسرائيل وتسعى إلى منعه.

٤٨ - وكان الموقف المصري الرسمي والشعبى متلاقياً مع المصالح الغربية (الأمريكية والأوربية) بما قد يمهد لمزيد من الدعم للاقتصاد المصري، أو تخفيف الأعباء عليه، وإلى مزيد من الاستثمار الغربى في مصر.

ولإجهاض الآمال - التي كانت بدأت تتعش في هذه الأمور كلها - فإن حادثاً بحجم حادث اغتيال الدكتور المحجوب يكون عاملاً مناسباً تماماً.

ولماذا رفعت المحجوب بالذات :

٤٩ - لأن الدكتور رفعت المحجوب قد يكون السياسى المسئول الوحيد في مصر الذي لم تكن أية قوة سياسية مصرية متعاطفة معه في أى وقت ولا في أى موقف، فقد اكتسب - رحمة الله - حنق جميع القوى السياسية في مصر بتعامله "الخاص" معها من خلال تعامله مع ممثليها في مجلس الشعب.

(ولأن الدكتور المحجوب بين يدي ربه، وليس من خلق الإسلام ذكره بما يكره، ولأن قضية علاقته بالقوى السياسية المختلفة مسألة جوهرية جداً في تأكيد نظرة الدفاع إلى الباعث على اختياره ليكون مقتله هو الحدث الذي يهز البلاد ويزعزع أركان أمنها، فإننى أقدم لعدالة المحكمة كتاباً عن الأزمة الدستورية والسياسية في مصر ١٩٨٧ - ١٩٩٠ وأخص برجاء المراجعة الصفحات ٢٧ - ٣٦-٧٧-٩٣ و ٩٧-١١٨ و ١٥١-١٦٨ و ٢١٥-٢٢٠ وهذا الكتاب يبين

لعدالة الهيئة الموقرة أن العلاقة بين الدكتور المحجوب وبين القوى السياسية المختلفة كانت على ما وصفنا^(١).

٥٠ - والدكتور رفعت المحجوب بالذات لم يكن هدفاً لأية جماعة إرهابية، فقد كان خصومه دائماً على مستواه - وأحياناً أرفع من مستواه - خصوم رأى وفكرة ومبدأ وعقيدة لا خصوم اغتيال وغدر وإرهاب.

٥١ - فإذا اختير رفعت المحجوب هدفاً للإرهاب الإسرائيلي فإنه يوقع أجهزة الأمن المصرية في حيرة مطلوبة دائماً ليفلت الجناة الحقيقيون والمستفيدون الفعليون من الجريمة النكراء.

(وهذا ما حدث فعلاً) (وسندلل على صحة ما نقول من أقوال بعض الشهود حالاً).

٥٢ - وانتهاء دور رفعت المحجوب في مجلس الشعب في يوم اغتياله لن يشير - في ظن القتل - الاهتمام الكافي الذي يؤدي إلى التعقب الفعال لمرتكبي الجريمة وضبطهم (وحين تنتهي المرافعات في هذه القضية سيحق لنا أن نتعجب: أليس هذا هو الذي كان؟!).

لماذا لم يقتل الدكتور رفعت المحجوب بأيدي مصرية :

٥٣ - إن المحجوب لم يقتل بيد مصرية - هذه حقيقة يراها الدفاع واضحة مما تقدم، ومما سيأتى.

(١) الأزمة السياسية والدستورية في مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٠) هو كتاب لصاحب هذه المرافعة نشرته الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

٥٤ - إن التنفيذ المحكم غير المسبوق الذي هو نتيجة تخطيط بالغ الإحكام والدقة ليسا بالقطع من مستوى الجماعات المصرية، التي تتخذ العنف سبيلاً إلى تحقيق أهدافها أو الانتقام من خصومها، في التخطيط والتنفيذ.

٥٥ - ولا يرد على ذلك باغتيال السادات، ولا بالتعاون بين الإرهاب الخارجى والداخلى وتدريب عناصر إرهابية في بلاد عربية..

لا يرد بمقتل السادات لأن قتلته كانوا من القوات المسلحة العاملة أو السابقة ولم يكن من بينهم مدنى صرف. فهل قتلة المحجوب كذلك؟؟.

ولأن قتل السادات حادث لم تكشف بعد كُـل أبعاده ولم يرفع النقاب عن خفاياه، وشهود رئيسيون فيه لم يسمعوا، ووقائع عديدة سبقت الحادث وتلته مباشرة لم يمت عنها اللثام بعد - (ولعل حادث المحجوب مماثل في ذلك كله لحادث السادات).

٥٦ - أما التعاون بين الإرهاب الدولى والداخلى، وأما التدريب في الخارج فكل هذا محض إشاعات والأمن المصري أول من يعرف ذلك تمام المعرفة وهذه القضية دليل على ما نقول فإن الذين قيل من المتهمين إنهم دربوا في الخارج لم يكن لهم دور سوى في تقديم العون المادى من دراجات بخارية وأوراق مزورة، فهل لهذا دربوا هناك؟.

إذن إحكام التخطيط والتنفيذ دليل قطعى على صحة استبعاد جماعات الإرهاب الداخلى كلها من إحتمال ارتكاب الحادث.

ثم كيف تصرف القاتل الهارب والقاتل يقيناً للمحجوب :

٥٧ - المصري - أيا كان انتهاؤه السياسى - لا يقاوم الشرطة بالرصاص في الطريق العام، وإذا قاوم فلمجرد الهرب لا لقتل ضابطين (الفرض أنه أطلق النار ليقتل فقتل العميد عادل سليم وأصيب الملازم أول المرافق له).

٥٨ - كيفية قتل المحجوب (٩ رصاصات = ١٨ جرح ناري) تدل على رغبة القاتل في التأكد من موته بصورة وحشية غير معهودة في القتل السياسي المجرد، ولعل سبب ذلك هو الثمن الذي كان القاتل موعوداً به، وكان يريد تحقيق سببه بصورة لا شك فيها - ولهذا قال وزير الداخلية حين سئل أمام الهيئة الموقرة (طريقة القتل كانت غريبة) و (طريقة الهرب كانت غريبة) و (شكل العنف وطريقة الهرب كانت غريبة على المجتمع المصري).

٥٩ - إن الشباب المنتمين إلى التنظيمات السياسية الإسلامية قد يرى أن فرداً معيناً حلال الدم، يباح قتله، وهو لا يرى هذا إلا بناء على فتوى، لما بيناه في صدر دفاعنا من معنى الالتزام الإسلامي، والفتوى لا يمكن أن تكون بقتل كُـل من يقابلهم، إذا افترضنا أن هناك من كان يجروء تحت ستار من سوء تفسير النصوص الشرعية على الإفتاء بقتل المحجوب. فلا يمكن - إذن - أن يكون القاتل إسلامياً.

٦٠ - إن الإسراف في القتل في هذا الحادث لَيْسَ له تسويغ مقبول إلا أن يكون القتلة من المأجورين المحترفين الذين لا فرق عندهم بين دم برئ وبين دم بعوضة متطفلة. وليس هذا بالقطع شعور المتهمين إلى أي جماعة إسلامية من أي نوع مهما بلغ غلوها أو تطرفها.

ولتقارن الهيئة الموقرة بين محاولة اغتيال زكي بدر حين كان وزيراً للداخلية وبين حادث المحجوب - وبينهما شهور معدودة - من حيث التخطيط والتنفيذ ليتبين براءة هؤلاء المتهمين يقيناً من حادث إغتيال الدكتور المحجوب.

٦١ - ولو صح - كما ردد الإعلام عقب الحادث - أن جماعات الإرهاب العربية هي القاتلة فإنه لا ينفي كون التخطيط والتدبير من صنع أجهزة العدوان الإسرائيلي التي تتربص بمصر الدوائر، وتبذل الغالي والرخيص في سبيل تدمير القوة البشرية المصرية وتحقيق الانهيار في مصر في كُـل المجالات وبكل الوسائل : من حرب المخدرات، إلى تصدير الإنحلال، إلى إفساد الزراعة، إلى تغذية أسباب الغلو

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الدينى، إلى عرقلة مشروعات التنمية الضرورية حتّى طريق العاصمة الدائرى الذى سيحل أزمة المرور وأزمة الوقود الضائع (٣ مليون جنيه يومياً في القاهرة وحدها) وأزمة النقل الثقيل للبضائع - هذا الطريق معطل بحجة مشكلة مقابر اليهود وله الآن ثمانى سنوات!! وكأنه لئس لهذا البلد حل أزمة خانقة من أزماته إذا اعترضت طريقها عظام رمت وبليت، ما دامت هذه العظام يهودية. أهى مواطنة فوق المواطنة؟ أم استعمار جديد يتخذ من التطبيع سلاحاً ومن السلام الأمريكى قيداً حديداً؟؟

حضرات المستشارين :

أختم هذا القسم من الدفاع مؤكداً في هذه الساحة الجليلة - ساحة القضاء الحر المستقل العادل - أنه لن يحمي مصر ويصون أمنها، ويوفر الطمأنينة لأهلها وسكانها إلا أن نفتح جميع أبواب الفكر والبحث للوصول إلى الحق غير هيايين ولا مترددين، ولا متعجلين النتائج ولا خائفين من التأخر في الوصول إليها... فإن الحقيقة مهما بدت بعيدة وطريقها طويلة، أفضل وأبقى من أن نصدق ما تهوى الأنفس لنوفر عليها جهد البحث المضنى، ومشقة العمل الجاد.

وأنقل إلى القسم الثالث والأخير من دفاعى عن المتهمين الرابع والثاني عشر، لناقش الأدلة التي استند إليها اتهامهما بإرتكاب هذه الجريمة.



القسم الثالث

٦٢- وبتناول في هذا القسم الأدلة المدعى بقيامها ضد المتهمين الرابع حامد أحمد عبد العال، والثاني عشر ضياء الدين فاروق خلف.

واسمحوا لي، حضرات المستشارين، أن أصل الحديث من حيث توقف بالأمس، بالبدء بالدفاع عن المتهم الثاني عشر، ثم التنية بالدفاع عن المتهم الرابع.

أولاً : عن المتهم الثاني عشر : ضياء الدين فاروق خلف :

٦٣- وقد يسر على مهمة الدفاع عن ضياء الدين خلف - أن سبقني في التحدث عنه الزميل الجليل الأستاذ / عبد الغفار محمد - فذكر التهم الموجهة إليه، وفندها بما يكفي لإثبات براءته، وأنا منضم إليه في دفاعه عنه، وفي طلب البراءة له.

وكانت النقطة التي توقف الحديث عندها هي : مدى علم المتهم ضياء خلف - بأن الدراجة ماركة MZ التي يقال إنه سلمها إلى ياسر عبد الحكيم - سوف تستخدم في النشاط المؤثم الذي يزعم الإتهام أن ياسر عبد الحكيم - قد باشره في هذه القضية. وفي الرد على هذا التساؤل نقول :

٦٤- أولاً : هذا العلم لا يفترض، بل يجب أن يقوم عليه في الأوراق دليل قطعي لا ظني، وهو غير موجود. وحين ينفي ضياء - هذا العلم، وهو ينفيه وينكره ويستنكر نسبته إليه، فإن الإثبات يكون مفتقراً إلى البيئة التي ترقى في ضمير المحكمة الموقرة إلى مرتبة نفى البراءة المفترضة. وكل ما دون ذلك شك، والشك لا تثبت به جريمة، ولا تحمل عليه إدانة، ولا تجب به عقوبة. بل تتعين في وجوده، وبسببه وحده البراءة.

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

٦٥- **ثانياً :** موضوع اشتراك الدراجة MZ نفسها في الحادث محل كلام كثير لا يمكن أن يثبت معه هذا الادعاء كما يتبين من الأمور الآتية :

١/٦٥- **الأمر الأول :** أن شاهدة الواقعة، حنان عراقى، قررت في أقوالها أمام الهيئة الموقرة بجلسة ١٢ / ٥ / ١٩٩٢ ص ٢٠٨ سطر ١٥ - ١٧ جواباً عن سؤال : "ما هي أوصاف الدراجتين البخاريتين اللتين شاهدتهما؟"

قالت : "أفكر واحد لونه أحمر في أسود، وتقريباً الاثنتين نفس الماركة، ونفس الشكل، والاثنتين تقريباً لونهما واحد".

فالاثنتين لونهما واحد أى لونهما أحمر وأسود، وليس لبنى، كما وصف بعض الشهود الدراجة البخارية ماركة MZ، ولا أزرق كما وصفها آخرون.

٢/٦٥- **الأمر الثاني :** أن شاهد الواقعة، صبرى محمد عرابى، قرّر في تحقیقات النيابة، ص ١٥٧٣ السطر قبل الأخير، قال : "لقيت واحد قاعد على موتوسيكل MZ أزرق"، وقرّر في ص ١٥٧٨ أنه : "موتوسيكل MZ من النوع الجديد الى عجله كبير وعالى عن الأرض ويبدى سرعة كبيرة ولونه أزرق".

وكرر الشاهد نفسه، الكلام نفسه أمام الهيئة الموقرة، فقال في ص ٩٠ من محاضرها : "الموتوسيكل كان بحالة جديدة لأنه كُـل أجزاءه بتلمع".

وفي ص ١٥٧٤ من تحقیقات النيابة قال : "لقيت مفيش لوحات على الموتوسيكل" (يعنى من الخلف لأن الفرض حسب روايته أن الموتوسيكل كان أمامه).

٦٦- وكل هذه الأوصاف غير صحيحة.

فالدراجة البخارية ماركة MZ المدعى باستعمالها في الحادث لم تكن جديدة، ففى ص ٢٧٢٧ من تحقیقات النيابة ثابت أن أسامة عبد الحميد اشترى

الموتوسيكل في مايو ١٩٨٩ (قبل الحادث بسنة ونصف تقريباً) ثم إنه ثابت من التحقيقات كذلك أنه كان مملوكاً من قبل لإيهاب، فهل يصدق في العقل ادعاء أن دراجة بخارية تستخدم في بلد مترب، ملوث الهواء، استخدماً متصلاً - لأن ملاكها المتعاقبين لا يملكون وسيلة مواصلات سواها - ثم تبقى جديدة، وأجزاؤها (بتلمع) إلى وقت وقوع الجريمة في ١٢ / ١٠ / ١٩٩٠؟؟.

٦٧ - والثابت في تحقيقات النيابة من أقوال محمد النجار - إن جاز لنا تصديقه، ونحن لا نصدقه، ولكننا حسبنا هو مقرر في القانون نستمد دليل البراءة من حيث جاءت به المقادير إلينا، ونحرص في دليل الإدانة على الجزم بالصدق والتيقن من المشروعية - جاء في أقوال النجار (ص ٢١٩) في تحقيقات النيابة: "إن الموتوسيكل له لوحة أرقام خلفية".

وجاء في أقوال العقيد محمود عاطف عبد الرحيم (ص ١٤٩٥) أمام النيابة ما يؤكد هذا القول.

وعاينت النيابة الدراجة البخارية MZ فوجدت عليها لوحة خلفية أثبتت رقمها (ص ١٣٠١ من التحقيقات).

فكيف نصدق أن هذه هي نفسها الدراجة التي شاهدها الشاهد صبرى محمد عرابي؟؟ إنه بالقطع شاهد دراجة أخرى، ولتكن - جداً محضاً - من ماركة MZ، ولتكن جديدة (وبتلمع) ولتكن بلا أرقام خلفية، ولتكن عالية تعطى سرعة كبيرة... لكنها ليست دراجة المتهم ضياء الدين فاروق خلف لأن هذه (المزعومة ملكيتها لضياء) : لها أرقام خلفية أثبتتها النيابة في معايتها وذكرها الشهود، وهي قديمة، وليست ذات عجل كبير الحجم، ولا هي جديدة. ثم هي، في الواقع، ليست لضياء كما سنيين حالاً.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

٦٨ - **الأمر الثالث :** أن الثابت من محضر الضبط كما أوردته النيابة العامة في تحقيقاتها ص ١٢٩٦ أن رقم اللوحة التي وجدت على الدراجة البخارية المضبوطة بشقة المنيب هو (٩٤٣١)، بينما أثبت التقرير الفني على ما جاء في صفحة ١٣٠٨ من تحقيقات النيابة أن رقم اللوحة هو (٩٠٣١) القاهرة.

فأى الرقمين نصدق؟ وهل تكفى اثنا عشرة صفحة من التحقيقات لتغير الرقم الثابت على اللوحة الخلفية للدراجة البخارية، التي رآها الشاهد صبرى عرابى دون لوحة أصلاً؟؟

٦٩ - **الأمر الرابع :** أن صالح عبد الرحمن، صاحب شقة المنيب التي يقال إن الدراجة البخارية المعنية ضبطت فيها وصف حملة الضبط التي داهمت هذه الشقة فقال (ص ٢٢٢٣ من تحقيقات النيابة) :

"ودخلوا وطلبوا منى ومن والدتى إننا نطلع فوق وواحد ضابط سألنى عن سكان الشقة وثاني يوم الصبح اللى هو يوم الأحد طلبنى ضابط فتزلت وسألنى عن الموتوسيكل ببص جوه الشقة لقيت الموتوسيكل اللبنى موجود جوه وهو نفس الموتوسيكل اللى كانوا بيركبوه وقتله أنا ما شفتش الموتوسيكل ده لما دخل الشقة".

٧٠ - وهذا الشاهد نفسه قرّر في ص ٢٢٢٢ سطر ١٧ من تحقيقات النيابة أن الدراجة البخارية لم تكن موجودة في الشقة قبل حملة الضبط بأسبوع وكرر الكلام نفسه في ص ٢٢٢٦ سطر ٢٦ حيث قال :

"وبعد يومين من المناقشة دى الموتوسيكل اللبنى اختفى أيضاً وما ظهر شئ وفي ص ٢٢٢٦ سطر ١١ قال "هم ابتدوا يسوقوا الموتوسيكل من وقت ما عددهم كثر وكنت باشوف الموتوسكلات دى كل يوم وهو يسوقها إلى أن اختفى الموتوسيكل الأحمر قبل ما البوليس يجى بأسبوع وبعد يومين اختفى الموتوسيكل اللبنى".

٧١- فكيف نصدق بعد هذا أن الدراجة البخارية قد ضبطت في شقة المنيب؟

ولماذا تطلب الشرطة من الشاهد ووالدته أن يبقيا في مسكنهما ولا يغادرا في يوم التفتيش الأول، ثم تستشهنه على وجود الدراجة داخل المسكن في يوم التفتيش الثاني؟ وكيف لا تستشهنه على ذلك منذ اللحظة الأولى؟

وأين "اختفى الموتوسيكل" بتعبير الشاهد صالح عبد الرحمن - ومن أين جيئ به ليظهر بعد اختفائه في شقة المنيب؟

إن كل هذه الأسئلة، حضرات المستشارين، بلا إجابة مقنعة، بل بلا إجابة صادقة، فيما بين أيدينا من أوراق. وبغير إمالة اللثام عن حقائق هذا الأمر نغوص في بحار الشك.

ونخوض في لجج التخمين والظن، والدفاع يعيذك من أن تلجوا هذا الباب بما يخفيه وراءه من مهالك لا منجاة منها إلا بالاعتصام بالثابت المستقر من أن الأصل في الإدانة الجنائية هو: إطراح الشك، والبناء على اليقين. إطراح الشك كله، وكل ما يؤدي إليه. والبناء على اليقين وحده والتعويل في جميع الأحوال عليه: دليلاً كان أم أصلاً مفترضاً، فإن اليقين الأصلي ببراءة المتهم أقوى في ضمير القاضي، وعقل المجتمع، ومنطق القانون من أي دليل مهما تكن درجته من الإتيان في الصنعة والجودة في الحبك.

٧٢- فما حقيقة الدراجة البخارية MZ التي كانت مملوكة للمتهم ضياء الدين فاروق خلف؟؟ حقيقتها، حضرات المستشارين، هي ما شهد به، غير هباب ولا متردد، أمام عدل المحكمة الموقرة بجلسة ١٤/١٢/١٩٩٢ الشاهد رضا عدلى محمود، قال:

"أنا كنت أعرف المهندس ضياء الدين فاروق على خلف - وكان يبجي يعمل عندي شغل تصليح موتوسيكل ماركة أم زد لونه بنى لأنى فاتح ورشة كاوتش

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

بجانب عملي كمدرس وكنت أغير له الزيت وكان طلب مني أن أدهن له هيكل الموتوسيكل باللون الأسود بدلاً من اللون اللبني وده تقريباً في النصف الثاني من ١٩٨٩ و الموتوسيكل كان ملكه وغيرت له اللون بتاعه من اللون اللبني إلى اللون الأسود حوالي سنة ١٩٩٠ لأن كان به خربوش وأنا عندي خلفية عن طلاء الموتوسيكلات وبعدين في يوم سألته فين الماكينة قال لي اتمسكت وده كان تقريباً في مارس أو أبريل ١٩٩٠ ثم قال إنه كان يبصلي المغرب في المسجد و الموتوسيكل أخذ منه وكان في الوقت ده أحداث بين النصارى والمسلمين فأنا قلت له أنا شفت الموتوسيكل في شرطة البندر فهو قال لي إنه أخذ من أمام مسجد الجهاد بالمنيا وقال لي أنه خاف يروح يجيب الموتوسيكل فيمسكوه لأنه فيد أحداث وبيمسكوا أي حد وبعد كده في شهر نوفمبر ١٩٩٠ شرطة بندر المنيا سألت بعض أفراد المباحث عن الموتوسيكل لأنهم عرفيني فقالوا المباحث أخذته وأنا أذكر رقمه".

٧٣- وهذا الواقع نفسه هو الذي قرره المتهم ضياء الدين فاروق خلف في تحقيقات النيابة (ص ٧٧٦ إلى ص ٧٧٠).

فالحقيقة، حضرات المستشارين، أن الدراجة التي ضبطت في شقة المنيب (إن صح أنها ضُبطت) لم تكن ملك ضياء خلف، وأن الدراجة الخاصة به كانت منذ شهور طويلة، منذ مارس أو أبريل راقدة في يد الشرطة في بندر المنيا، وأن المباحث قد استولت عليها، كما أثبت الشاهد رضا عدلى محمود في أقواله أمام الهيئة الموقرة.

٧٤- ويؤكد صحة ما قلناه أمران أحدهما واقعي، والثاني عقلي :

فأما الأمر الواقعي فهو الاختلاف بين رقم الشاسيه الذي استظهره المعمل الجنائي بالمعالجة الكيميائية وهو (٧؟ ٤٠٧٠) والرقم الثابت في تحقيقات النيابة وهو (٤٠٧٩٤٧٧) فالاختلاف في رقمين هما الثاني من الجهة اليمنى (مطموس لم يظهر في محاولة المعمل الجنائي، وهو رقم سبعة في التحقيق) والرقم الرابع من اليمين (هو صفر في تقرير المعمل الجنائي وهو ٩ عند النيابة).

وأما الأمر العقلي، فهو تساؤل نسوقه، ونحن نوقن أن جواب المحكمة الموقرة عليه أفضل من جوابنا :

هل يعقل - سيدى الرئيس - أن يترك تنظيم بمثل هذا التنظيم، ودقته، وإحكام تخطيطه، وتمرس أفرادها على التزوير واستخدام المحررات المزورة، هل يعقل أن يترك مثل هذا التنظيم دراجة بخارية مملوكة لأحد قياداته تستخدم في حادث بشع كحادث اغتيال الدكتور/ المحجوب - وهى مسجلة باسم مالكها لتكون دليلاً سريع الأداء، حاسماً، إلى القبض على التنظيم كله وكشف أسرارته وهتك أستاره؟؟

إذا كان هذا لا يعقل، وهو كذلك يقيناً، فإن كل قصة الدراجة البخارية ماركة MZ ملفقة لضياء، وسببها أن الشرطة كان تحت يدها الدراجة المملوكة له التي ضبطت أمام مسجد الجهاد في المنيا... وتتالت الفصول بعدها على نحو ما وصفنا من أباطيل يأخذ بعضها بزمام بعض لتقدم إليكم - حضرات المستشارين - غير مستحبة ولا خجلى تظن أنكم بها - وحاشاكم أن تفعلوا - ستدينون بريئاً، أو تصدقون مئناً أو تحيفون في حكم.

٧٥- ويأتى بعد ذلك كله، مؤيداً له، ما شهد به الشاهد محمد حزين (ص ١٧٦٣ من تحقیقات النيابة) من "أن الدراجة البخارية MZ ولونها بنى كانت مع ياسر عبد الحكيم - قبل اغتيال الدكتور/ المحجوب، وكان يأتى بها إلى المنزل مع الدكتور / علاء محيى الدين" (قتل في شهر سبتمبر ١٩٩٠ في الطريق العام) وأنه "هو نفسه (الموتوسيكل) الذي جاء به ياسر إلى منزل محمد حزين - يوم الحادث" (ص ١٧٨٨ سطر ٢٠، وص ١٧٧٥ سطر ٨).

فإذا صدقت هذه الشهادة - على ما في شهادة محمد حزين كلها من طامات - فإن المتهم ضياء الدين فاروق خلف يكون قد أعطى دراجته البخارية لياسر قبل أن يخطر ببال أحد الانتقام لمقتل علاء محيى الدين (رحمه الله) وهو العلة المدعاة أو

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

المتوهمة لمقتل المحجوب. فكيف يظن، فضلاً عن أن يتيقن أن ضياء خلف كان - عندئذ - يعلم بما سوف يحدث؟ هل يعلم الغيب؟ هل يقدر ما هو في علم الله وحده ويتصرف على أساسه؟ ألم أقل لكم، حضرات المستشارين، إن هذه القصة من أولها إلى آخرها يصورها قول أبي العلاء المعري :

هل صح قول من الحاكي فتقبله
أم كل ذلك أباطيل وأسمار
أما العقول فآلت أنه كذب
والصدق غرس له بالعق إثمار

إننا لا شك أمام : أباطيل وأسمار، فهل يبنى الحكم الجنائي عليها؟؟

٧٦- وأتى الآن إلى موضوع شقة الزقازيق، وأكتفى في شأنها فيما يخص المتهم الثاني عشر ضياء الدين خلف بأن أقرر أنها كلها قصة مصدرها التحريات، وقد علمتم مبلغها من الحق، وسنورد بعد قليل مزيد دليل على أنها لا تصح بحال من الأحوال.

٧٧- أثبت الشاهد محمود عاطف عبد الرحيم - الضابط بمباحث أمن الدولة في مذكرة تحرياته أو معلوماته (تحقيقات النيابة ص ١٤٦٥) أن الذين يترددون على شقة الزقازيق كانوا "ضياء وصفوت وعلاء وحامد وياسر"

ثم جاء في جلسة سماع شهادته أم المحكمة (ص ٤٨) ليقرر أن المترددين عليها هم : "صفوت وممدوح وعلاء وحامد" فأضاف ممدوح على يوسف، وأسقط ضياء خلف وياسر عبد الحكيم. والدفاع يستمسك بشهادته في الإسقاط ويرفض شهادته في الإضافة، ويقرر أنها كلها - بهذا الوصف الثابت بالأوراق - تكون شهادة جديرة بالرد، مثيرة لعدم اطمئنان المحكمة، غير صالحة في أي جزء منها للتعويل عليها.

٧٨- قرّر الشاهد عادل توفيق صالح (ص ٨٦٤ و ٢٨٧٠ و ٢٨٧٢) من تحقيقات النيابة) أن الذين ترددوا على الشقة شخصان أحدهما يدعى محمد والثاني يدعى أبو

اليسر، وقد ذهبنا إلى الشقة مرة واحدة فقط، واستعاننا بالشاهد لمعرفة الشقة، وكان ذلك في يوم الأحد الأول من شهر أكتوبر، فلم يتردد أحد على الشقة قبل هذا التاريخ ولا بعده.

٧٩- وجاء الشاهد العقيد محمود عاطف عبد الرحيم - بمباحث أمن الدولة، ففسر لنا الأسماء المذكورة، محمد : هو علاء أبو النصر. وأبو اليسر : هو حامد عبد العال!! ما أعجب هذا التفسير وأغربه. ويراد منا، بعد التناقض الذي بيناه في شهادته، أن نقبله ونصدق.

إن كل ما جاء، حضرات المستشارين، عن الأسماء الحركية للمتهمين كلام مرسل ليس عليه دليل، وهو - في صحيح القانون - واجب الإهدار.

٨٠- وقد قرّر عادل توفيق (ص ٢٨٧١) في تحقيقات النيابة أنه يمكنه التعرف على الشخصين اللذين ترددا على شقة الزقازيق، وقرر أنه تعرف على صورتيهما بمباحث أمن الدولة عندما عرضت عليه. فلماذا لم تعرض هذه الصورة عليه في النيابة؟ (وقد كانت تحت يدها وعرضتها على عديدين من الشهود!؟).

٨١- ثم ما هي حقيقة وواقعاً : شقة الزقازيق؟؟

٨٢- والأوصاف؟ وهل يصدق من لا يستطيعون وصف شيء مادي ثابت رأوه بأعينهم، في ترهات تناقلتها المصادر السرية التي يعولون عليها في إدانة الأبرياء؟؟.

٨١ / ١ - إن الضابط إبراهيم أنور يقرر (ص ٢١٩٠ سطر ٢٣) في تحقيقات النيابة أنها شقة : ثلاث غرف ومطبخ ودورة مياه"

٨١ / ٢ - وتقرير الفحص الفني يثبت (ص ٢١٩٧ من تحقيقات النيابة) أنها شقة مكونة من : ثلاث حجرات وعدد ٢ صالة".

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

٨١/٣- وصاحب الشقة، محمد غريب كامل، يقرر (ص ٢٨٦١ سطر (٥) من التحقيقات) أنها: "فيها صالة كبيرة، وأربع غرف، وحمام ومطبخ".

فهل نحن أمام شقة واحدة، أم ثلاث شقق؟

وما هو الإعجاز في تحديد الغرف (٣ أم ٤)؟؟

وعدد الصالات (١ أم ٢)؟؟

وهل بالشقة مطبخ وحمام أم ليس بها؟؟

وهل يصح القضاء بمثل هذا التضارب الذي يبلغ حد التهافت في الأقوال.

٨٣- هذه هي حقيقة شقة الزقازيق!! لا دليل فيها على إدانة، ولا قرينة، ولا شبهة. وهي حقيقة لا تلقى ظلاً من الشك يجعلكم تلتفتون عنها، بل هي تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن المتهمين المائلين أمام عدلكم قدموا إليكم بأوهام وظنون ولم يقدموا بيانات يقبلها العقل، ويسوغها المنطق، ويطمئن إليها الضمير.

٨٤- وتبقى بعد ذلك شقة الرشاح بالطالبة، وأناقش في شأنها - أيضاً - ما يخص المتهم الثاني عشر: ضياء الدين فاروق خلف.

٨٤/١- في ص ٢٠٢١ سطر ٢٩ من تحقيقات النيابة يقرر حسن صديق أن المقيمين في الشقة أقاموا بها من حوالى شهرين ونصف أى أنهم كانوا يقيمون بها من أول شهر يونيو ١٩٩٠ لأن التحقيق معه كان يجري في ١٢/٨/١٩٩٠. وهو يعنى (ضياء وصفوت وممدوح). بينما يقرر العقيد محمود عاطف عبد الرحيم في ص ١٤٨٩ من تحقيقات النيابة أنه: في أعقاب عودة عضو تنظيم الجهاد ضياء الدين فاروق خلف للبلاد في ١٧/٧/١٩٩٠.

أى إن ضياء لم يكن في البلاد حتَّى ١٧ / ٧ / ١٩٩٠ فكيف يكون مقيماً في تلك الشقة منذ ١ / ٦ / ١٩٩٠؟.

٨٤ / ٢ - في ٢٣ / ٤ / ١٩٩١ أخلت النيابة سبيل أبو المكارم عبد الرحمن السيد والمفروض أن عقد هذه الشقة كان محرراً باسمه، وأن الإيصالات عن الأجرة كانت تحرر باسمه (أقوال رضية عبد الله ص ٢٠٨٦، وأقوال حمدي عبد الله - ص ٢٠٩٣ من تحقيقات النيابة).

فأين السيطرة المادية لأى من المتهمين على شقة الرشاح بالطالبة؟؟

٨٤ / ٣ - جاء في ص ٢٠٦٣ سطر ٢٦ من تحقيقات النيابة أن كتاب مباحث أمن الدولة تضمن ما يأتى :

"أشارت معلومات المصادر السرية الموثوق فيها والتحريات الدقيقة بأن بعض عناصر تنظيم الجهاد يقيمون في الشقة المشار إليها وهم :

١ - صفوت عبد الغنى ٢ - خالد عبد اللطيف الشريف.

٣ - علاء محي الدين ٤ - محمد عوض.

وتكرر ذلك في أقوال العقيد محمود عاطف عبد الرحيم (ص ١٤٨٧) و (ص ١٤٨٨). فأين ضياء خلف في ذلك كله، على فرض صدقه، وهو ليس كذلك، كما سيبين الدفاع عن المتهمين الآخرين؟؟.

٨٤ / ٤ - ثم إن التناقض في أقوال المقدم ياسر إبراهيم عبد السلام - كاف في إهدارها كلها :

• قرّر الشاهد المذكور أمام المحكمة الموقرة (ص ٢٢٥ سطر ٧):

"أنه وجد الأسلحة في حقيبة مفتوحة يظهر منها جزء من السلاح".

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

• وهذه الرواية تختلف تماماً عما جاء بأقواله في تحقيقات النيابة (ص ٢٠٢٤ سطر ٢) من أنه وجد :

"بمتصف أرضية الغرفة كمية من الأسلحة النارية والذخائر".

ثم قرّر في صفحة (ص ٢٠٣٣ و ص ٢٠٣٦) من التحقيقات نفسها :

"أنه وجد في الحجرة المواجهة لباب الشقة مجموعة من الأسلحة الآلية ملقاة في أرضية الحجرة في مكان ظاهر".

فأين كان السلاح : في حقيبة وبعضه ظاهر منها كما قرّر أمام المحكمة الموقرة، أم على الأرض ملقى بشكل ظاهر كما قرّر في رواياته المتعددة أمام النيابة.

٨٤ / ٥ - وقرر الشاهد نفسه أمام المحكمة في (ص ٢٢٥ سطر ١٢) أنه وجد بالشقة المذكورة :

"حقيبة أو كيس بداخلها جواز سفر".

لا يفرق ضابط المباحث بين الحقيبة والكيس !

وهذا يخالف ما أورده في محضر الضبط والتفتيش وما قرره في أقواله أمام النيابة من أنه وجد جوازي سفر وليس جوازاً واحداً

٨٤ / ٦ - والمحكمة الموقرة سألت الشاهد (ص ٢٢٥ سطر ١٦) من محضر الجلسة.

"هل وجدت المضبوطات بعد اغتيال المحجوب أم قبل إغتياله؟"

أجاب :

"بعد الإغتيال".

وحين راجعته المحكمة بأن الثابت في الأوراق أن هذه المضبوطات عشر عليها في ١٣ / ٨ / ١٩٩٠ أجاب :

"معرفش أو مش فاكـر"

والعجيب أن الشاهد حسن صديق بكري - حين سئل أمام المحكمة (ص ٢٦٨) السؤال نفسه قال :

"إن المضبوطات ضبطت بعد إغتيال المحجوب".

فلما راجعته المحكمة أيضاً قال :

"مش فاكـر".

(فما هذه الوقائع التي يراد منها إثبات نسبة جنایات إحراز سلاح وذخيرة إلى المتهمين بشهادة شهود قاموا بأنفسهم بضبطها ولا يعرفون متى كان ذلك وشهود شاهدوا الضبط وهو أمر مثير لا يقع كُـل لحظة، ثم هم ينسون متى كان، فهل تقوم بمثل هذا حجة؟ وهل تثبت به إدانة؟ وهل يبنى عليه قضاء؟ وهل تقربه في الوجدان حقيقة؟).

٨٥- إن الشاهد حسين توفيق قرّر في (ص ٢٧٠) من محضر جلسات المحكمة الموقرة جواباً عن سؤال "هل تعرف من الذي يستأجر هذه الشقة؟" قال :

"أنا لا أرى أحد لاني أرجع من الشغل الساعة ٣ أو ٤ وأنام وأرجع شغلي ثاني ولم أقابل أحداً منهم أبداً".

ثم سئل : هل تعرف عددهم؟

أجاب "معرفشي".

وقال في (ص ٢٧١) أنه لم يشاهد أحداً قط من قاطني الشقة".

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

فهذا نفى قاطع متكرر من الشاهد لأى علم ينسب إليه في هذا الأمر.

فهل كان هذا النفى مستمراً على مدى مراحل التحقيق والمحاكمة؟

تنطق (ص ٢٠٧٧) من تحقيقات النيابة بأن الشاهد قرّر أن عدد المقيمين في الشقة ٣ رجال و ٣ نساء وتنطق (ص ٢٠٨٧) بأنه كان يرى كثيراً أحد المقيمين بالشقة وهو أبيض اللون وطويل ونحيف.

وفي (ص ٢٠٨٠) عرضت عليه الصور فأخرج صورة ضياء الدين فاروق خلف.

فأى الموقفين نقبل من هذا الشاهد؟ موقفه أمام المحكمة وهو حر الإرادة مستقل القرار أم موقفه أمام النيابة وقد أحاطت بالحادث الملابس والظروف التي سبقت تفصيلاتها بما يغنى عن إعادتها؟؟؟.

هذا هو كُل ما يتعلق بشقة الرشاح بالطالبة، وبه ينتهى الدفاع من تفنيد الأدلة المقدمة في الدعوى ضد المتهم ضياء الدين فاروق خلف- وينتقل إلى الأدلة المقدمة ضد المتهم الرابع حامد أحمد عبد العال.



ثانياً عن المتهم الرابع حامد أحمد عبد العال

٨٦- اتهمت النيابة حامد أحمد عبد العال بأنه :

٨٦ / ١ - إشتراك وآخرين في اتفاق جنائي حرض عليه وأدار حركته المتهمان الأول والثاني الغرض منه ارتكاب جنایات تخل بالأمن والنظام العام وأعمال أخرى مجهزة ومسهلة لارتكابها بأن سعى المتهمان الأول والثاني إلى جمع عناصر إرهابية تعتنق أفكار متطرفة واتحدت إرادتهم جميعاً على اغتيال بعض المسؤولين عن الأمن العام، وفي سبيل ذلك اتفقوا على استئجار أوكار في أماكن متفرقة للإعداد

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

لجرائمهم فيها والاختفاء بها، وعلى إعداد مفرقات وأسلحة نارية وذخائر تدربوا على استعمالها بالاستعانة بمن لديه خبرة في ذلك، وعلى تدبير وسائل تنقلاتهم التي يقتضيها نشاطهم الإجرامي بشراء دراجات بخارية، وعلى ارتكاب تزوير في رخص قيادة وتسيير دراجات بخارية وبطاقات لجهات مختلفة لإخفاء شخصياتهم وتسهيل هويتهم، وعلى القيام بمراقبة ورصد تحركات المسئولين المستهدفين من مساكنهم إلى مقار أعمالهم، واستعانوا في ذلك كله بأموال تلقاها المتهمان الأول والثاني من الخارج.

وقد وقعت منهم تنفيذاً لهذا الاتفاق الجرائم الآتية :

المتهمون من الثالث حتى السابع :

٨٦ / ٢ - في ١٢ / ١٠ / ١٩٩٠ بدائرة قسم قصر النيل - محافظة الجيزة. قتلوا والمتهمان المتوفيان الدكتور / رفعت المحجوب - رئيس مجلس الشعب - عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل اللواء / محمد عبد الحليم موسى - وزير الداخلية وأعدوا لهذا الغرض مفرقات وأسلحة نارية وذخائر حملوها وتوجهوا بدراجتين بخاريتين إلى المكان الذي أيقنوا سلفاً مرور ركبته منه وكمنوا له فيه، وتصادف مرور ركب رئيس مجلس الشعب المذكور - فخرجوا من مكمنهم - معتقدين أنه ركب وزير الداخلية - وأطلقوا عليه أعيرة نارية من أسلحتهم قاصدين من ذلك قتله، فحدثت بالمجني عليه الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

وقد تقدمت هذه الجناية واقرنت بها وتلتها جنايات أخرى هي أنهم في ذات الزمان والمكان السالفي الذكر :

٨٦ / ٣ - قتلوا كلا من عمرو سعد الشربيني وعبد العال على رمضان وشحاته محمد أحمد وكمال أحمد عبد المطلب عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وعقدوا العزم على قتل وزير الداخلية وأفراد حراسته وأعدوا لهذا الغرض مفرقات وأسلحة نارية وذخائر حملوها وتوجهوا بدراجتين بخاريتين إلى المكان الذي أيقنوا سلفاً مرور ركبته منه وكمنوا له فيه، وإذ تصادف مرور ركب رئيس مجلس الشعب في ذلك الوقت خرجوا من مكمنهم - معتقدين أنه ركب وزير الداخلية - وأطلقوا عليه أعيرة نارية من أسلحتهم قاصدين من ذلك قتله، فحدثت بالمجني عليهم الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهم.

الأمر المنطبق عليه المواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢ عقوبات.

٨٦ / ٤ - شرعوا في قتل كل من إيهاب السيد نافع وعبد المعطى محمد عبد اللطيف الحضري عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل وزير الداخلية وأفراد حراسته وأعدوا لهذا الغرض مفرقات وأسلحة نارية وذخائر حملوها وتوجهوا بدراجتين بخاريتين إلى المكان الذي أيقنوا سلفاً مرور ركبته منه وكمنوا له فيه وإذ تصادف مرور ركب رئيس مجلس الشعب في ذلك الوقت خرجوا من مكمنهم - معتقدين أنه ركب وزير الداخلية - وأطلقوا عليها أعيرة نارية من أسلحتهم قاصدين من ذلك قتلها وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو عدم إحكامهم الرماية على المجني عليها.

٨٦ / ٥ - قتلوا العميد عادل عبد اللطيف سليم - عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن عقدوا العزم على قتل كل من يعترض هربهم بعد ارتكابهم جريمة القتل المتفق عليها، وإذ حاول المجني عليه ضبط أحدهم - المتهم محمد صلاح أحمد - ومنعه من الهرب بعد ارتكابهم لها أطلق عليه أعيرة نارية من سلاحه قاصداً من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

الأمر المنطبق عليه المادتان ٢٣٠، ٢٣١ عقوبات.

٨٦/٦ - شرعوا في قتل الملازم أول حاتم حمدي لطيف عمداً مع سبق الإصرار بأن عقدوا العزم على قتل كل من يعترض هربهم بعد ارتكابهم جناية القتل المتفق عليها، وإذا حاول المجني عليه ضبط أحدهم - المتهم محمد صلاح أحمد - ومنعه من الهرب بعد ارتكابهم لها أطلق عليه أعيرة نارية من سلاحه قاصداً من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجني عليه بالعلاج.

الأمر المنطبق عليه المواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١ عقوبات.

٨٦/٧ - أتلّفوا عمداً أموالاً ثابتة ومنقولة لا يمتلكونها وترتب على ذلك جعل حياة الناس وأمنهم في خطر بأن أطلقوا أعيرة نارية على السيارات العامة والخاصة والمباني المبنية بالأوراق فأحدثوا بها التلفيات الموضحة بالتحقيقات.

الأمر المنطبق عليه المادة ٣٦١ عقوبات.

٨٦/٨ - حاز المتهم الرابع مع آخرين مفرقات وأدوات تستخدم لتفجيرها "قنبلة يدوية ومادة ت. ن. ت ومفجرات كهربائية" - ضبطت بمكان حادث الإغتيال - قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة.

٨٦/٩ - حاز وأحرز مع آخرين بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة.

"عدد ٤ بندقية آلية، وعدد ٤ مسدس" المستخدمة في تنفيذ جرائم القتل والشروع فيه السالفة البيان.

٨٦/١٠ - حاز - المتهم الرابع - وأحرز مع آخرين ذخائر عدد ٢٥٠ طلقة عيار ٦٢ × ٣٩ سم مما تستعمل في الأسلحة النارية السالفة الذكر دون أن يكون مرخصاً لهم في حيازتها أو إحرازها.

وكانت حيازة هؤلاء المتهمين وإحرازهم للمفرقات والأسلحة والذخائر بقصد استعمالها في نشاط ينخل بالأمن والنظام العام.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

٨٦ / ١١ - اشترك مع مجهولين في ارتكاب تزوير محرر رسمي هو البطاقة الشخصية رقم ١١٧٩٥٩ المنسوب صدورها إلى مكتب سجل مدنى المتزهر بالإسكندرية.

٨٦ / ١٢ - استعمل البطاقة المزورة سالفة الذكر بتقديمها لجهات مختلفة وبقصد إخفاء شخصيته لتسهيل تنفيذ الجرائم المتفق عليها والهرب بعد ارتكابها مع علمه بتزويرها.

٨٦ / ١٣ - إشتراك مع آخرين في اتفاق جنائي - حرض عليه وأدار حركته المتهمان الأول والثاني - الغرض منه ارتكاب جنایات تخل بالأمن والنظام العام في إطار النشاط الإجرامي المذكور آنفاً... بأن سعى المتهمان الأول والثاني إلى الاتصال بعناصر إرهابية مجتمعة ومنفردة تعتنق مثلها أفكار متطرفة واتحدت إرادتهم جميعاً على تدبير وحيازة وإحراز مفرقات وأسلحة نارية وذخائر وعلى تدبير أوكار لإقامتهم يخفون فيها المفرقات والأسلحة النارية والذخائر، وعلى تزوير المحررات الرسمية اللازمة لإخفاء شخصياتهم وتسهيل تنقلاتهم، وعلى إعداد مطبوعات لتوزيعها وإطلاع الغير عليها تتضمن بيانات تروج لفكرهم المتطرف وتحبذ نشاطهم الإجرامي وتحرض على مقاومة السلطات العامة بالدعوة لقتل بعض المسؤولين عن الأمن بالبلاد.

٨٦ / ١٤ - في ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٠ بدائرة قسم الزقازيق - محافظة الشرقية.

حاز المتهم الرابع مع آخرين مفرقات ووسائل تفجيرها "ت. ن. ت. وبارود أسود ونترات ومفجرات" قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة.

وحازوا بغير ترخيص أجزاء رئيسية لسلح نارى "مجموعة التسك وإبرة ضرب النار" وحازوا ذخائر "عدد ٤٠٥ طلقة" مما يستعمل في أسلحة نارية دون أن يكون مرخصاً لهم في حيازتها أو إحرازها.

وكانت حيازتهم للمفرقات والذخائر بقصد استعمالها في نشاط يخل بالأمن والنظام العام.

وطلبت النيابة - لذلك كله - عقاب المتهم الرابع بمواد الاتهام.

٨٧- وقبل البدء في تفنيد الأدلة المقدمة في الدعوى ضد المتهم الرابع يجد الدفاع لزماً عليه أن يذكر أن محضر التحقيق الأول مع المتهم الرابع أمام نيابة أمن الدولة العليا المحرر بتاريخ ٢٣ / ٣ / ١٩٩١ أثبت فيه المحقق الأستاذ / عبد المنعم الحلواني - ما نصه :

"وألفينا بفروة رأسه ثلاثة آثار لثلاث كدمات الأولى بالمتصف وثنائية على يساره قليلاً والثالثة على يمينها والرابعة بفروة رأسه بالمقدمة على اليسار وقرر لنا المتهم بأنه تعرض للضرب من أحد الشرطة السريين بقسم الساحل بعد القبض عليه وأثناء قيادته لقسم شرطة الساحل وذلك بالضرب بقاعدة مطواة وقال من الطوب".

٨٨- وفي (ص ٥٧١) بالمحضر نفسه من تحقيقات النيابة أمر المحقق بعرض المتهم على الطبيب الشرعي صباح باكر.

٨٩- والدفاع يلاحظ أن المناظرة المبدئية أوردت وجود ثلاثة آثار لثلاث كدمات، وأن المناظرة التفصيلية كشفت عن أن الكدمات أربعاً وليس ثلاثاً.

٩٠- وأن المتهم أخبر السيد المحقق بسبب حدوث هذه الإصابات ونسبها إلى أحد الشرطة السريين وحدد سببها.

٩١- وأن السيد المحقق قد اتخذ الإجراء الصحيح بالأمر بإحالة المتهم إلى الطب الشرعي ولكن....

لَيْسَ في الأوراق تقرير من الطب الشرعي عن هذه الإصابات، فهل نفذ قرار النيابة؟ وإذا كان لم ينفذ فهل حوسب المسئول عن عدم تنفيذه؟

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وإذا كان قد نفذ فأين تقرير الطب الشرعي؟

ثم....

أين التحقيق مع الشرطي السري الذي قَالَ المتهم إنه أحدث به هذه الإصابات؟
والتعذيب جريمة لا تسقط الدعوى الناشئة عنها بالتقادم، فهل سئل هذا الشرطي السري أصلاً؟ وإذا كان لم يسأل فلماذا؟ ومن المسئول عن ضياع حق المتهم بل حق المجتمع والدولة المترتب على جريمة التعذيب هذه؟

٩٢- إن الأمانة في إثبات الإصابات وفي إثبات أقوال المتهمين في محاضر التحقيقات وهو أمر مطرد في هذه القضية، يشيد الدفاع به، لا يعفيان النيابة العامة من استكمال أداء الواجب بمتابعة تنفيذ قراراتها بالعرض على الطب الشرعي، ثم إرفاق تقارير الطب الشرعي بأوراق التحقيق لتكون تحت بصر المحكمة والدفاع، ثم إتخاذ الإجراءات اللازمة بل الواجبة قانوناً لسؤال المتهمين بالتعذيب واستظهار وجه هذا الاتهام، وإحالة من يثبت عليه إلى المحاكمة الجنائية وفقاً للدستور والقانون.

والدفاع يلتمس أن تأمر المحكمة الموقرة باتخاذ هذه الإجراءات في جميع وقائع التعذيب الثابتة في هذه الدعوى.

٩٣- وأدلة الاتهام قبل المتهم الرابع على أربعة أنواع :

النوع الأول : تحريات مباحث أمن الدولة وهو خاص بتهمة إحراز السلاح والذخائر التي قيل إنها ضبطت في شقة الزقازيق. والتحريات التي زعم أنها دلت على اشتراكه في حادث اغتيال الدكتور المحجوب.

النوع الثاني : الدليل المستمد من أقوال المتهمين محمد النجار وممدوح علي يوسف وهو خاص بتهمة الاتفاق الجنائي والإشراف في اغتيال الدكتور المحجوب.

النوع الثالث : الدليل المستمد من تعرف الشاهدة حنان عراقى عبد النبى والشاهد محسن محمد بيبرس على صورة المتهم الرابع التي عرضت عليهما في النيابة.

النوع الرابع : هو اعتراف المتهم باستعمال البطاقة المزورة قم ١١٧٩٥٩ الصادرة عن مكتب سجل مدنى المنتزة بالإسكندرية.

والدفاع يتناول هذه الأنواع الأربعة

من الأدلة على هذا الترتيب



٩٤ - أما دليل التحريات فيما يتصل بشقة الزقازيق فقد سبق تفنيده فيما لفت من هذه المرافعة عن المتهم ضياء الدين فاروق خلف بها يكفي لهدمه في شأن المتهم حامد أحمد عبد العال.

ويضاف إلى ذلك أن أحدا قط لم يذكر أنه رأى المتهم المذكور في الزقازيق أو في الشقة المدعى بضبط الأسلحة والذخائر فيها، وحتى التحريات المزعومة لم تذكر المتهم صراحة إنما ذكرت شخصا كنيته أبو اليسر وادعت أنه هو حامد عبد العال.

٩٥ - وأما التحريات التي أثبتتها العقيد محمود عاطف عبد الرحيم في (ص ١٤٧٣) من تحقيقات النيابة مدعيا أنها :

"أسفرت عن أن محمد صلاح وحامد عبد العال وعلاء أبو النصر وعصام عبد الجواد وياسر عبد الحكيم خطاب ومحمد عبد الفتاح ومحمد النجار هم مرتكبوا الحادث" فهذه ليست تحريات، إنما حقيقتها أنها أقوال سبق إملاؤها على المتهم محمد النجار، ثم أعيد تسطيرها في أوراق سميت بمحاضر تحريات ثم قدمت للنيابة، لتمضى في تقصى ما بها من مزاعم نسبت إلى هؤلاء الأبرياء الماثلين في القفص أمامكم.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

٩٦- وأكبر دليل على عدم صدق هذه التحريات في شأن المتهم الرابع أن محرر المحضر المذكور يحدد شخص المتهم الرابع بذكر وظيفته: "يعمل مدرس بإدارة الدقى التعليمية بالجيزة. والمتهم الرابع لم يعمل قط في أى وقت في إدارة الدقى التعليمية، فهل يعرف كاتب هذه التحريات شخصية من تحرى عنه.

٩٧- وأمعن صاحب هذه التحريات في تحديد شخص المتهم فقال :

"وسبق إتهامه في قضايا نشاط العناصر المتطرفة".

والمتهم لم يضبط قط ولم يتهم في قضايا نشاط العناصر المتطرفة. إنَّما اعتقل مرتين اعتقالاً عشوائياً في أعقاب حادث الشروع في قتل أبو باشا وزير الداخلية الأسبق، وفي أعقاب بعض الأحداث التي جرت في الصعيد بين الأقباط والمسلمين.

٩٨- وإذا كانت سجلات المديرية التعليمية ليست حاضرة تحت يد مباحث أمن الدولة لتعرف تحديداً أين يعمل المتهم، فإن الملفات الأمنية لكل إنسان على أرض هذا الوطن محفوظة لديها فكيف يخطئ محرر المحضر في بيان أسباب اعتقال المتهم ويدعى أنه اتهم في قضايا سابقة على خلاف الحقيقة؟ وهل كان هذا خطأ أم هو تهويل من شأن المتهم ليدو ذا شأن في الإجرام عريق يسوغ الزج به في الاتهام المائل؟؟؟

في جميع الأحوال يجب أن نتساءل - للمرة الألف - هل يجوز الأخذ بهذه التحريات؟؟؟

٩٩- وقد تعرف ابن صاحبة شقة المنيب حين سئل في النيابة على صور ستة أشخاص، وتعرف حين سئل أمام المحكمة الموقرة على صور ثلاثة أشخاص وفي المرتين لم يكن من بين الصور التي تعرف عليها صورة لحامد عبد العال.

١٠٠ - وذكر العقيد محمود عاطف عبد الرحيم في أقواله أمام النيابة (ص ١٠٥٥) أن حامد عبد العال كان أحد الذين أقاموا في شقة ١٥ مايو، وأسقطت النيابة هذا الادعاء تماماً فلم تذكره في التهم الموجهة لحامد عبد العال، ولا في ملاحظاتها، ولا في قائمة شهود الإثبات، وهو ما يقطع بإهدارها إياه وعدم تعويلها عليه.

١٠١ - وأما الدليل المستمد من أقوال المتهم محمد أحمد النجار، فقد استبان للهيئة الموقرة من دفاع الزملاء الذين سبقوني بالمرافعة مدى تهافته وانهيائه وقصوره عن حمل الاتهام الذي بنى عليه وأسند إلى موكل بسببه.

١٠٢ - ومع ذلك فإن الدفاع عن المتهم الرابع لا يفوته أن يبين وجوه التناقض والخلل في شهادة محمد أحمد النجار التي لا تقع في كلام إنسان إلا أن يكون كاذباً بصرف النظر عن سبب هذا الكذب.

ولا يريد الدفاع أن يثرب بهذا الذي يقرره على محمد النجار لأن يقين الدفاع أنه كان مكرهاً على كل ما يقول وأنه قد تعرض لتعذيب أثبتته الطيب الشرعي، فضعف جسده، أو ضعفت نفسه عن احتمال التعذيب فأقر بما أملى عليه. وقد رفع الله الإثم عن المكره حتى على الكفر، فقال تعالى :

﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَئِنْ مَنَّ شَرْحٌ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (النحل: ١٠٦).

فارتفع الإثم عن المكره على شيء دون الكفر يكون ثابتاً من باب أولى.

ولكن الدفاع إثباتاً لبراءة المتهم الرابع يناقش وجوه التناقض في أقوال المتهم محمد أحمد النجار واعترافاته.

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

١٠٣ - فالوجه الأول من وجوه تناقض أقوال محمد النجار هو تناقض مع الواقع ومنافاة له تقطع بعدم صحة أقواله.

* ذلك أن الوصف الذي ذكره محمد النجار للمتهم الرابع في (ص ١٨٩) من تحقيقات النيابة يؤكد أنه لم ير حامد عبد العال ولم يعرفه قبل أن يلتقيا في السجن.

* فقد ذكر محمد أحمد النجار أن حامد عبد العال "مدرس ابتدائي، أطول منى شوية، رفيع، وشه أبيض وطويل شوية، بشنب ثقيل".

١٠٤ - وقد ثبت للهيئة الموقرة بمناظرة المتهم حامد عبد العال بجلسة ٧ / ٤ / ١٩٩٣ أنه : لَيْسَ نحيفاً، وليس طويل الوجه، ولا أبيض، ولا بشنب ثقيل، فضلاً عن أنه لم يكن في يوم من الأيام "مدرس ابتدائي"!!.

١٠٥ - والوجه الثاني من وجوه تناقض أقوال محمد النجار ما ذكره في تفريغ شريط المعاينة (ص ١٠٦ وص ١٠٧ وص ١١٦ وص ١١٧) "من أن الشنطة الحمراء اللاكوست هي اللى كان فيها القنابل التي كانت معلقة في كتف حامد".

وقد تبينت الهيئة الموقرة أن المعاينة لم تسفر إلا عن وجود قبلة يدوية واحدة وليس خمس قنابل كما كان يقول النجار.

ثم في ص (١١٨) قَالَ محمد النجار "والشنطة الثانية كانت معلقة في كتف حامد على طول" ثم في (ص ١١٩) قَالَ "والشنطة الثانية على طول هي في كتفه" وحامد هذا، حضرات المستشارين، على هذه الرواية الكاذبة كان يحمل حقيبتين في كتفيه، أو في كتف واحدة - لسنا ندرى - وكان يطلق السلاح الآلى على إحدى السيارتين، وكان يجري وهو يحمل الحقيبتين وراء السائق الذي حاول الهرب ويناديه وهو يطلق النار عليه "تعالى يا ابن الكلب"!!.

فمن حامد هذا؟ هل هو سوبرمان؟ هل هو رجل الستة ملايين دولار الذي صنع الأمريكيون له مسلسلاً خاصاً من مئة حلقة لبيان قدراته الخارقة؟ أم هو عفريت من الجن شرير النفس خبيث الطوية يصنع الخوارق ليرضى الخيال المريض للنجار أو لمن صنعوا له هذا الخيال؟

١٠٦ - والوجه الثالث من وجوه التناقض في أقوال محمد النجار أنه ظل طول مرحلة التحقيق الأولى يتحدث عن اسمه مصطفى اللى هو حامد "بينما كان في صفحات (١٠٣) و (١٠٨) و (١٠٩) و (١١٤) و (١١٦) يتحدث عن مصطفى فقط إلا أنه في (ص ١٠٣) قال إنه مصطفى "وده تقريباً اسمه الحركي"، وفي (ص ١٠٨) ذكره بقوله "واحد اسمه مصطفى".

* فهو مصطفى في قول، وهذا اسمه الحركي في قول، (أى إنه معروف للشاهد ومعروف أن اسم مصطفى ليس حقيقياً).

وهو واحد اسمه مصطفى في قول ثالث (أى إنه شخص غير معروف للشاهد أصلاً)، وهو مصطفى اللى هو حامد في قول رابع فكيف تطمئن المحكمة إلى مثل هذه الشهادة.

١٠٧ - والوجه الرابع من وجوه التناقض في شهادة محمد النجار وقع في صفحة واحدة من صفحات تفريغ الشريط الخاص بالمعاينة الإرشادية وهى (ص ١١٦) فقد ورد في سطر (١٩) منها ما نصه :

"كان فيه ميعاد ثابت للقاءاتنا في جنينة الحيوانات من واحدة إلى اثنين ظهراً ومن العصر للمغرب في جنينة البحر الأعظم".

وقرر في (ص ١١٦ أيضاً في السطر الثالث قبل الأخير) ما نصه "هوه مش ميعاد ثابت".

وعاد في ص (١١٧) ليقول :

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

"كان ينبغي هذه اللقاءات محمد صلاح اللى هو ناجى ومصطفى اللى هو حامد" (وهذا هو أول ذكر لحامد عبد العال باسمه).

• فهل نحن أمام موعد ثابت يحضره الجميع مرتين في اليوم؟

• أم نحن أمام موعد غير ثابت؟

أم نحن أمام موعد ثابت لثلاثة أشخاص فقط؟

حير النجار الذين يتابعون أقواله وأتعبهم في البحث عن الصدق في ثناياها فلم يعد أحد منهم بطائل، وكان خف حنين هو أئمن ما أمكن الظفر به، فهل بخف حنين يدان الأبرياء؟؟

١٠٨ - والوجه الخامس من وجوه التناقض في أقوال النجار التي تخص المتهم حامد عبد العال ما يتعلق بإقامته معه في شقة المنيب فقد ذكر في (ص ١٩١) من تحقيقات النيابة ما نصه :

"قبل الحادث بأربعة أيام جاء ممدوح وصفوت قعدوا معانا أنا ومحمد عبد الفتاح ومحمد صلاح وعلاء أبو النصر وحامد ووليد".

وفي (ص ١٩٣) من تحقيقات النيابة قال :

"وكنا مستريحين شوية حوالى أسبوعين في شقة المنيب أنا و... وحامد ووليد". وفي (ص ١٠٨) من تحقيقات النيابة قال :

"واحد اسمه مصطفى جاء بعد الفجر على طول يوم الجمعة (أى يوم الحادث)" وفي (ص ٢٨١) سأله المحقق :

"من كان متواجداً في شقة المنيب معك في تلك الفترة فأجاب :

"محمد عبد الفتاح ومحمد صلاح وعلاء أبو النصر وأنا بس"

فهل كان حامد مقيماً في شقة المنيب قبل الحادث بأسبوعين؟

أم كان حامد مقيماً قبل الحادث بأربعة أيام في الشقة نفسها؟
أم كان حامد قد جاء بعد الفجر يوم الحادث إلى الشقة المشنومة؟
أم إن حامد لم يكن مقيماً قط في شقة المنيب كما جاء في (ص ٢٨١) من تحقيقات النيابة؟.

الحق أن حامد لم يكن في أى وقت في هذه الشقة ولم يذهب إليها ولم يلتق بالنجار فيها وكل ما سوى ذلك أو هام أو أحلام!!

١٠٩ - أما أقوال ممدوح على يوسف في (ص ٤١٤) من تحقيقات النيابة التي ذكر فيها مصطفى حمزة (الذي يفترض أن معناه حامد عبد العال) فقد جاء هذا الكلام ضمن اعترافه في الجلسة التي أثبت المحقق فيها حالته الصحية وأنه لا يستطيع الوقوف ولا الجلوس، والتي رفض فيها حضور المحامين وقد كانوا موجودين فعلاً، فلما سأله المحقق: "مش عايز محامين على طول ولا في الجلسة دي بس؟" قَالَ:

"في الجلسة دي بس اللي حا أدلى فيها باعترافى" (!!)

وقد عاد من تلقاء نفسه في (ص ٤٢٣) فقال:

"كُل ما ذكرته بالنسبة لعبد الآخر حماد، ومصطفى حمزة، كلها لم تحدث أصلاً مش عارف أو فاكر أنا ذكرتها ليه".

• وكل سؤال ما بين صفحتي (٤٨٣ و ٤٩٠) ذكر فيه حامد عبد العال - كان جواب ممدوح:

"لا أعرف أحداً بهذا الاسم" أو "لا أعرف هذا الشخص".

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

١١٠ - وإذا كان ممدوح قد عدل عن أقواله التي فيها إشارة إلى المتهم الرابع، وقد كان أدلى بها تحت تأثير التعذيب الرهيب الذي جعله غير قادر على الوقوف ولا الجلوس فإن هذا يكفي لإهدارها.

١١١ - وإذا كان ممدوح على يوسف - قد عدل عن هذه الأقوال في محاضر التحقيق نفسها، فإن هذا يكفي لإهدارها.

١١٢ - وإذا كان ممدوح يقول إنه لا يدري لماذا ذكر هذه الأقوال فإن المحكمة الموقرة، حضرات المستشارين، تدري يقيناً بعد الذي سمعته من ممدوح نفسه بجلسة ١٩٩٣/٤/٦ عن تعذيبه وتعذيب زوجته كيف صدرت منه هذه الأقوال. وهذا يجعل المحكمة لا تأخذ بشيء من أقوال ممدوح على يوسف - التي صدرت منه تحت تأثير الإكراه والتعذيب.

١١٣ - وأما الدليل المستمد من تعرف الشاهدة حنان عراقى عبد النبى والشاهد محسن محمد بيبرس - على صورة المتهم الرابع حين عرضت عليهما في النيابة، فإنه دليل ساقط بما ثبت أمام الهيئة الموقرة من عدم إمكان تعرف أى من الشاهدين على المتهم.

١١٤ - وإذا كانت حنان عراقى قد أجابت عندما سئلت عن أوصاف الشخصين اللذين شاهدتها يطلقان النار (ص ٢٠٩ من محاضر جلسات الهيئة الموقرة) فذكرت شكلهما ولون شعرهما.

- فكان أحدهما لون شعره (بنى أو كستائى) وطبيعة (مجعد وليس خشن) ووصفت وجهه (لئس مستدير ولا مربع أقرب إلى أن يكون مستطيل).
- وقالت إنه (متوسط الحجم) ولونه (أقرب إلى القمحي) ويوجد (بعض شعيرات أسفل شفته السفلى).

- وكان الثاني لون شعره (أسود خشن زى ما يكون مفروود) ولون بشرته (أسمر شوية من الأول) وكان (أقصر من الأول) وله (شارب وليس له ذقن). ولم تستطع مع ذلك كله أن تذكر ما الذي كان يرتديه.
- وذكرت أن شخصاً كان يقف بدراجة بخارية عند النفق (شعره ناعم لكن مموج ولونه بنى فاتح شوية وشعره طويل شوية وكان ممتلى شوية).
- بعد كل هذه الأوصاف لم تستطع حنان عراقى أن تتعرف على أحد في القفص، والدفاع يستتج من ذلك باطمئنان تام أن أحداً من الذين رأتهم حنان عراقى - لَيْسَ من بين هؤلاء المتهمين، ولا يحتاج إلى جهد أن نقر أن سبب ذلك هو أن الذين رأتهم حنان عراقى - هم قتلة المحجوب وليس في هذه الأقفاص منهم أحد.

١١٥ - أما الشاهد محسن محمد بيبرس - فقد تردد في أقواله أمام النيابة وأمام المحكمة بين أن يكون جازماً بأن أحد أصحاب الصور الأربع التي تعرف عليها كان بين قتلة المحجوب وبين أن يكون هذا ظناً منه وتخميناً. ومثل هذه الشهادة تبطل نفسها وتسقط قيمتها.

١١٦ - ومع ذلك فقد قرّر الشاهد المذكور أمام الهيئة الموقرة في (ص ٨٦) من محاضر المحاكمة ما نصه جواباً عن سؤال "وهل الشخصين الذين شاهدتهما أمام الفندق من بين هؤلاء المتهمين؟"

(ومر على الأقفاص ليرى المتهمين)

ثم أجاب :

"لا".

(وكان هذا يكفيه)،

ولكنه أضاف :

"دول لابسین جلالیب وبدقون"

(وكان هذا يغنيه عن الاسترسال)

ولكنه استمر قائلاً ليقطع بقول جهيزة قول كُل خطيب وليثبت أن جهينة عندها
الخبر اليقين :

"وأنا لا أنسى طول عمرى الشخص الى كان على اليمين ومهما تغير شكله أقدر
أوصفه وأتعرف عليه لأنه مش طالع من ذاكرتى".

- فهذا الذي لا ينس أبداً صورة معينة لم يجدها في قفص الإتهام فأين ذهبت لا بد
أنها أفلتت من يد العدالة وهى الفاعل الحقيقى أو أحد الفاعلين الحقيقيين
للجريمة النكراء التي يراد بهؤلاء الأبرياء أن يدانوا بسببها.

١١٧- وأما الدليل المستمد من اعتراف المتهم الرابع باستعمال البطاقة المزورة الصادرة
عن مكتب سجل مدنى المتزهر الإسكندرية رقم (١١٧٩٢٩) باسم خالد سليمان
نوح فهو دليل يثبت جريمة الاستعمال وجريمة الاشتراك في التزوير ولكنها
جريمتان مدفوعتان بنص المادة ٦١ من قانون العقوبات التي تنص على أنه "لا
عقاب على من ارتكب جريمة أُلجأته إلى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من
خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في
حلوله، ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى".

- ذلك حضرات المستشارين، أن المتهم قرّر منذ اللحظة الأولى في التحقيقات أنه
كان خائفاً منذ نشر صورته باعتباره متهماً في قضية اغتيال الدكتور المحجوب :

- قال هذا في (ص ٥٦٧ وص ٥٦٨) معللاً استعمال البطاقة المزورة وفي (ص
٥٦٨) مبيناً أنه اسمه الحقيقى في قسم الساحل بعد أن اطمأن إلى أنه ليس في
قبضة مباحث أمن الدولة (وهكذا يتبين نوع التحريات التي قام بها الرائد عماد

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

صيام - بمباحث أمن الدولة، ونوع المعلومات التي استقاها من مصدر سري وقال أمام النيابة : إنها أكدت تحريات دقيقة"، والواقع أنها إقرار المتهم نفسه باسمه الحقيقي في قسم شرطة الساحل - ظناً منه أنه أفلت من يد مباحث أمن الدولة.

• وقال المتهم في (ص ٥٧٠) معللاً حصوله على بطاقة مزورة :

كنت خائف باتهامي ظلماً في قضية "المحجوب".

وقال في ص (٥٧٣) :

"أنه اعتقل مرتين بسبب الدروس التي كان يلقيها" (وشرح للمحكمة الموقرة بجلسة ١٩٩٣ / ٤ / ٧ ما رآه من تعذيب مجدى غريب في سجن الاستقبال وكيف أوقع الرعب في نفسه خوفاً من أن يعامل هذه المعاملة).

• وأضاف في (ص ٥٧٠) معللاً عدم تسليم نفسه للشرطة بعد نشر صورته في الصحف :

"أنا كنت خائف من التعذيب والضرب".

• وقال في ص (٥٨٨).

"أنا كنت عايز أسلم نفسي لكن خفت من التعذيب والضرب اللي بيحصل عشان المتهمين يعترفوا".

١١٨ - حضرات المستشارين، ولا يسع الدفاع أن يثبت بأدل من هذه العبارة ولا أصدق منها حالة الضرورة التي كان المتهم الرابع واقعاً تحت تأثيرها عندما لجأ إلى الحصول على بطاقة مزورة واستعمالها.

١١٩ - ولا يسع الدفاع أيضاً أن يدع هذا المقام دون أن يقرر :

أن التعذيب خطيئة عهد وليس خطيئة فرد.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وهو سنة سيئة قديمة في هذا البلد وصف القرآن به حكامه في خطاب مؤمن آل فرعون لفرعون وقومه :

﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ يَكُ كَذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَابٌ ﴾ (عَنْفَلِك: ٢٨).

• وأشار القرآن الكريم إلى أنها سنة الفراعنة في قوله تعالى على لسان فرعون يتوعد السحرة الذين آمنوا بموسى عليه السلام :

﴿ فَلَا قُطْعَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ مِنْ خَلْفٍ وَلَا صَلْبَتُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى ﴾ (طَلْحَا: ٧١).

١٢٠- وليس قولنا أن التعذيب خطيئة عهد لا خطيئة فرد بمانع الأفراد الذين يمارسونه من أن يلقوا جزاءهم الدنيوي والأخروي لأنه :

- "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق".
- "ومن أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه".
- "ومن روع مؤمناً لقي الله وهو عليه غضبان".
- "والله يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا".
- وقد رآهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في رحلة المعراج "وبأيديهم سياط كأذناب البقر يضربون بها بعضهم بعضاً في جهنم فسأل عنهم : فقل : أولئك الذين كانوا يعذبون الناس في الدنيا".

١٢١- والدفاع يهيب بالمحكمة الموقرة أن تنوه عن هذه المأساة المستمرة من تعذيب الأبرياء في حكمها. وأن تخاطب كل مسؤول لإيقافها.

١٢٢ - والدفاع في هذه الساحة الشريفة ينبه أولئك الذين يتوحشون على الأبرياء إلى أن الله عينا تحصى كل حركة وسكنة، وأن هناك يوماً ستجد فيه كل نفس ما عملت من خير محضراً وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً.

١٢٣ - وليس لأحد أن يطمع أو يقوى بحكم البراءة الذي صدر في قضية التعذيب السابقة، لأن حكم القاضي لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً ولأن القاضي الأعظم يفصل بين الخلائق يوم القيامة حتى يقتصر للشاة القرناء من الشاة الجلهاء (التي لا قرون لها).

١٢٤ - والتعذيب طريق دمار أهلك الله به أمة كاملة ذكرها في سورة البروج في قوله تعالى :

﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿١﴾ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ ﴿٢﴾ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ﴿٣﴾ وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ ﴿٤﴾ ﴾ (البروج: ٤-٧).

فهل يريدون أن نهلك كما هلك أولئك ونحن شهود على تعذيب الأبرياء؟؟؟؟

١٢٥ - والذين يعذبون الناس يزرعون العلقم لأبنائهم ويورثونهم خوف الشار الذي يجعلهم في رعب ليلهم ونهارهم. وهم يناوئون قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿١﴾ ﴾ (النساء: ٩)

فإذا كان القول واجباً فيه السداد والحياة واجباً فيها التقوى أفلا يتدبر هؤلاء هذا الأمر الرباني وينظروا ماذا يزرعون لأبنائهم.

١٢٦ - إن الدفاع يتمنى، سيدى الرئيس، بل يدعو الله أن تكون هذه القضية بفضل حكمكم العادل آخر قضية في مصر يتوصل فيها إلى اعتراف بالتعذيب.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

١٢٧- وحال المتهم الرابع حامد أحمد عبد العال - وقد مثل أمام الهيئة الموقرة واستمعت بسعة صدر إليه في جلسة ١٩٩٣/٤/٧ يؤكد وصفه نفسه في التحقيقات حين قيل له (ص ٥٨٩) :

"أنت متهم بالاشتراك في اتفاق جنائي لقتل وزير الداخلية" فأجاب :

"محصلتي، وأنا ما فيش بيني وبينه حاجة، وده راجل مسلم، ولا يجوز قتله، وهو ضلع الأمن في البلد".

وجوابه في (ص ٥٨٩ سطر ٢٤) عن تهمة قتل المحجوب بقوله :

"محصلتي وأنا ما فيش بيني وبينه حاجة علشان أفكر في قتله".

وجوابه في (ص ٥٩١) عن سؤال : "هل لديك أقوال أخرى" ؟

بقوله :

"أريد مواجهة الراجل اللي اعترف عليه الى اسمه محمد النجار"

وجوابه في شأن حنان عراقي :

"عايز أشوف الست دى الي اسمها حنان وأواجهها أنا معرفهاش وما فيش بيني وبينها حاجة".

١٢٨- إن هذه الإجابات حضرات المستشارين تدل دلالة قاطعة على أن كُـل الذي

يدور في ذهن المتهم حين يتهم بقتل إنسان :

أن يكون هذا الإنسان غير مسلم، وأن يكون بينه وبين المتهم ما يدعوا لقتله، أو يكون قتله جائزاً شرعاً.

فإذا انتفت هذه المعاني فإنه لا يمكن أن يفكر في القتل.

١٢٩ - ثم هو يتحلى مع بساطة أبناء أسوان بشجاعتهم فيطلب مواجهة أولئك الكذابين أو المتوهمين الذين يزعمون أنهم تعرفوا عليه، ويؤكد ابتداء أنه ليس بينه وبينهم ما يدعوه لعداوته.

١٣٠ - فهل هذا حضرات المستشارين هو سلوك القاتل الذي صورته النجار وصورته التحريات؟؟؟

١٣١ - بقى للدفاع - أو عليه - سيدى الرئيس، وحضرات المستشارين، أن يثبت بيقين، وفي إيجاز شديد انتفاء تهمة الاتفاق الجنائي بصورتيه اللتين أوردتهما النيابة في أمر الإحالة عند المتهمين في هذه القضية.

١٣٢ - والدليل الأول على نفي هذا الاتفاق هو ما أثبتناه من كذب أقوال النجار كلها. ومن عدم جواز التعويل على الأقوال الأولى للمدوح على يوسف أمام النيابة.

١٣٣ - والدليل الثاني هو ما قاله السيد اللواء وزير الداخلية أمام المحكمة الموقرة من أنه لم يسمع عن محاولات اغتياله والتآمر على حياته إلا بعد وقوع جريمة اغتيال الدكتور المحجوب.

١٣٤ - لقد قلنا، حضرات المستشارين إن الإسلاميين حين يفعلون شيئاً يصدر عن ويرددون عن محاولة للتصرف في ضوء حكم الإسلام فيما يفعلون ويدعون.

وإن أحداً لم يكن بوسعهم مهما تجاوز الحدود المعقولة شرعاً في الفتوى أن يفتى بقتل كل من يقابل الجناة، وإن قتل بهذه الصورة ولهذا العدد من الناس لا يصدر إلا من قتلة محترفين مأجورين.



_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وهكذا سيدى الرئيس، يصل الدفاع عن المتهمين الرابع والثاني عشر إلى غايته،

ويتبين منه

أن الاتفاق الجنائي لا أساس له، وأن الشهود المزعمين لا تقوم بأقوالهم حجة، وأن الذين تعرفوا على الصور عجزوا عن التعرف على أصحابها أحياء ماثلين في قفص الاتهام، وأن القتل الذي وقع في هذا الحادث لا يمكن أن ينسب إلى يد مصرية أو مسلمة.

وأن المستفيد من هذه الجريمة النكراء هو العدو الإسرائيلي دون سواه، وأن المتهمين قد تعرضوا لتعذيب أثبتته تحقيقات النيابة وتقارير الطب الشرعي بما يهدر أقوالهم جملة. وأن حالة الضرورة الثابتة بلا مرء في حق المتهمين الرابع والثاني عشر هي التي دفعتها إلى ارتكاب جرائم التزوير واستعمال المحررات المزورة وهي حالة أدرجها المشرع بين أسباب الإباحة وموانع العقاب بنص المادة (٦١) من قانون العقوبات.

وبناءً عليه

يلتمس الدفاع عن المتهمين الرابع والثاني عشر - وهو يدعو للهيئة الموقرة بالتوفيق - الحكم ببراءتهما عما هو منسوب إليهما.



المرافعة بأسباب الطعن

للأستاذ عادل عيد

فيما عرفت بقضية الممرضة عايدة

في الحكم الصادر بالإعدام بجلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٩٨

من محكمة جنايات الإسكندرية

في الجناية رقم ٧٧٦٠ لسنة ١٩٩٧ العطارين

(٩٥٤ لسنة ١٩٩٧ كلى شرق)

المرافعة بأسباب الطعن

للأستاذ عادل عيد

فيما عرفت بقضية الممرضة عايذة

في الحكم الصادر بالإعدام بجلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٩٨

من محكمة جنايات الإسكندرية

في الجناية رقم ٧٧٦٠ لسنة ١٩٩٧ العطارين

(٩٥٤ لسنة ١٩٩٧ كلى شرق)

الوقائع

أحالت النيابة العامة المتهمة إلى المحاكمة الجنائية أمام محكمة جنايات الإسكندرية بوصف أنها في غضون الفترة من ١ / ٥ / ١٩٩٦ حتى ٧ / ٦ / ١٩٩٧ بدائرة قسم العطارين محافظة الإسكندرية.

قتلت عمداً عبد القادر محمد إبراهيم بجواهر يتسبب عنها الموت بأن عقدت النية على قتله وأعدت لهذا الغرض عقاراً مرخياً للعضلات وقامت بحقنه بهذا العقار قاصده إزهاق روحه فأحدثت به الأعراض الواردة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

وقد تقدمت هذه الجناية جنابات أخرى هي أنها في خلال زمن سابق وفي ذات المكان:

أولاً: بصفتها موظفاً عاماً (ممرضة بوحدة العناية المركزة لقسم جراحة المخ والأعصاب بالمستشفى الرئيسى الجامعى) اختلست العقاقير الطبية المرخية للعضلات والمبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة للجهة سائلة

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الذكر والتي وجدت في حيازتها بسبب وظيفتها وقد ارتبطت هذه الجناية بجريمة تزويرا ارتباط لا يقبل التجزئة هي أنها في الزمان والمكان سالف الذكر ارتكبت تزويرا في محرر رسمي هو دفتر صينية الطوارئ حال تحريره المختص بوظيفته يجعلها واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أثبتت فيه قيامها بصرف عقاقير مرخية للعضلات للمجنى عليه أحمد صالح بعد وفاته وعلى النحو المبين بالتحقيقات الأمر المنطبق عليه المواد ١٢٢ / ٢ - ب، ١١٨، ١٨٨ مكررا ١٩٩ / ١٩٩ مكررا / أ، ب / ٢١ من قانون العقوبات.

ثانياً: شرعت في قتل كل من الضاحي أحمد أبو هيف - مريان نصحي وهيب - كلثوم صبحي عبده - فتحية عبد المجيد زهير - كوكب إبراهيم خليل - قدرية محمد نصار - إسماء محمد محمود - كيلاني رجب إبراهيم - سامي السيد الثالث - مرفت إبراهيم على - عائدة محمد على - حمدي إبراهيم محمد - فائزة سعد الزغبى - نجلاء إبراهيم الشحات - أسماء محمد عبد السميع - عبير عبد العاطي محمد - أحمد صالح خليفة - صالح عبد الحميد امر - زيزى زكى ميخائيل - مديحة عبد العظيم البحراوى - فراولة خليل حسين - حميده على الزهيرى - نجيب عبد الله نجيب - مصطفى سالم خفاجى - محمد حسن قاسم - قاطمة زكى إسماعيل - ميرفت مصباح عثمان - عطية فرج على - سعد بدوى القاضي - بجواهر يتسبب عنها الموت بأن بيتت النية على قتلهم وأعدت لهذا الغرض عقاقير مرخية للعضلات وحقنهم بها قاصدة من ذلك قتلهم فأحدثت بهم الأعراض المبينة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادتها فيه. هو مداركتهم بالعلاج الأمر المنطبق على المواد ٤٥ / ١، ٤٦ / ١، ٢٣٣، ٢٣٤ / ٢ من قانون العقوبات.

وطلبت النيابة عقاب المتهمه بالمواد ٤٥ / ١، ٤٦ / ١، ١١٢ / ١، ب، ١١٨، ١٨٨ مكررا، ١١٩ أ، ١٩٩ مكررا، ١١٣، ٢٣٣، ٢٣٤ / ٢ من قانون العقوبات.

ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات أدعى ورثة المجنى عليه في تهمة القتل، وبعض المجنى عليهم في تهمة الشروع في القتل مطالبين لكل منهم بتعويض مؤقت قدره ٥٠١ جنيه والمصاريف ومقابل أتعاب.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وبعد أن تداول نظر الدعوى أمام المحكمة قررت بجلسة ١٨ / ٣ / ١٩٩٨ إحالة الأوراق إلى فضيلة المفتي مع التأجيل للنطق بالحكم لجلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٩٨ وبهذه الجلسة صدر الحكم حضورياً وبإجماع الآراء بإعدام المتهمه شنقاً عما نسب إليها مع إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة.

وبتاريخ / ٣ / ١٩٩٨ قررت المتهمه بالطعن بالنقض على هذا الحكم أمام الموظف المختص بسجن دمنهور العمومي.

أسباب الطعن

السبب الأول: بطلان اتصال المحكمة بالدعوى وما يترتب عليه من بطلان إجراءات المحاكمة انتهاء بالحكم المطعون فيه مما يستوجب نقضه:

الثابت من الأوراق أنه أثر صدور قرار النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات، عرضت الأوراق على السيد المستشار رئيس محكمة استئناف الإسكندرية فأشر عليها في ٢٤ / ١٢ / ١٩٩٧ بما نصه: (يحدد لنظر الدعوى جلسة ١٠ / ١ / ٩٨ أمام الدائرة الثامنة جنايات الإسكندرية مع تفرغ الدائرة لنظرها حين الانتهاء منه).

وقد دفعت المتهمه على لسان محاميها بجلسة المرافعة ببطلان اتصال المحكمة بالدعوى وبطلان إجراءات المحاكمة وطلبت من المحكمة - ترتيباً على ذلك - أن تقرر إعادة الدعوى إلى السيد المستشار رئيس محكمة الاستئناف ليحيلها من جديد إلى الدائرة التي تدخل في اختصاصها بناء على قاعدة موضوعية مجردة يتم على أساسها توزيع القضايا بين دوائر محكمة الجنايات على النحو المقرر بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية - وقال المدافع عن المتهمه أن الجمعية العمومية لمستشارى محكمة استئناف الإسكندرية لدى انعقادها في بداية العام القضائي الحالي، قررت تشكيل الدوائر المدنية والجنائية، وحددت القضايا التي تختص بها الدوائر المدنية - أما الدوائر الجنائية فقد تركت اختصاصها بغير تحديد ثم فوضت السيد المستشار

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

رئيس المحكمة في توزيع قضايا الجنايات على تلك الدوائر، وعملا بهذا التفويض أمر سيادته بإحالة هذه الجناية إلى الدائرة الثامنة بمحكمة جنايات الإسكندرية على أن تتفرغ لنظرها حين الفصل فيها.

ولما كان المشرع قد نص في المادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية على أن (تجتمع الجمعيات العامة للمحاكم للنظر - كل فيما يخصها - في ترتيب وتأليف الدوائر وتشكيل الهيئات وتوزيع القضايا على الدوائر وتحديد عدد الجلسات وأيام وساعات انعقادها وندب مستشاري محاكم الاستئناف للعمل بمحاكم الجنايات وقضاة المحاكم الابتدائية للعمل بالمحاكم الجزئية التابعة لها) - وهو ما يدل على أنه يتعين - كأصل عام - أن تنعقد المحاكم في مواعيد محددة بتشكيل مستقر وثابت تقرره جمعياتها العامة حتى يكون المتقاضي على بينه من قاضيه وكى يستطيع أن يتمسك بحقه المكفول له في الدستور في أن لا يفصل في منازعته أو يتولى محاكمته غير القاضي ذى الولاية المنوط به طبقا لأحكام القانون العمل بالمحكمة المنظور أمامها دعواه، وترتبا على ذلك فإنه لا يصح أن تشكل المحكمة - أو يعاد تشكيلها - تشكيلا مؤقتا بمناسبة قضية بذاتها أو أن يندب قاضي بذاته لنظر دعوى بعينها ما لم يستوجب حسن سير العدالة - استثناء من ذلك الأصل العام - تفرغ دائرة قائمة أو تشكيل دائرة جديدة لنظر قضية يحتاج الفصل فيها إلى وقت طويل وجهد كبير وبشرط أن لا يكون تشكيل الدائرة - عند توافر المقتضى - على أساس من تفضيل قاض على آخر مهما علت درجته أو مستواه الوظيفي مادام القانون يوجب تساوى القضاة في الصلاحية لولاية القضاء كما لا يجوز أن يتم ذلك بناء على اعتبارات تتصل بشخص القاضي أو أشخاص الخصوم وبالنظر إلى الحق المعتدى عليه - في ذاته - وإنما يتعين أن يكون طبقا للمعايير الموضوعية التي تملئ تشكيل الدوائر العادية والتي يتعين أن تلتزم بها ولا تحيد عنها سلطة القضاء ممثلة في الجمعيات العامة للمحاكم وإلا اهتزت الثقة في ضمانات حياد القاضي واستقلاله، وإذ كانت هذه انقاعدة من القواعد الأصولية التي تتعلق بالنظام العام فإنه لا مرأى في أن مخالفتها يترتب

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

عليها بطلان الحكم الذي ينحدر به إلى درجة الانعدام (نقضي جنائي جلسة ١٧/٤/١٩٨٢ طعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٥٢ ق).

ولقد أورد الحكم المطعون فيه هذا الدفع ثم انتهى إلى رفضه تأسيساً على أن هذه المحكمة "الدائرة" قد شكلت بقرار الجمعية العامة لمستشارى محكمة الإسكندرية المنعقدة في ١٩٩٧/٩/٢٧ ضمن ترتيب وتأليف الدوائر بالمحكمة اعتباراً من بداية العام القضائي الحالي، وأنه لم يطرأ أي تعديل في تشكيلها بمناسبة نظر هذه الدعوى، أما عن توزيع القضية على هذه الدائرة فقد تم بمعرفة المستشار رئيس المحكمة بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٤ بصفته مفوضاً من الجمعية العامة في توزيع القضايا على دوائر الجنايات بالمحكمة وهو النظام المعمول به بالمحكمة من قبل وفي العام القضائي الحالي وهو ما تملكه الجمعية العامة عملاً بالمادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية - وأما عن تفرغ الدائرة لنظر القضية لحين الانتهاء منها فقد تم بقرار من المستشار رئيس المحكمة لاعتبارات قدرها نظراً لما يحتاجه الفصل فيها من وقت طويل وجهد كبير وهو ما يستوجه حسن سير العدالة، ولما تقدم فإن الدفع يكون على غير أساس سليم متعيناً رفضه.

وهذا الرد الذي ردت به المحكمة على الدفع رد غير سديد فالمرجع لم يخون الجمعية العامة سوى توزيع القضايا على الدوائر المشكلة لدى بدء العام القضائي وواضح أن مراده أن يتم توزيع "القضايا" في بداية العام القضائي طبقاً لقاعدة عامة موضوعية وبمجردده، أي على أساس من الاختصاص المحلى للنيابات الجزئية أو الكلية (نيابات المتزة أو محرم بك مثلاً) أو (نيابة شرق أو غرب الإسكندرية الكلية مثلاً) أو نوع القضايا (قضايا السلاح والمخدرات - مثلاً) أو غير ذلك من المعايير العامة التي لا تتصل بقضية بذاتها - (القضايا المعادة من النقض أو التي مض عليها خمس سنوات مثلاً) - وهو أمر مستند بالضرورة من إيجاب المشرع أن يتم التوزيع "لدى بدء العام القضائي" ولا يمكن أن ينصرف مراد الشارع إلى أن تجتمع الجمعية العمومية شهرياً في بداية كل دور انعقاد

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

لتولى توزيع القضايا - واحده واحده - على الدوائر التي شكلت في بداية العام - دون الالتزام في ذلك التوزيع بأي قاعدة عامة أو معيار مجرد - بل أن هذا ما قصد المشرع إلى تفاديه نائياً بالقضاء عن أي شبهة تخل بمظهر الحيطة والتجرد الذي يبعث على الاطمئنان في نفوس المتقاضين - أو توحى بأن التوزيع على الدوائر يتم لاعتبارات تتعلق بالمفاضلة بين القضاء لاعتبارات تتعلق بذواتهم أو بذوات الخصوم.

أما عن استدلال الحكم بصدور تفويض للسيد المستشار رئيس المحكمة من الجمعية العمومية، فهو استدلال فاسد إذ أن دليل هذا التفويض ليس له مأخذ صحيح من الأوراق حتى يتبين الخصوم صدوره من عدمه، ومداه - إن كان قد صدر بالفعل، وذلك طبقاً للمادة ٣٠٢ إجراءات فإنه لا يجوز أن يبنى القاضي عقيدته على دليل لم يطرح بالجلسة أو أن يقول في ذلك على معلوماته الشخصية (نقض ١٩٧٣ / ١ / ٨ مجموعة السنة ٢٤ ص ٦٧ - ١٩٧١ / ١٢ / ٢٠ مجموعة السنة ٢٢ من ٨٧٥).

ومع ذلك، فإن هذا التفويض المقول به - مع التسليم جدلاً بصدوره - من الجمعية العمومية للسيد المستشار رئيس المحكمة، فإنه لا يمكن أن ينصرف إلى تحويله أن يمارس التوزيع على هذا النحو الانتقائي الذي لا تملكه الجمعية العمومية صاحبة التفويض - أصلاً - والتي لا تملك إلا أن توزع القضايا في بداية العام القضائي طبقاً لقاعدة عامة ومجردة. والقاعدة أن فاقد الشيء لا يعطيه - ومن ثم يكون قرار السيد المستشار رئيس محكمة استئناف الإسكندرية المؤرخ ١٩٩٧ / ١٢ / ٢٤ بإحالة هذه القضية إلى الدائرة الثامنة - بالذات - قراراً باطلاً وتبطل - بالتالي - كافة إجراءات المحاكمة التي تمت بالبناء عليه، والتي انتهت بالحكم المطعون فيه.

ولقد ضاعف من هذا البطلان أن السيد المستشار رئيس المحكمة إذ قرر إحالة الدعوى إلى هذه الدائرة التي انتقاها لنظرها دون غيرها من دوائر الجنايات بالمحكمة - فقد حدد لنظرها أمامها جلسة ١٩٩٨ / ١ / ١٠ التي تقع خارج دور الانعقاد المحدد

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

سلفا بواسطة الجمعية العمومية - وهو من ٢٤ إلى ٢٧ يناير سنة ١٩٩٨ - وهي جلسة قريبه على نحو لا يتفق وضخامة القضية وجسامة الاتهام وتشعبه وتعدد وقائعه، وخطورة العقوبة المطلوب توقيعها، ومع ذلك فإن سيادته لم يقف عند تحديد هذه الجلسة القريبة بما ينطوى عليه من دلالة تفيد الاهتمام بهذه القضية اهتماما غير مألوف يتجاوز الاهتمام بغيرها من القضايا، بل إنه تجاوز ذلك الأمر بتفرغ تلك الدائرة التي وقع عليها اختياره لنظر الدعوى حين الانتهاء منها - وهو ما يحمل شبهة الإيحاء لهذه الدائرة بضرورة نظر هذه القضية على وجه السرعة والفصل فيها بغير إبطاء بحكم قطعى، حتى ولو كانت مقتضيات العدالة وتحقيق الدفاع تطلب إجراءات قد يطول أمدها مثل ندب أهل خبرة أو وضع المتهم تحت الرقابة لفحص قواها العقلية - مثلا - بينما أن الأصل أن يترك المشرع للمحاكم حرية نظر الدعاوى في الآجال التي تراها مناسبة والتي تتلاءم مع ضرورات الدفاع، ما لم ينص صراحة على أن تنظر الدعاوى على وجه السرعة مثلما نص في المادة ٣٦٩ إجراءات جنائية بالنسبة للقضايا التي توجب تخصيص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنايات معينة منها الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتزوير - وعلى أن يفصل في هذه الدعاوى على وجه السرعة - الأمر الذي يستفاد منه أن غير هذه الدعاوى إنما تنظر بالطريق العادى ومن ثم لا يحق للسيد المستشار رئيس المحكمة أن يحل إرادته محل إرادة المشرع ويوجب نظر هذه الدعوى - بالذات - وهي ليست مما نصت عليه المادة ٣٦٩ سالف الذكر - على وجه السرعة.

لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه - إذ أ طرح هذا الدفع مستندا للأسباب التي ساقها على النحو السابق بيانه، فإنه يكون معيبا بالقصور في التسييب والفساد في الاستدلال بالإسناد إلى تفويض ليس له أصل في الأوراق فضلا عن الخطأ في تطبيق المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية، بما يوجب نقضه.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

السبب الثاني : بطلان ما تم من إجراءات الضبط والاحتجاز والاستجواب وبطلان

الاعتراف - على فرض صدوره - وذلك من وجهين:

الوجه الأول:

كان المدافع عن المتهم قد دفع أمام المحكمة ببطلان إجراءات احتجاز المتهم وعدم عرضها على النيابة العامة لمدة تزيد على أربع وعشرين ساعة من القبض عليها وقال شرحاً لهذا الدفع أن الثابت مما شهد به كل من شاهدي النفي محمد عبد اللطيف محمد ونور الدين محمد أو زيد - والد المتهم - أمام النيابة ثم أمام المحكمة - ومن دلالة البرقيات التي أبرق بها هذا الأخير إلى السيد النائب العام والسيد المحامي العام لنيابة شرق الإسكندرية الكلية - والتي قدم صوراً رسمية منها إلى النيابة لدى سؤاله ثم قدم صوراً أخرى إلى المحكمة - الثابت أن المتهم كانت قد توجهت وسلمت نفسها إلى ضابط مباحث قسم العطارين صباح ٩٧ / ٨ / ١٢ وذلك أثر علمها بصدور أمر من النيابة في اليوم السابق بضبطها وإحضارها - وذلك باعتبار أن هذا الضابط هو المختص مكانياً بالواقعة - إلا أنه - وفي غفلة من والدها الذي كان مصاحباً لها وقتذاك - اقتاد المتهم إلى قسم شرطة المنتزه الذي لا اختصاص له بالواقعة - حيث تم احتجازها اعتباراً من بعد ظهر ذلك اليوم وحتى مساء اليوم التالي - ٩٧ / ٨ / ١٣ - وهناك مارس وأعوانه عليها صنوفاً من الإيذاء والترويع والتهديد بالاعتداء عليها، وظلت المتهم في هذا المكان المجهول لأهلها ومحاميها طوال هذه الفترة محرومة من النوم ومن الطعام مما سبب لها توتراً عصبياً شديداً وإكتئاباً وإحساساً بالغاً بالخوف، أدى بها إلى أن تلقى بنفسها من نافذة الحجرة التي كانت محتجزة بها والتي تقع بالدور الأول العلوي - قاصدة الانتحار - فأصيبت بكسور في الحوض وفي أجزاء مختلفة من جسمها أدت إلى نقلها الساعة ٦ مساءً ذلك اليوم إلى المستشفى الرئيسي الجامعي لإسعافها بالعلاج.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وقال الدفاع أنه مما يؤيد هذا التصوير الذي يبنى عليه الدفع ببطلان الاحتجاز لحصوله على خلاف أحكام القانون أنه ورد على لسان المتهم في أقوالها التي أدلت بها أمام النيابة في أعقاب نقلها إلى تلك المستشفى في مساء يوم ١٣/٨/١٩٩٧ وذلك رداً على سؤال السيد المحقق لها: ما هي تفاصيل إصابتك وكيفيتها؟

ج: أنا زى ما قلت بعد ما غموا عنياً في القسم وسألوني إيه اللي حصل قلت لهم زى ما قتل دلوقتي وبعدين دخلوني في أوضه وقعدوني فيها وكان معايا واحدة تانية نايمه بس أنا كنت صاحيه ما نمتش لكن المكتب فيه رجاله داخله وطالعه مقدرش أنام فيه وبعدين في ضابط اسمه محمد نصار عدا من قدام الأوضه وقال للمخبرين اللي برى لحسن البنت دى مجنونة وبيقولوا بتحب دكتور نائب في المستشفى فأنا صراحة صعبت على نفسي لما قال على مجنونة فرحت رايحه على الشباك وراميه نفسي منه فوقعت على الأرض مكان المكتب اللي رميت نفسي منه في الدور الأول علوى فوقعت وجت عربية الإسعاف خدتنى وجابتنى على المستشفى .

(ص ٤٨١ من تحقيق النيابة).

وهذه الأقوال يستفاد منها أن المتهم لم تضبط في ذلك اليوم خلافاً لما أثبتته السيد مفتش مباحث شرق الإسكندرية في محضر الضبط الذي حرره الساعة ٧ مساءً بذات اليوم - ١٣/٨/١٩٩٧ -، وإنما ضبطت في اليوم السابق وأنها أمضت الليلة السابقة بقسم المنتزه وأنها لم تتمكن من النوم خلالها - هذا فضلاً عن عدم معقولية تلك الرواية التي ساقها السيد مفتش المباحث عن ظروف ومكان القبض على المتهم، وحاصلها أنه كان قد توجه إلى منزل المتهم لتنفيذ أمر النيابة بضبطها وإحضارها، فلم يجدها، وأنه نأى إلى علمه أنا موجودة أمام أستوديو كرنفال بجهة العصافرة بدائرة قسم المنتزه، فتوجه إلى هناك حيث قام بضبطها ثم اصطحبها إلى قسم المنتزه - إذ فضلاً عن أنه لم يقدم دليلاً على أنه ضبطها بالشارع أمام ذلك الأستوديو الذي تعمد التجهيل بموقعه، فإن من غير

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

المستساغ أن تظل المتهمه واقفة في ذلك المكان بأحد الشوارع العمومية دون أن تتحرك منه طوال فترة تمتد من أخطار الضابط بوجودها هناك وحتى انتقاله من مكتبه لضبطها، ثم قال الدفاع أن المادة ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأنه (يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً أقوال المتهم المضبوط وإذا لم يأت بما يبرئه يرسله في مدى أربع وعشرين ساعة إلى النيابة العامة المختصة) وترتيبها على ذلك فإن احتجاز المتهمه لدى الشرطة بعد انقضاء أربع وعشرين ساعة على تسليم نفسها إلى قسم شرطة العطارين صباح يوم ١٢/٨/١٩٩٧ يكون احتجازاً باطلاً، ويبطل كل ما تلاه وبنى عليه من إجراءات التحقيق بما في ذلك استجواب النيابة العامة للمتهمه الذي أجرته الساعة ١١.٣٠ مساءً يوم ١٣/٨/١٩٩٧، وما أسفر عنه من أقوال اعتبرها الحكم المطعون فيه اعترافاً.

ولقد أشار الحكم المطعون فيه إلى هذا الدفع ثم قال أنه مردود إذ لم يقم دليل عليه، إذ الثابت من محضر ضبط المتهمه أنه قد تم القبض عليها بتاريخ ١٣/٨/١٩٩٧ بدائرة قسم المنتزه تنفيذاً للأمر الصادر من النيابة العامة بضبطها وإحضارها وأنه تم عرضها على النيابة في نفس اليوم، كما أن المحكمة لا تطمئن إلى ما قرره والد المتهمه في التحقيقات أو إلى ما شهد به شاهد النفي محمد عبد اللطيف محمد بجلسات المحاكمة في هذا الشأن ومضى الحكم فقال أنه لا جدوى مما يثيره الدفاع بفرض صحته طالما أنه لا يدعى أن هذا الإجراء قد أسفر عن دليل منتج في الدعوى، هذا فضلاً عن اعتراف المتهمه بالتحقيقات بارتكاب الواقعة والذي اطمأنت إليه المحكمة كان وليد إجراءات التحقيق اللاحقة على القبض ومنقطعة الصلة بها ومن ثم يكون استجواب المتهمه بمعرفة النيابة العامة وما أسفرت عنه صحيحاً، ويكون هذا الدفع على غير أساس جديراً بالرفض.

وهذه الأسباب التي رد بها الحكم المطعون فيه على الدفع المشار إليه ظاهرة القصور والفساد، إذ أن هناك جدوى ظاهرة من وراء هذا الدفاع - خلافاً لما ذهب إليه الحكم -

ذلك أن الثابت أن السيد مفتش المباحث حرر محضره خلال فترة الاحتجاز غير المشروع أثبت فيه أن المتهمه اعترفت له شفاهه الوقائع المنسوبة إليها، ثم قام السيد وكيل النيابة - بعد ذلك - باستجوابها مساء يوم ١٣/٨/١٩٩٧ - أثناء هذا الاحتجاز الباطل أيضاً - والذي تمخض عن أقوالها التي اعتبرها الحكم اعترافاً وأتخذ منه دليلاً للإدانة - وبالتالي فإن هذا الاعتراف المقول به يكون باطلاً لصدوره بناء على احتجاز باطل.

كذلك فإن استدلال الحكم بتاريخ الضبط الذي زعمه محرر المحضر والذي أثبتته في محضره على خلاف الحقيقة، واتخاذ - بذاته - دليلاً على عدم سلامة دفاع المتهمه من أن التاريخ الحقيقي الذي ضبطت فيه كان اليوم السابق على ذلك التاريخ - هو بمثابة مصادرة على المطلوب - فضلاً عن أنه يخالف ما جرى به قضاء النقض من أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعيه وأن من حق المحكمة أن تلتفت عن أي دليل حتى ولو حملته ورقة رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة في الدعوى (نقض ١١/١/١٩٦٩ مجموعة السنة ٢٠ ص ٧٩) وأن الطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها، وليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسمه، لأنها في الأصل حرة في انتهاج السبيل الموصول إلى اقتناعها، ولم يرسم القانون في المواد الجنائية طريقاً خاصاً يسلكه القاضي في تحرى الأدلة (نقض ٢١/١٠/١٩٧٣ مجموعة السنة ٢٤ ص ٨٦٣) واعتبار محضر الجلسة حجة بما جاء فيه إلى أن يثبت ما ينفيه بالطعن بالتزوير لا يعنى أن تكون المحكمة ملزمة بالأخذ بالدليل المستمد منه ما لم يثبت تزويره بل أن للمحكمة أن تقدر قيمته بمتهى الحرية فترفض الأخذ به ولو لم يطعن فيه على الوجه الذي رسمه القانون (نقض ٥/٢/١٩٦٨ مجموعة السنة ١٩ ص ١٦٥) ذلك أن من حق المحكمة أن تطرح أية ورقة لا تراها جديرة بثقتها (نقض ٨/٣/١٩٦٦ مجموعة لسنة ١٧ ص ١٧٨) فإن المحكمة إذ حجت نفسها عن مناقشة وتمحيص ما أثاره الدفاع بخصوص ما هو ثابت بمحضر الضبط المؤرخ ١٣/٨/١٩٩٧ الذي حرره مفتش مباحث شرق الإسكندرية

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

من تصوير للظروف التي تم فيها ضبط المتهمه تنفيذاً للأذن الصادر من النيابة العامة والزمان والمكان الذي تم فيها ذلك وهو ما حال دون المحكمة وأن تتحرى مدى صحة ومعقولية ذلك التصوير الوارد بالمحضر على ضوء الاعتراضات المثاره حوله من المدافع عن المتهمه، فإن ذلك مؤداه أن الحكم قد شابه القصور والفساد في الاستدلال فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه.

الوجه الثاني

الثابت من أوراق علاج المتهمه بالمستشفى الرئيسى الجامعى الذي نقلت إليه أثر سقوطها من نافذة الدور الأول العلوى بقسم المنتزه إنها كانت مصابة بكسور في الحوض ومفصل الفخذ وجروح بالوجه، وبترفيف مهبل أدى إلى هبوط نسبة الهيموجلوبين لديها إلى ٤٥٪ وأنها كانت تعاني من حالة "ما بعد الارتجاج في المخ" ومن حالة اكتئاب شديد ومن هياج عصبى ونفسى، وقد أعطت عددا من الأدوية والعقاقير التي تقتضيها حالتها هي الأفيال والفالينيل والتربتيزول والنيورازين - مع طلب نقل دم لها "مليون عاجل" - وهو اصطلاح يفيد الحاجة العاجلة والملحة لنقل الدم - وفضلا عن ذلك كله، فقد حرمت من النوم طيلة الليلة السابقة بأكملها التي أمضتها بإحدى حجرات المباحث بقسم المنتزه حسبما ورد في أقوالها أمام النيابة (ص ٤٨١).

ولقد تقدم المدافع عن المتهمه إلى النيابة العامة أثناء التحقيق بتقرير استشارى من الأستاذ الدكتور إبراهيم السقا الشناوى أستاذ الطب الشرعى بكلية الطب - والخبر المعتمد أمام المحاكم تناول فيه الملابس الفنية المتعلقة باستجواب المتهمه مساء يوم ١٣ / ٨ / ١٩٩٧ أثناء جودها بالمستشفى الرئيسى الجامعى وكيف أن حالتها الصحية كانت تؤثر بالسلب على وعيها وإدراكها وقدرتها على التركيز مما لا يسمح باستجوابها كما تقدم محامي المتهمه إلى المحكمة يوم ١١ / ٣ / ١٩٩٨ بتقريرين استشاريين الأول من الأستاذين الدكتور حسن محمد صقر والدكتور نبيل محمد البهي أستاذى علم الأدوية بكلية الطب جامعي الإسكندرية بخصوص آثار الأدوية التي أعطيت للمتهمه أثر نقلها

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

إلى المستشفى الرئيسي الجامعي قبل استجوابها بمعرفة النيابة والتي وصفها لها الأطباء المعالجون حسبها هو ثابت في أوراق علاجها والآخر من الأستاذ الدكتور أحمد شوقي العقباوى أستاذ الأمراض النفسية بكلية الطب جامعة الأزهر عن حالة المتهمه النفسية التي كانت عليها وقت استجوابها. كما دفع محامي المتهمه في مرافعته ببطلان استجوابها- وببطلان ما نسب إليها من اعتراف كما شكك في صدق ما ورد على لسانها في ذلك الاعتراف من وقائع نظرا لسوء حالتها الصحية والعصبية وقت استجوابها.

ولقد أشار الحكم المطعون فيه إلى هذا الدفاع ثم تناوله بالرد وذلك بالعبارات الآتية: (.... أما ما قال به الدفاع بشأن الحالة الصحية للمتهمه أثناء الاستجواب وتناولها لبعض الأدوية لعلاجها الأمر الذي أفقدها الوعي والإدراك والتركيز فإن هذا القول جاء مرسلًا ولا دليل عليه، إذا الثابت بالتقرير الطبى الخاص بحالة المتهمه والذي قدم للسيد وكيل النيابة المحقق عند انتقاله لسؤالها بديوان المستشفى الرئيسي الجامعي أن المتهمه كاملة الوعي كما وأن الضغط والقلب والتنفس والحرارة طبيعيين، فضلا عما شهد به الطبيب علاء الدين محمد هاشم بالتحقيقات من أن المتهمه عندما نقلت إلى المستشفى كانت كاملة الوعي وأنه كان أول من أستقبل المتهمه لعلاجها في قسم الاستقبال بالمستشفى ولم تعطى أدوية من شأنها التأثير على الإدراك والوعي.

كما شهدت الطبيبة النفسية نجلاء عبد المنعم إبراهيم بجلسات المحاكمة والتي تطمئن إليها المحكمة بأن الأدوية التي وضعت للمتهمه لا تؤثر على إدراكها ووعيها وذاكرتها ومن ثم تكون اعترافات المتهمه قد صدرت عن أرادة حرة.....).

وتنعى الطاعنة على الحكم في هذا الخصوص وإن كان الأصل أن للمحكمة السلطة الكاملة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث، إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها (جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٦٢ مجموعة السنة ١٣ ص ٦١٠).

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ولئن كان الأصل - حسبما جرى قضاء النقض - أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن ملتفتاً كلية عن التعرض لدفاعه دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من استحالة حدوث الواقعة طبقاً للتصوير الذي طرحته النيابة على المحكمة، وقدم للمحكمة مرجعاً طبيياً تأييداً لوجهة نظره، وهو دفاع يعد - في خصوصية الدعوى المطروحة - هاماً ومؤثراً في مصيرها، مما يقتضي من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته، أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجب النقض (جلسة ٤ / ١٠ / ١٩٧٠ مجموعة السنة ٢١ ص ٩٥٠).

ومن جهة أخرى فقد تواتر قضاء محكمة النقض على أن المنازعة في قدرة المجني عليه على التكلم بعد الحادث يُعد دفاعاً جوهرياً يتغير به وجه الرأي في الدعوى ويتعين على المحكمة أن تحققه عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعي حتى ولو سكت الدفاع عن الطالبة به صراحة، فإذا لم يفعل فإنها تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفني في مسألة فنية، ولا يغني في هذا الصدد ما أثبتته المحقق في محضره قبل سؤال المجني عليه من أن مدير المستشفى أخبره بإمكان سؤاله، ذلك لأن هذا الإذن بالسؤال من جانب الطبيب وأن كان يفهم منه استطاعة المجني عليه النطق، إلا أنه لا يعني أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعقل وأنه يعنى ما يقول - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض إجابة الطاعن إلى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهري والوصول إلى غاية الأمر فيه عن طريق الخبير الفني يكون قد اخل بحقه في الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه. (جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٦٤ مجموعة السنة ١٥ ص ٥٨١ - ٨ / ١٠ / ١٩٦٢ مجموعة السنة ١٣ ص ٦١٠ - ١١ / ١٢ / ١٩٦١ مجموعة السنة ١٢ ص ٩٧٤ - ٢ / ٢ / ١٩٦٧ مجموعة السنة ١٨ ص ٢٣٢ - ١٧ / ٦ / ٦٨ مجموعة السنة ١٩ ص ٧٢٩ - ٤ /

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

٦ / ١٩٧٢ مجموعة السنة ٢٣ ص ٨٨٩ - ٢٦ / ١٢ / ٧٦ مجموعة السنة ٢٧ ص ٩٩١ - ٩ / ٤ / ١٩٧٨ مجموعة السنة ٢٩ ص ٣٨٨).

وبطبيعة الحال فإنه إذا كان هذا هو ما تواتر عليه قضاء محكمة النقض في شأن ما يشار حول قدرة "المجنني عليه" على الكلام بتعقل وأنه كان يعي ما يصدر عنه - فلا شك أنها تكون - ومن باب أولى - أكثر تحوطا وحرصا بالنسبة لما يثار حول مدى قدرة "المتهمة" على الكلام بتعقل، خصوصا إذا كان منسوبا إليها اتهامات؟؟ يعاقب عليها بالإعدام وخصوصا أيضا إذا كان ما صدر منها من أقوال خلال الفترة التي يثور فيها الشك حول اكتمال وعيها وإدراكها تحوى إقرارات اعتبرها الحكم اعترافا منها بهذه الاتهامات.

لما كان ذلك، وكان الثابت أن المدافع عن المتهم قد نازع أمام المحكمة في قدرة المتهم على الكلام بتعقل وفي إدراكها ووعيها بحقيقة ما أدلت به من أقوال لدى استجوابها أمام النيابة بالنظر إلى ظروف إصابتها بكسر في الحوض بسبب إلقاء نفسها من نافذة الدور الأول بقسم المنتزه، وما أعطى لها من أدوية وعقاقير أثر نقلها إلى المستشفى، وما أصيبت به من نقص بنسبة ٤٥٪ في الهيموجلوبين بسبب ما حدث لها دون نزيف - وطلب الدفاع - تحقيقا لما آثاره - ندب أستاذ الطب الشرعي بإحدى الجامعات المصرية ليطلع على أوراق علاج المتهم ويقول كلمته بشأن حالتها وقتذاك من حيث الوعي والإدراك والتركيز - إلا أن المحكمة التفتت عن إجابة هذا الطلب الجوهري الذي من شأنه لو محصته المحكمة وأقسطته حقه، أن يتغير به وجه الرأي فيما صدر عن المتهم من أقوال عدتها المحكمة "اعترافا" وينت عليها حكمها بالإدانة - الأمر الذي يصم الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع فضلا عن الخطأ في فهم القانون وتطبيقه.

السبب الثالث: خطأ الحكم ومخالفته للقانون لاعتباره أقوال المتهمه بمحضر الاستجواب اعترافاً مع أنها ليست نصاً في ارتكاب الجريمة:

قالت المحكمة تسبباً لقضائها بإعدام المتهمه أنه قد استقر في يقين المحكمة واطمأن ضميرها وارتاح وجدانها إلى أنه قد ثبت في حق المتهمه الجرائم المسندة إليها من اعترافها في تحقیقات النيابة العامة اعترافاً تفصيلياً بأنها قامت بحقن المجني عليهم بعقاقير مرخيه للعضلات اختلستها من أدوية قسم جراحة المخ والأعصاب ودون أن تكون هذه العقاقير موصوفة للمجني عليهم من الأطباء المعالجين وهي العليمة بتأثير هذه العقاقير على الإنسان وأنها تؤدي إلى الوفاة، وأن المحكمة قد اطمأنت إلى أن هذا الاعتراف قد صدر عن إرادة حرة وواعية ولم يكن وليد إكراه.

وبالرجوع إلى أقوال المتهمه في تحقیقات النيابة التي أدلت بها في محضر استجوابها المؤرخ ١٣/٨/١٩٩٧ الساعة ١١.٣٠ مساءً إثر نقلها إلى المستشفى الرئيسي الجامعى لإسعافها بالعلاج من إصابتها التي أصيبت بها بسبب سقوطها من الدور الأول العلوى بقسم المنتزه الذي كانت قد انتقلت إليه بعد أن سلمت نفسها إلى قسم العطارين صباح يوم ١٢/٨/١٩٩٧ - نجد أن هذه الأقوال - التي صدرت منها دون أن تكون في حاله من الإدراك والوعى تسمح باستجوابها - هذه الأقوال قد اقتضت على الإقرار بأنها أعطت عقاراً مرخياً للعضلات لكل من المريض عبد القادر محمد إبراهيم - المجني عليه المنسوب إليها أنها قامت بقتله عمداً وبعض المرضى الآخرين المنسوب إليها أنها قد شرعت في قتلهم - إذ قررت المتهمه أنها قامت بحقن الأول - عبد القادر محمد إبراهيم بعقار البافلون المرخي للعضلات والذي كانت تحتفظ به معها، وذلك بأن حقت به هذا العقار داخل كانون وريدى فأصيب بتوقف عن التنفس ثم توفى وأنها أحست إثر ذلك بأن قدميها قد تسمرتا ولم تستطع أن تتوجه لإسعافه وكأن شيئاً ما بداخلها يمنعها من الاقتراب منه خشية أن يذكر أنها هي التي وراء وفاته (ص ٤٧١ من التحقيق)

وفيما نص أقوالها في هذا الخصوص:

(.....وبعدين رحاب زميلتي طلعت تعمل تحليل مزرعة لمريض كان موجود في العنبر فأنا صراحة حسيت في حاجة من جوايا بتقول إني أروح له فرحت وأديته حقنه بافلون في الوريد الكانون وأنا أصلاً بأحب أشتغل مع الحالات التعبانه فرحت له وأديته أنبول بافلون ٢ سم والحاله جالها توقف تنفس وأنا كنت عايزه أروح أسعفه بس ما قدرتش أقوم أسعفها وحسيت أن رجلى متسمره مع أن أنا مد ياله البافلون عشان يتعب وأبدأ أقوم أساعده فالمريض جاله توقف تنفس وتعب واتوفى بعدها بربع ساعة تقريباً.....)

(ص ٤٧٢ من تحقيق النيابة)

ثم سألتها السيد وكيل النيابة المحقق:

ولماذا لم تبادري بإسعاف المجني عليه عبد القادر إبراهيم؟

فأجابت: أنا أصلاً كنت مد ياله بافلون عشان حالته تسوء واشتغل معاه أكثر زى الحالات اللى كانت موجوده، في العناية لكن أنا لقيت أن رجلى مشلوله ومش قادره أحركها لأن أنا أتبهذلت كثير في المخ والأعصاب وخفت أحسن يتهموني أيضاً في حالة المريض ده.....

(ص ٤٧٣ من التحقيق)

ثم مضى السيد وكيل النيابة في سؤال المتهمه عن حالات المرضى الذين أصيبوا بتوقف التنفس - فاعترفت بأنها أعطت بعضهم عقاراً مرخياً للعضلات وهم كل من ميرفت مصباح والضاحى أبو هيف وكلثوم صبحى عبده ومديحه البحرأوى وفتحيه عبد المجيد زهير وكوكب خليل إبراهيم وقدرية محمد نصار والكيلانى رجب إبراهيم وعائده على محمد وفايزه الزغبى وعبير محمد عبد العاطى وحميده على الزهيرى ونجيب

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

عبد الله نجيب ومصطفى سالم خفاجي - هذا بينما أنكرت بالنسبة لمن عداهم - وعلى إثر ذلك سأله السيد وكيل النيابة ما قصدك من إتيان ما اعترفت وأقررت به الآن؟

فأجابت: أنا بحب اشتغل مع الحالات التعبانة فكنت بأديها البافلون علشان تتعب فأشتغل معاهما.

(ص ٤٨٠ من التحقيق)

لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن الاعتراف الذي يعتد به كدليل للإثبات في المواد الجنائية والذي يؤخذ به المتهم يجب أن يكون نصاً في ارتكاب الجريمة) جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٦٣ مجموعة السنة ١٤ ص ٣٣١) بمعنى أن يكون من الصراحة والوضوح بحيث لا يحتمل تأويلاً - بينما أن البادي من هذه العبارات التي صدرت عن المتهم والتي اعتبرها الحكم المطعون فيه اعترافاً اطمأن إليه وإلى سلامته وأقام عليه قضاءه بعقوبة الإعدام، أنها لا تفيد صراحة أو ضمناً أن المتهم كانت حين أعطت هؤلاء المجني عليهم العقار المرخي للعضلات تقصد إزهاق أرواحهم، وهو القصد الخاص الذي لا بد من توافره حتى تقوم جريمة القتل العمد والشروع فيه المنسوبتان إليها - لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اعتبرت - مع ذلك - تلك الأقوال الصادرة من المتهم والتي عدلت عنها أمام المحكمة وأنكرت الاتهام المنسوب إليها اعتبرتها اعترافاً بارتكاب الجرائم المسندة إليها، فإن المحكمة تكون قد أخطأت في تحصيل تلك الأقوال الصادرة عن المتهم ثم أخطأت في إنزال حكم القانون عليها إذ اعتبرتها اعترافاً من المتهم بما نسبته إليها النيابة من جريمة القتل العمد والشروع فيه - بينما أنها ليست كذلك إذ أنها لا تفيد الإقرار بأنها قد تعمدت ارتكاب أي من هاتين الجريمتين - الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع فضلاً عن الخطأ في فهم القانون وتطبيقه.

السبب الرابع: خطأ الحكم في القانون وفي تطبيقه فيما قاله من توافر نية القتل بالسم لدى المتهم وقصوره والتسبب مما أدخل بحق الدفاع في شأن انتفاء تلك النية، بما يستوجب نقضه، وذلك من الأوجه الآتية:

الوجه الأول:

تتميز جناية القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجني عليه، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم، وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمّره في نفسه - ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بأنه متهم في هذه الجناية أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه (نقض جلسة ١ / ١ / ١٩٦٢ مجموعة السنة ١٣ ص ١٦) - ومن المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمّره في نفسه واستخلاص هذه النية موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية (المطعن رقم ١١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٧٥ مجموعة السنة ٢٦ ص ١٤٠ والطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٥ / ٦ / ١٩٧٥ المجموعة السابقة ص ٥١٣).

والنية تمثل لدى الجاني حالة ذهنية لأنها في النهاية مجرد إرادة وعلم - والمقصود بذلك هو إرادة نتيجة معينة، وعلم بواقعة أو وقائع معينة.

والطريق الطبيعي لاستظهار هذه النية لدى المتهم هو استنتاج المجهول من المعلوم أي بالاستناد إلى القرائن الفعلية، ونعني بها الصلات الضرورية التي ينشئها القانون بين وقائع معينة، أو النتائج التي يستتجها القاضي من وقائع معينة.

وأكثر القرائن شيوعاً في استظهار قصد القتل هي قرينة الوسيلة المستعملة، إلا أن الأمر يبدو أكثر من مجرد قرينة إذا كان الجاني في متناول يده عدة وسائل يمكن

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

استخدامها في الاعتداء على المجني عليه، منها ما هو قاتل بطبيعته ومنها ما ليس قاتلا بطبيعته، فترك القاتل بطبيعته واستعمل ما ليس قاتلا ففي هذه الحالة تقوم القرينة على انتفاء نية القتل لديه.

وفي خصوص الوسيلة التي نسبت النيابة العامة إلى المتهمه استعمالها في جريمة القتل العمد والمشروع فيه وهي عقار الفلاكسيديل، فهذا العقار ليس عقاراً ساماً ولا يحدث الموت في ذاته، وإنما هو عقار مرخ للعضلات يستخدمه أطباء التخدير في حقن المريض لدى إجراء عملية جراحية حتى تسترخى عضلاته ويتمكن الجراح من إجراء العملية الجراحية دون أن تحدث مقاومة له من جانب المريض-ويترتب على ارتخاء عضلات المريض بما فيها عضلات التنفس-أن يتوقف تنفسه وهو ما يؤدي إلى توقف القلب وحدوث الوفاء خلال دقائق قليلة ما لم يتم إسعافه بإجراء تنفس صناعي له خلال هذه الدقائق المعدودة-وذلك باستخدام جهاز الأنسو-أو بوضع المريض على جهاز التنفس الصناعي مع إعطائه عقاراً مضاداً هو عقار البرستجين- ومؤدى ذلك أن هذا العقار المرخي للعضلات-والذي اعتبره الحكم المطعون فيه مادة سامة بطبيعتها- ليس كذلك، إذ ليس من شأنه أن يحدث بذاته الوفاة-وبالتالي فإن اختيار المتهمه له-لوضع ما أورده الحكم في هذا الشأن-يعد قرينة تنفي عنها نية إزهاق أرواح أي من المجني عليهم، خصوصاً وأن الثابت من أوراق الدعوى أنه كانت توجد عقاقير أخرى في متناول يدها وذات أثر مؤكد في أحداث الموت فوراً إذا ما أعطيت دون مقتض، ومنها عقار "الأدريالين" الذي أقر الشهود بأنه يكون عادة على صينية أدوية الطوارئ-كما أقروا بأنه له تأثير قاتل ومن شأنه أن يحدث الوفاة على الفور. (على سبيل المثال: الطبيب هشام أبو رحمة ص ٧٣ والدكتور صالح عبد العزيز حمودة مدرس التخدير ص ٨٦ والصيدلانية سمية مصطفى حسن ص ١٠٨ والصيدلانية نادية محمد وجدي السواح ص ١١١ والصيدلانية سناء حافظ عبد المعطي ص ١١٣ والصيدلانية راوية أحمد رشدي ص ١١٥ والأستاذ الدكتور نبيل عبد الرحمن رئيس قسم جراحة المخ والأعصاب ص ١٩٣ والأستاذ الدكتور محمد خالد زهير أستاذ جراحة المخ والأعصاب

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ص ٢١٥ والأستاذ الدكتور محمد إبراهيم السيد أستاذ الأمراض الباطنة ص ٢٤٦- (٢٤٧).

كذلك فإن إعطاء المريض حقنة مملوءة بكمية مناسبة من الهواء من شأنه أن يحدث الوفاة فوراً وذلك حسبما شهد به العديد من الأساتذة والأطباء أمام المحكمة على سبيل المثال الأستاذ الدكتور عبد القادر زكريا أستاذ التخدير ص ٢٦ وأيضاً ص ١٩٥-١٩٦- والطبيب هشام أبو رحمة ص ٧٤ والدكتور صالح عبد العزيز حمودة مدرس التخدير ص ٨٤-٨٧ والأستاذ الدكتور نبيل عبد الرحمن رئيس قسم المخ والأعصاب ص ١٩٤- والأستاذ الدكتور أحمد صالح دقاق أستاذ جراحة المخ والأعصاب ص ٢٠١.

وبالتالي فقد كان الأولى بالمتهمة- لو أنها قصدت إحداث الموت أن تستعمل هذه الوسيلة الميسورة والمتاحة خصوصاً وأنها لا تترك لدى المريض أثراً يدل عليها.

الوجه الثاني:

الثابت أن الوفاة- كما سبق القول- لا تحدث لمجرد إعطاء المريض العقار المخي للعضلات، وإنما تستمر الحياة لمدة دقائق بعد إعطائه رغم توقف التنفس، ثم تحدث الوفاة إذا لم يتم إسعاف المريض بإجراء عملية التنفس الصناعي- أي أن الوفاة تحدث بفعل الترك أو الامتناع عن الإسعاف خلال الدقائق التالية للإعطاء- ومؤدى ذلك أن نية القتل لا يمكن استخلاصها من مجرد إعطاء المتهم ذلك العقار دون مقتض لبعض المرضى ثم توقف التنفس لديهم نتيجة لذلك، وإنما يتعين للقول بتوافر تلك النية لديها أن يثبت أنها بعد أن أعطت هؤلاء المرضى ذلك العقار وتوقف التنفس لديهم من جرائه، قد امتنعت عن إسعافهم بالعلاج طيلة الدقائق القليلة التي تعقب التوقف عن التنفس والتي يؤدي هذا الامتناع عن الإسعاف خلالها- إلى حدوث الوفاة.

ولقد تمسك المدافع عن المتهم في مرافعته- نفياً لنية القتل عن المتهم أنها لم تمتنع عن إسعاف هؤلاء المرضى فور توقف التنفس لديهم وإنما كانت تبادر- في كل مرة- وتسارع

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

إلى لفت نظر المسئولين إلى توقف تنفس المريض وتستجد بهم لإنقاذه بل وأنها كانت تسارع إلى "التنقيح" للمريض أو استخدام جهاز الأنبو، ريثما يصل طبيب التخدير المختص ويقوم بوضع المريض على جهاز التنفس الصناعي وإنقاذه، كذلك فقد كانت تساعد في أعمال إسعاف هؤلاء المرضى إلى أن يتم إنقاذهم -وقد توافرت الأدلة على ذلك من أقوال الشهود الذين مثلوا بالتحقيقات أمام النيابة ثم بجلسات المحاكمة وعلى سبيل المثال: ما شهدت به المريضة زينب أحمد السيد شحاتة في ص ٤٧١ و ٤٧٣ من التحقيقات وأيضاً ما شهدت هذه المريضة أمام المحكمة ص ١٢٣ من محاضر الجلسات، وما شهد به الطبيب محمد فوزى الشريف في التحقيقات ص ٤٩٧، وأيضاً ما شهدت به الطفلة عبير محمد عبد العاطى -أحد المجنى عليهم- أمام النيابة ص ٦٤٣ ثم أمام المحكمة ص ١٤٢ من محاضر الجلسات، وما شهدت به مشرفة التمريض عايدة مهران أمام النيابة ص ٥٦٠، وكذلك الطبيب وائل فؤاد في شهادته أمام المحكمة ص ١٠٢-١٠٣ من محاضر الجلسات، والمريضة سماح مرزوق على فيما شهدت به أمام المحكمة ص ١٢٥ من محاضر الجلسات، وما شهد به الطبيب أحمد يحيى مصطفى النائب بقسم جراحة المخ والأعصاب -واحد شهود الإثبات- أمام المحكمة ص ١٣٣ من محاضر الجلسات وأيضاً ما شهدت به المريضة عفاف عبد الرازق أمام المحكمة ص ١٥٠ من محاضر الجلسات.

وفضلاً عن أقوال هؤلاء الشهود، فإن البداهة وحكم العقل يؤكدان أنه ما كان من الممكن اكتشاف حالات توقف التنفس في الوقت المناسب والمسارة على إنقاذ حياة المرضى باستخدام جهاز التنفس الصناعي لولا مبادرة التهمة بالذات إلى إبلاغ عن تلك الحالات والاستنجد بزملائها وبالطبيب المختص لاتخاذ إجراءات الإسعاف اللازمة، ذلك أن الثابت من أقوال الشهود أن المريض حين يعطى العقار المرخي للعضلات فإنه يحدث ارتخاء في كافة العضلات بما فيها عضلات تحريك الفم واللسان الأمر الذي يعجزه عن الكلام والاستنجد بالغير لإسعافه -وهذا ما شهدت به عبير محمد عبد العاطى -أحد المجنى عليهم- في أقوالها أمام النيابة إذ قالت ".....ولسانى وقف عند

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الكلمة التي باتكلمها" ص ٢٤٣ - ثم عادت ورددت ذات المعنى لدى سؤالها أمام المحكمة - (وعايدة إدتنى الأبرة ولقيت نفسي إترميت على السرير وجسمي كله ساب ولساني إتلوح وسمعاهم والمس عايدة التي هي المتهمه بتقول لعفاف نادى على الدكتور هشام ص ١٣٩ وأيضاً ص ١٤٢ من محاضر الجلسات) - وكذلك شهد بمثل ذلك أمام المحكمة الطبيب أحمد يحيى مصطفى (ص ١٣٣).

واستخلاص هذه الواقعة وهي أن المتهمه هي التي قامت في جميع الحالات الواردة في تهمة الشروع في القتل بالإبلاغ عن توقف التنفس - هو أمر تفرضه البداهة ويقتضيه واجب المحكمة - فقد حرى قضاء النقض على أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها، وأن تطرح ما يخالفه من صورة أخرى، ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق. كما أنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها معه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات (نقض ١٩٧٣/٣/٢٦ مجموعة السنة ٢٤ ص ٤١٦ وأيضاً ١٩٧٩/١/٨ مجموعة السنة ٣٠ ص ٣٢) وللمحكمة أن تأخذ - في ثبوت الواقعة الجنائية المطروحة عليها - أو نفيها ليس فقط بالدليل المباشر، وإنما أيضاً بالدليل غير المباشر الذي لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها إلا بعملية عقلية (نقض ١٩٥١/١١/٢٦ مجموعة السنة ٣ ص ٢٠٦).

ولما كان ذلك وكان الثابت أن المريض فور إعطائه العقار المرخي للعضلات يكون عاجزاً عن الحركة أو الكلام أو الاستنجاد بالغير، الأمر الذي مقتضاه - عقلاً ومنطقاً - أن إنقاذه إنما يتوقف على مبادرة عاجلة تصدر عن أحد سواء من الحاضرين فور حدوث ذلك التوقف، وعلى أن تكون هذه المبادرة خلال الدقائق القليلة التي ينبغي أن يتم الإسعاف خلالها وإلا حدثت الوفاة - ولما كان الثابت - أيضاً - من التحقيقات أن

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

المتهمة - ولا أحد غيرها- هي التي كانت تبادر- في كل مرة - إلى لفت انتباه المسئولين إلى توقف تنفس هؤلاء المرضى، فإن دلالة ذلك بالضرورة وبحكم العقل والبداهة أنها لم تكن تقصد إزهاق أرواحهم وأنها بالتالي لم ينعقد لديها القصد الجنائي الخاص الذي يتطلبه القانون كركن في جريمة القتل العمد لا تقوم بدونه.

كذلك فهناك قرينة أخرى تؤكد انعدام نية القتل وهي أن إسعاف الحالات العديدة من المرضى الذين نسبت النيابة إلى المتهمة تهمة الشروع في قتلهم قد أدى إلى عدم تحقق الغاية التي ذهبت النيابة إلى أنها كانت قد عقدت النية على بلوغها- وهي إزهاق أرواحهم - وهو ما كان يجب - إذا ما صح ذلك أن تعدل عن استعمال ذلك العقار المرخي للعضلات بعد أن تبين أن تبيته أنه وسيلة خائبة لا تحقق لها هذه الغاية أو تستعمل بدلاً منه وسيلة أخرى أو عقاراً آخر يكون أثره مؤكداً في إحداث الوفاة إلا أنها لم تفعل واستمرت في استعمال العقار المرخي للعضلات في الحالات التالية، الأمر الذي يدل - بحكم الاقتضاء العقلي - على أن نيتها وأرادتها لم تتجه قط إلى إحداث الوفاة، الأمر الذي ينفي عنها تهمتي القتل العمد والشروع فيه.

وقد أورد الحكم المطعون فيه هذا الدفاع والذي ورد في مرافعة الدفاع عن المتهمة حسب الثابت بالصفحات ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ من محاضر الجلسات ثم رد عليه وطرحه بقوله أن ما أثاره الدفاع من أن المتهمة كان يمكنها استخدام عقاقير أخرى مثل الأدرينالين وحقن الهواء لو كانت تقصد إزهاق أرواح المرضى مردود بأنها وشأنها في استخدام الوسيلة التي توصلها إلى غايتها وهو قول يتسم بالقصور وفساد الاستدلال ولا يواجه ما أثاره الدفاع من نفى لنية القتل سواء لأن المادة المستخدمة - العقار المرخي للعضلات - ليست مادة سامة أو قاتلة في ذاتها، أو لأن هناك عقاقير ووسائل أخرى في متناول المتهمة لها أثر مؤكد في إحداث الوفاة، هذا فضلاً عن مسارعتها بالإبلاغ عن توقف تنفس هؤلاء المجنني عليه مما أدى إلى إسعافهم.

الوجه الثالث:

أورد الحكم بصدد التدليل على توافر نية القتل لدى المتهم القاعدة المسلمة وهي أن جريمة القتل العمد والشروع فيه تتميز بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح، وأن من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر بل من الظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه - إلا أنه استطراد فقال أن القصد أما أن يكون مباشراً أو غير مباشر، والقصد المباشر هو الإرادة التي اتجهت على نحو يقيني إلى إزهاق الروح، أما القصد غير المباشر أو ما يسمى بالقصد الاحتمالي فهو الحالة الذهنية للشخص الذي يتمثل النتائج الممكنة أو المحتملة لفعله أو الذي يعلم أن وضعاً إجرامياً معيناً يمكن أن ينشأ عن نشاطه بحيث لا يكون تحقيق هذه النتائج وهذا الوضع المحتمل داخلاً في الهدف الدافع إلى النشاط ولكنه يريد، أي يريد النشاط أيضاً - بفرض ما إذا كان الوضع أو النتيجة ستحقق بمعنى أنه يمضي مستوياً لديه حصول ما يمكن أن ينجم عن نشاطه مع عدم حصوله، فثمة نتيجة إجرامية يتوقعها الجاني أو يتمثلها باعتبارها مجرد ممكنة ثم يرضى المخاطرة بالأقدام على الفعل ومن ثم ينبغى مساءلة الجاني عن جميع النتائج التي تحصل طالما متوقع حدوثها لأن القصد الاحتمالي يفترض أن الجاني قد توقع الوفاة كأثر ممكن لفعله يحتمل في تقديره أن تحدث أو لا تحدث ولكنه رحب باحتمال تحققها - ثم مضى الحكم المطعون فيه فقال ترتيباً على ما تقدم: أن القصد الاحتمالي يعادل القصد المباشر في القيمة القانونية ذلك أنه قد توافر له عنصر القصد وهما العلم والإرادة، فالعلم قد توافر بتوقع الوفاة كأثر ممكن للفعل والإرادة قد توافرت بقبول هذه النتيجة، ومتى توافر القصد الاحتمالي لدى الجاني في حالة القتل فلا مناص من مساءلته على الوجه العمدي (ص ٥٢/٥٣ من الحكم).

وهذه الأسباب التي دلت بها المحكمة على توافر القصد الاحتمالي لدى المتهم يشوبها الخطأ في فهم القانون وتطبيقه، ذلك أن القصد الاحتمالي كما عرفت محكمة النقض في حكم قديم لها صادر في ٢٥/١٢/١٩٣٠ - هو نية ثانوية غير مؤكدة تختلج بها نفس

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الجاني الذي يتوقع أن فعله قد يتعدى الغرض المنوي عليه بالذات إلى غرض آخر لم ينوّه من قبل أصلاً فيمضى مع ذلك في تنفيذ الفعل فيصيب به الغرض غير المقصود - ومظنة وجود تلك النية هي استواء حصول هذه النتيجة وعدم حصولها لديه - والمراد بوضع تعريفه على هذا الوجه أن يعلم أنه لا بد فيه من وجود النية على كل حال وأن يكون جامعاً لكل الصور التي تشملها تلك النية، مانعاً من دخول صور أخرى لا نية فيها، واعياً إلى الاحتراس من الخلط بين العمد والخطأ - والضابط العملي الذي يعرف به وجود القصد الاحتمالي أو عدمه هو وضع السؤال الآتي والإجابة عليه: هل كان الجاني عند ارتكاب فعلته المقصودة بالذات، مريداً تنفيذها ولو تعدى فعله غرضه إلى الأمر الإجرامي الآخر الذي وقع فعلاً ولم يكن مقصوداً له في الأصل، أم لا؟ فإذا كان الجواب "نعم" فهناك يتحقق القصد الاحتمالي أما أن كان "لا" فهناك لا يكون في الأمر سوى خطأ يعاقب عليه أو لا يعاقب بحسب توافر شروط جرائم الخطأ وعدم توافرها، ثم أن الإجابة على هذا السؤال تنبئ بطبيعة الحال على أدلة الواقع من اعتراف أو بيانات أو قرائن. (موسوعة جندى عبد الملك - الجزء الخامس - ص ٧٠٢).

وطبقاً لهذا الحكم - وحسبما يرى الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى - فإن محكمة النقض قد أرست قاعدة مفادها أن القصد الاحتمالي يقوم على أساس من التوقع الفعلي للنتيجة وأنه من غير الكافي لقيام هذا القصد استطاعة التوقع أو وجوبه وذلك باعتبار أن العلم الحقيقي عنصر جوهري تتطلبه كرة القصد الجنائي - وهذا العنصر يتطلب التوقع الحقيقي لأثار الفعل التي يتمثل فيها الاعتداء على الحق، فإذا لم يتوافر هذا التوقع قد انتفى العلم ولا تغنى عنه مجرد استطاعته (النظرية العامة للقصد الجنائي للدكتور محمود نجيب حسنى - الطبعة الثالثة - ص ٢٧٢).

ويرى الشراح أن فكرة القصد الاحتمالي تفترض أن الجاني يرغب بفعله في إحداث نتيجة إجرامية معينة، فيفرض فعله هذا إلى نتيجة إجرامية أخرى لم تتجه رغبته إليها (على بدوي - الأحكام العامة في القانون الجنائي - ص ٣٥٨) وتتطلب فكرة القصد الاحتمالي

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

أن يتوافر لدى الجاني قصد مباشر يستند إليه القصد الاحتمالي ويتوافر القصد المباشر بالنسبة إلى النتيجة أو النتائج الأخرى الأشد جسامة التي أفضى الفعل بعد ذلك - وتطبيقاً لذلك ، فإنه إذا لم يتوافر القصد المباشر لدى الجاني لأن أرادته لم تتجه - عندما اقترف فعله - إلى تحقيق نتيجة إجرامية فلا سبيل إلى القول بتوافر القصد الاحتمالي، فإذا أفضى الفعل إلى حدوث نتيجة إجرامية ولم يكن القصد المباشر متوافراً لدى الجاني لم يكن مسئولاً عنها سوى مسئولية غير عمدية.

(الدكتور محمد مصطفى القلبي في المسئولية الجنائية ص ١٨٨ - والدكتور نجيب حسني في النظرية العامة للقصد الجنائي ص ٢٧٧ - والأستاذ علي بدوي في الأحكام العامة لقانون العقوبات ص ٣٦٢).

لما كان ذلك، فإنه مع التسليم جداً بأن القصد الاحتمالي يمثل نظرية عامة يأخذ بها القضاء المصري، فإنه لا محل لأعمال هذه النظرية في خصوص تهمة القتل العمد المنسوبة للمتهم - ذلك - أن هذه التهمة تتطلب لقيامها - كما سبق القول - قصداً مباشراً يتمثل في انعقاد نية الجاني على إزهاق الروح، وهو الأمر الذي لا يتوافر في خصوصية هذه الدعوى ذلك أنه ما دامت النيابة العامة قد وجهت إلى المتهم تهمة القتل العمد فمؤدى ذلك حتماً وبالضرورة أنها تفترض توافر القصد الجنائي لديها بنوعيه العام - التي يتمثل في العلم والإرادة - والخاص الذي يتمثل في إزهاق الروح - ومن ثم فلا يقبل منها أن تعود فتناقض نفسها فتقول أنه حتى إذا لم توجد لدى المتهم نية القتل - وهي القصد الخاص - فيكفى أنها كانت ارتكبت الركن المادي في الجريمة تعلم أو تتوقع أو من المفروض أن تتوقع حدوث النتيجة - وهي الوفاة، وأنها ارتضت حدوثها، فتسأل عنها لدخولها تحت مدلول القصد الاحتمالي - فهذا القول فيه من التناقض والتهاتر ما لا يخفى.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ومن جهة أخرى فإن ظروف الواقعة والملابسات التي تمت فيها - مع التسليم الجدل بتصوير النيابة العامة - تنفى توافر القصد المباشر الذي لابد من توافره ابتداء لدى المتهمة حتى يمكن القول بتوافر القصد الاحتمالى - وتمثل هذه الظروف والملابسات في أنها قد استعملت عقارا مرخياً للعضلات لا يؤدي بذاته إلى الوفاة، وأنها كانت تبادر إلى الإبلاغ عن توقف تنفس هؤلاء المرضى مما كان سبباً للمسارعة بإسعافهم وذلك على النحو المبين تفصيلاً في الوجهين السابقين من هذا السبب.

لما تقدم فإن استدلال الحكم المطعون فيه على قيام نية القتل لدى المتهمة بتوافر القصد الاحتمالى لديها هو استدلال فاسد ومخالف للثابت بالأوراق فضلاً أنه ينطوى على خطأ في فهم القانون وتطبيقه.

وهذه الأسباب التي رد بها الحكم على دفاع الطاعنة مشوبة بالفساد والخطأ في فهم القانون وتطبيقه ذلك أن القانون لا يتطلب في العدول الاختيارى الذي يمحو عن الشروع صفة الجريمة القيام بأعمال إيجابية معينة بل أن له طابعاً سلبياً بحيثاً قوامه التوقف والامتناع عن الاستمرار في التنفيذ بحيث لا يتم الجاني كل ما هو لازم لوقوعها - وبالنسبة للجرائم المادية غير الفورية الأثر - وهي التي يتطلب المشرع لتمامها تحقق آثار معينة ويتراخى حدوث النتيجة لفترة بعد إتمام الأفعال المادية المؤدية لها - فإن من الممكن أن يتحقق العدول الاختيارى فيها طالما أنها لم تتم ولم تتحقق آثارها، ويكون العدول في هذه الحالة بمنع وقوع النتيجة التي يعاقب عليها القانون، كما لو أعطى الجاني للمجني عليه ترياقاً يبطل مفعول المادة السامة التي كان قد وضعها له في طعامه، إذ أنقذ من الغرق شخصاً مشرفاً على الهلاك كان قد ألقاه بقصد قتله غرقاً.

(الدكتور سمير الشناوى - الشروع في الجريمة - رسالة دكتوراه من جامعة القاهرة سنة ٧١ ص ٣٥٨ و ٣٦٠) كما يرى الشراح أن عدول الجاني عن إتمام جريمة القتل بالتسميم التي شرع فيها يرفع عنه المسئولية والعقاب، سواء كان العدول قبل تقديم السم أو بعد تناول المجني عليه إيّاه، فمن أعطى آخر سماً ثم ندم على ذلك فتداركه

بترياق أضاع أثر السم لا يعاقب في القانون المصري. (شرح قانون العقوبات المصري لأحمد أمين بك - من ٣٣١ - وموسوعة جندى عبد الملك - الجزء الخامس - ص ٧٤٧)

وعلى خلاف هذه المبادئ القانونية ذهب الحكم المطعون فيه إلى أنه يشترط في عدول المتهمه وحتى تعفى من العقاب شرطاً لم يتطلبه المشرع - وهو أن تفصح للأطباء لدى إبلاغها لهم عن توقف تنفس المرضى - عن نوع وكمية وطبيعة العقار الذي كانت قد حقنتهم به وأن تصارح هؤلاء الأطباء بحقيقة ما حدث وتؤيد ذلك أن الحكم قد اشترط على المتهمه - ودون سند من القانون - أن تعترف على نفسها - ابتداء - اعترافاً صريحاً بالجريمة التي كانت قد شرعت في ارتكابها بينما أن القانون لا يتطلب من الجاني في عدوله عدولاً اختيارياً عن الشروع في الجريمة أكثر من أن يتخذ موقفاً عملياً واضحاً في دلالة على أنه أراد بملء إرادته ألا يمضي في تنفيذ الفعل المؤثم الذي كان قد بدأه - وهذا الموقف العملي بما ينطوي عليه من دلالة قاطعة على العدول هو وحده مناط الإعفاء من العقاب - دون أي شرط آخر خصوصاً وأن الثابت أن إسعاف هؤلاء المرضى الذين توقف تنفسهم كان يتم بمجرد المسارعة إلى وضعهم على جهاز التنفس الصناعي وهو ما أدى في جميع حالات الشروع الواردة في الحكم المطعون فيه إلى إنقاذ حياة المجني عليهم رغم عدم علم الأطباء الذين قاموا بالإسعاف بالسبب الحقيقي الذي أدى إلى توقف التنفس.

أما قول الحكم بأن المتهمه كانت تقدم على تكرار الفعل وأن الأطباء كانوا في حيرة من الأمر وبالتالي فإن الإبلاغ من جانبها كان من قبيل التمويه فهو استدلال فاسد إذ لا ينفي حصول العدول الاختياري من جانب المتهمه في كل حالة من هذه الحالات على استقلال، وأن هذا العدول - بما صحبه من إبلاغ من جانبها عن توقف التنفس - كان السبب المباشر والوحيد لما حدث من تدخل الأطباء في الوقت المناسب وإنقاذهم حياة هؤلاء المجني عليهم.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ولما كان ذلك، فإن رفض الحكم لدفاع الطاعة المتمثل في عدولها عدولا اختياريا عن الشروع في قتل المجني عليهم مستندا في رفضه إلى تلك الأسباب المشوبة بالقصور والتخاذل والفساد فضلا عن الإخلال بحق الدفاع يبطله ويوجب نقضه.

السبب السادس: مخالفة الحكم للقانون والخطأ في تطبيقه فيما قال من أن المادة المرخية

للعضلات تعتبر سببا في حكم المادة ٢٣٣ عقوبات بما يستوجب

نقضه:

كان المدافع عن المتهم قد ذهب في مرافعته بالجلسة إلى أن العقار المرخي للعضلات المقول بأن المتهم قد أعطته للمجني عليهم ليس عقارا ساما قاتلا بذاته، وإنما هو عقار يحدث مجرد ارتخاء في العضلات ومن بينهما عضلات التنفس بما يؤدي إلى توقف القلب والوفاة إذا لم يتم مداركه المريض بالعلاج والإسعاف خلال دقائق معدودة - ومن هنا - وعلى فرض جدلي بحث بأن المتهم هي التي أعطت المجني عليهم هذا العقار - فإن الوفاة التي حدثت للمجني عليه عبد القادر محمد إبراهيم لم تحدث نتيجة مباشرة لإعطائه ذلك العقار وإنما كان حدوثها نتيجة مباشرة لعدم إسعافه بالعلاج وإعادة التنفس إليه بالطرق الصناعية خلال الفترة التالية لتوقف التنفس أي أن الوفاة هنا تكون قتلا بالترك والامتناع إذا ما ثبت أن المتهم قد تعمدت الامتناع عن إسعاف هذا المجني عليه - بعد إعطائه العقار المرخي للعضلات - وذلك على الفرض الجدلي أنها قد أعطته ذلك العقار - قاصده من وراء هذا الامتناع إزهاق روحه - ومضى المدافع عن المتهم فدفع بعدم انطباق المادة ٢٣٣ عقوبات الخاصة بالقتل بالسم على وقائع القتل والشروع في القتل بالسم على وقائع القتل والشروع في القتل.

ولقد أشار الحكم إلى هذا الدفاع ثم رد عليه بقوله أنه لا يشترط لتوافر الظرف المشدد المنصوص عليه بالمادة ٢٣٣ عقوبات أن تكون المادة المعطاة سببا بطبيعته، وإنما العبرة بما يترتب على إعطاء المادة في ظروف معينة لا بالطبيعة السامة التي تكمن فيها - ثم مضى الحكم مقررًا أن المحكمة قد اطمأنت إلى ما تضمنته المذكرة المؤرخة

١٩٩٧/١٢/٢ المعدة بمعرفة نائب كبير الأطباء الشرعيين من أن العقاقير المرخية للعضلات - مثل الفلاكسيديل أو البافلون - تكون من المواد السامة بفعل التأثير على الأنسجة كما قررت بذلك الدكتورة أنهار السيد غنيم بالتحقيقات ويجلسات المحاكمة، ثم انتهى الحكم من ذلك إلى أن العقار المرخي للعضلات الذي استعملته المتهمة في حقن المجني عليهم دون أن يكون موصوفا لهم من الأطباء المعالجين يعتبر من المواد السامة بفعل التأثير على الأنسجة وما يحدثه من شلل وارتخاء في أعضاء الجسم الذي يؤدي إلى توقف التنفس ويؤدي إلى الوفاء إذا لم يتم إسعافه في الوقت المناسب (ص ٤٠ و ص ٥٥ كم الحكم).

وهذه الأسباب التي استند إليها الحكم المطعون في رفض دفاع المتهمة سالف الذكر، مشوبة بالقصور والفساد، إذا تركز على ما انتهت إليه المحكمة من اعتبار العقار المرخي للعضلات مادة سامة بينما أنها ليست كذلك بدليل أنها تعطى للمرض أثناء العمليات بواسطة أطباء التخدير، ولا تحدث لهم سوى ارتخاء في العضلات يؤدي إلى توقف التنفس، وهو ما يمكن تداركه ومواجهته باستخدام أجهزة التنفس الصناعي مع إعطاء عقار البروستجمين وهذا ما شهد به الأستاذ الدكتور عبد القادر زكريا أمام المحكمة إذ قرر أن الوفاء تحدث إذا أعطى المريض هذا العقار دون أن يوضع على جهاز التنفس الصناعي (ص ١٨ من محاضر الجلسات) - كما شهدت بذلك الطبية الشرعية أنهار السيد (ص ٣٠) والدكتور خالد جلال عارف (ص ٩٣) والطبيب الشرعي يسرى حبيب أمام النيابة (ص ٦٩٥) هذا بل أن الحكم المطعون فيه ردد هذه الحقيقة وسلم بها في أكثر من موضع.

وعلى ذلك فإن الوفاة إذا ما حدثت في هذه الحالة فلا يكون العقار المرخي للعضلات السبب المباشر لها وإنما يكون السبب في الوفاة هو عدم إسعاف المريض خلال الفترة التي تعقب توقف التنفس - ومن ثم يرى الشراح أنه إذا أعطى الجاني لآخر مواد تنهار بالصحة ولم يقصد بها القتل، ولا يمكن أن يتسبب عنها الموت ولكنها - مع

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ذلك - تفض إلى الموت أو تنشأ عنها عاهة مستديمة أو مرض أو عجز وقتى عن العمل - فهذا الفعل لاشك أنه لا يعد تسميماً ولا شرعاً في تسميم لأنه لا تتوافر فيه نية القتل ولا استعمال جواهر يتسبب عنها الموت.

لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى اعتبار العقار المرخي للعضلات مادة سامة مما تنطبق عليه المادة ٢٣٣ عقوبات الخاصة بالقتل بطريق التسميم المعاقب عليه بالإعدام - بينما أن هذا العقار ليس مادة سامة.

السبب السابع: قصور الحكم التسبب وإخلاله بحق الدفاع لإسقاطه - إيرادا وردا -

ما قدمه المدافع عن المتهم من تقارير فنية استشارية وما شهد به ذوو الخبرة من شهود النفى:

كان المدافع عن المتهم قد تقدم إلى النيابة أثناء التحقيق بتقرير استشاري وضعه الأستاذ الدكتور إبراهيم السقا الشناوي أستاذ الطب الشرعي بكلية الطب جامعة الإسكندرية والخبير المعتمد أمام المحاكم في الطب الشرعي والسموم - عن الحالة المرضية للمجني عليه عبد القادر محمد إبراهيم وكيف أنها كانت المباشر لوفاته دون أي سبب آخر - كما تقدم المدافع أثناء المحاكمة بعدة تقارير استشارية من الخبير نفسه أحد هما عن حالة عبد القادر محمد إبراهيم تناول فيه ما ورد بشأنه على لسان الشهود بجلسات المحاكمة، وتقرير آخر تناول فيه بالرد والتنفيذ ما ورد بتقرير مصلحة الطب الشرعي عن حالات المجني عليهم في جريمة الشروع في القتل وما ورد على لسان الشهود بشأنهم أمام المحكمة، وتقرير ثالث تناول فيه تفصيلاً الحالات المرضية لهؤلاء المجني عليهم - واحدة واحدة - وكيف أن الأعراض الناتجة عن هذه الحالات المرضية كانت هي - وحدها - السبب فما انتابهم من توقف عن التنفس - ثم تقدم المدافع عن المتهم في ختام مرافعته بجلسة ١٩٩٨ / ٣ / ١١ بعدة تقارير استشارية من بينها تقرير من الأستاذ الدكتور سمير الملا رئيس قسم جراحة المخ والأعصاب بكلية الطب جامعة عين شمس عن الحالات المرضية للمجني عليهم في تهمة الشروع في القتل وتقرير من

الأستاذ الدكتور سيد الجندي الرئيس الشرفي لجمعية جراحى المخ والأعصاب الدولية ورئيس قسم جراحة المخ والأعصاب بمستشفى الطيران بالقاهرة- وقد تناول فيه حالة عبد القادر محمد إبراهيم المجنى عليه في تهمة القتل العمد وحالات المرضى المجنى عليهم في تهمة الشروع في القتل- وأوضح فيه أن الحالات الإصابية لكل منهم كانت هي السبب لما انتابهم من توقف عن التنفس.

وفضلاً عن هذه التقارير الاستشارية التي وضعها نخبة من الأساتذة المتخصصين فقد استشهد المدافع عن التهمة أمام المحكمة بجلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٩٨ بكل من الأستاذ الدكتور إبراهيم السقا الشناوي- واضع التقارير الاستشارية الخمسة المشار إليها- والأستاذ الدكتور السباعى أحمد إبراهيم عميد كلية الصيدلة السابق وأستاذ الكيمياء الصيدلية بها- وقد شهد الأول بما تضمنته التقارير الاستشارية المقدمة منه، أما الثاني فقد شهد بأن الطريقة التي أتبعها خبير مصلحة الطب الشرعي في تحليل عينة الدم المأخوذة من جثة عبد القادر محمد إبراهيم للكشف عن عقار الفلاكسيديل هي الطريقة الواجب إتباعها إذا ما كان المقصود هو الكشف عن هذا العقار في حالته المنفردة، إلا أنها ليست هي الطريقة المناسبة للكشف عنه في حالة الاختلاط وقال أنه بعد الوفاة فأن هناك مواد غير معروفة الهوية تتكون وتتداخل مع كشف أي لدواء ومن الممكن أن تعطي دلائل مضللة... وإن نتيجة التحليل الذي قام به خبراء الطب الشرعي لا يطمأن إليها، خصوصاً وأن المريض عبد القادر محمد إبراهيم الذي عينة الدم من جثته، كان يعالج بأدوية عديدة منها- فورتا كورثين- وهو نوع من الكورتيزون - وميتفارول ومضاد حيوي هو فيرماسين وبسلفون وميثوفلن وباراءول وقيجامكين - وهذه الأدوية كان لابد وأن تتداخل في طرق التحليل التي أجريت بحيث يكون من المستبعد ظهور الفلاكسيديل وحده دون ظهور آثار هذه الأدوية المتداخلة معه- فضلاً عن أنه من المستبعد أن تكون نسبة الفلاكسيديل في الدم ١٠م في اللتر الواحد- إذ أنها نسبة كبيرة جداً تتطلب أن تكون الجرعة كبيرة جداً وذات تركيز كبير جداً، مما يؤكد تداخل

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الأدوية الأخرى مما أثر على نتيجة التحليل، كما قرر الشاهد أن الطريقة التي اتبعها الطب الشرعي في التحليل ليست هي الطريقة المثلى، وأنه كان الأولى إتباع طريقة الطيف لاضافية لأنها أكثر حساسية وقال الشاهد أيضاً: إن التحليل بطريقة الماندلين اللونية- وهي الطريقة التي اتبعها الدكتور محمد النجار أستاذ الطب الشرعي في تحليل عينة الدواء الذي أعطى للمجني عليها ميرفت مصباح- هذه الطريقة تعطي أكثر من لون وأنها طريقة غير تخصصية-.

ولقد التفت الحكم المظعون فيه تماماً عن هذه الشهادات والتقارير الطبية الاستشارية التي تقدم بها الدفاع عن المتهم، رغم أنها تمثل دفاعاً جوهرياً لها مؤداه عدم صحة تصوير النيابة العامة لواقعة الاتهام في خصوص تهمة القتل العمد والشروع في القتل وأن توقف التنفس المقول بحدوثه لهؤلاء المجني عليهم لا يرجع إلى إعطائهم العقار المرخي للعضلات وإنما يرجع إلى حالتهم المرضية وما كان بهم وقتذاك من إصابات في المخ والنخاع الشوكي أو الفقرات العنقية مما يؤثر بطبيعة الحال على مركز التنفس- فضلاً عن أن تلك التقارير من شأنها التشكيك في سلامة عمليات التحليل التي انتهت إلى وجود عقار الفلاكسيديل- سواء في عينة الدم المأخوذ من جثة المجني عليه عبد القادر محمد إبراهيم أم في بقايا الدواء الذي أعطى للمريضة ميرفت مصباح.

ولقد خلا الحكم تماماً من أي إشارة إلى هذه التقارير أو حتى ما يفيد أنها قدمت إليه، فأسقطها تماماً إيراداً ورداء، اللهم إلا عبارة عابرة مقتضبة أوردها في مقام بيان ما أبداه المدافع عن المتهم من دفاع، نصها: وقدم الدفاع عدة تقارير استشارية بشأن الحالات المرضية للمجني عليهم- (ص ٣٥) وهو ما يكشف عن أن المحكمة لم تطلع على تلك التقارير ولم تلق عليها ولو نظره عابرة- كما أسقط الحكم شهادة شاهد النفي الأستاذ الدكتور السباعي أحمد إبراهيم عميد كلية الصيدلة السابق ولم يشر إليهما بأية إشارة، رغم أهميتها القصوى التي تستمدّها من خبرة هذا الشاهد ومركزه العلمي المرموق، ثم مضى الحكم فقال بعد ذلك في موضع آخر أن المحكمة تطمئن إلى ما ورد

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

بالتقارير الطبية الشرعية من وجود مادة الفلاكسيديل في عينات دم وأحشاء المجني عليه عبد القادر محمد إبراهيم وإلى ما ورد بالتقرير الطبي الشرعي من أن المجني عليهم في تهمة الشروع قد حدث لهم توقف مفاجيء عن التنفس ليس له ما يبرره من حالاتهم المرضية (ص ٤٤-٤٥)، ثم انتهى الحكم في البند الثاني عشر إلى رفض الطلبات الاحتياطية التي أبداهها الدفاع عن المتهم وهي ندب لجنة من أساتذة ورؤساء الطب الشرعي من الجامعات المصرية عدا جامعة الإسكندرية تتولى فحص أوراق علاج المجني عليهم والتقارير الطبية الشرعية المقدمة من النيابة العامة ثم تقوم بالترجيح بينها وبين التقارير الاستشارية المقدمة من الدفاع بشأن المجني عليهم - وقد أسس الحكم قضاءه برفض هذا الطلب على أن من المقرر أن تقديراً آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليهما دون أن تلتزم بنذب خبير آخر مادام استنادها إلى الرأي الذي انتهت إليه لا يجافي العقل والمنطق.

السبب الثامن: خطأ الحكم في القانون وفساد استدلاله إذا استدل برأي فضيلة المفتي

واعتمد عليه في تكوين عقيدته رغم ما ينطوى عليه من أخطاء

ومخالفات فقهية وقانونية:

أوجبت المادة (٣٨/ ٢) إجراءات جنائية أن تأخذ المحكمة رأي فضيلة المفتي قبل إصدار حكمها بالإعدام، وقد جرى قضاء النقض على أن ليس في القانون ما يوجب على المحكمة أن تبين في الحكم رأي المفتي ولا أن تفنده - كما أنها غير مقيدة بما يراه المفتي بل هي حرة في تكوين عقيدتها (جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٦٠ مجموعة السنة ١١ ص ٢٤٢ و جلسة ٢١ / ٢ / ٢٩ مجموعة القواعد - جزء ١ ص ١٨٥ و جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٥١ مجموعة السنة ٢ ص ١١٢٠ و جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٣٤ مجموعة القواعد - الجزء ٣ - ص ٣١٢)

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ومع ذلك، رغم هذه المبادئ التي استقر عليها قضاء النقض، إلا أن المحكمة كانت حريصة - بغير مقتض من القانون - على أن تورد في حكمها المطعون فيه رأي فضيلة المفتي على نحو مفصل - وحاصلة أنه يميل إلى الأخذ بصحة وسلامة الإقرار الصادر عن المتهم وأنه لا يعتد شرعاً بـ رجوعها عنه أمام المحكمة لتعلق حق المجني عليه به، وأنه يرى أن التهمة ثابتة قبل المتهم من ذلك الإقرار فضلاً عن القرائن القاطعة المقنعة الأخرى الموجودة بالأوراق، ثم رتب على ذلك أن المتهم جزاؤها الإعدام قصاصاً لقتلها المجني عليه عبد القادر محمد إبراهيم جزاء وفاقاً (ص ٥٩ و ٦١ من الحكم).

ومع أن المحكمة لم تكن ملزمة بذكر رأي فضيلة المفتي في حكمها كما أنها غير مقيدة بهذا الرأي - كما سبغ القول - إلا أن إيرادها له على النحو إنما يكشف أنه وحيث أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه غير سديد ذلك أن قضاء النقض جرى على أن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحتة وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تتصل فيه نفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها، إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع أن تشق طريقها لإبداء رأي فيها. (جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٦٨) مجموعة السنة ١٩ ص ٥٤٩) وعندئذ فإنه لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبر الفني في تلك المسألة الفنية وإنما عليها أن تتخذ مآتراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فنياً وإلا كان حكمها معيباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب بما يتعين معه نقضه، (جلسة ٤ / ٤ / ١٩٧١ مجموعة السنة ٢٢ ص ٣٣٣).

كذلك فقد تواتر قضاء محكمة النقض على أن الدفاع يعتبر جوهرية إذا كان ظاهر التعلق بموضوع الدعوى بمعنى أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في موضوع الدعوى ذاته، ومقتضى ذلك أن يكون هذا الدفاع متعلقاً بما بواقع الدعوى أو بالقانون فيها ومن ثم مؤثراً في تطبيق القانون على الواقعة في النهاية - فإذا ما أثار المدافع عن

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

المتهم أوجه دفاع أو دفع على نحو ما سلف، وكان هذا الدفاع في صورة طلب جازم - وهو الذي يقرع سمع المحكمة ولا ينفك المتهم متمسكا به حتى قفل باب المرافعة في الدعوى - التزمت المحكمة بإيراده في حكمها والرد عليه وإلا كان ذلك منها قصورا وإخلالاً بحق الدفاع (نقض ١٩٧٦/٢/٢٣ مجموعة السنة ٢٧ ص ٨٥٨ وأيضا ١٩٧٨/٢/٢٧ مجموعة السنة ٢٩ ص ١٩٣).

ولما كان ذلك، وكانت تلك التقارير الاستشارية التسع المقدمة من المدافع عن المتهم، فضلا عما شهد به شاهدان النفي كل من الأستاذ الدكتور إبراهيم السقا الشناوى أستاذ الطب الشرعي بكلية الطب والأستاذ الدكتور السباعي أحمد إبراهيم عميد كلية الصيدلة السابق، تمثل في جملتها دفاعاً جوهرياً للمتهم يتعلق بواقعها وبالتطبيق القانوني عليها - فإن إهدار الحكم المطعون فيه لهذه التقارير وهذه الشهادات والتفاتة عن مجرد إيرادها أو الإشارة إليها إنما ينبئ عن أن المحكمة حين أصدرت حكمها لم تكن قد محصت الدعوى وأحاطت بظروفها ووازنات بين أدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام وبين أدلة النفي الأمر الذي يصم هذا الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع بما يطله.

السبب التاسع: الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق، وذلك من وجهين:

الوجه الأول:

سجلت المحكمة في أسباب حكمها أنه قد تبين لها وقائع أخرى تمثل صورة من صور الإهمال الجسيم تمثلت في سلوك ورد فعل الأساتذة الأطباء المسئولين عن قسم جراحة المخ والأعصاب والإدارة المركزية للمستشفيات الجامعية وكلية الطب إزاء ظهور تلك الأعراض غير المألوفة وغير المبررة طبيا لبعض المرضى بالمستشفى وأودت بأرواح "بعضهم".

ولما كان الثابت أن الاتهام الموجه من النيابة إلى المتهم، والذي دانتها به المحكمة بالحكم المطعون فيه - لم يتضمن من حالات الوفاة سوى حالة واحدة - هي حالة

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

المريض عبد القادر محمد إبراهيم المجني عليه في التهمة الأولى الخاصة بالقتل العمد -
بينما أن باقى المجني عليهم فإن الأمر بالنسبة لهم - وعلى حد وصف النيابة العامة وما
قضى به الحكم المطعون فيه - لم يتعد الشروع في القتل وأن أثر الجريمة خاب لإسعافهم
وتداركهم بالعلاج - الأمر الذي يتناقض مع ما أوردته المحكمة من أن ظاهرة التوقف
عن التنفس الغير مبررة طبيياً قد أودت بأرواح "بعض" المرضى، وهو ما يصم الحكم
بالتهاثر فضلاً عن مخالفة الثابت بالأوراق وينبئ عن أن المحكمة لم تحط بواقعة الدعوى
عن بصر وبصيرة.

ومن جهة أخرى فقد سجلت المحكمة في أسباب حكمها أن أساتذة قسم جراحة
المخ والأعصاب والإدارة المركزية للمستشفيات الجامعية وكلية الطب لم يتحركوا ولم
ترق قلوبهم لهذه الظاهرة غير المبررة طبياً التي أودت بأرواح "بعض المرضى" - هذا
بينما أن المحكمة قطعت في ذات الحكم بأن أحداً لم يمت من جراء هذه الظاهرة سوى
مريض واحد هو عبد القادر محمد إبراهيم، وأن هذه الوفاة قد حدثت يوم ٧ يونيه سنة
١٩٩٧ - أي بعد قرابة أسبوع من إبلاغ النيابة العامة ومباشرتها التحقيق - الأمر الذي
ينفى بالضرورة عن هؤلاء الأطباء شبهة الإهمال وعدم اتخاذ إجراء إزاء تلك الظاهرة ما
دامت الوفاة قد حدثت والأمر بين يدي سلطة التحقيق المختصة - الأمر الذي يكتشف
عن اضطراب الفكرة التي كونتها المحكمة عن الواقع في هذه الدعوى فضلاً عن
مخالفتها الثابت بالأوراق.

الوجه الثاني:

لدى نظر الدعوى أدعى مدنياً أمام المحكمة ورثة كل من المرحومة ياسمين إبراهيم
محمد أنور والمرحومة زينب طه عسقلاني - وذلك رغم أن هاتين المورثتين ليستا من بين
المجني عليهم في الاتهامات التي تحاكم عنها التهمة والواردة بأمر الإحالة - ورغم أن
القانون لا يسمح للمحاكم الجنائية بنظر الدعاوى المدنية إلا استثناء تبعاً للدعاوى

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الجنائية المطروحة عليها - الأمر الذي كان يوجب على المحكمة - طبقاً للمادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية - أن تستبعد هذين الإدعائين - منذ البداية - من ساحة الدعوى، إلا أن المحكمة سمحت لهذين الفريقين من المدعين بالحق المدني بالحضور بالجلسات وبأن يشاركا في مناقشة الشهود ثم سمعت مرافعتها في الدعوى، ومع أن الحكم الصادر قد التزم إطار الاتهام الوارد بقرار الإحالة الذي خلا من ذكر هاتين الحالتين ضمن حالات المجني عليهم التي صدر الحكم بشأنها - مما كان مقتضاه أن يقضى بعدم قبول هاتين الدعويتين المدنيتين - إلا أنه - على خلاف حكم القانون - قضى بإحالتها مع غيرهما من الدعاوى المدنية المقامة من بعض المجني عليهم إلى المحكمة المدنية المختصة بلا مصاريف - وهو ما ينطوي على خطأ ظاهر في إجراءات المحاكمة وتناقض بين أجزاء منطوق الحكم فضلاً عن الاستناد إلى ما يخالف الثابت بالأوراق مما يبطله ويوجب نقضه.

فلهذه الأسباب

تلتبس المتهمه تحديد أقرب جلسة لنظر هذا الطعن، ثم الحكم بقبوله شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه، وإحالة الدعوى إلى محكمة جنايات الإسكندرية - مشكلة من قضاة آخرين - لتفصل فيها من جديد.

المرافعة
للأستاذ / رجائي عطية
فيما عرف بقضية الكشح الأولى

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

المرافعة

بأسباب الطعن بالنقض

للأستاذ رجائي عطية المحامي
فيما عُرف بقضية الكُشْح الأولي
في سوهاج

بالوكالة عن المتهم الطاعن المحكوم عليه : شيبوب وليم أرسل

في الحكم : الصادر في ٢٠٠٠/٦/٥ في القضية رقم
١٩٩٨/٦٢٥٧ مركز دار السلام (٢٠٨٨ لسنة ١٩٩٨ كل
سوهاج) والقاضي حضورياً بمعاقبة المتهم شيبوب وليم أرسل
بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عما أسند اليه ومصادرة السلاح
الناري المضبوط.

الوقائع

أحال المحامى العام لنيابة سوهاج الكلية الطاعن شيبوب وليم أرسل الى محكمة الجنايات بوصف أنه فى يوم ١٤ / ٨ / ١٩٩٨ بدائرة مركز دار السلام - محافظة سوهاج.

أولاً: قتل عمداً كرم تامر أرسل بأن أطلق عياراً نارياً من سلاح كان بحوزته صوب سمير عويضة حكيم قاصداً قتله الا أن الطلقة حادت عن هدفها وأصابت المجنى عليه الأول فأحدثت به اصابته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته، وقد اقترنت هذه الجريمة بجناية أخرى هي أنه فى الزمان والمكان سالفى الذكر قتل سمير عويضة حكيم بأن أطلق صوبه مقذوفاً نارياً قاصداً قتله فأصابه بالإصابة النارية الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

ثانياً: أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً (مسدس فردى الاطلاق).

ثالثاً: أحرز ذخائر (عدة طلقات) من المستعملة فى السلاح النارى السالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحيازته واحرازه.

وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٤ عقوبات، ١، ٦، ٢٦، ٣٠ من القانون ٣٦٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند (أ) من القسم الأول من الجدول رقم (٣) الملحق.

وبجلسة ٥ يونيه سنة ٢٠٠٠ قضت محكمة الجنايات حضورياً بمعاقبة شيبوب وليم أرسل بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ومصادرة السلاح الناري المضبوط.

ولما كان هذا الحكم قد صدر معيباً وباطلاً فقد طعن عليه المحكوم ضده المذكور بطريق النقض بشخصه من السجن وذلك بتاريخ ٥ / ٦ / ٢٠٠٠ وقيد طعنه تحت رقم ١٦١ تتابع سجن سوهاج العمومى.

أسباب الطعن

أولا : القصور في التسبيب:

ذلك أنه وعلى ما يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك في مرافعته أمام محكمة الموضوع بأن المقدم أبو الفضل أحمد قام بالقبض على الشاهد من الأول والثاني ياسر شهيد علام قديس وعبد مبخائل ملك دون حق وقام بالضبط عليهما واکراههما وتعذيبهما لحميلهما على الشهادة ضد الطاعن وتصوير الواقعة بصورة أخرى مؤداها أنه كان يلعب الميسر مع المجنى عليه سمير عويضة حكيم ولما خسر مبلغا كبيرا أثناء اللعب دب الخلاف بينهما وعند ذلك أخرج الطاعن سلاحه من بين ملابسه وأطلق مقذوفا صوب غريمه ولكنه أخطأه وأصاب المجنى عليه كرم تامر أرسل ثم عاود إطلاق المقذوفات الأخرى من ذات السلاح فأصاب أحداهما المجنى عليه سمير عويضة حكيم مما أدى الى مصرعه. وأوضح الدفاع الأسباب الأمنية التي دعت الى اخراج صورة الواقعة على هذا النحو الكاذب وتصويرها على تلك الصورة المخالفة للحقيقة حتى تستبعد مظنة ارتكاب الحادث من الجماعات الإرهابية فتشتعل نار الفتنة الطائفية بها يهدد أمن المجتمع واستقراره.

ولهذا كان من اللازم - من وجهة نظر أمنية مغلوبة!!! - اختيار أحد المسيحين ليكون الجاني ولو كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع في ظل الظروف والملابسات القائمة والتي ترشح لأضطراب الأمن اذا ما ظل الفاعل مجهولا لم تكشف عنه الاستدلالات أو التحقيقات، ولهذا ظل الأمر على هذه الحال لمدة شهر كامل ولا يعرف احد شيئا عن الجاني حتى أمكن الاتفاق على تصوير الحادث على النحو السابق بين المسؤولين في جهات الأمن وتم استدعاء الشاهدين الأول والثاني من مركز ووحدة التجنيد التي يعملان بها في مديرية أمن المنيا حيث قبض عليهما دون حق واحتجزا بقسم شرطة سوهاج لعدة ايام كانا في خلالها تحت اكراه وتهديد متواصل بايقاع الأذى بهما وبذويهما اذا أصرا على رفض تصوير الحادث على تلك الصورة أو أنها كانا من

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

شهود الواقعة المعاصرين لأحداثها.

وقد احدث الأكره والتهديد الواقع عليهما اثره إذ مالبا أن انهارت ارادتهما واضطرا الى التسليم بتصوير الواقعة وفق الصورة التي أملت عليهما خوفاً مما يهددهما من اخطار جسيمة وكذلك اسرة كل منهما ومن تضمنتهم من نساء واطفال.

وكان ذلك بعد الواقعة بنحو شهر كامل وقدماً للنيابة العامة في ١٤ / ٩ / ١٩٩٨ وروى كل منهما الواقعة بالصورة السالف بيانها ولم يستطع أى منهما البوح في التحقيقات بما تعرض له من اكراه وتهديد خوفاً من معاودة استعمال هذه الوسائل معه فيما بعد عندما يغادر مبنى النيابة ويكون معرضاً لتلك الأفعال غير المشروعة هو وأسرته.

ودفع الدفاع عن الطاعن ببطلان شهادة كل من الشاهدين سالفى الذكر لأنها لم تصدر عن ارادة حرة ومختارة وانما كانت نتيجة لوسائل القهر والتعذيب التي ارتكبت ضدتهما بواسطة رجال الشرطة بمديرية أمن سوهاج - واستدل الدفاع على صحة هذه الوقائع بما حواه محضر تحريات المقدم ابو الفضل ثابت احمد المحرر بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٩٨ والذي سطر به صراحة أنه حاول الوصول الى شهود للرؤية لخطورة الواقعة بعد اكتشاف جثة المجنى عليهما وهما مسيحيان ومنعاً لتطور الأمور وتوقع وقوع الفتنة الطائفية في هذه المنطقة بالغة الحساسية وأوضح الدفاع أن حديث الضابط المذكور بمحضره وأقواله بالتحقيقات - تنبىء عن أن هناك قوى أجنبية أرادت أن تفرق بين المسلم والمسيحي فعمدت الى اغتيال هذين الشابين للإيهام بأن الجماعات الإسلامية وراء الحادث فتحدث الفتنة التي يجرى التخطيط لها بدقة واحكام من تلك العناصر الشريرة الأجنبية حتى يضطرب الأمن في البلاد وتعم الفوضى وينعدم الاستقرار في كافة انحاء القطر.

وغنى عن البيان أن المتهم صاحب مصلحة وصاحب صفة في الدفع ببطلان شهادة الشاهدين الأولى عملاً بأحكام المادة / ٣٠٢ أ.ج، - فقد نصت المادة / ٣٠٢ أ.ج على

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

أنه : - "يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته، ومع ذلك لا يجوز له أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه في الجلسة، وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود وتحت وطأة الاكراه أو التهديد به يهدر ولا يعول عليه".

فهذا النص وضع واجبا على عاتق القاضي مباشرة ألا يعول في قضائه على قول لمتهم أو شاهد صادر تحت وطأة اكراه أو تهديد أو وعيد، والوعد كالوعيد، وأعطى لكل متهم الحق في أن يدفع ببطلان وبعدم التعويل على أقوال أي شاهد وعلى أقوال أى متهم سواء طالما قد عابها عيب من هذه العيوب.

*** وقد قضت محكمة النقض بأن :**

"الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثيرة الاكراه هو دفع جوهري يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته ولا يعصم الحكم قول المحكمة أنها تطمئن الى أقوال الشاهد ما دامت أنها لم تقل كلمتها فيما أثاره الدفاع من أن تلك الأقوال انها أدلت بها نتيجة الاكراه الذى وقع عليها - وأنه لا يكفي لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد اجراء غير مشروع".

*** نقض ١١/٦/١٩٢ - س ٢٣ - ٢٠٣ - ٩٠٦**

*** نقض ١٢/٥/١٩٧٥ - س ٢٦ - ٩٨ - ٤٢٣**

*** وقضت محكمة النقض بأنه :**

"من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهري على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائغا يستوى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الاكراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين مادام الحكم قد عول في قضائه بالأدانة على هذا الاعتراف وأن الاعتراف الذى يعتد به يجب أن يكون اختياريا ولا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

غير مشروع كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الأكره".

* نقض ١٣/١١/١٩٧٣ - س ٢٤ - ٢٠٨ - ٩٩٩

* نقض ٢٣/١١/١٩٧٥ - س ٢٦ - ١٦٠ - ٦٢٦

وخلص الدفاع من ذلك الى أن الجاني مجهول مسخر من تلك القوى الأجنبية التي تكمن وراء الحادث وأن جهات الأمن بعد أن فشلت في كشف هذا المخطط وتحديد اشخاصه والتوصل الى الجاني الحقيقي لم تجد أمامها الا تصوير الواقعة بتلك الصورة حتى تستقر النفوس وتهدأ الأعصاب المتوترة خاصة بعد ان ظل الفاعل مجهولا لفترة بعيدة مما سبب احراجا بالغاً للمستولين عن الأمن بالمحافظة وبالإدارة الجبرية بوزارة الداخلية بالقاهرة. خاصة وأنه مادام الجاني مسيحياً فإن ابواب الفتنة الطائفية تكون وقد سدت تماماً ولا محل اذن لتدخل القوى الأجنبية ولهذا حرص المقدم المذكور على أن يكون الشهود كذلك من المسيحيين مادام القاتل مسيحياً.

وطالب الدفاع كذلك بضم دفتر إثبات وحضور وإنصراف المجندين بمديرية أمن سوهاج خلال الفترة من ٢٠/٨/١٩٩٨ حتى ١٤/٩/١٩٩٨ وورد ذلك الدفتر وثبت به فعلاً ماريم حجه عن سلطة التحقيق ثم عدالة المحكمة، - وإفترض ماداخل الوقائع من تغيير صارخ للحقائق، - وثبت حقيقة وفعلاً أن الشاهدين المذكورين لم يكونا في وحدة التجنيد في خلال تلك الفترة وكانا غائبين عنها وهو ما يؤكد دفاع الطاعن سالف الذكر ويدعمه ويقطع بأنها كانا في قبضة الشرطة بسوهاج تحت الضغط والإكراه، كما ورد بالدفتر المذكور أنها عادا مباشرة بعد الإدلاء بأقوالهما بالتحقيقات، وهو ما يؤكد صدق أقوالهما فيما بعد بأيام قليلة والتي عدلا فيها عن أقوالهما الأولى مؤكدين أنها لم يدليا بالأقوال الأولى إلا تحت تأثير الأكره والتعذيب الواقع عليهما وأنهما لم يشاهدا الواقعة ولم يعاصرا أحداثها كما إدعيا من قبل ولما إرتدت اليهما ارادتهما ونزنت الطمأنينة في نفسيهما أقرأ بالحقيقة.

* يراجع ما أثبتته دفاع الطاعن من ملاحظات من واقع الإطلاع على الدفتر ص ٧٩ - ٨٤ محاضر الجلسات

ونعى الدفاع على سلطة التحقيق عدم تحقيق هذه الوقائع وطالب المحكمة اجراء هذا التحقيق لتدارك ما شاب التحقيق الابتدائي من قصور وأضاف الدفاع كذلك أن رواية الشاهدين المذكورين الأولى للواقعة ليست مقبولة عقلا أو متصورة اذ لم يتدخل احد منهما لفض الشجار بين الطاعن وسمير عويضة كما ان تشاجر الأخير وهو أعزل من السلاح مع الطاعن بعد مقتل المجنى عليه الأول كرم تامر أرسل غير متصور بل كان طبيعيا ان يبادر بالفرار والهرب لا ان يمسك بتلابيب الجاني وهو ما يؤكد وقوع الأكره عليهما للإدلاء بتلك الأقوال وأن عدولهما عنها هو العودة الى الحق والحقيقة.

وأطرحت المحكمة ذلك الدفاع بقولها "إنها تطمئن الى شهادة الشاهدين المذكورين والتي أدليا بها في ١٤/٩/١٩٩٨ بتحقيقات النيابة العامة و تلتفت عن عدولهما عنها بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ ٧/١٠/١٩٩٨، وبجلسة المحاكمة ولأن شهادتهما الأولى طابقت الماديات وتوافقت مع جوهر الدليل الفنى وتأخذ بها المحكمة دليلا وعمادا لقضائها ولا ينال من ذلك ما زعمه الشاهدان من وقوع اكراه وتعذيب عليهما من الشرطة للأدلاء بشهادتهما الواردة بتحقيقات النيابة العامة يوم ١٤/٩/١٩٩٨ لأنه إذا كانت شهادة أيهما وليدة اكراه أو تهديد أو وعد أو وعيد لأوضحا ذلك بتلك الأقوال ولأنهما سئلا صراحة عن تعرضهما لهذه الوسائل فنفى كل منهما حدوث الأكره المعنوى أو المادى عليه كما أن الأوراق جاءت خالية مما يؤيد مزاعمهما عن وقوع الأكره المدعى به وتخرج المحكمة من ذلك الى أن شهادتهما الأولى كانت صادقة وعن ارادة واعية مبرأة مما يعيبها.

وما أوردته المحكمة فيما تقدم لا يصلح ردا على الدفاع السالف الذكر ولا يسوغ اطراحه لأنه لا يوجد ما يحول دون وقوع اكراه على المتهمين اثناء إدلائهما بشهادتهما بتحقيقات النيابة العامة ولو في صورة الأكره الأدبى بالتهديد والوعيد بما يترك أثرا

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

نفسياً في داخل الشاهد يحول بينه وبين الأدلاء بأقواله عن حرية تامة واختيار كامل - ولأن هذا الأثر لا يدرك بالحس ولا توجد أية مظاهر خارجية يمكن ان يستدل بها وكيل النيابة المحقق على ثبوته في نفس الشاهد كما لا توجد بجسمه أية علامات أو إصابات تدل على ذلك الأكره وتشير اليه ولهذا فإن عدم بوح الشاهد بأنه مكره على أداء الشهادة التي أمليت عليه أو تأكيد على أنه حر وغير مكره اثناء ادائها لا يسوغ اطراح الدفع بالأكره والتهديد السالف الذكر وهو ما كان يستدعى من المحكمة ان تجرى تحقيقاً في هذا الصدد تستجلى من خلاله الحقيقة خاصة وقد ضمت الى الأوراق ملف الشكوى ٢٠٦٢ لسنة ١٩٩٨ دار السلام والتي ثبت منها أن رجال الشرطة قد استعملوا العنف والقوة مع أهالي المركز المذكور وأوسعوا بعض الأهالي من المسيحيين ضرباً وتعذيباً وقد أيد المستولون هذه الوقائع وأشار في تصريحاتهم الى هذه التجاوزات كما أيدها كذلك تقرير المنظمة الدولية لحقوق الانسان المرفق بالأوراق.

واذ أمسكت المحكمة عن اجراء ذلك التحقيق مع لزومه ولو دون طلب صريح من الدفاع لأن منازعته وعلى النحو السالف بيانه تنطوي على المطالبة الجازمة باجرائه ولان تحقيق الدليل في الامور الجنائية هو واجب المحكمة في المقام الاول ولا يصح بحال ان يكون رهن مشيئة المتهم او المدافع عنه - وإذ جاء ردها وعلى النحو السالف بيانه مشوباً بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال فان الحكم يكون معيباً متعيناً نقضه والاحالة. خاصة وأن الادلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث اذا سقط أو استبعد دليل منها تعذر التعرف على مدى تقدير المحكمة لسائر الادلة الاخرى.

وعلى ذلك فإن الحكم لا يبرأ من هذا العوار رغم استناده في قضائه الى أدلة أخرى خلاف الدليل الباطل المستمد من أقوال شاهدي الاثبات سالف الذكر.

ولأنه متى استبعد الدليل المستمد من شهادة هذين الشاهدين فانه لا يبقى بالدعوى من الادلة سوى الدليل المستمد من تحريات المقدم ابو الفضل ثابت احمد وهذه

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وحدها لا تصلح دليلاً أو قرينة يمكن أن يقام عليها قضاء بالادانة لأنها ما دامت مجهلة المصدر فإنها لا تعبر إلا عن رأى صاحبها وحده وجامعها منفرداً والقاضى الجنائى يكون عقيدته من رايه الشخصى وعلى اساس عقيدته الخاصة ولا يجوز له أن يدخل فى عقيدته رأياً آخر لسواه.

*** وقد قضت محكمة النقض فى العديد من عيون أحكامها بأن :**

"لما كان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على الأدلة التى يقتنع منها القاضى بإدانة المتهم أو ببراءته صادراً فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلاً فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح فى القانون أن يدخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام قضاء عليها أو بعدم صحتها حكماً لسواه، وأنه وإن كان الأصل أن للمحكمة أن تقول فى تكوين عقيدتها على التحريات بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة. ولما كان الثابت أن ضابط المباحث لم يبين للمحكمة مصدر تحرياته لمعرفة ما إذا كان من شأنها أن تؤدى إلى صحة ما أنتهى إليه فإنها بهذه المثابة لا تعدو أن تكون مجرد رأى لصاحبها تخضع لإحتتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب الى أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق القاضى منه بنفسه حتى يستطيع أن ييسط رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فسادة وإنتاجه فى الدعوى أو عدم إنتاجه وإذ كانت المحكمة قد جعلت أساس إقتناعها رأى محرر محضر التحريات فإن حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريه لا على عقيدة إستقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها فإن ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى ما يشيره الطاعن فى طعنه".

• نقض ١٧/٣/١٩٨٣ - س ٣٤ - ٧٩ - ٣٩٢

• نقض ١٨/٣/١٩٦٨ - س ١٩ - ٦٢ - ٣٣٤

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ولا محل في هذا الصدد للقول - كما ورد بالحكم الطعين - بأن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه - لأنه يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها ان تكون صادرة عنه اختيارا وهي لا تعد كذلك اذا صدرت اثر الاكراه ايا كان قدره وكائنا ما كان نوعه.

ومن المقرر في هذا الصدد ان الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهري يتعين على محكمة الموضوع ان تعرض له بالمناقشة للوقوف على وجه الحق فيه - فاذا ما اطرحته تعين ان تقيم ذلك على اسباب سائغة - وكان ما اورده الحكم تبريرا لا طراحه دفاع الطاعنين بوقوع اكراه على الشهود المذكورين غير سائغ وليس من شأنه ان يؤدي الى ما رتب عليه - ذلك بأن قول الحكم باطمئنانه الى أقوال الشهود لادلائهم بها فور ارتكاب الحادث وأمام النيابة العامة - لا يصلح ردا على القول بصدورها نتيجة الاكراه - لأن في ذلك مصادرة على المطلوب - إذ أن هذه الأقوال منعى عليها بأنها وقت الادلاء بها وأمام الجهة التي سمعتها انما كانت وليدة اكراه. كما أن سكوت الشهود عن الامضاء بواقعة الاكراه في تحقيق النيابة ليس من شأنه ان ينفي حتما وقوع هذا الاكراه.

واذ كان الدفاع قد استمسك ببطلان أقوال الشهود سالفى الذكر - وهم يمثلون جميع شهود الرؤية في الحادث - بعد أن حدد هؤلاء الشهود أمام المحكمة الاكراه الذي نالهم من رجال الشرطة في وقائع معينة - فان دفاع الطاعنين يعد - في صورة هذه الدعوى - دفاعا جوهريا اذ يترتب عليه - لو صح - تغير وجه الرأي فيها - فقد كان لزاما على المحكمة أن تقسطة حقه من التحقيق بلوغا لغاية الامر فيه - أما وهي لم تفعل وكانت الأسباب التي اوردها لتفنيده لا تؤدي الى ذلك فان الحكم يكون فوق قصوره في التسبب معيبا بالفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه.

• نقض ١٩٧٦/١/٢٥ س ٢٧-١٩-٩٠ - طعن ١٣٤٢/٤٥ ق

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ومن المقرر فقها وقضاء أن أقوال الشاهد تعتبر باطلة إذا صدرت تحت وطأة الاكراه أو التهديد. وأنه يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها ان تكون صادرة عنه اختيارا - وهي لا تعتبر كذلك إذا صدرت اثر اكراه او تهديد كائنا ما كان قدره.

* وقضت محكمة النقض - وعلى ما سلف بيانه بأن :

"الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهري يتعين على محكمة الموضوع ان تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته ولا يعصم الحكم قول المحكمة انها تطمئن الى أقوال الشاهد ما دامت لم تقل كلمتها فيما اثاره الدفاع من ان تلك الأقوال انها ادلى بها نتيجة الاكراه الذي وقع عليه - وأنه لا يكفي لسلامة الحكم ان يكون الدليل صادقا متى كان وليد إجراء غير مشروع.

• نقض ١٩٧٢/٦/١١ س ٢٣ - ٢٠٣ - ٩٠٦ - طعن ٤٧٦/٤٢ ق

• نقض ١٩٧٥/٥/١٢ س ٢٦ - ٩٨ - ٤٢٣ - طعن ٦٩٠/٤٥ ق

• الاجراءات للدكتورة فوزية عبد الستار طبعة ١٩٨٦ ص ٥١٤، ٥١٥

كما نعى الدفاع عن الطاعن كذلك ببطلان اعترافه المزعوم في اعقاب ضبطه الباطل لوقوعه بدوره تحت تأثير الاكراه المعدم لارادة المبطّل للرضا وحرية الاختيار بين الانكار والاعتراف.

وأضاف الدفاع أنه عقب ضبطه تعرض لافعال الاكراه المتعددة التي لا تترك اثارا بالجسم ومنها الصعق الكهربائي والوقوف ساعات طويلة بلا نوم ولا طعام والتعليق بالسقف بحيث يكون الرأس لأسفل والقدمان الى اعلا وبأنه لم يكن هناك مبرر لعدوله عن اعترافه بعد مثوله امام النيابة اذا كان قد اعترف حقيقة برضاه بما وقع منه امام المقدم ابو الفضل ثابت كما ادعى الاخير، كما لا يوجد اى مبرر لارشاده عن السلاح المزعوم والمدعى بأنه استعمله في الحادث بعد ان تخلص منه في مكان مجهول بالزراعات كما يستحيل عليه الارشاد عنه - بين تلك الزراعة وتحديد مكانه بدقة خاصة وكان قد مضى

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

على الواقعة أكثر من شهر كامل - هذا إلى ما شهد به سمير ولیم أرسل سليمان شقيق الطاعن بأقواله بالتحقيقات ص ١١١ وما بعدها من أنه شاهد آثار التعذيب عليه وافهمه أنه قبض عليه منذ يوم ١٥/٨/١٩٩٨ وتعرض في تلك الفترة للضرب المبرح والاهانة كما لاحظ اصابات متعددة بوجهه ويديه - كما أوضح الدفاع بأن الكشف الطبي الموقع على الطاعن والذي جاء به عدم وجود ثمة اصابات بجسمه قد وقع بمعرفة مفتش الصحة وليس الطب الشرعي كما أجرى هذا الكشف في ٢١/٩/١٩٩٨ أي بعد مضي أكثر من شهر على وقائع التعذيب التي تعرض لها الطاعن زالت في خلالها تلك الاصابات وشفى منها.

ورغم أهمية الدفع ببطلان اعتراف الطاعن في أعقاب ضبطه كما زعم المقدم أبو الفضل ثابت أحمد بأقواله فإن المحكمة لم تفتن لهذا الدفع ولم تلم به وحصلت اعترافه المزعوم من بين أقوال الشاهد المذكور التي اخذت بها وكانت من بين الأدلة التي تساند إليها القضاء بادانة الطاعن، ولهذا فإن ذلك الاعتراف المنسوب إليه يعد ولا شك عنصرا جوهريا من تلك الشهادة له اثره في تقدير المحكمة لها ووزنها وجديتها مما كان الامر يقتضي منها أن تعرض لذلك الدفع الجوهري ببطلان اعتراف الطاعن في أعقاب ضبطه وترد عليه بما يسوغ اطراحه اذا شاءت أن تأخذ به وتعول عليه وتحصله ضمن اقوال الضابط المذكور ولكنها اسقطت هذا الدفع كلية وخلا حكمها حتى من تحصيله والرد عليه ولهذا كان الحكم معيبا لقصوره وهو ما يتحقق به مصلحة الطاعن في التمسك بهذا الوجه من الطعن واتخاذ سبيل لطلب النقض والاحالة، لما هو مقرر بأن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهري وعلى محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائغا لان الاعتراف الذي يعتد به يجب أن يكون اختياريا ولا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا حصل تحت تأثير الاكراه او التهديد او الخوف الناشئين عن امر غير مشروع كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه.

* نقض ١٣/١١/١٩٧٣ س ٢٤-٢٠٨-٩٩٩ - طعن ٤٣/٩٤٨ ق

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

* قض ١٩٧٥/١١/٢٣ س ٢٦ - ١٦٠ - ٧٢٦ - طعن ١١٩٣/٤٥ ق

كما أشار الدفاع الى ما هو ثابت بالتحقيقات كذلك بأن الشاهدين المذكورين قد اكرها على الشهادة ضد الطاعن بهدف الصاق التهمة بمواطن مسيحي ويتم التستر على المتهم الحقيقي - والى رواية اقطاب المسئولين من رجال الدين المسيحي بالمنطقة في هذا الشأن والى ما قرره الشاهد الثاني عبده ميخائيل ملك بالتحقيقات يوم ٧/١٠/٩٨ بأنه لم يشاهد الواقعة وأن اعترافه وليد الاكراه والاجبار من اجهزة الامن وأفاد بما نصه :

جـ : انا ما قلتش في التحقيق ان هناك ضغط على لانى كنت خائف من اجهزة الامن اذا غيرت الشهادة الى املوها على - لأنهم يبطشون بأهليتى وهتك اعراضهم ولهذا قلت انا شاهدت الحادث وهذا لم يحدث وفي ليلة الحادث كان معايا مرزوق عازر شهيد وشحاته صبحى عبد السيد وباسر شهيد علام (الشاهد الاول) وتم حجزى بمديرية امن سوهاج من ٣٠/٨/١٩٩٨ حتى اتعرضت على النيابة يوم ١٤/٩/١٩٩٨ واللى عذبنى ابو الفضل بيه وهانى جمال ومحمد بدر وما اعرفش رتبهم - وسمعت اسمائهم من المخبرين وتعرضت للضرب المبرح وانا لم اشاهد الحادث، ويمثل ذلك قال الشاهد ياسر شهيد بالتحقيقات واذاف قوله :-

جـ : ضربونى وكهربونى ولم يترك ذلك اثرا ولم اشاهد الواقعة.

وأسقطت المحكمة من تقديرها هذا الدفاع ولم تقسطة حقه بلوغا لغاية الامر فيه رغم اهميته وجوهريته ولم تسأل الشاهدين اللذين اشهدهما الشاهد الاول على تواجده معهما في وقت متزامن مع وقت الحادث وهذا التحقيق هو واجبها الاول ولا يصح ان يكون رهن مشيئة المتهم او المدافع عنه هذا الى ان طلب التحقيق السالف الذكر مستفاد ضمنا من المنازعة السالفة بيانها يضاف الى ما تقدم أن تحقيق الدليل في المحاكمات الجنائية هو واجب المحكمة في المقام الاول ولا يجوز ان يكون رهن مشيئة المتهم او المدافع عنه كما انها تقوم اساسا على التحقيقات التى تجريها المحكمة بالجلسة وتسمع فيها الشهود سواء لاثبات التهمة ضد المتهم او نفيها عنه.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

*** وقضت محكمة النقض في العديد من أحكامها بأن :-**

" أن تحقيق الأدلة في المواد الجنائية هو واجب المحكمة في المقام الأول وواجب على المحكمة تحقيق الدليل مادام تحقيقه ممكنا ويغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا مشيئة المتهم أو المدافع عنه".

- نقض ١٩٧٨/٤/٢٤ - س ٢٩-٨٤-٤٤٢
- نقض ١٩٧٢/٢/٢١ - س ٢٣-٥٣-٢١٤
- نقض ١٩٨٤/١١/٢٥ - س ٣٥-١٨٥-٨٢١
- نقض ١٩٨٣/٥/١١ - س ٣٤-١٢٤-٦٢١
- نقض ١٩٤٥/١١/٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٧ - رقم ٢/٢ - ص ٢
- نقض ٤٦/٣/٢٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٧ - ١٢٠ - ١١٣

*** كما قضت محكمة النقض بأنه :-**

" الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه في مواجهة المتهم شهادات الشهود مادام سماعهم ممكنا".

- نقض ٨٢/١١/١١ - س ٣٣-١٧٩-٨٧٠
- نقض ٧٨/١/٣٠ - س ٢٩-٢١-١٢٠
- نقض ٧٣/٣/٢٦ - س ٢٤-٨٦-٤١٢
- نقض ٧٣/٤/١ - س ٢٤-٩٣-٤٥٦

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

*** كما قضت محكمة النقض بأنه :ـ**

" التحقيقات الأولية لا تصلح أساساً تبني عليها الأحكام، بل الواجب دائماً أن يؤسس الحكم على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة".

* نقض ١ / ١ / ١٩٣٣ - مجموعة القواعد القانونية (عمر (ج) ٤ - ٣٥ - ٣٢

*** كما قضت محكمة النقض بأنه :ـ**

" سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود بل بما يبيده في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته أظهاراً لوجه الحقيقة".

• نقض ٣ / ٦ / ١٩٧٣ - س ٢٤ - ١٤٤ - ٩٦٩

• نقض ١٣ / ١٠ / ٦٩ - س ٢٠ - ٢١٠ - ١٠٦٩

*** كما قضت محكمة النقض بأنه :ـ**

" لا يقدر في واجب المحكمة القيام بالتحقيق الواجب عليها، أن يسكت الدفاع عن طلبه، وقالت : أن الدفاع الذي قصد به تكذيب أقوال الشاهد لا يسوغ الإعراض عنه بقالة الأطمئنان إلى ما شهد به الشاهد المذكور لما يمثله هذا الرد من مصادرة للدفاع قبل أن ينحسم أمره بتحقيق تجريه المحكمة ولا يقدر في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب إجراء هذا التحقيق مادام أن دفاعه ينطوي على المطالبة بإجرائه".

• نقض ٣٠ / ١٢ / ٨١ - س ٣٢ - ٢١٩ - ١٢٢٠

*** كما قضت محكمة النقض بأنه :ـ**

" إذا كان الدفاع قد قصد به تكذيب شاهد الإثبات ومن شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى فقد كان لزاماً على المحكمة أن تمحصه وتقسطه حقه بتحقيق تجريه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يدحضه أن هي رأت إطرأحه أما وقد أمسكت عن تحقيقه وكان ما أوردته رداً عليه بقالة الأطمئنان إلى أقوال الشاهد غير

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

سائق لما ينطوى عليه من مصادرة الدفاع قبل أن ينحسم أمره فإن حكمها يكون معيباً".

* نقض ١٩٩٠/٥/١٠ - س ٤١ - ١٢٤ - ٧١٤

واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فقد اضحى معيباً متعيناً النقض والاحالة.

* نقض ١٩٧٦/٣/١٥ السنة ٢٧ ص ٣١٦ رقم ٦٦ طعن ١٩٣١ لسنة ٤٥ ق

ثانياً: قصو آخر في التسبيب:

كما أثار الدفاع عن الطاعن دفاعاً جوهرياً آخر مؤداه القصور في التحريات التي صدر بناء عليها الأمر بضبط الطاعن من سلطة التحقيق في ١٥/٩/١٩٩٨ فقد جاءت تلك التحريات المزعومة والتي رصدتها المقدم أبو الفضل ثابت بمحضره مجهلة المصدر دون سبب سائق أو مبرر مقبول. خاصة وأنه إخفاء هذا المصدر لم يكن مناسباً في مثل تلك الظروف التي وقع فيها الحادث وطالما أن اظهره سيبدد كل شبهة في تجاوزات الشرطة التي حدثت مع أهالي قرية الكشح وواضح ان الضابط المذكور اضطر الى تقديم هذا المحضر والزعم بما اسفرت عنه التحريات السرية لانقاذ ما تورط فيه وزملاؤه من اعمال وحشية وغير انسانية ضد الأهالي الآمنين بالقرية - ولا شك ان اظهار هذا المصدر السري والافصاح عنه يدعم موقفهم ويبعد عنهم شبهة التواطؤ والتلفيق القائمة ضد تصرفاتهم التي كانت محل مؤاخذتهم من السلطات العليا واشارت اليها تصريحات كبار المسئولين بالدولة والتي وصفتها بأنها تجاوزات خطيرة ولا يجوز السكوت عنها بل يتعين محاسبة مرتكبيها عما وقع منهم من عدوان ضد الأبرياء من المواطنين.

ونعى الدفاع كذلك على تلك التحريات قصورها لعدم الاستدلال ولو على شاهد سماعي واحد سمع الطلقات النارية المطلقة في جوف الليل رغم كثرة الحراس بالمنطقة ووجود المدرسة المجاورة لمكان الحادث.

خاصة وقد اكد بقطر أبو اليمين ميخائيل انه لم يسمع ثمة طلقات في تلك الليلة رغم انه يسكن بجوار المدرسة التي وجدت الجثتان بجوارها واكد ذلك ناحيم حسني

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

اسكاروس اسرائيل شيخ الحصنة

ولهذا باتت الضرورة ملجئة للكشف عن ذلك المصدر السرى خاصة وأن الكشف عنه من شأنه أن يرسخ الامور ويدعم اقوال الشاهدين الاول والثاني الاولى (المعدول عنها) ويستبعد الظنون والارهاصات وكافة الاحتمالات ويدعم ويحافظ على الامن العام اذ يترتب على اخفائه توتر الحالة بالمنطقة والتي لم تهدأ منذ أغسطس ١٩٩٨ ولو عرفت الحقيقة من خلال المصدر السرى المزعوم وغيره لهدأت النفوس ولعرف كل ما له وما عليه.

ولم تظن المحكمة لهذا الدفع الجوهرى ولم تلم به واقامت قضاءها على تلك التحريات والاذن بالقبض على الطاعن الصادر من سلطة التحقيق وما اسفر عنه تنفيذه من ضبطه واقاراه بما نسب اليه فور ضبطه كما قرر الضابط ابو الفضل ثابت احمد وارشاده على السلاح المستعمل في الجريمة وضبط ذلك السلاح بالزراعات المجاورة وهذه كلها ادلة متصلة بالتحريات المنعى عليها بالبطلان اتصالا وثيقا بحيث ما كانت لتوجد لولاها، وهو ما كان يتعين معه على المحكمة الالمام بذلك الدفع وتقسطه حقه بايراده ضمن اسباب الحكم الطعين والرد عليه بما يسوغ اطراحه ان لم تشأ الاخذ به ولكنه غاب عنها كلية ولهذا لم تدخله في اعتبارها عند وزن الادلة المطروحة عليها وقبل ابداء الرأى بشأنها وتكوين عقيدتها فيها - وأخذت بتلك التحريات وهى لا تصلح وحدها ان تعد قرينة او دليلا لان القاضى يكون اقتناعه بناء على العقيدة التي يحصلها هو مما يجريه من تحقيق مستقلا تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح في القانون ان يدخل في عقيدته بصحة الواقعة التي اقام عليها قضاءه او بعدم صحتها حكما لسواه كما سلف البيان.

• أحكام النقض سالفة الذكر بشأن التحريات

هذا إلى ما هو مقرر بأن الدفع بعدم جدية التحريات التي صدر الاذن بالقبض والتفتيش بناء عليها من الدفوع الجوهرية التي يتعين على المحكمة ان تعرض لها صراحة

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

في حكمها وان ترد عليه بأسباب سائغة ومقبولة اذا لم تشأ الأخذ به والا كان حكمها معيبا لقصوره مادامت قد عولت في حكمها بالادانة على الدليل المستمد من تنفيذ ذلك الاذن.

هذا الى ان بطلان الاذن السالف الذكر لقصور التحريات التي اقيم اليها يتبع حتما وبطريق اللزوم العقلي والمنطقي بطلان كافة الادلة المترتبة عليه والتي ما كانت لتوجد لولاه ومن بينها الاعتراف المعزول للمتهم في أعقاب ضبطه وكذلك ضبط السلاح الذي قيل بانه ارشد عنه والمستعمل في الحادث لارتباط تلك النتائج بالاذن الذي شابه عوار البطلان وبالتحريات السابقة المنعى عليها بالقصور ارتباطا لا يقبل التجزئة. كما أنه لا يجوز الاعتماد في الحكم الصادر بالادانة على اقوال من يقوم بالقبض الباطل او الأخذ بشهادته لانه انما يشهد بصحة الاجراء الذي قام به على نحو مخالف للقانون معتديا به على محارمه ومثله لا يسمع له قول ولا تقبل له شهادة.

واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون معيبا لقصور تسببه واجبا نقضه والاعادة.

*** واستقر قضاء النقض على ان :**

" الدفع بعدم جدية التحريات التي صدر الاذن بالقبض والتفتيش بناء عليها من الدفوع الجوهرية التي يتعين على المحكمة ان تعرض اليها بالتنفيذ والرد إن لم تشأ الأخذ به وشاءت اطراحه وان يكون ردها عليه بأسباب سائغة صريحة ومستقلة تبرر الالتفات عنه ولا يكفي مجرد الرفض الضمني او الاسباب الظاهرة التي لا يستساغ منها الوقوف على مبررات ما قضى به الحكم والا كان باطلا طالما أن المحكمة أقامت قضاءها بالادانة بناء على الادلة المستمدة من تنفيذه والتي ما كانت لتوجد لولاه.

• نقض ٩ / ٤ / ١٩٨٥ - س ٣٦ - ٩٥ - ٥٥٥

• نقض ٤ / ١٢ / ١٩٧٧ - س ٢٨ - ٢٠٦ - ١٠٠٨ - طعن ٧٢٠ / ٤٧ ق

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

• نقض ١٣/٣/١٩٨٦ - س ٣٧-٨٥-٤١٢ - طعن ٧٠٧٩/٥٥ ق

***وقضت كذلك بأن : -**

"تقدير جدية التحريات ولئن كان راجعا لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وكان هذا التقدير من الامور الموضوعية التي هي من اطلاقاتها الا ان شرط ذلك ان تكون الاسباب التي تستند اليها من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها والا كان الحكم معيبا طالما أقام قضاءه على الدليل المستمد من الاذن بالقبض والتفتيش الذي صدر بناء عليها.

* نقض ١٢/٣/١٩٧٢ - س ٢٣-٨٠-٣٤٩ - طعن ٧٥/٤٢ ق

ثالثاً : قصور آخر في التسبيب:

فقد كانت منازعة دفاع الطاعن في مكان وقوع الحادث من بين أوجه الدفاع الجوهرية التي تمسك بها في دفاعه امام محكمة الموضوع استنادا الى أن الواقعة لم تقع ولم تحدث في المكان الذي عثر فيه على الجثتين وانما وقع الحادث في مكان آخر مختلف تماما عن ذلك المكان ثم تم نقلهما بجوار سور المدرسة الابتدائية ووضع المقذوفين الفارغين بجوارهما للايهام بأنه حدث في ذلك المكان على خلاف الحقيقة والواقع بقصد التضليل ولكي يظل الفاعل مجهولا واستدل الدفاع على جدية دفاعه السالف الذكر بعدم العثور على بقع دماء حول أو تحت الجثتين تتناسب مع الاصابات التي لحقت بكل منهما كما لم توجد الطلقات الفارغة رغم تعدد الايرة المطلقه.

هذا الى أنه يستحيل وقوع الحادث في ذلك المكان للخلاف حول لعب القمار وما لحق بالطاعن من خسارة كما تردد بالاوراق على لسان الشاهدين الاول والثاني في بداية اقوالهم لان ذلك المكان مظلم وشديد الظلام ولا توجد به اية اضاءة وقد وقع الحادث على مزاعمها بعد منتصف الليل وفي غيبة القمر الذي كان محاقا وفق ما هو معلوم للكافة وعلى ما قدمه الدفاع عن التاريخ العربي في ذلك اليوم.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ومع هذا الظلام الدامس في منطقة مقفلة وفي العراء فإنه يستحيل تصور ممارسة الطاعن لعب القمار في ذلك المكان مع المجنى عليه الثاني سمير عويضة حكيم بحضور الشاهدين المذكورين.

كما أوضح الدفاع عن الطاعن أنه يستحيل وجود الطلقتين الفارغتين وأوراق اللعب بمكان الجثتين على مدى ثلاثة عشر ساعة كاملة منذ وقوع الحادث لحين المعاينة ومع تعدد المترددين على ذلك المكان بعد ظهور الشمس ومنذ الصباح الباكر وهو ما يؤكد أن رجال الشرطة اصطنعوا تلك الأدلة ثم دفعوا بالشاهدين للشهادة وتصوير الحادث على خلاف الحقيقة وقام الضابط أبو الفضل ثابت بالانتظار لحين ورود تقرير الصفة التشريحية لجثتي المجنى عليهما وعند وروده في ١٤/٩/١٩٩٨ وبعد اطلاعه عليه قام بتصوير الحادث على نحو ما ورد بمحضر تحرياته ونسب للشاهدين الأول والثاني وهما مجندان مشاهدتهما للواقعة بعد أن وقع عليهما الاختيار لانهما مجندان بفرق الأمن بمديرية المنيا ويسهل الضغط عليهما ليصورا الحادث وفق الصورة التي أخرجها الضابط المذكور بتخطيط مع المسؤولين بوزارة الداخلية - وقد أرسل الشاهدان إلى محافظة سوهاج سرا حتى لا يلتقي بهما أحد قبل سؤالهما في ١٤/٩/١٩٩٨ وتم سؤالهما بالنيابة ليلا وثبت أن بهما إصابات.

وأشار الدفاع إلى أن المجنى عليه سمير عويضة حكيم أصيب بطلق نارى برأسه أدى إلى تفتت المخ وتهتك خلاياه مما كان يقتضى وجود آثار دماء غزيرة في مكان وجود جثته وهو ما لم يعثر عليه عند المعاينة.

كما أن إصابات المجنى عليه كرم تامر أرسل وفق ما جاء بتقرير الصفة التشريحية كانت بالاعوية الدموية وكذلك تهتك بالرئة اليسرى وجاء بتقرير التشريح الخاص بتلك الجثة أن وفاته نشأت من نزيف دموى مما كان لازمة وجود آثار الدماء الغزيرة حولها وهو ما لم يحدث إذ لم توجد أية بقعة دموية أسفل جثة المجنى عليه المذكور وزعم الشاهدان أن المجنى عليه كرم تامر أرسل ذكر قبل وفاته عبارة (ريحوني على

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الأرض) ومن المستحيل ان يستطيع المجنى عليه النطق بهذه العبارة عقب اصابته بتلك
الاصابة الجسيمة هذا الى انه لم توجد آثار لأعيرة نارية بسور المدرسة الخشبي الذي قيل
بأن الحادث وقع بجوارها وكان من اللازم وجود تلك الآثار به لو ان الحادث وقع في
ذلك المكان كما إدعى الشاهدان خاصة وأن المقذوف الناري الذي أصاب المجنى عليه
الأول قد نفذ من جسمه ولم يستقر به ولهذا كان من اللازم إستقراره في ذلك السور
الخشبي لو أن الحادث وقع وفق تصويرهما - كما لم يعثر على غطاء رأس كل من المجنى
عليهما والحذاء الخاص بكل منهما إذ الثابت أن الجثتين وجدتا عاريتي الرأس وحافية
القدمين وهو ما يقطع بأن الجثتين نقلتا من مكان الجريمة الحقيقي إلى المكان الذي
وجدتا فيه الأمر الذي يستخلص منه كذب الشاهدين المذكورين أنها لم يلتزما جانب
الصدق بأقوالهما (الأولى المعدول عنها) وأنها لم جملتها كاذبة لا تصادف حقيقة أو واقعاً
كما تجافى الواقع المادى الثابت بالمعاينة والقرائن المحيطة بها الأمر الذي يؤكد ان عدول
الشاهدين عن أقوالهما الأولى وما قرراه مؤخراً بأنها لم يشاهدا الحادث ولم يعاصرا
أحداثه هو الحق وقول الصدق ولم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع وقضت برفضه بقولها :

" بأنه مردود عليه بأن الثابت من تقرير الصفة التشريحية لجثتى المجنى عليهما جواز
حدوث إصابتهما وفق تصوير الشاهدين ياسر شهيد علام وعبد ميهائيل ملك وقد
عثر حول الجثتين على ورق كوتشينة وعدد إثنين طلق فارغ على بعد ثلاثة أمتار من جثة
تامر ارسل وبقع دموية بجوار جثة سمير عويضة كما ثبت أيضاً أن ملابسهما ملطخة
بالدماء".

وهو رد قاصر لا يواجه دفاع الطاعن ومنازحته سالفة الذكر لأن تلك المنازعة تقوم
أساساً على عدم تناسب آثار الدماء التي تم العثور عليها بمكان الواقعة مع الإصابات
الجسيمة التي حدثت بالمجنى عليهما وفي أماكن من شأن الإصابة بها أن تؤدي إلى نزيف
غزير يفوق بمراحل ما يوجد من بقع دموية ضئيلة تحت الجثتين وبجوارهما وأن تلك
الآثار المنادية التي وجدت يمكن أن توضع بعد نقل الجثتين في الأماكن التي عثر عليها

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

فيها، - كما لم يرد بتقرير التشريع الذي أشارت إليه المحكمة ما يفيد أن الطب الشرعي تصدى لهذه المنازعة وحسمها برأى قاطع إذ لم يطلب أحد منه بيان ما إذا كانت الجثتان قد نقلتا من مكان لآخر من عدمه.

وكل ما ذكره بتقريره أنه لا يوجد ما ينفي إمكانية حدوث الحادث وفق تصوير الشاهدين المذكورين وما أبداه من رأى في هذا الصدد لا يفيد أنه أبدى رأياً فيها إذا كان نقل الجثتين من مكان القتل إلى ذلك المكان الذي وجدتا فيه قد حدث من عدمه إذ لم تعرض عليه عناصر دفاع الطاعن ولا القرائن التي ساقها تدليلاً على ذلك الدفاع وجديته - وبذلك تكون المحكمة قد تساندت في ردها إلى تقرير ذلك الخبر مع أنه لم يُعرض عليه ولم يكن مطروحاً على بساط البحث أمامه، ولهذا كان استدلالها بها جاء بالتقرير غير سائغ ومبني على ما أصل له بالأوراق.

وكان على المحكمة أن تجرى تحقيقاً في هذا الشأن تستجلي من خلاله حقيقة الواقع في مدى جدية الدفاع السالف الذكر بعد أن تلم بكافة عناصره وتحيط بها وتعرضه على الطب الشرعي الذي يستطيع وحده إبداء الرأى بشأنه وحسمه نهائياً باعتباره الخبر المختص بالبت في هذه الأمور الفنية الخالصة ولا يجوز لها أن تعتمد في ذلك على قول للشاهدين المذكورين ورد في جانب من التحقيقات لأن تلك الأقوال هي محل الطعن عليها بالكذب والتي رماها الطاعن ودفاعه بمخالفتها للحقيقة ولما ينطوى عليه ذلك الرد من مصادرة على المطلوب - وهذا الإجراء كان واجباً على المحكمة أن تقوم به من تلقاء نفسها ودون طلب من الدفاع لأن تحقيق الأدلة في المواد الجنائية هو واجب المحكمة في المقام الأول ولا يجوز بحال أن يكون رهن مشيئة المتهم أو المدافع عنه هذا إلى أن منازعته وعلى النحو السالف بيانه تنطوى على المطالبة الجازمة بإجرائه إذ لا يفهم منها إلا هذا المعنى ولا يستدل منها إلا على تلك الدلالة.

كما كان على المحكمة كذلك أن تستطلع رأى الطبيب الشرعي فيما إذا المجنى عليه كرم تامر أرسل قد استطاع الحديث عقب إصابته والنطق بالعبارات التي نسبت إليه وفق

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ماقرره الشاهدان من عدمه وهذه جميعها من الأمور الفنية الخالصة التي لا يستطيع أحد الخوض فيها إلا الخبير الفني المختص وهو الطبيب الشرعى.

وإذا أمسكت المحكمة عن إجراء ذلك التحقيق مع لزومه وجاء ردها معيبا وقاصرا مشوباً بالفساد في الاستدلال غللاً بحق الدفاع كما سلف البيان فإن الحكم المطعون فيه يكون متعين النقض والإحالة.

لما هو مقرر بأنه متى كان دفاع الطاعن قد قام على نفى وقوع الحادث في المكان الذى وجدت جثة المجنى عليه فيه ودل على ذلك بشواهد منها ما أثبتته المعاينة من عدم وجود آثار دماء في مكانها رغم أن المجنى عليه أصيب بعدة جروح طعنيه بالرأس والوجه وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة ذلك - وهو في صورة الدعوى دفاع جوهرى لما يبنى عليه - لو صح - النيل من اقوال شاهدى الإثبات مما كان يقتضى من المحكمة أن تفتن إليه وتعنى بتحقيقه أو أن ترد عليه برد سائغ ينقضه أما وقد أغفلت الرد عليه جملة فإن حكمها يكون معيبا متعينا نقضه والإحالة.

• نقض ١٩٧٣/١/٢٢ - س ٢٤ - ٢١ - ٨٧ - طعن ١٣٤٥/٤٢ ق

وقضت محكمة النقض بأنه :

" لا يقدح في اعتبار دفاع الطاعن جوهرياً أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحه - ذلك أن منازعته في تحديد مكان الحادث الذى وقع فيه يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده".

" وأنه إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة التقديرية في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث - إلا أن هذا مشروط بأن تكون تلك المسألة ليست من المسائل الفنية البحث التي لا تستطيع بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأى فيها".

• نقض ١٩٧٣/٤/١ - س ٣٤ - ١٢٦ - ٤٥١ - طعن ١١٢٣٨/٥٩ ق.

• نقض ١٧/٥/١٩٩٠ - س ٤١ - ٩٢ - ٧٢٧ - طعن ٤٣/١٢٣ ق.

رابعاً : قصور آخر في التسبيب.

فقد نازع دفاع الطاعن كذلك في صورة الواقعة بأكملها وبأنها لم تحدث وفق تصوير الشاهدين الأول والثاني (المعدول عنه) ولا كما جاء بتحريات المقدم أبو الفضل ثابت أحمد، وأنها وقعت في زمان مختلف عن الوقت الذي حدده الشهود المذكورون، - قد وجدت الجثتان عند التشريح في صباح اليوم التالي للحادث في حالة تيبس رمى مع بداية التعفن، - وهذه المظاهر لا تظهر على الجثتين رغم وجودهما بثلاجة المستشفى إلا إذا كان الحادث قد وقع في وقت سابق على الوقت الذي حدده الشهود المذكورون وجاء بالتقرير الطبي الشرعي انه مضى على الوفاة مدة نحو ٣٦ ساعة وقد أوضح الطبيب المذكور بأقواله أن وضع الجثة في الثلاجة يوقف عوامل التيبس الرمي ويحل محلها التيبس البرودي ولا تكفى مدة ٢٤ ساعة لزوال التيبس الرمي ولما كان قد وجد الجثتين في حالة تعفن رمي، فإن ذلك مما يقطع بأن الحادث وقع في وقت آخر خلاف الوقت المدعى حدوثه فيه كما يؤكد كذلك أن الشاهدين الأول والثاني لم يشاهدا الواقعة كما ادعيا بأقوالهما الأولى وأن شهادة كل منهما الأخيرة هي الأقرب إلى الواقع والأدنى إلى الحقيقة لأنها تلتزم مع التقرير الفني المستمد من تقرير الصفة التشريحية وان عدولهما عن أقوالهما الأولى هو عوده إلى الحقيقة التي تتفق مع ماديات الدعوى والأدلة الفنية بها كما ان تلك الأقوال الأولى لم تكن إلا وليدة الإكراه والتعذيب الواقع عليهما كما أوضحا بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة. ولم تأخذ المحكمة بذلك الدفاع وأطرحته بقولها ان محكمة الموضوع لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث واستخلاص صورتها بكافة الممكنات العقلية والمنطقية.

وأن تقرير الصفة التشريحية أثبت أن الجثتين كانتا محفوظتين في ثلاجة المشرحة وانه يتعذر فنيا تحديد الفترة الزمنية التي مضت على الوفاة لحين إجراء التشريح على وجه الدقة لأن برودة الثلاجة تؤدي إلى بقاء شديد أو توقف تام بالتغيرات الرمية التي تحدث

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

بعد الوفاة وأنه لا يوجد ما يتعارض وجواز حدوثها في تاريخ يعاصر العثور على الجثتين - وما جاء بأقوال شاهدي الإثبات، - وهو استدلال غير سائن لأن أقوال شاهدي الإثبات سالفى الذكر هي التي رماها الطاعن ودفاعه بالكذب ومجافاة الحقيقة والواقع وقد عدلا عنها بعد ذلك وطعنا عليها بصدورها تحت تأثير الإكراه والتعذيب الواقع عليهما.

كما أن الطبيب الشرعى الذى انتهى إلى هذه النتيجة لم يقطع بالوقت الذى وقع فيه الحادث ولم يحدده تحديداً نهائياً قاطعاً وإنما أجاز حدوث الوفاة في وقت معاصر للعثور على الجثتين وهذه المعاصرة صفة ليست حاسمة ولا تصلح في مقام تحديد المسؤولية الجنائية والتي لا تقوم إلا على الأدلة القاطعة الجازمة ولا تقام على الظن أو الإحتمال وما هو راجح من الأدلة أو تلك الجائزة أو المحتملة أو غير المستبعدة، - وهذه كلها تعبيرات يضمها قول ومعنى واحد هو أن الدليل الفنى لم يقطع في تحديد وقت الحادث تحديداً حاسماً لا يحتمل شكاً ولا يتطرق إليه ا - لإحتمال وهو ما تمسك به الدفاع في دفاعه وجاء متسانداً مع الواقع الذى يظاهرة ويدعمه مما كان يتعين معه على المحكمة أن تجرى تحقيقاً في هذا الصدد بلوغاً لغاية الأمر في ذلك الدفاع الجوهري بنذب كبير الأطباء الشرعيين لحسمه على نحو قاطع وجازم وهذا التحقيق ممكن وليس مستحيلاً ولو دون طلب صريح من الدفاع لأن منازعته وعلى النحو السالف بيانه تنطوى على المطالبة الجازمة بإجرائه إذ لا استفاد منها إلا هذا المعنى كما سلف البيان ولأن سكوت الدفاع عن طلب أهل الفن صراحة لا يحول دون طلبهم طالما أن المسألة المثارة فنية بحث خاصة وأن المحكمة تحقق أدلة الدعوى بياناً لوجه الحق فيها، - وعلى نحو يدل على انها محصت الوقائع التمحيص الشامل والكافى الذى يهيئ الفرصة للتعرف على وجه الحق فيها - إذ أمسكت عن إجراء هذا التحقيق رغم لزومه وكان رفضها للدفاع السالف الذكر مستنداً إلى أدلة غير سائغة فإن الحكم يكون معيياً متعينا نقضه.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

*** واستقر على ذلك قضاء النقض وقضى بأن :**

"منازعة المتهم في زمان وقوع الحادث استناداً إلى مظاهر التيبس الرمى التي وجدت عليها الجثة وفي حالة لا تتفق مع الوقت المحدد لوقوع الحادث وفق أقوال شهود الإثبات دفاع جوهرى يتعين على المحكمة تحقيقه بلوغاً لغاية الأمر فيه إذ يترتب عليه لو صح تغير وجه الرأى فى الدعوى - وذلك بنذب الطيبب الشرعى لإبداء رأيه الفنى فى تلك المنازعة ولا يجوز إطراحها بقالة الإطمئنان إلى أقوال شهود الإثبات ما دامت بذاتها محل النعى بعدم الصحة والتي رماها الطاعن بالكذب وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً لقصوره وإخلاله بحق الدفاع متعيناً نقضه".

• نقض ٣٠ / ١٢ / ١٩٨١ - س ٣٢ - ٢١٩ - ١٢٢٠ - طعن ٢٢٩٠ / ٥١ ق

كما أشار الدفاع عن الطاعن إلى وجود تعارض ظاهر بين الدليل والقولى المستمد من أقوال الشاهدى الإثبات الأولى بالتحقيقات قبل العدول عنها والدليل الفنى المستمد من تقرير الصفة التشريحية لجثتى المجنى عليهما، إذ جاء بالتقرير المذكور أن بالجثتين بعض السحجات الرضية وهو مالا سند له بأقوالهما فضلاً عن وجود تمزقات بملابس كل منهما بالإضافة إلى أن مسافة الإطلاق كانت قريبة وفق تصويرها فى الوقت الذى اشار فى تقرير التشريح إلى أنها حدثت من مسافة جاوزت حدود ا_ لإطلاق القريب كما اصاب المقدوف النارى المجنى عليه كرم تامر من اليسار إلى اليمين على خلاف ما قرره الشاهدان بأن الطاعن كان فى المواجهة منه كما جاءت إصابة المجنى عليه سمير عويضة من اليمين إلى اليسار بما لا يتفق مع قول الشاهدين بأن الطاعن كان أمامه كذلك وهذا التناقض مما يستعصى على المواءمة والتوفيق.

وذهبت المحكمة فى ردها على الدفاع السالف الذكر بأنها تطمئن إلى أقوال الشاهدين المذكورين قبل العدول عنها خاصة وأن السحجات المشار إليها لا دخل لها فى إحداث الوفاة كما جاء بتقرير الصفة التشريحية، - وهو رد قاصر مشوب بالفساد فى الاستدلال المبطل لأن تلك الأدلة التى تساند إليها الحكم هى بذاتها المنعى عليها

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

بالقصور وعدم الصحة وبالتالي فما كان للمحكمة أن تتخذ منها دليلاً تتساند إليه في رفض دفاع الطاعن لما ينطوى عليه ذلك من مصادرة على المطلوب، - وهو ما كان يتعين عليها معه أن تحقق هذا الدفاع بلوغاً لغاية الأمر فيه بواسطة كبير الأطباء الشرعيين ولو دون طلب صريح من الدفاع لأن هذا هو واجبها كما سلف البيان وحتى تستطيع الفصل في الدعوى عن بصر كامل وبصيرة شاملة وإذ أمسكت عن ذلك وتساندت في قضائها المطعون عليه إلى الدليلين القولي والفني معاً رغم ما بينها من تعارض وتناقض يستعصى على المواءمة والتوفيق فإن الحكم سيكون معيياً واجباً نقضه والإعادة".

* نقض ١٩٦٤/٣/٢ - س ١٥ - ١٧٣ - ٣٥

وقضت كذلك محكمة النقض:

"إذا كان ما أوردته المحكمة يشكل تناقضاً بين الدليل الفنى والدليل القولى وكان الحكم لم يعن برفع هذا التناقض بما يدل على أنها لم تظن إليه ولو أنها فطنت إليه لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم يكون معيياً بما يستوجب نقضه.

* نقض ١٩٧٢/٥/٢٨ - س ٢٣ - ١٨٠ - ٧٩٦ - طعن ٤٢/٣٢١ ق

خامساً : قصور آخر فى التسبيب.

فقد تمسك دفاع الطاعن كذلك بأن ضبطه كان سابقاً بفترة بعيدة عن تاريخ صدور الإذن به من سلطة التحقيق حيث لم يصدر ذلك ١_ لإذن إلا بتاريخ ١٥/٩/١٩٩٨ فى حين أنه ضبط فى أعقاب الحادث الذى وقع ليلة ١٤/٨/١٩٩٨ أى أن القبض عليه تم قبل صدور الإذن من السلطة المختصة بنحو شهر كامل وهو قبض باطل لأنه تم بعد زوال حالة التلبس وتماحى آثارها زوالاً تاماً ولم يعرض الطاعن على سلطة التحقيق فى الموعد المحدد وهو ٢٤ ساعة من وقت ضبطه بل ظل مقيد الحرية دون حق وتعرض فى أثناء تلك الفترة لشتى أعمال العنف والقهر والتعذيب لحمله على الإعراف، - ولهذا نسب إليه الإعراف الشفوى أمام المقدم أبو الفضل ثابت، - وهو إقرار باطل لأنه صدر

- على الفرض جدلاً بصدوره - في أعقاب القبض الباطل ولأنه وليد الإكراه الواقع عليه ولم تأخذ المحكمة بذلك الدفاع قولاً منها أنه دفع مرسل أطلق على عواهنه لا سند له بالأوراق.

وهو رد معيب كذلك لقصوره لأن المحكمة كان عليها أن تحقق الدفع السالف الذكر بلوغاً إلى غاية الأمر فيه لأنه دفاع جوهرى يتعلق بصحة الأدلة التى ترتبت على القبض الباطل والتي ظهرت بناءً عليه ومنها الإقرار المنسوب إليه بارتكاب الواقعة وضبط السلاح الذى أرشد عنه بالزراعات المجاورة.

هذا إلى أن الطاعن لا يكلف بإثبات صحة دفاعه وإنما على المحكمة أن تجرى تحقيقاً في هذا الصدد تستجلى من خلاله الحقيقة لأن ما قد يسفر عنه ذلك التحقيق يمكن أن يؤدي إلى أدلة يتغير بها عقيدتها في الدعوى والتي كونتها قبل إجراءاته وإن على المحكمة تحقيق الدليل أولاً ثم طرحه على بساط البحث بالجلسة العلنية أمام المتهم والمدافع عنه ثم تقول بعد ذلك حكمها فيه وإذا أمسكت عن ذلك وجاء ردها مشوباً بالقصور والفساد في الاستدلال على هذا النحو فإن حكمها يكون معيباً مما يستوجب نقضه.

***وقضت محكمة النقض بأن:**

" ما أثاره الطاعن في دفاعه بأن ضبطه سابق على صدور الأذن به من سلطة التحريات دفاع جوهرى إذ قصد به تكذيب شاهد الإثبات ومن شأنه - لو صح - أن يثبت وجه الرأى في الدعوى - ولهذا فقد كان لزاماً على المحكمة أن تمحصه وتقسطه حتى بتحقيق تجربيه بلوغاً لغاية الأمر فيه أو أن ترد عليه بما يدحضه أن هى رأت إطراحه ببرد سائق ومقبول - أما وقد أمسكت عن تحقيقه وكان ما أوردته رداً عليه بقالة الإطمئنان لأقوال الشاهد غير سائق لما ينطوى عليه من مصادرة لدفاع الطاعن قبل ان ينحسم امره فإن الحكم يكون فضلاً عن إخلاله بحق الطاعن في الدفاع مشوباً بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه".

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

• نقض ١٠/٥/١٩٩٠ - طعن رقم ١٢٣/٣٠/٥٩ ق - س ٤١ - ١٢٤ - ٧١٤

• نقض ١٤/١٢/١٩٩١ - س ٤٢ - ٤٤ - ٣٣٢ - طعن ١٦٠/٦٠ ق

***وقضت كذلك بأن:**

"المحاكمات الجنائية تقوم أساساً على التحقيقات التي تجريها المحكمة بالجلسة بحضور المتهم والمدافع عنه وانه لا يصح في أصول الاستدلال أن تبدى المحكمة رأياً في دليل لم يعرض عليها لإحتمال أن يسفر إطلاعها عليه ومناقشة الدفاع فيه عن حقيقة يتغير بها إقتناعها ووجه الرأي في الدعوى ولا يقدح في ذلك أن يسكت الدفاع عن طلب إجراء التحقيق صراحة ما دامت منازعته تتضمن المطالبة بإجرائه".

• نقض ١١/٩/١٩٨٨ - طعن ٢١٥٦/٥٨ ق

• نقض ٢١/٩/١٩٩٥ - س ٤٦ - ١٤٦ - ٩٥٤ - طعن ١٧٦٤٢/٦٣ ق

• أحكام النقض سالفة الذكر في شفوية المرافعة

ولهذا فقد كان على المحكمة تحقيق دفاع الطاعن السالف الذكر والقائم على أن ضبطه كان سابقاً على صدور الأذن به من سلطة التحقيق بالإطلاع على دفتر أحوال مركز شرطة دار السلام في الفترة منذ وقوع الحادث في ١٤/٨/١٩٩٨ حتى صدور الأذن بضبطه من النيابة العامة يوم ١٥/٩/١٩٩٨ لبيان ما إذا كان اسمه مدرجاً بذلك الدفتر وتاريخ وساعة ضبطه على وجه التحديد وكذلك سؤال المسئولين بالمركز عن هذه الواقعة ومواجهتهم بالطاعن وذويه وإثبات الإطلاع على التحقيقات التي أجريت في هذا الشأن والمقيدة برقم ٢٠٦٢/١٩٩٨ إدارى دار السلام وذلك بلوغاً لغاية الأمر في الدفاع الجوهري السالف الذكر وإذا أمسكت عن إجراء ذلك التحقيق رغم لزمه ولم تقسط الدفع الجوهري السالف بيانه حقه إيراداً له ورداً عليه برد سائق ومقبول فإن الحكم الطعين يكون معيباً متعين النقض والإحالة.

وتمسك الدفاع كذلك بإجراء المضاهاة بين البصمات الموجودة على الطبنجة المضبوطة

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وبصمات الطاعن لبيان ما إذا كانت بصمته عليها من عدمه ونازع كذلك في مكان ضبطها على أساس أنه مكان شائع لا يخضع لسيطرته ولا يضع يده عليه كما نازع كذلك في أن الطلقتين الفارغتين المضبوطتين لم تطلقا من ذلك السلاح لأن بصمه أبرة ضرب النار عليهما لا تخصه وإنما أطلقت كل منهما من سلاح آخر خلافه.

وأشار الدفاع كذلك إلى أن مناظرة وكيل النيابة للمتهم أثبتت وجود سحبات طويلة بظهره وكذلك بالساعدين وكف يده اليمنى والركبة اليسرى مما يؤكد حدوث تعذيبه لحمله على الإقرار وصحة دفاعه - كما أن التماسك المدعى به بين الطاعن والمجنى عليه سمير عويضة غير متصور لأن الأخير كان أعزلاً مجرداً من ثمة أسلحة ومن غير المقبول أن يتماسك مع الطاعن ويجذبه من ملابسه وهو مسلح بطبنجة وأطلق منها طلقة أصابت المجنى عليه الأول وقتلته.

كما نعى الدفاع على التحقيق الابتدائي عدم الحيدة وطالب بالإطلاع على دفتر أحوال مركز شرطة دار السلام في الفترة من ٨/٣٠ حتى ٩/٩/١٩٩٨ وكذلك دفتر الوحدة التابع لها الشاهدان الأول والثاني بمديرية أمن المنيا عن تلك الفترة - وطالب الدفاع بتحقيق ما تضمنه بلاغ الأنبا ويصا إلى المحامى العام عن وقائع التعذيب التى إرتكبها رجال الشرطة ضد أهل المتهم وباقى المواطنين بالقرية وأضاف الدفاع أن واقعة ضبط السلاح الستعمل فى الحادث غير متصورة خاصة وقد إدعى بضبطه بعد أكثر من شهر من الواقعة.

وأن الإقرار المنسوب للطاعن فى أعقاب ضبطه لا يعد إعترافاً وقد كان هذا الإقرار من إختلاق الشاهد الثالث المقدم أبو الفضل ثابت، وإن الطبيب الشرعى أوضح بتقريره أن الآلة النارية المضبوطة مطموسة الأرقام فى حين أثبت الشاهد الثالث بمحضره أن أرقامها ظاهرة وهو ما يؤكد أن السلاح الذى تم فحصه بالطب الشرعى ليس هو السلاح المضبوط وأضاف الدفاع أن إصابة المجنى عليها لا تحدث من ذلك السلاح - وأن محضر التحريات المحرر بمعرفة أبو الفضل ثابت لم يعرض على النيابة

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

العامّة في حينه وقد سئل جميع من شاهدوا الجثتين فلم يذكر أحد أنه شاهد كوتشينه بجوارهما أو طلقتين فارغتين كما لا يعقل وجود هذه المضبوطات بعد الحادث بأكثر من ١٣ ساعة وهو ما يدل على أن وضعها والعثور عليها من إصطناع رجال الشرطة.

وطعن الدفاع على دفتر الحضور والإنصراف والغياب الخاص بالمجندين في مديرية أمن المنيا بالتزوير بالإضافة والمحو بقصد تضليل العدالة ولم يذكر به أن الشاهدين توجهوا إلى الوحدة بمصاحبة فرق الضبط وقد كانا بالوحدة ليلة الواقعة ولم يكونا بمكان الحادث كما إدعى بداءة في أقوالهما.

(الصفحات ٧٩ - ٨٤ محاضر الجلسات)

ولم تعرض المحكمة للدفاع السالف الذكر وإكتفت بقولها إن باقى دفاع الطاعن لا تلزم المحكمة بتعقبه والرد عليه بأسباب مستقلة وهو رد قاصر لأن محكمة الموضوع وأن كانت غير ملزمة بمتابعة دفاع الطاعن والرد على كل جزئية منه بأسباب مستقلة عند إطرأحه - إلا أن شرط ذلك بداهة أن تكون قد ألت به وفطنت إليه وأحاطت بعناصره - فإذا كانت قد أسقطته في جملته ولم تعن حتى بتحصيله فإن حكمها يكون معيباً لقصوره.

• نقض ١٠/١٠/١٩٨٥ - س ٣٦ - ١٤٩ - ٨٤٠ - طعن ١٧٢٥ / ٥٥ ق

• نقض ٦/٦/١٩٨٥ - س ٣٦ - ١٣٤ - ٧٦٢ - طعن ٤٦٨٣ / ٥٤ ق

سادساً : قصور آخر في التسبيب:

فقد شاب القصور والاستدلال المحكمة عند التدليل على توافر نية القتل لدى الطاعن وإقتصرت على قولها بأن تلك النية ظهرت في نفسه الآثمة من إطلاق النار من سلاح قاتل بطبيعته وفي مواضع قاتله من جسد المدنى عليهما مما تتوافر معه نية القتل وإزهاق الروح في حق المتهم.

وهو ما لا يكفى للتدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعن، لأنه لا يعدو مجرد ترديد للأفعال المادية التي قام بها ضد المجنى عليها المذكورين كما ان مجرد إستعماله سلاحاً

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

قاتلاً بطبيعته وتصويبه لجسم المجنى عليها وإطلاقه المقذوفات النارية صوبها لا يعنى حتماً أنه قصد إزهاق روح كل منهما - لأن تلك الأفعال المادية لا تغنى عن ضرورة إثبات القصد الخاص في جريمة القتل العمد والذي تتميز به عن غيرها من جرائم الإعتداء على النفس وهو عنصر خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه ويتعين على المحكمة أن تستدل عليه بما يكشف عن قيام هذه النية بنفس الطاعن ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة في معرض بيانها لمسئولية الطاعن من أنه قصد إزهاق روح كل منهما من إطلاقه المقذوفات النارية عليهما لقتلهما - لأن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب إستظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه.

* واستقر قضاء النقض على أن :-

" مجرد إستعمال المتهم لسلاح ناري قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليه في مقتل وعلى مسافة قريبة وتعدد إصاباته القاتلة لا يكفي بذاته لإثبات نية القتل في حقه ولا يغنى عن ذلك ما قاله الحكم من أنه قصد قتل المجنى عليه لأن قصد إزهاق الروح هو القصد الخاص المراد إستظهاره وثبوت توافره".

• • نقض ١٦ / ١١ / ١٩٨٢ - س ٣٣ - ١٨٣ - ٨٨٧ - طعن ٢٢٧١ لسنة ٥٢ ق

• • نقض ١٢ / ١١ / ١٩٧٢ - س ٢٣ - ٢٦٦ - ١١٧٤ - طعن ٩٣٣ لسنة ٤٢ ق

• • نقض ١٦ / ١ / ١٩٧٧ - س ٢٨ - ١٩ - ٨٧

• • نقض ١٦ / ١٠ / ١٩٥٦ - س ٧ - ٢٨٥ - ١٠٤٢

* وقضت محكمة النقض بأن :

"مجرد إستعمال سلاح ناري وإلحاق إصابات متعددة بمواضع خطره من جسم المجنى عليه لا يفيد حتماً أن المتهم قصد إزهاق روحه، ولا يكفي الإستدلال بهذه الصورة في

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

إثبات قيام هذا القصد

• نقض ٧٩-٢٠-٩ س ١٩٥٨/١/٢١ - ٧٩-٢٠-٩

*** وقضت كذلك بأنه :**

" لما كان الحكم المطعون فيه يتحدث عن نية القتل في قوله : "أن نية القتل ثابتة في حق المتهم الأول من تعمدته إطلاق عدة أعيرة على المجنى عليه وإصابته بإحداها في مقتل الأمر الذي يقطع في توافر نية هذا المتهم في إزهاق روح المجنى عليه" - لما كان ذلك، وكانت جناية القتل تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من إرتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم - لما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادي الذي قارفه الطاعن ذلك أن إطلاق النار صوب المجنى عليه لا يفيد حتماً أن الجاني إنتوى إزهاق روحه لإحتمال أن لا تتجاوز نيته في هذه الحالة مجرد الإرهاب أو التعدي، كما أن إصابة المجنى عليه في مقتل لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حق الطاعن إذا لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفسه لأن تلك الإصابة قد تتحقق دون أن تتوافر نية القتل العمد".

* نقض ٢٦/٥/١٩٨٠ - ٣١-١٣١-٦٧٦ س

*** وقضت محكمة النقض بأن :-**

"تميز القتل العمد والشروع فيه. بنية خاصة. هي قصد إزهاق الروح. وجوب إستظهار الحكم له وإيرادها ما يدل على توافره. الحديث عن الأفعال المادية. لا ينبئ بذاته عن توافره.

صعود المتهم بالسيارة على أفريز الطريق ومداهمة المجنى عليه ومعاودة ذلك. لا تنبئ بذاته على توافر قصد إزهاق الروح".

* نقض ١٢/٦/١٩٧٨ - ٢٩-١١٥-٥٩٨ س

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

*وقضت محكمة النقض بأن :-

"يتميز القصد الجنائي في جريمة القتل العمد عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكاب الفعل إزهاق روح المجنى عليه - ولما كان هذا العنصر بطبيعته أمراً داخلياً في نفس الجاني فإنه يجب لصحة الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أو بالشروع فيها أن تعنى المحكمة بالتحديث عنه استقلالاً وأن تورد الأدلة التي تكون قد إستخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه إذ كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد إستدل على توافر نية القتل لدى الطاعن من إطلاقه عياراً نارياً من بندقية وهي سلاح قاتل بطبيعته قاصداً إصابة أى من أفراد عائلة المجنى عليها وهو لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المادى من إستعمال سلاح من شأنه إحداث القتل وإطلاق عيار نارى منه على المجنى عليها وإحداث إصاباتها لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل.

* نقض ١٩٧٤/٢/٢٤ - س ٢٥-٣٩-١٨٠

*كما قضت محكمة النقض بأنه :

"لما كان ما إستدل به الحكم المطعون فيه على توافر نية القتل لدى الطاعن من حضوره إلى مكان الحادث حاملاً سلاحاً من شأنه إحداث القتل وإطلاقه على المجنى عليه في مقتل - لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المادى من إستعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليه في مقتل وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل".

* نقض ١٩٦٥/٣/٢ - س ١٦-٤٤-٢٠٦

*كما قضت بأن :-

"مجرد إثبات الحكم تعمد الجاني إتيان الفعل المادى الذى أدى إلى الوفاة - وهو الصعق بالتيار الكهربائى - عدم كفايته تدليلاً على توافر قصد إزهاق الروح لديه".

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

* نقض ١٩٧٤/٤/٢١ - س ٢٥ - ٨٩ - ٤١٩

*** كما قضت بأن :** -

" ولما كان إطلاق العيار الناري صوب المجنى عليه لا يفيد حتماً أن الجاني إنتوى إزهاق روحه، وكانت الإصابة في مقتل لا يصح أن يستتج منها قصد القتل إلا إذا ثبت أن الجاني صوب العيار إلى المجنى عليه متعمداً إصابته في الموضع الذي يعد مقتلاً من جسمه وهو ما لم يدلل عليه الحكم، فإنه يكون معيياً بالقصور في البيان".

* نقض ١٩٦٤/١٢/٢١ - س ١٥ - ١٦٥ - ٨٤٠

*** كما قضت بأن :** -

" ما ذكره الحكم من أن (نية القتل ثابتة في حق المتهمين من الحقد الذي ملأ قلوبهم ومن إستعمال أسلحة نارية قاتلة) لا يوفر وحدة الدليل على ثبوتها، ولو كان المقذوف قد أطلق عن قصد".

* نقض ١٩٦٢/١/٩ - س ١٣ - ٩ - ٣٥

*** وقضت كذلك بأن :**

" جرائم القتل والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هي إنتواء القتل وإزهاق الروح. لا يكفي بذاته استعمال سلاح قاتل بطبيعته وتعدد الضربات لثبوت نية القتل".

* نقض ١٩٥٨/١١/١٧ - س ٩ - ٢٢٧ - ٩٣٠

*** وقضت كذلك بأنه :**

" من المقرر أن جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من إرتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه ويتعين على القاضي أن

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه. فإذا كان ما ذكره الحكم مقصوراً على الإستدلال على هذه النية من حمل الطاعنين أسلحة نارية معمرة بقصد إطلاقها على المجنى عليه وإصابة هذا الأخير بعيارين في رأسه أوديا بحياته - وهو ما لا يكفي في استخلاص نية القتل".

• نقض ١٦/١١/١٩٦٤ - س ١٥ - ١٣٣ - ٦٧٥

*** كما قضت كذلك بأن:**

" تعمد إزهاق الروح هو العنصر الذي تتميز به قانوناً جناية القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدي على النفس. وهذا العنصر يختلف عن القصد الجائي العام الذي يتطلبه القانون في الجرائم الأخرى. لذلك كان لازماً على المحكمة أن تقضي بإدانة متهم في جريمة قتل عمد أن تعنى في حكمها باستظهار نية القتل وتورد العناصر التي استخلصتها منها. ولا يكفي في هذا الصدد أن تكون الإصابة جاءت في مقتل من المجنى عليه إذا كان الحكم لم يبين أن الجاني تعمد إصابة المجنى عليه في هذا المقتل، وأنه كان يقصد بذلك إزهاق روحه".

* نقض ٢٧/٢/١٩٣٩ - مج القواعد القانونية ج ٤ - عمر - ٣٥٢ - ٤٧٦

*** وقضت كذلك بأن:**

" تصويب السلاح الناري نحو المجنى عليه لا يفيد حتماً أن مطلقه إنتوى إزهاق روحه، كما أن إصابة إنسان في مقتل لا يصح أن يستتج منها نية القتل"

* نقض ١٥/٤/١٩٥٧ - س ٨ - ١١١ - ٤١١

*** كما قضت بأنه :**

" لئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص قصد القتل وظرف سبق الإصرار من وقائع الدعوى والظروف المحيطة بها والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وتتم عما يضمنه في نفسه، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الإستخلاص سائغاً، وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائماً في أوراق الدعوى."

* نقض ١٥/١٢/١٩٧٤ - س ٢٥ - ١٨٥ - ٨٥٥

*** كذلك قضت محكمة النقض بأنه:**

"ما ذكره الحكم إستدلالاً على توافر نية القتل من أن الطاعن جثم فوق المجنى عليها أثناء نومها ولما حاولت الإستغاثة أطبق على عنقها ليكتم نفسها وظل كذلك كاتماً نفسها حتى فاضت روحها - لا يفيد سوى مجرد قصد الطاعن إرتكاب الفعل المادى، وهو ما لا يكفي بذات لثبوت نية القتل مادام الحكم لم يكشف عن قيام هذه النية بنفس الطاعن".

* نقض ١٠/١/١٩٧٧ - س ٢٨ - ١٢ - ٥٧

هذا وقد أوضح الدفاع في مرافعته أن الطاعن لم يكن يقصد احداً من إطلاق المقذوفات النارية - وذلك على فرض التسليم جداً بأنه مطلقها - والجدل خلاف الواقع - وأن إطلاق تلك المقذوفات كان عشوائياً إذ لا يوجد ما يبرر هذا الفعل لتحديد ذلك القصد وهو إزهاق الروح - خاصة وأنه والمجنى عليها تجمعهم بالمتهم صلة القربى ولا توجد أى ضغينة سابقة بينه وبينها - ولذلك كانت نية القتل مستبعدة تماماً وهو ما يمكن إستخلاصه من ظروف الواقعة والملابسات المحيطة بها - وإذ كانت المقذوفات المطلقه قد أصابت المجنى عليها وأدت إلى وفاتها إلا أن هذا لا يعنى حتماً أن الطاعن قصد القتل وإنوى من فعله إزهاق الروح بل إن ظروف الحادث تؤكد عدم توافر تلك النية وإنعدامها كلية ويعدو تكييف الواقعة والحال كذلك ضرباً أفضى إلى الموت.

كما ان الظروف ذاتها ترشح للقول بأن المجنى عليها أصيبت بمقذوف واحد وإستقر في أحدهما بعد أن نفذ من جسم الآخر وهو ما لا يتوافر به ظرف الإقتران المشدد الذى يستلزم أن يكون هناك فعل مستقل عن جريمة القتل العمد يعد جنابة

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ومعاصر لتلك الجريمة ولا يشاركها في الأفعال المكونة لها - خاصة وأن الطاعن لم يعاود إطلاق المذخوفات النارية على المجنى عليها كما هو ثابت بالأوراق وهو ما لا يتوافق به جريمة القتل العمد ولا ظرف الإقتران المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات.

ولا محل للقول في هذا الصدد بأنه لا مصلحة للطاعن في التمسك بهذا الوجه من الطعن لأن العقوبة المقررة بها هذه وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة مبررة لجريمة القتل دون إقترانها بجناية أخرى لأن الطاعن ينازع في صورة الواقعة برمتها وبكافة أوصافها.

ومن المقرر في هذا الصدد أنه لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة إذا كان الطاعن ينازع في صورة الواقعة - بما تتحقق به مصلحة الطاعن في التمسك بهذا الوجه وإتحاذه سبباً لطلب نقض الحكم والإحالة.

هذا إلى أن المحكمة إستعملت في جانب الطاعن المادة ١٧ عقوبات وعاملته بقسط من الرأفة بما كان ينبئ ويرشح إلى أنها ستقضى بعقوبة مخفضة عن العقوبة المقررة بها لو أنها طبقت على الواقعة وصفها الصحيح وإستبعدت ظرف الإقتران المشدد الذي طبقته على نحو مخالف للواقع والقانون.

* نقض ٣٠ / ١١ / ١٩٨٦ - س ٣٧ - ١٨٨ - ٩٨٥ - طعن رقم ٣٦٠٣ / ٥٥ ق

***وقضت محكمة النقض بأنه:**

"يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات التي تقضى بالإعدام أن تكون الجريمة المقترنة أو المرتبطة مستقلة عن جناية القتل العمد ومتميزة عنها - وإذن فلا تنطبق على من يطلق عياراً واحداً بقصد القتل فيصيب به شخصين إذ أن ما وقع من الجاني هو فعل واحد كون جريمتين والقانون يوجب في هذه الصورة تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات ويكتفى بتوقيع العقوبة الأشد".

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

* نقض ١٩٤٢/١١/٢٣ - طعن ١٩١٧/١٢ ق مج الربع قرن رقم ١٢٢
ص ٩٦٦/٩٦٧

* نقض ١٩٣٧/٤/٥ - طعن ٩٥٢/٧ ق مج الربع رقم ١٣٤ ص ٩٦٨

وحيث أنه لما تقدم جميعه، - فإن الحكم المطعون فيه يكون وقد ران عليه عوار البطلان بها
يستوجب نقضه والإحالة.

وعن طلب وقف التنفيذ

فانه لما كان الإستمرار في تنفيذ الحكم المطعون فيه ضد الطاعن من شأنه ان يرتب له
أضراراً جسيمة لا يمكن مداركتها بما يحق له طلب وقف تنفيذه مؤقتاً ريثما يفصل في
هذا الطعن.

فهذه الأسباب

يلتمس الطاعن من محكمة النقض الأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً ريثما
يفصل في هذا الطعن.

والحكم :

أولاً : بقبول الطعن شكلاً.

ثانياً : وفي الموضوع : بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة.



المرافعة

بأسباب الطعن بالنقض

للأستاذ الدكتور عوض محمد عوض

في القضية المعروفة باسم

جماعة الإخوان المسلمين

والمحالة إلى القضاء العسكري

رقم ٢ / ٢٠٠٧ جنايات عسكرية

المرافعة

بأسباب الطعن بالنقض

للأستاذ الدكتور عوض محمد عوض

الوقائع

أسندت النيابة العسكرية إلى الطاعن وآخرين أنهم في غضون سنة ٢٠٠٦ وما قبلها بجمهورية مصر العربية ارتكبوا الجرائم الآتية:

أولاً: انضموا إلى جماعة نظمت على خلاف أحكام القانون - وهي جماعة الإخوان المسلمين - وتولوا قيادة فيها، وكان الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقانون، ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية والحقوق العامة للمواطنين التي كفلها الدستور والقانون مع علمهم بالأغراض التي تدعو إليها، وذلك بإحياء نشاط الجماعة بين مختلف قطاعات الدولة والتغلغل بالتوجيه الفكري والدعم بالمال والسلاح بين القاعدة الطلابية وسائر المنضمين إليها من قطاعات الشعب، واتخذت من الإرهاب وسيلة لتحقيق وتنفيذ تلك الأغراض على النحو المبين تفصيلاً بالأوراق.

ثانياً: غسلوا أموالاً متحصلة من جريمة لانضمام إلى جماعة نظمت على خلاف أحكام القانون واتخذت الإرهاب وسيلة لتحقيق وتنفيذ أغراضها مع علمهم بذلك وبغرض تمويل أنشطتها غير المشروعة، بأن حازوا وأداروا واستثمروا تلك الأموال بإقامة أنشطة تجارية بقصد تمويه طبيعتها ومصدرها وتغيير حقيقتها والحيلولة دون اكتشاف ذلك على النحو الموضح تفصيلاً في الأوراق.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ثالثاً: حازوا وأحرزوا محررات ومطبوعات وتسجيلات تتضمن ترويحاً بالكتابة لأهداف الجماعة المذكورة، وكانت هذه المحررات والمطبوعات والتسجيلات معدة لإطلاع الغير عليها، وذلك على النحو الموضح تفصيلاً بالأوراق.

وطلبت النيابة العسكرية معاقبة الطاعن بالمادة ٦ من القانون رقم ٧٥ / ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية والمواد ٣٠ و٨٦ و٨٦ مكرراً من قانون العقوبات والمواد ١ و٢ و١٤ من القانون رقم ٨٠ / ٢٠٠٢ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال.

وفي ١٥ / ٤ / ٢٠٠٨ حكمت المحكمة العسكرية العليا بإدانة الطاعن بارتكاب جريمة الانضمام إلى الجماعة المذكورة وإحراز مطبوعات تروج لأهدافها وقضت عليه بالسجن المشدد لمدة سبع سنوات، وبرأته من تهمة غسل الأموال، وأمرت بمصادرة نصيبه في كل من شركة مالك لتجارة الملابس الجاهزة وفروعها، والشركة المصرية الدولية للتجارة والتوكيلات التجارية (رواج) وفروعها، وشركة الأنوار للتجارة والتوكيلات ومصادرة نصيبه في المبالغ النقدية المضبوطة بهذه الشركات. وتم التصديق على هذا الحكم في / / ٢٠٠٨. وهذا هو الحكم المطعون فيه. وقد قرر الطاعن من محبسه بالطعن بالنقض في هذا الحكم في الميعاد، كما أودعت هذه الأسباب في الميعاد أيضاً.

أسباب الطعن

(١) ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه صدر مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع والتناقض والاستناد إلى مالا أصل له في الأوراق والخطأ في تطبيق القانون، وذلك على التفصيل المبين فيما يلي:

الوجه الأول

(٢) قضى الحكم المطعون فيه بمصادرة نصيب الطاعن في شركة مالك للملابس الجاهزة وفي شركة رواج وشركة الأنوار وكذلك مصادرة نصيبه في المبالغ المضبوطة في هذه الشركات وكان سنده في ذلك هو المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تميز للمحكمة إذا

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

قضت بعقوبة لجناية أو جنحة أن تحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة.

وجاء في الحكم المطعون فيه بيانا لذلك أن محضر التحريات وتقريرى لجنة الخبراء أنشأ لدى المحكمة اطمئناناً و يقيناً بوجود صلة مباشرة بين شركات الطاعن - في حدود ما يخصه في كل منها - وبين جريمة الانضمام التي أدين بها، وأن الأموال التي تأسست بها هذه الشركات هي في حقيقة أمرها أموال تخص جماعة الإخوان المسلمين تلقتها في صورة تبرعات واشتراكات وزكوات وأن الطاعن كان مجرد واجهة تخفت الجماعة وراءه لاستثمار هذه الأموال في تأسيس تلك الشركات لتنفق من عائدها لتحقيق أغراضها. واستدل الحكم على ذلك بما أثبتته لجنة الخبراء من وجود تمويه في رأس مال هذه الشركات وإخفاء حقيقتها ومصادر تمويلها وأرباحها الحقيقية وأوجه إنفاقها. وخلص الحكم إلى أن هذه الأموال لا تخص الطاعن وأنه لولا انضمامه إلى تلك الجماعة ما آلت إليه أصلا، ومن ثم فإنها تكون متحصلة من جريمة الانضمام مما يخول المحكمة سلطة مصادرتها.

(٣) وما قرره الحكم في هذا الخصوص ينطوى على خطأ في تطبيق القانون. ذلك أن الانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين - بفرض ثبوته في جانب الطاعن - لا يعنى سوى التحاقه بها واكتساب عضويتها. وهذا الفعل - منظورا إليه في ذاته - لا يؤدي بطبيعته إلى حصول من ينضم إلى تلك الجماعة على مال، بل لعل العكس هو الصحيح، لما هو ظاهر من الأوراق من أن الجماعة تفرض على من ينضم إليها أداء اشتراك دورى أو تحته على التبرع لها بما يمكنها من ممارسة نشاطها. ولما كانت المادة ٣٠ من قانون العقوبات تشترط قيام علاقة سببية بين المال الذى يراد مصادرته والجريمة التي دين بها المتهم، بحيث يكون هذا المال ثمرة لها وناتج عنها، وكان فعل الانضمام بطبيعته لا يؤدي إلى حصول من يرتكبه على مال، فإن القول بقيام هذه العلاقة بين مال الطاعن الذى قضى الحكم بمصادرته وبين جريمة انضمامه إلى جماعة الإخوان المسلمين يكون منطويا على خطأ في تطبيق القانون.

(٤) وكان ينبغى لصحة الأمر بمصادرة مال الطاعن أن تثبت المحكمة في حقه جريمة أخرى، هي أنه تلقى هذا المال من الجماعة لاستثماره في أنشطة تجارية والإنفاق من عائده

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

لتحقيق أغراضها. وقد وجهت النيابة العسكرية إلى الطاعن هذه التهمة بالفعل، حيث أسندت إليه جريمة غسل الأموال، غير أن الحكم المطعون فيه ببراءته منها. وقد أقام البراءة على أسباب لا يستقيم معها القضاء بالمصادرة. وهذا وجه نعى آخر سيعرض له الطاعن في موضعه.

وكانت المحكمة المطعون في حكمها قد نهت دفاع المتهمين في جلسة ١٦ / ١٢ / ٢٠٠٧ إلى أنها عدلت التهمة الأولى على سبيل الاحتياط الكلي بإضافة فعلين آخرين إلى فعل الانضمام، وهما قيام بعض المتهمين بإمداد تنظيم الإخوان بمعونات مالية من خلال اللجنة المالية من خارج البلاد، وقيام المتهم الأول والثاني - وهو الطاعن - بإدارة أموال الجماعة واستثمارها في شركات ومؤسسات لصالح جماعة الإخوان مع علم المتهمين جميعاً بأغراضها. وقد اعترض الدفاع في أثناء المحاكمة على هذا التعديل على أساس أنه ليس مجرد تغيير في الوصف القانوني ولا مجرد إضافة لظرف مشدد، ولكنه إضافة لوقائع غير التي رفعت بها الدعوى، وهو محذور على المحكمة بمقتضى المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات والمادة ١٠ من قانون الأحكام العسكرية.

ويبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة - بعد أن محصت دفاع المتهمين - لم تصر على التعديل الذي نهت إلى إجراءاته على سبيل الاحتياط، وهو ما يتضح بجلاء من قضائها بإدانة الطاعن في التهمة الأولى واقتصارها على واقعة انضمامه إلى جماعة الإخوان المسلمين دون تلقي الأموال الخاصة بها وإدارتها واستثمارها. وقد رددت هذا المعنى أكثر من مرة في ص ٩٨ من حكمها. وأكد الحكم ذلك بصريح العبارة بقوله إن مشاركة المتهمين - ومنهم الطاعن - في الجماعة فيه أبلغ تعبير عن إرادتهم للانضمام إليها، وهذا الانضمام توافر عليه علمهم بصفة التنظيم الذي انضموا إليه مع علمهم بأغراضه، كما تجلّى ثبوت انضمامهم بما ضبط لديهم من مطبوعات وتوافرت بذلك أركان جريمة الاتهام الأول المسند إلى هؤلاء المتهمين بقرار الاتهام.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وأكد الحكم ذلك في ص (١٠١) بقوله إنه نشأ لدى المحكمة اطمئنان و يقين بوجود صلة مباشرة بين الشركات التي سجلت بها أسماء الطاعن والمتهمين الآخرين كشركاء فيها وبين جريمة الانضمام التي أدینوا بها.

(٥) ولا ينال من هذا ما استورد إليه الحكم بعد ذلك من أن المحكمة استخلصت أن الأموال التي كانت تتلقاها هذه الجماعة و ردت إليها عن طريق إمدادها بالمال واستخدامها في تأسيس هذه الشركات واستثمارها بها ثن الإنفاق منها على أغراض الجماعة... وأنه لولا انضمام هؤلاء المتهمين إلى هذه الجماعة لما و ردت إليهم تلك الأموال. وبناء على ذلك فقد انتهت المحكمة إلى القضاء بمصادرتها (ص ١٠١). وهذا خطأ؛ فما دامت الجريمة التي دين بها الطاعن هي الانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين، فهذه الجريمة لا تحول المحكمة القضاء بالمصادرة في أي حال، لأن شرط المصادرة طبقاً للمادة ٣٠ من قانون العقوبات أن يكون المال المراد مصادرته متحصلاً من الجريمة المرتكبة، وهو ما يقتضي أن يكون الفعل المكون لها هو بطبيعته مما يؤدي إلى الحصول على هذا المال. ولا كذلك الانضمام، فليس من لوازمه ولا حتى من مصاحباته في الظروف العادية الحصول على مال. والدليل على ذلك أنه ليس كل من ينضم إلى جماعة الإخوان، بل ولا معظم من ينضم إليها يحصل على مال. وقول الحكم إنه لولا انضمام الطاعن إلى الجماعة ما و ردت إليه هذه الأموال لا يقيم علاقة السببية بين فعل الانضمام وهذه الأموال، بل لابد أن يكون هناك اعتبار آخر غير الانضمام هو الذي آل المال بسببه إلى الطاعن وقد خلا الحكم من بيانه، وهو على أي حال لم يكن موضع إتهام. وهذا كله على الفرض الجدلي بأن المال ليس ماله، بل هو خاص بجماعة الإخوان.

الوجه الثاني

(٦) دفع الطاعن أمام المحكمة بأن الأموال التي أمر الحكم المطعون فيه بمصادرتها هي أمواله الخاصة ولا شأن لجماعة الإخوان المسلمين بها، وأنه ما دامت سلطة الإدعاء العسكري تنكر ملكيته لهذه الأموال فإنه يتعين على المحكمة أن تحسم أمر الملكية باعتبارها مسألة أولية. وذكر دفاع الطاعن أنه لما كانت الملكية من مسائل القانون المدني فإنه يتعين -

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

طبقاً للمادة ٢٢٥ من قانون الإجراءات - أن تتبع المحكمة في الفصل فيها طرق الإثبات المقررة في هذا الشأن.

غير أن المحكمة رفضت هذا الدفع وردت عليه بقولها إنها لم تتعرض لمسألة الملكية وإنما أخذت من محضر التحريات وتقريرى الخبراء - وهى أوراق رسمية - أن أموال التنظيم شاركت بأنصبة في إنشاء وتأسيس شركات الطاعن، وأنها سجلت باسمه من باب الإخفاء والتمويه، ووصفته بأنه ضرب من الغش والصورية واضح بجلاء، وكلاهما يبطل التصرفات القانونية وخاصة أن القضاء الجنائى قضاء وجدان واطمئنان (ص ١٠٨).

(٧) وقد وقع الحكم المطعون فيه في عديد من الأخطاء في رده على دفع الطاعن، إذ أخل بحقه في الدفاع وخالف القانون ووقع في التناقض. فقد زعم أنه لم يتعرض لمسألة الملكية، ولم يكن هذا صحيحاً؛ فقد فصل فيها خلافاً لما زعم، إذ نفاها عن الطاعن وأضافها إلى غيره، رغم أن ملكية الطاعن لأنصبة في الشركات الثلاث ثابتة بأوراق رسمية، وبهذا يكون قد أخل بحقه في الدفاع.

(٨) ولا يشفع للحكم المطعون فيه ما ادعاه من ركونه في نفى ملكية الطاعن إلى محضر التحريات وإلى تقريرى الخبراء واستخلاصه صورية عقود شركات الطاعن. ذلك أنه وإن كان صحيحاً أنه يجوز للغير أن يثبت الصورية بأى طريق من طرق الإثبات، وكان صحيحاً أيضاً أن القاضي الجنائى حر في تكوين عقيدته، إلا أن هذا لا يعنى أنه يحكم بمجرد الحدس أو يقضى بناء على الشبهات. وهذا ما تؤكدته المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات؛ فقد قرنت المبدأ بقيدته حيث نصت على أن "يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته، ومع ذلك لا يجوز له أن يبنى حكمه على دليل لم يطرح أمامه في الجلسة"، فدللت بذلك على أن الحكم لا ينفك عن دليله. ومن المقرر إذا تعلق الأمر بمسألة أولية من مسائل القانون المدنى - كالملكية في الدعوى الماثلة - وجب على المحكمة عند الفصل فيها أن تتقيد بطرق الإثبات المقررة في هذا الشأن (٢٢٥م). وإذا كانت سلطة الاتهام قد ادعت بأن ملكية الطاعن للمال صورية وأن المال في واقع الأمر مملوك للغير، ورأت المحكمة أن تأخذ بهذا الرأى وجب عليها أن تقيم الدليل على الصورية. ولا يعفيها

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

من ذلك أن يكون القانون المدني قد أجاز للغير أن يثبت الصورية بأي طريق، لأن المشرع المدني - على خلاف الجنائي - لم يأخذ بنظام الإثبات الحر، بل حدد الطرق التي يتوصل القاضي من خلالها إلى الحقيقة، فلا يجوز له أن يسلك طريقاً غير الذي حدده القانون.

وقد حصر الحكم المطعون فيه أدلته على أن الطاعن لا يملك المال الذي قضي بمصادرته وأنه يخص جماعة الإخوان المسلمين في دليلين، هما محضر التحريات وتقرير اللجنة الخبراء.

(٩) أما تقرير الخبراء فلم يعرض لموضوع الملكية سلباً ولا إيجاباً، فهما لم ينفيا ملكية الطاعن ولا أثبتا هذه الملكية لغيره، وكل ما اشتملا عليه أن البيانات الخاصة براءوس أموال شركات الطاعن وتعاملاتها وأرصدها لدى البنوك وأرباحها وأوجه إنفاقها تفتقر إلى الدقة ويشوبها الخفاء والتمويه وعدم مطابقة الحقيقة. ولا يرى الطاعن محلاً للخوض في مدى صحة ما انتهى إليه الخبراء في هذا الشأن لأن تقدير القوة التدليلية لأراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع، ولا تصلح المنازعة في هذا التقرير أن تكون سبباً للطعن بالنقض. وإن كان دفاع المتهمين قد دفع بحق بطلان التقرير لأسباب أثبتوها في مرافعاتهم وإنما يشير الطاعن في هذا الصدد إلى أن أياً من التقريرين لم يشير صراحة أو ضمناً إلى أن الأموال المسجلة باسمه في الشركات الثلاث مملوكة لجماعة الإخوان المسلمين أو لغير الطاعن. وكل ما تضمنه التقريران هو إثارة شكوك أو علامات استفهام نتيجة لعدم انضباط مستندات تلك الشركات. ومن المقرر أن أحكام الإدانة لا تبنى على شكوك أو شبهات. ثم إن ما اشتمل عليه التقريران - بفرض صحته - هو مما يقع في مجال النشاط التجاري لغير قليل من الشركات، وهو لا ينفي ملكية الطاعن لأنصبته في تلك الشركات، لاسيما أنه ليس حديث عهد بالنشاط التجاري، وقد قدم للمحكمة ما يثبت طول ممارسته ورسوخ قدمه ونجاحه المتواصل لعشرات السنين في هذا المجال.

وقد أخطأ الحكم بغير شك حين جزم بأنه ما دامت المستندات الخاصة بشركات الطاعن يشوبها القصور وعدم الانضباط، فإن الأموال المسجلة باسمه فيها تكون غير

مملوكة له، وأنها - ولا بد - خاصة بجماعة الإخوان المسلمين، فهذا تكلف بل تعسف في الاستدلال.

(١٠) أما محضر التحريات وأقوال محوره، وهو المقدم عاطف الحسيني فهو عماد الحكم وسنده الحقيقي في نفي ملكية الطاعن وإثبات هذه الملكية لجماعة الإخوان المسلمين. وقد نسب إليه الحكم قوله إن هذه الجماعة تتلقى أموالاً من الخارج والداخل تحت إشراف المتهم الأول والطاعن وبمعاونة آخرين، وأنهم يستثمرون هذه الأموال في شركات تجارية يؤسسونها بأسماء بعضهم كستار وغطاء، ومنهم الطاعن، لينفقوا من عائدها على التحركات التنظيمية لتلك الجماعة في المجالات الطلابية والجهادية (ص ١٨ و ١٩).

(١١) ومن المقرر في قضاء النقض أن "الأحكام يجب أن تبنى على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره، ولا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه، لأنه وإن كان الأصل أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث، إلا أنها لا تصح وحدها أن تكون قرينة معينة أو دليلا على ثبوت التهمة" نقض ١٩/٩/٢٠٠٠ أحكام النقض س ٥١ ص ٥٤٥ رقم ١٠٧. وبنفس المعنى نقض ٣٠/١/١٩٧٧ ص ٢٨ ص ١٣٨ رقم ٣٠ و ٤/١٩٩٨ س ٤٩ ص ١٢٠٦ رقم ١٦٧.

وقضت محكمة النقض تطبيقا لذلك بأنه "متى كان محرر المحضر لم يبين للمحكمة مصدر تحرياته لمعرفة ما إذا كان من شأنها أن تؤدي إلى صحة ما انتهى إليه فإنها بهذه المثابة لا تعدو أن تكون مجرد رأي لصاحبها يخضع لاحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب إلى أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق القاضي منه بنفسه حتى يستطيع أن يبسط رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فساده وإنتاجه في الدعوى أو عدم إنتاجه، ومن ثم إذا كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها رأي محرر المحضر فإن حكمها يكون قد بني على عقيدة حصلها الشاهد من تحريه، لا على عقيدة استقلت هي

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

بتحصيلها مما يعيب حكمها ويوجب نقضه" نقض ١٨ / ٣ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٣٣٤ رقم ١٦٧.

وإذا كانت محاضر التحريات التي تحررها مأمورا والضبط القضائي لا ترقى إلى مرتبة الدليل الذي يصح أن تبني عليه الإدانة، فإن الطبيعة القانونية لهذه التحريات لا تختلف، سواء وقف الأمر عند تسطيرها في محضر أو تعداه إلى قيام من حرر المحضر بترديد مضمونة أمام سلطة التحقيق أو أمام المحكمة، إذ هو لا ينقلب في هذه الحالة شاهد إثبات بالمعنى الدقيق، لأن العبرة هي بمضمون ما يشهد به، سواء حلف اليمين أو لم يحلفها. وهذا ما تراه محكمة النقض؛ فقد قضت بأن "التحريات وأقوال من أجروها لا تعدو أن تكون قرينة لا تنهض بمجردها دليل إدانة". نقض ١ / ١١ / ١٩٩٥ س ٤٦ ص ١١٣٤ رقم ١٧٠.

(١٢) وإذا كان هذا هو رأى الطاعن فيما تساند إليه الحكم المطعون فيه من أدلة بخصوص الملكية فإنه لا يتجنى بذلك على الحكم ولا يسرف في تفنيد أدلته، لأن رأى الطاعن في هذه الأدلة لا يختلف عن رأى الحكم فيها. وقد أفصح الحكم نفسه عن هذا الرأى بصريح العبارة حين عرض لتهمة غسل الأموال.

وقد فرق الحكم في هذا المقام بين الشركات المنشأة قبل ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٢ وهو تاريخ العمل بالقانون الخاص بمكافحة غسل الأموال والشركات المنشأة بعد هذا التاريخ، وخلص - في خصوص الدعوى الماثلة - إلى عدم انطباق هذا القانون عليها جميعا، أما بالنسبة للطائفة الأولى فلأن المادة ٦٦ من الدستور والمادة ٥ من قانون العقوبات تقرران مبدأ عدم الرجعية وتحظران سريان القوانين الجنائية على الوقائع السابقة على صدورهما إلا إذا كانت أصلح للمتهم. وأما بالنسبة للطائفة الثانية فلأن المشرع - تقديرا منه لخطورة ما يترتب على ثبوت جريمة غسل الأموال من آثار - حرص على وضع تنظيم خاص للتحقق من صحة وقوع الجرائم المنصوص عليها في القانون المشار إليه، وقد ثبت للمحكمة أن هذا التنظيم لم يتبع في شأن الطاعن. وذكر الحكم بيانا لذلك أن قانون مكافحة غسل الأموال نص على إنشاء وحدة مستقلة ذات طابع خاص عهد إليها بتلقى الإخطارات التي ترد من المؤسسات المالية وغيرها عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال وخولها

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

سلطة التحرى والفحص وإبلاغ النيابة العامة بما يسفر عنه التحرى من قيام دلائل على ارتكاب جريمة من تلك الجرائم. وعنى الحكم عناية خاصة بأمر هذه الوحدة، فذكر أن القانون راعى في تشكيلها أن تضم عناصر على درجة عالية من الخبرة والكفاءة في مجالات التخصص المختلفة، سواء كانت قانونية أو محاسبية، وأن هذا مستفاد من النص في القانون وفي لائحته التنفيذية على إنشاء هذه الوحدة بالبنك المركزى وعلى تشكيل مجلس أمناء لها به عدد كاف من المتخصصين في المجالات المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون.

وأضاف الحكم - وهذا هو المهم - أن الكفاءة الفنية المتوفرة في أعضاء هذه الوحدة لا تتوافر في مأمورى الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام أو في الخبراء الماليين بوزارة العدل. ورتب الحكم على ذلك نتيجة حاصلها أنه إذا كان الثابت للمحكمة أن مجرى التحريات لم يخطر وحدة غسل الأموال بأن هناك يقينا أو اشتباها بوقوع جرائم غسل الأموال للتحقق من وقوعها، فإن المحكمة لا تظمن إلى ثبوت هذه الجريمة في حق الطاعن وسائر المتهمين. وأضاف الحكم إلى ذلك أن النيابة وجهت إلى المتهمين - ومنهم الطاعن - جريمة غسل الأموال عبر جلسات التحقيق دون أن يتواجد لديها دليل أو قرينة على ارتكابها، وبذلك جاء تحقيقها فارغاً من أى دليل أو قرينة ترجح هذا الاتهام (ص ١٠٣ و ١٠٤).

(١٣) ولا يصح القول بأنه لا تعارض بين ما قضى به الحكم في جريمة غسل الأموال من إهدار للدليل المستمد من محضر التحريات والدليل المتمثل في تقرير لجنة الخبراء، واعتداده مع ذلك بهذين الدليلين في نفي ملكية الطاعن للأنصبة المسجلة باسمه في شركاته الثلاث؛ ذلك أن التعارض قائم بغير جدال، لأن الأفعال التى نسب الحكم إلى الطاعن أنه أتاها للتظاهر بملكيتها لهذه الأموال هى عين الأفعال التى نفى ثبوتها في حقه حين برأه من جريمة غسل الأموال.

بيان ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال حددت الأفعال المعاقب عليها بأنها "كل سلوك ينطوى على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢ من هذا القانون مع العلم بذلك متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال".

وقد ذهب الحكم المطعون فيه إلى تبرئة الطاعن من جريمة غسل الأموال، ولم يستند في ذلك إلى سبب قانوني يتعلق بتكليف الأفعال المسندة إليه، بل استند بصفة أصلية إلى سبب موضوعي، وهو انتقاء الدليل على أنه ارتكب أيًا من الأفعال التي نص عليها قانون مكافحة غسل الأموال، وصرح الحكم بأنه لم ير فيما أشتمل عليه محضر التحريات أو التقرير الفني ما يغير عقيدة المحكمة، وكان سنده في ذلك أن من حرر المحضر ومن أعد التقرير يفتقر إلى الخبرة والكفاءة الفنية التي تجعل المحكمة تطمئن إلى صحة ما نسب إلى الطاعن من أفعال.

(١٤) وهنا يبدو التناقض بوضوح؛ فعلى الرغم من أن الحكم المطعون فيه برأ الطاعن من تهمة غسل الأموال على أساس أنه لم يثبت للمحكمة أنه ارتكب أيًا من الأفعال التي نص عليها القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، إلا أنه نسب إليه مع ذلك ارتكاب عديد من هذه الأفعال، وذلك تبريرا لقضائه بالمصادرة، إذ استدل بهذه الأفعال على نفى ملكيته للأموال التي صادرها من جهة، وعلى ثبوت هذه الملكية لجماعة الإخوان المسلمين من جهة أخرى. ويتضح ذلك من قوله في ص ٩٩ و ١٠٠ إن الثابت بمحضر التحريات المحرر بمعرفة المقدم عاطف الحسيني أن تحرياته أسفرت عن أن جماعة الإخوان المسلمين تتلقى أموالا من الخارج والداخل وأنها تستخدم هذه الأموال في تنفيذ أغراضها، وأضاف الحكم أن هذه التحريات تأيدت بما أسفر عنه تقرير اللجنة الخبراء؛ فقد خلص التقرير الأصلي، إلى أن شركة مالك للملابس الجاهزة يوجد بها إخفاء وتمويه في المال المستر لهذه الشركة، فضلا عن وجود تلاعب في قيمة رؤوس الأموال الحقيقية المكونة لها، وأن الأوراق قد خلت من بيان مصدرها الحقيقي أو بيان أوجه الصرف وإنفاق تلك الأموال. وظهر كذلك أن الشركة المصرية الدولية للتجارة والتوكيلات التجارية عمدت إلى إخفاء البيانات المالية الخاصة

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

برأس المال وبتعاملاتها وأرصدها لدى البنوك عن الجهات الرسمية، واصطنعت حساباً لدائنين غير حقيقيين لتخفى من خلاله مصادر التمويل الرئيسية لنشاطها، كما تبين من حسابات الشركة أنها تلقت أموالاً من الغير خلاف البنوك أفصحت عنها ميزانيتها تحت بند رصيد القروض كأحد مصادر التمويل في حين أن حسابات الشركة لم تتضمن أية حسابات تفصح عن حصول الشركة على الصرف والإنفاق لأموالها. وثبت من التقرير الأصلي أيضاً أن الفارق بين رأس المال الحقيقي لشركة الأنوار للتجارة والتوكيلات وبين ما هو مدرج بالأوراق الرسمية هو فارق خلت أوراق الشركة من بيان مصدره الفعلي، وأن الشركة تحقق أرباحاً سنوية قامت بإخفاء حجمها الحقيقي. وأضاف الحكم كذلك أنه ثبت من التقرير التكميلي أن الطاعن سجل باسمه في الشركة الأولى حصة تعادل ٣٠٪ وحصة لولديه تعادل ٤٠٪ من رأس المال، وسجل في الثانية حصة باسمه واسم أولاده تعادل ٥٠٪ من رأس المال، وسجل في الثالثة حصة باسمه تعادل ٤٠٪ من رأس المال.

(١٥) ويبين من جملة ما أشتمل عليه الحكم المطعون فيه:

أولاً: أنه نفى ملكية الطاعن للأموال المسجلة باسمه في الشركات الثلاث واعتبرها خاصة بجماعة الإخوان المسلمين.

ثانياً: أنه نسب إلى الطاعن أنه قام بحيازة هذه الأموال وتمويلها وإدارتها واستثمرها في شركات باسمه هو مع إخفاء مصدرها الحقيقي، كما أخفى تعاملات هذه الشركات وأرصدها لدى البنوك، واصطنعت الشركات حساباً بدائنين وهميين ولم تفصح عن الحجم الحقيقي لأرباحها ولا عن وجود إنفاقها.

ثالثاً: أن هذه الوقائع ثبتت لدى المحكمة من دليلين، هما محضر التحريات وتقريراً خبيراً وزارة العدل.

رابعاً: أن الحكم نفى هذه الأفعال جميعاً عندما عرض لجرمة غسل الأموال، وصرح بأنه لم يثبت لديه ارتكاب الطاعن أيّاً منها، واطرح محضر التحريات والتقريرين لعدم اطمئنانه إلى صحة ما اشملا عليه، وذلك لعدم توافر الخبرة والكفاءة فيمن حرروهما.

وهذا هو التناقض الذي يعيب الحكم بما يطله، وقد عرفت محكمة النقض بأنه ما يقع بين أسباب الحكم بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض للآخر، فلا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة والذي من شأنه أن يجعل الدليل متهددا متساقطا لا شئ فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها.

وهذا التناقض ظاهر في الحكم المطعون فيه، لأن الأفعال التى نفاها بوصفها غسلا للأموال هي عين الأفعال التى أثبتها تبريرا للمصادرة والأدلة التى أهدرها حين نفى تلك الأفعال هي ذات الأدلة التى اعتدَّ بها حين أثبت وقوعها. ومن المقرر فى أصول المنطق أن تكييف الفعل يفترض وجوده، فإن انتفى وجوده استحال تكييفه على أى وجه سواء في مقام غسل الأموال أو في مقام المصادرة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد نفى وجود الأفعال التى تكون جريمة غسل الأموال لانتفاء الدليل المعتبر قانونا على وقوعها، فإنه يمتنع عليه التقرير بوقوعها لتبرير مصادرتها، لما فى ذلك من تناقض لا يخفى.

الوجه الثالث

(١٦) يحظر القانون تأسيس أى جماعة تدعو بأى وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع مؤسسات الدولة أو السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحريات والحقوق العامة، ويعاقب على الانضمام إلى أى من هذه الجماعات بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات (٨٦ م مكرراً من قانون العقوبات)، ويشدد العقوبة إذا كان الإرهاب من الوسائل التى تستخدمها هذه الجماعات فى تحقيق وتنفيذ أغراضها، بحيث تكون عقوبة الانضمام إليها هى السجن المشدد (٨٦ م مكرراً عقوبات). وقد أوقع الحكم المطعون فيه هذه العقوبة على الطاعن - وهى السجن المشدد لمدة سبع سنوات - على أساس أن جماعة الإخوان المسلمين التى دانه بالانضمام إليها هى من الجماعات التى يشملها الحظر التى تستخدم وسيلة لتحقيق أغراضها.

(١٧) ولما كان الإرهاب ظرفاً يشدد عقوبة الجريمة فإنه يتعين على حكم الإدانة إثباته بمثل ما تثبت به سائر عناصر الجريمة. وإلا وجب إستبعاد هذا الظرف والوقوف بالعقوبة عند الحد المنصوص عليه فى المادة ٨٦ مكرراً بفرض توافر كل شروطها، والطرق التى

يتصور أن يثبت بها الإرهاب الذي يسنده القضاء لأي جماعة لا تعدو أن تكون إما اعترافاً من أعضائها، أو وثائق الجماعة نفسها، أو الممارسة الواقعية لها.

ولم يرد في الحكم المطعون فيه - على كثرة المتهمين - إن أيا منهم أعترف في مرحلة التحقيق الابتدائي أو في أثناء المحاكمة بأن جماعة الإخوان المسلمين تتخذ من الإرهاب وسيلة لتحقيق أغراضها. بل إن معظمهم أنكر من حيث الأصل انضمامه إليها. كذلك فليس فيما ضبط لدى المتهمين من مطبوعات - على كثرتها - وإطلاع سلطة التحقيق عليها ما يدل على أن الجماعة المذكورة تجعل الإرهاب إحدى وسائلها. بل إن المطبوعات التي ضبطت لدى المتهمين - وفقاً لتفريغ النيابة لمضمون كل منها - تخلو تماماً عما يشتم منه أن يكون الإرهاب إحدى وسائلها، وإنما كانت الوسائل كما أفصح عنها تفريغ تلك المطبوعات سليمة لا عنف فيها. وإذا كانت دلالة المطبوعات سلبية، فيجب ألا يفهم من ذلك أنها دليل أعد سلفاً لدرء تهمة الإرهاب، لأن المتهمين لم يقدموها دفاعاً عن أنفسهم، وإنما النيابة العامة هي التي أمرت بضبطها لديهم، ومن المتهمين من أنكر ضبطها لديه، ومنهم من قرر أنها متداولة في السوق، ومنهم من قرر أنه حصل عليها للتزويد بالعلم والمعرفة. وعلى أي حال فإن الحكم المطعون فيه لم يعتمد في إسناد تهمة الإرهاب إلى جماعة الإخوان المسلمين على اعتراف الطاعن أو غيره من المتهمين، ولا على المطبوعات التي ضبطت لدى أي منهم. وإنما اعتمد الحكم في إسناد الإرهاب إلى الجماعة المذكورة على دليل آخر، هو الممارسة العلمية.

(١٨) وكان قد دفع أمام المحكمة بأن جماعة الإخوان المسلمين أنشئت في بداية الأمر وفقاً لأحكام القانون وأنها مازالت قائمة لم يصدر قرار بحلها. غير أن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بأن الجماعة حلت بقرار من مجلس قيادة الثورة في ١٤ / ١ / ١٩٥٤. ومؤدى ذلك أن الجماعة لم يعد لها وجود قانوني منذ ما يزيد على أربعة وخمسين عاماً.

ولما كان الحكم المطعون فيه قد وصم الجماعة المذكورة بأنها تتخذ الإرهاب وسيلة لتحقيق أغراضها، وبأن من مدوناته أنه لم يعتمد في ذلك على اعتراف من المتهمين ولا على المطبوعات التي ضبطت لديهم أو التي ضبطت من قابل لدى غيرهم، وإنما اعتمد أساساً

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

على الممارسة العملية للجماعة نفسها، فقد كان على الحكم أن يورد من الوقائع المقطوع بصحتها ما يحمل النتيجة التي خلص إليها. ولما كانت المساحة الزمنية التي اعتبرت الجماعة فيها محظورة تتجاوز وفقاً لمذهب الحكم المطعون فيه نصف قرن تعاقب فيها على رئاسة الدولة عديدون وعلى رئاسة الوزراء كثيرون، فقد كان المتوقع أن يشتمل الحكم على وقائع عديدة تدل على أن الجماعة لجأت إلى الإرهاب وسيلة لتحقيق أغراضها، إذ لا يتصور العقل أن تظل متمسكة بأغراضها وحريصة على تحقيقها بوسائلها - ومنها الإرهاب - ثم لا تسعى إلى تحقيق تلك الأغراض بهذه الوسائل في أي من تلك العهود. غير أن الحكم المطعون فيه، وقد بلغ عدد صفحاته ١٢٦ صفحة، لم يجد في تاريخ الجماعة منذ صدور القرار المزعوم لحلها وبعد مضي أكثر من نصف قرن على صدوره سوى واقعة واحدة استدل بها على أنها تتخذ الإرهاب وسيلة لتحقيق أغراضها، وهي الواقعة المنسوبة إلى بعض طلبة جامعة الأزهر.

(١٩) ويرى الطاعن - ابتداءً - أن اقتصار الحكم على هذه الواقعة قرينة على فساد استدلاله، إلا أن يقال إن الجماعة نبذت الإرهاب منذ أن صدر القرار بحلها، ثم بدا لها من بعد أن تعدل عن نهجها وتعود إلى سوك سبيله، وهو مالا يبين من الحكم، بل البين منه أن الإرهاب وسيلة أصلية من الوسائل التي تعتمد عليها الجماعة لتحقيق أغراضها. ومن هنا يبدو فساد الاستدلال، فالمفهوم من الحكم أن الجماعة لم ترضخ لقرار حلها، بل ظلت رغم ذلك محتفظة بأغراضها ووسائلها وتمارس في الخفاء نشاطها، وعمدت إلى تنظيم هياكلها الإدارية تنظيمًا يتسم بالأحكام والدقة، وظلت على اتصال بأعضائها في الداخل والخارج تجمع منهم - ومن غيرهم - الاشتراكات والتبرعات والزكوات وتنفقها عن سعة فيما يحقق أغراضها.

والمعلوم أن الجماعة ظلت لأكثر من نصف قرن هدفاً للمتابعة والمطاردة من قبل سلطات الدولة، وتعرض الآلاف من أعضائها للاعتقال والحبس الاحتياطي والمحاكمة، وتعرضت ممتلكات بعضهم للمصادرة، ومع ذلك فقد خلا الحكم المطعون فيه من ذكر واقعة واحدة تدل على سلوك سبيل الإرهاب سواء من باب المبادأة أو من باب المقاومة رداً

على ما يتعرض له أعضاؤها من عنت فيما خلا الواقعة المنسوبة إلى طلبة الأزهر. ولو صح أن جماعة بحجم جماعة الإخوان المسلمين تضم جماهير عريضة في الداخل والخارج وتتخذ من الإرهاب وسيلة لتحقيق أغراضها تعرضت لما سبق ذكره من جانب سلطات الدولة لكان من الطبيعي أن تسجل محاضر الشرطة وتحقيقات النيابة وأحكام القضاء وقائع تكشف عن مقاومة من جانب أعضائها تتسم بالعنف أو توهم بالإرهاب. بل أنه لا معنى لعدم حدوث شيء من ذلك إلا أن تكون هذه الجماعة راغبة عن ذلك وحريصة على حث أعضائها على التحلي بالصبر وتحمل أذى الاعتقال والقبض والحبس الاحتياطي والمحاكمة، وهو ما يدحض تهمة الإرهاب المنسوبة إليها.

(٢٠) ولا أدل على ذلك من أن المتهمين في الدعوى الماثلة، وهم أربعون شخصاً، أخذوا على غرة فجرت مداهمة مساكنهم ومكاتبهم وشركاتهم وتم تفتيشها كلها في وقت واحد، ووضعت النيابة العامة يدها على كل ما ضبط لديهم دون أن يتاح لهم تهريبه أو إخفائه، وتبين أن كل المضبوطات إما نقود بضائع أو أوراق، ولم يعثر لدى أي منهم على بندق أو مسدسات أو أسلحة بيضاء. ومما له دلالة في هذا المقام أن متهماً واحداً من بين الأربعين - هو الحادي عشر - وجهت إليه تهمة حيازة طلقات مما يستعمل في الأسلحة النارية. وقد عرض الحكم المطعون فيه لهذه الواقعة وبرأ المتهم منها على أساس أن هذه الطلقات ضبطت لدى تفتيش مصنع أخشاب يملكه، وقد تم العثور عليها داخل دولا ب فيه، وجاء بالحكم المطعون فيه أن هذا المتهم لا يتفرد بالسيطرة المادية على المصنع، وأن العاملين فيه وكذلك الموظفين والخبراء يترددون عليه للعمل والحراسة، وهو ما تتوافر فيه حالة الشيوع التي لا تطمئن معها المحكمة إلى نسبة إحراز الذخيرة المضبوطة إلى ذلك المتهم (ص ١٠٥-١٠٦).

ومن هذا يتضح أنه حتى الذخيرة التي ضبطت دون السلاح الذي تستخدم فيه لم يثبت أنها خاصة بالمتهم المذكور، مما يؤكد أن جماعة الإخوان المسلمين لا تستخدم الإرهاب وسيلة من وسائل تحقيق أغراضها.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ولما كان البين من قرار الاتهام أن المتهمين الأربعين هم من رموز جماعة الإخوان المسلمين ورءوسها، وأتضح من تفتيش ومكاتبتهم وشركاتهم أن أحدا منهم لا يحوز أسلحة نارية ولا ذخيرة ولا أسلحة بيضاء، وخلا الحكم بدوره من إيراد واقعة واحدة أطلق فيها أحد المتهمين إلى الجماعة أعيرة نارية أو استخدم أسلحة بيضاء في الاعتداء على الغير تحقيقاً لأغراض الجماعة، فإن دعوى الإرهاب تكون عارية تماماً من أى دليل.

(٢١) أما الواقعة التي أشار إليها الحكم المطعون فيه فتخلص وفقاً لما رددته أكثر من مرة في أن مجموعة من طلبة جامعة الأزهر قاموا في ١٠ / ١٢ / ٢٠٠٦ بتنظيم تظاهر شبه عسكري بالجامعة في استعراض للقوى مماثل لطوابير عرض المليشيات العسكرية، وارتدوا أغطية سوداء على رؤوسهم تحمل عبارة "صامدون" وبعضهم قام بتغطية وجهه لإخفاء هويته، فروعوا بذلك باقى طلاب الجامعة وأساتذتها بيث الفرع في نفوسهم وإلقاء الرعب بينهم لعرقلة المسيرة التعليمية بالجامعة. وعقب الحكم على ذلك بقوله أن الإرهاب باستخدام الترويع كان من الوسائل التي تستخدمها جماعة الإخوان المسلمين في تحقيق أغراضها (ص ٩).

واستدل الحكم على ثبوت هذه الواقعة وعلى دلالتها بما جاء بمحضر التحريات الذي حرره المقدم عاطف الحسيني، وما شهد به كل من الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر ونائبه الدكتور عز الدين الصاوى.

(٢٢) وقد طلب دفاع الطاعن - وكذلك باقى المتهمين - من المحكمة سماع شهادة رئيس جامعة الأزهر وشهادة نائبه، غير أن المحكمة المطعون في حكمها رفضت الاستجابة لهذا الطلب، وعللت رفضها بأن النيابة العامة سمعت أقوالها في التحقيقات التي أجرتها، وأن المحكمة ترى أن شهادتهما في هذه التحقيقات جاءت كافية (ص ١٢٢).

وهذا الرد ينطوى على إخلال بين بحق الدفاع يعيب الحكم بما يبطله. ذلك أن أقوال كل من الشاهدين تنصب على واقعة جوهرية تعد ظرفاً مشدداً - وهو الإرهاب - يجعل عقوبة الجريمة السجن المشدد بعد أن كانت السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات. ولما كانت النيابة العامة قد أوردت على لسان الشاهدين أقوالاً قدرت المحكمة أن من شأنها

وصم جماعة الإخوان المسلمين بسلوك سبيل الإرهاب لتحقيق غرضها، فإنه كان يتعين عليها أن تمكن الطاعن وسائر المتهمين من سماع أقوال هذين الشاهدين ومناقشتها فيها، وما كان ينبغي للمحكمة أن ترفض هذه الطلب بدعوى سبق سماع الشاهدين من قبل النيابة العامة واطمئنان المحكمة إلى كفاية شهادتهما.

وقضاء النقض مستقر على ذلك منذ إنشائها، فقد قضت "بأن التحقيقات الأولية التي تجريها البوليس أو النيابة لا تصلح في ذاتها أساساً يبنى عليه الحكم، بل يجب دائماً أن يكون أساس الحكم التحقيق الشفاهي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة، ولذلك يجب على المحكمة ألا تصرف النظر عن سماع شهود الدعوى إثباتاً ونقياً مادام سماعهم ممكناً، وإذا كان الحكم الاستثنائي قد أيد الحكم الابتدائي دون أن تسمع المحكمة أى شاهد منهم أو تأمر بتلاوة أقواله فإنه يكون باطلاً". نقض ١٣ / ٤ / ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ص ٦٤٤ رقم ٣٨٣.

وقضت كذلك بأنه "لما كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تبنى على التحقيقات التي يجب على المحكمة أن تجريها بنفسها، فإنه إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد قضت بإدانة المتهم في الجريمة المسندة إليه معتمدة في ذلك على ما شهد به الشهود في التحقيق الابتدائي دون أن تسمعهم بنفسها، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فقضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه مع ما تمسك به الدفاع أمامها من وجوب سماع الشهود، فذلك منها يكون خطأ" نقض ٢٥ / ١١ / ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ ص ٥٧٤ رقم ٤٤٠.

ومن قضائها في هذا الشأن أيضاً "أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولاً وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته، وذلك لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة التي تسمعها ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القضاء بإدانة الطاعن مستنداً فيما استند إليه أقوال الشاهدين اللذين تمسك الدفاع بطلب سماعهما، وكان رفض المحكمة طلب الطاعن تأسيساً على قولها أن "ما طلبه الدفاع بالجلسة من استدعاء كل من فلان وفلان لمناقشتها لا ترى المحكمة مبرراً له، وقد تبين لها مما قد سبق بيانه أن المتهم هو مرتكب الحادث" غير

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

سائع، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً" نقض ١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ص ٤١٢ رقم ٨٦، ونفس المبدأ نقض ١٩٤٥/١٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ ص ٣٥ رقم ٤٦ و ١٩٤٨/١٢/٦ جـ ٧ ص ٦٦٨ رقم ٧٠٨ و ١٩٤٩/١/١٧ جـ ٧ ص ٧٥٥ رقم ٧٩١ و ١٩٤٩/٦/٦ جـ ٧ ص ٩٠٧ رقم ٩٢٥ و ١٩٨٧/٤/٦ أحكام النقض س ٣٨ ص ٥٧٣ رقم ٩٥ و ١٩٨٨/١/٤ س ٣٩ ص ٧٠ رقم ٤.

بل إن محكمة النقض تذهب إلى أبعد من ذلك حيث قضت بأنه "يتعين على المحكمة إجابة الدفاع إلى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الإثبات أو يقيم المتهم بإعلانهم، لأنهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم بإعلانهم، ولأن المحكمة هي الملاذ الأخير الذي يتعين أن ينفصح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح دون التقيد في ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تبنيه في قائمة شهود الإثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاينوها، وإلا انتفت الجدية في المحاكمة وانغلق باب الدفاع في وجه طارقه بغير حق، وهو ما تأباه العدالة أشد الإباء". نقض ١٩٨٨/٢/٩ أحكام النقض ٣٩ ص ٢٥٩ رقم ٣٣.

ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتد بأقوال رئيس جامعة الأزهر ونائبه وجعلها سنده في نسبة الإرهاب إلى جماعة الإخوان المسلمين، ورتب على هذا الإرهاب أثره كظرف مشدد دون أن يتيح للطاعن أن يناقشهما رغم تمسكه بهذا الطلب، فإنه يكون قد أخل بحقه في الدفاع، لأن القانون لا يجيز للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات إلا في حالتين: أن يتعذر سماعهم لأي سبب، أو أن يتنازل المتهم أو المدافع عنه عن ذلك (م ٢٨٩ إجراءات)، وليس لأي من هذين السببين وجود.

ولم يقف الإخلال بحق الدفاع عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى غيره مما لا يقل عنه خطورة، فقد ذكر الحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعن وسائر المتهمين وصفوا ما قام به طلاب جامعة الأزهر بأنه مجرد عرض طلابي وليس عملاً إرهابياً، وطلبوا تحقيقاً لهذا الدفاع سماع ومشاهدة الأشرطة التي سجلت عليها مشاهدة البيان العسكري والمظاهرات الطلابية، غير أن المحكمة أطرحت هذا الدفاع ورفضت الطلب.

وجاء في الحكم تعليلاً لإطراح هذا الدفاع أن الطلبة كانوا يحملون العصي والمراوات والمدى حال العرض وكانوا يعتمدون بعمامة سطرت عليها كلمة "صامدون" على غرار ما تفعله جماعة حماس في فلسطين، وأنهم أتلفوا باب جامعة الأزهر الرئيسي ومنعوا الدخول منه والخروج وعطلوا الدراسة وقاموا قبل ذلك بتشكيل اتحاد أطلقوا عليه اتحاد طلاب الإخوان المسلمين على غرار الاتحاد الطلابي الشرعي، وعقبت المحكمة بأنها قدرت أن هذه الأفعال يتوافر بها عنصر الترويع، وهو أحد المظاهر المادية لظرف الإرهاب (ص ١٠٩).

أما طلب مشاهدة الأشرطة فقد عللت المحكمة رفضها إياه بأن محضر تحقيق نيابة أمن الدولة العليا أثبت كل ما ورد بتلك الأشرطة، وأن النيابة العامة هي الأمانة على الدعوى الجنائية وأنها قاضى تحقيق وخصم شريف (ص ١٠٦ و ١١١).

(٢٣) وهذا الرد بوجهيه يكشف عن فهم خاطئ لمعنى المحاكمة، فهي في تقدير الحكم المطعون فيه تنحصر في المرافعة فقط، أما التحقيق النهائي فليس عنصراً جوهرياً فيها، بل يمكن الاستغناء عنه كلية والاكتفاء بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة على أساس أنها قاضى تحقيق وخصم شريف، وأنه لا مبرر لتكرار ما قامت به ولا محل للتشكيك في صحة ما أثبتته. ولو صح هذا الفهم لكانت مرحلة المحاكمة مضبغة للوقت والجهد وإطالة لأمد النزاع بغير داع، وكان من الممكن - بل من الأفضل - الاستغناء عنها وتحويل النيابة العامة سلطة الفصل مباشرة في الدعوى الجنائية بعد الفراغ من تحقيقها، وهذا باطل وقبض ربح لما فيه من إهدار لأصول رسخت على مدى قرون وتعطيل لأحكام الدستور، بل هو إلغاء لدور القضاء. وقد عنت محكمة النقض في أحكامها الأولى بالتأكيد على أن التحقيق النهائي هو قوام المحاكمة وأن التحقيق الابتدائي هو مجرد تمهيد له لا يحل محله ولا يغنى عنه، فقضت بأن "قوام المحاكمة الجنائية هو التحقيق الشفهي الذي تجريه المحكمة بنفسها والذي تديره وتوجهه الوجهة التي تراها موصلة للتحقيق، أما التحقيقات الأولية السابقة على المحاكمة فليست إلا تمهيداً لذلك التحقيق، وهي بهذا الاعتبار تكون من عناصر الإثبات المعروضة على المحكمة فتأخذ بها إذا اطمأنت إليها وتطرحها إذا لم تصدقها" نقض ١٤ / ٢ / ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ص ٤٠٢ رقم ٣٠٣.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

(٢٤) ولا حدة فيما ذكره الحكم المطعون فيه من أن النيابة العامة هي الأمانة على

الدعوى الجنائية وأنها خصم شريف، فليس من مقتضى هذا أن تلتزم المحكمة بما ورد في تحقیقات النيابة وأن تنزل في كل حال عند رأيها دون أن تعيد هي التحقيق بنفسها، ذلك أن كون النيابة خصماً شريفاً لا ينفي أنها خصم. ولا مدخل لشرف الخصم أو لدده عندما يمثل الخصوم أمام القضاء، لأن العدالة عمياء لا تبصر خصوماً بل تتحرى الأدلة فسحب، فمن قام الدليل في جانبه قضى له ولو كان فاسقاً ماجناً، ومن أعوزه الدليل لم يقض له ولو كان عابداً ناسكاً. ولو جاز الإصرار بصفة دائمة على أن النيابة العامة خصم شريف وأن كل الأدلة التي تقدمها صحيحة لكن القضاء ببراءة المتهم قادحاً إما في صحة الحكم أو في صفة النيابة العامة، وهو ما ينبغي التحرز منه رعاية لمقام الجهتين.

ولما كان الطاعن قد قرر للمحكمة أن ما قام به طلبة الأزهر كان مجرد عرض طلابي وليس عملاً إرهابياً، وطلب منها تحقيقاً لدفاعه عرض الأشرطة التي سجلت مشاهدة التظاهرة الطلابية لتشهداها بنفسها وتسمح له بالتعقيب عليها، غير أنها رفضت هذا الطلب وجزمت بأن ما قام به الطلبة عمل إرهابي دون أن تشهد بنفسها تلك الأشرطة وتمكن الطاعن من توثيق دفاعه، فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع من جهة، وبنت عقيدتها - من جهة أخرى - على عقدية تكونت لدى غيرها، وهي النيابة العامة، مما يجعل حكمها معيباً بما يبطله.

(٢٥) وإذا كانت المحكمة المطعون في حكمها قد أخطأت إذ لم تستجب لما طلبه دفاع

المتهمين - ومنهم الطاعن - فقد كان خطؤها أشد حين أضفت وصف الإرهاب على ما وقع من طلبة الأزهر. فقد حملها حرصها الشديد على إضفاء هذا الوصف على أن تسند إليهم وقائع لا أصل لها في الأوراق، كما حملها هذا الحرص على الخلط بين ما يعد تجاوزاً لحدود النشاط الطلابي وما يعد إرهابياً.

(٢٦) أما عن الأمر الأول فقد استدل الحكم المطعون فيه - ضمن ما استدل به - على أن

ما قام به طلبة الأزهر عمل إرهابي وليس مجرد نشاط طلابي بأنهم كانوا يحملون عصياً وهرافات ومُدى، وكانوا يرتدون ملابس شبه عسكرية (ص ١٠٩ و ١١٤). ولم يكن لما

ذكره في هذا الخصوص سند من الأوراق، فالثابت من مدونات الحكم أن المحكمة لم تشاهد الأشرطة بنفسها، بل اعتمدت في بيان مضمونها على أقوال المقدم عاطف الحسيني ورئيس جامعة الأزهر ونائبه المدونة في تحقيقات النيابة العامة، وقد أورد الحكم المطعون فيه مضمون ما أدلى به كل من هؤلاء (ص ٩ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨)، وليس في أقوال أي منهم شيء مما ذكره الحكم بشأن الأسلحة التي كانوا يحملونها أو الملابس التي كانوا يرتدونها. ولما كان الحكم قد أتى من عند نفسه بوقائع لا أصل لها في الأوراق ليسوهم من يطالعه بتوافر ظرف الإرهاب فإنه يكون معيباً بها يبطله.

(٢٧) وأما عن الأمر الثاني فقد تعسف الحكم المطعون فيه عندما استدل بالوقائع المسندة إلى بعض طلبة الأزهر على نسبة الإرهاب إلى جماعة الإخوان المسلمين وعلى تشديد العقوبة على الطاعن نتيجة لذلك، ولم تكن الوقائع التي نسبت إلى هؤلاء الطلبة مقتصرة على العرض الذي وصف بأنه شبه عسكري، بل كانت تشمل قائمة طويلة من الوقائع ذكرها بالتفصيل رئيس جامعة الأزهر ونائبه وكانت محل استياء من جانبها. وكان مما ذكره أن الطلبة المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين دأبوا على إقامة الحفلات والمعارض بدون إذن من إدارة الجامعة، وكانوا يطبعون المذكرات الدراسية بغير ترخيص ويبيعونها للطلبة بأسعار زهيدة جداً، وكانوا يحرصون على تقديم خدمات للطلاب الجدد بالأنداس بدلاً منهم أمام مكاتب التنسيق لتقديم أوراق التحاقهم بالجامعة، وكانوا يروجون لذكر الجماعة من خلال الملصقات والأشرطة واللقاءات المباشرة مع زملائهم في المدينة الجامعية واللقاءات الدروس الخاصة عليهم، كما أنهم كونوا اتحاداً موازياً للاتحاد الشرعي لطلبة جامعة الأزهر، وقاموا بكسر الباب الرئيسي للمدينة الجامعية، وذلك كله بالإضافة إلى العرض شبه العسكري.

وإنه وإن كان كثير من الأفعال المنسوبة إلى هؤلاء الطلبة يخالف قانون الجامعة ولوائحها، إلا أنه لا يمكن وصفها قانوناً بأنها إرهاب، لأنه لا ترويع فيها لأحد، بل إن في بعضها من حسن النية والرغبة في مساعدة الغير ما قد يكون عذراً يخفف من وطأة المخالفة. وعلى أي حال فإن الأفعال المنسوبة إلى هؤلاء الطلبة هي في جملتها مخالفات يمكن أن تكون

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

موضوعاً للمساءلة التأديبية، لكنها لا تحمل وصف الإرهاب بمعناه المقصود في قانون العقوبات، ولا يشذ عن ذلك عدم اعتراف الطلبة بالاتحاد الشرعي وتكوينهم اتحاداً طلابياً موازياً له، فهذا العمل وإن كان ينطوي على خروج على النظم الجامعية إلا أنه لا يرقى إلى مرتبة الإرهاب المؤثم قانوناً. وحتى اعتصام الطلبة وإضرابهم الذي قد يؤدي إلى تعطيل الدراسة الجامعية لا يمكن أن يوصف بأنه منع لأحدى مؤسسات الدولة من ممارسة أعمالها. ولو صح غير ذلك لجاز اعتبار تظاهر بعض طوائف الموظفين أو العمال أو الفلاحين إرهاباً. بل لو صح ذلك لجاز اعتبار تظاهر طائفة من أفراد الشعب - كموظفي الضرائب العقارية - إرهاباً بزعم أنهم يمنعون رجال المرور من ممارسة أعمالهم، ولذلك فإنه لا ينبغي ابتذال مصطلح الإرهاب والنزل به إلى مستوى لا يتفق مع العلة التي اقتضت تجريمه وتغليظ العقوبة بسببه.

(٢٨) وكان مما استدل به الحكم المطعون فيه على اتجاه نية طلبة الأزهر إلى إرهاب القاعدة الطلابية وأساتذة الجامعة أنهم عمدوا في العرض شبه العسكري إلى ارتداء أغطية سوداء على رؤوسهم سطرت عليها كلمة "صامدون"، وقام بعضهم بتغطية وجوههم لإخفاء هويتهم. وهذا استدلال فاسد، لأنه لا يستقيم مع ما نسب إليهم من حرصهم على التقرب إلى الطلبة لضمهم إلى جماعتهم بتقديم عديد من الخدمات إليهم. ثم إن فكرة الترويع هذه لم ترد على لسان رئيس جامعة الأزهر ولا على لسان نائبه في تحقيقات نيابة أمن الدولة. بل إن المقدم عاطف الحسيني برر تغطية بعض الطلبة وجوههم بأنه كان لإخفاء هويتهم تفادياً للرصد الأمني لهم (الملاحظة الأولى للنيابة العسكرية في قائمة أدلة الإثبات ص ٧٤).

(٢٩) ولما كان مستند الحكم المطعون فيه نسبة الإرهاب إلى جماعة الإخوان المسلمين ينحصر في العرض الذي قام به طلبة الأزهر في ١٠/١٢/٢٠٠٦، فقد طلب دفاع المتهمين ومنهم الطاعن ضم التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة مع هؤلاء الطلبة وما أسفر عنه هذا التحقيق والتصرف الذي تم فيه، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الطلب وعلل رفضه بأن المحكمة لم تعول في إدانة المتهمين إلا على الأدلة التي سطرته في معرض

الأسباب، وأن المحكمة ترى أن التحقيقات التي أجريت مع طلاب جامعة الأزهر لن تغير وجه الرأي في الدعوى، فضلاً عن أن الدفاع كان في مكتبته الحصول على صورة من تلك التحقيقات وتقديمها للمحكمة لضمها إلى أوراق الدعوى (ص ١٠٦).

وهذا الرد ينطوي على إخلال جسيم بحق الدفاع؛

(٣٠) أ- فليس صحيحاً ما ذكره الحكم - تبريراً لرفضه الطلب - من أن المحكمة لم تعول في إدانة المتهمين - ومنهم الطاعن - إلا على الأدلة التي سطرتها في معرض الأسباب، فهذا القول يوهم بأنه لم يكن من بينها واقعة العرض الذي قام به طلبة جامعة الأزهر. ولم يكن ذلك صحيحاً لأن هذا العرض كان دليل الحكم الوحيد على توافر ظرف الإرهاب. ولو أن هذا الظرف استبعد ما كان هناك مجال لتطبيق المادة ٨٦ مكرراً أ من قانون العقوبات. ولما كانت النيابة العامة قد اتصلت بهذه الواقعة وباشرت التحقيق فيها، فإن ثبوت الواقعة وعدمه يكون رهنا بما ينتهي إليه هذا التحقيق. ولا يغنى عن ذلك ما أدلى به رئيس جامعة الأزهر ونائبه من أقوال، لأن هذه الأقوال بدورها لم تصدر عنهما أمام المحكمة، بل كانت مدونة في تحقيقات النيابة التي رفضت المحكمة ضمها، كما رفضت من قبل طلب المتهمين سماع كل منهما. ومن هنا فإن الحكم المطعون فيه إذ عول في ثبوت العرض الطلابي على ما أدلى به الشهود في تحقيقات نيابة أمن الدولة ورفض في نفس الوقت ضم التحقيقات التي جرت بشأن هذا العرض وسمعت فيها أقوال الشهود، فإنه يكون قد صادر حق المتهمين في الدفاع.

(٣١) ب- كذلك فقد أخطأ الحكم في قوله إن التحقيقات التي أجريت مع طلبة الأزهر لن تغير من وجه الرأي في الدعوى؛ ذلك أنه لولا هذه التحقيقات ما علمت المحكمة شيئاً عن العرض الطلابي الذي وصفته بأنه عمل إرهابي. ولو أن التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة أسفرت عن عدم صحة الواقعة لوجب أن يتغير وجه الرأي في الدعوى، لأن الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى لهذا السبب يكتسب حجية تمنع من العودة إلى التحقيق في الواقعة والعقاب عليها، لا بالنسبة إلى من شملهم التحقيق وحدثهم، بل

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

بالنسبة إلى غيرهم من الفاعلين والشركاء أيضاً، مالم تظهر أدلة جديدة، وهو ما لم يحدث في الواقعة موضوع البحث.

(٣٢) ج- وأما قول الحكم - أخيراً - بأنه كان في مكنة دفاع المتهمين الحصول على صورة من تحقيقات النيابة وتقديمها للمحكمة فقول لا يستقيم، لأن التحقيق لم يجر مع الطاعن ولا مع المتهمين الآخرين في واقعة العرض الطلابي، ومن ثم فلم تكن لهم صفة في طلب الحصول على صورة رسمية من التحقيقات التي أجريت مع الطلبة الذين اتهموا بالاشتراك فيها. وفضلاً عن ذلك فإنه يتعين على سلطة الإدعاء أن تقيم هي الدليل على صحة كل واقعة يتوقف عليها إدانة المتهم، سواء تعلقت بعناصر الجريمة أو بظرف من ظروفها المشددة. ومن المقرر كذلك أنه إذا كان الفصل في الدعوى يتوقف على تحقيق دليل بعينه فإن على المحكمة تحقيقه مادام ذلك ممكناً حتى وإن لم يطلبه المتهم، "لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية - كما تقول محكمة النقض - لا يصح أن يكون رهناً بمشيئة المتهم في الدعوى" نقض ١٩٧٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢٦ ص ٥٢٨ رقم ١٢٣ و ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ ص ٤٤٢ رقم ٨٤.

ولما كانت تحقيقات النيابة في واقعة العرض الطلابي في جامعة الأزهر وما أسفرت عنه هذه التحقيقات كانت هي دليل الإرهاب الذي شددت العقوبة على الطاعن بسببه، وكان الطاعن قد طلب ضم هذه التحقيقات ولكن المحكمة رفضت طلبه بدعوى أنه كان يتعين عليه هو أن يقدم صورة من هذه التحقيقات رغم وجود مانع قانوني يحول بينه وبين الحصول على هذه الصورة، فإنها تكون قد تخلت عن واجبها الذي يفرض عليها أن تضم هذه الأوراق تحقيقاً لدفاعه، ومن ثم فقد أخلت بحقه في الدفاع.

(٣٣) وثمة وجه آخر من وجوه الإخلال بحق الدفاع؛ فقد دفع الطاعن بعدم جواز نظر واقعة العرض الطلابي بما يترتب عليها من أثر في حقه، وذلك لصدور قرار من النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بشأنها على الطلبة الذي قاموا بهذا العرض. وكان أساس الدفع أن لهذا القرار أثراً عينياً يتجاوز الطلبة الذين جرى التحقيق معهم ليشمل كل من كانت له صلة بهذا العرض، فاعلاً كان أو شريكاً. غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا

الدفع ورد عليه بأنه كان يتعين لكى يصح الدفع ويتج أثره أن يكون القرار الصادر بآلا وجه قد بنى على أساس أنه لا يوجد ما يسمى بجماعة الإخوان المسلمين، وأنه بافتراض أن القرار أسس على أن من جرى التحقيق معهم حديثو السن وأنهم طلبة يخشى من محاكمتهم على مستقبلهم الدراسى، فهذا الاعتبار يقتصر عليهم ولا ينصرف إلى الطاعن أو غيره من المتهمين. وأضاف الحكم أخيراً أن القرار بآلا وجه ربما يكون قد بنى على أساس أن من جرى التحقيق معهم غير متمين إلى جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما يحول دون امتداد أثره إلى من عداهم من المتهمين (ص ١١٤).

وهذا الرد غير سديد في القانون؛ فليس من القضاء فى شىء أن ترفض المحكمة طلباً أو دفعاً أبداه المتهم استناداً إلى فرض تفترضه بأنها لو استجابت لطلبه أو حققت دفعه فقد لا يؤدى ذلك إلى تغيير وجه الرأى وتبرئة المتهم؛ فهذه مصادرة على المطلوب. وقضاء النقض مستقر على أنه لا يصح فى أصول الاستدلال القضاء المسبق على دليل لم يطرح. نقض ١٩٧٥ / ٥ / ٤ أحكام النقض س ٢٦ ص ٣٧٥ رقم ٨٦.

وتطبيقات هذا الأصل فى أحكامها كثيرة:

فقد قضت بأنه لا يجوز للمحكمة أن ترفض طلب سماع شاهد بدعوى أنه سوف يقول لها إذا ما سئل أقوالاً معينة أو أنها سوف تنتهى على كل حال إلى حقيقة معينة بغض النظر عن الأقوال التى يدلى بها أمامها، ذلك لأنها فى هذه الحالة إنما تبنى حكمها على افتراضات تفترضها، وقد يكون الواقع غير ما افترضت فيدلى الشاهد أمامها بالجلسة بأقوال من شأنها أن تغير النظر الذى بدا لها قبل أن تسمعه". نقض ١٩٥١ / ٦ / ١٤ أحكام النقض س ٢ ص ١٢١٦ ص ٤٤٤.

وقضت بأنه "إذا كانت المحكمة قد عللت رفضها سماع الخبير الذى طلب الطاعن سماعه بأن رأيه سيكون استشارياً ولها ألا تأخذ به، فهذا منها لا يصلح رداً على طلبه، لأن تقدير الأدلة إنما يكون بعد تحقيقها، وبهذا تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع". نقض ١٩٥١ / ٢ / ١٢ أحكام النقض س ٢ ص ٦١٦ رقم ٢٣٤.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

ومما يصم الحكم بالتحكم أنه افترض لرفض الدفع فروضا ثلاثة انتقاها قصدا بحيث يؤدي كل منها إلى عدم استفادة الطاعن من القرار الصادر بالألا وجه لإقامة الدعوى، وتغافل عمدا عن فروض أخرى يتسع لها المقام وتؤدي إلى استفادة الطاعن من هذا القرار، مما يحمل على الظن باتجاه المحكمة إلى إدانة الطاعن مهما يكن وجه دفاعه، وهو ما كان يحمل بها أن تنتزه عنه. وكان عليها بدلا من إجهاد نفسها بافتراض فروض لا تدرى مدى مطابقتها للواقع أن تأمر بضم التحقيقات المطلوبة، وكان هذا الضم ميسورا، لكي تستوثق من الأساس الذي بنى عليه القرار بالألا وجه - بدلا من الرجم بالغيب - ثم تفصل بعد ذلك في دفع الطاعن بما يطمئنه إلى أن حرص القضاء العسكري على كفالة الضمانات لمن يحاكم أمامه لا يقل عن حرص القضاء العادي.

(٣٤) والغريب في الأمر أن محاضر جلسات المحاكمة ثبت أن المحكمة استجابت أول الأمر لما طلبه الدفاع، وكلفت النيابة العسكرية في الجلسة المنعقدة في ١٦ / ١٢ / ٢٠٠٧ بضم صورة رسمية من المحضر رقم ١٤٨ / ٢٠٠٧ حصر أمن الدولة العليا بشأن أحداث طلاب جامعة الأزهر ووجه التصرف فيه (ص ٩٥٤ من محاضر الجلسات)، وأخذت المحكمة في الجلسات التالية تستعجل النيابة العسكرية لتنفيذ هذا القرار، ثم عدلت بعد ذلك عنه كما يبدو من حكمها، وصرحت في الحكم برفض ما طلبه الدفاع، وعللت ذلك بما سبق بيانه. وهذا وجه آخر لبطلان الحكم، لما هو مقرر من أنه "متى قررت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له فإنه لا يجوز لها من بعد أن تعدل عنه إلا لسبب سائع يبرر هذا العدول" نقض ١١ / ٥ / ١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ص ٦٢١ رقم ١٢٤ ونقض ١٠ / ١١ / ١٩٨٧ ص ٣٨ ص ٩٣١ رقم ١٧١ ونقض ٢٢ / ٩ / ١٩٩٨ ص ٤٩ ص ٩٢٥ رقم ١٢٠. وليس فيما ساقه الحكم تبريرا لرفض طلب سبقت الاستجابة إليه ما يمكن اعتباره سببا سائغا.

(٣٥) - ومما يستوقف النظر - أخيرا - ويثير العجب أيضا قول الحكم تبريرا لرفض الدفع إنه ربما يكون الأمر بالألا وجه مبنيا على أن الطلبة الذين جرى التحقيق معهم وصرف النظر عن تقديمهم للمحاكمة غير متمين إلى جماعة الإخوان المسلمين. وهذا القول خليق

بأن يكون وجه دفاع للطاعن وسائر المتهمين وليس رداً سائغاً على دفعهم، لأنه إذا صح ما تعلل به الحكم فقد انتفت على سبيل القطع المسؤولية الجنائية للمتهمين عن هذا العرض؛ فهم متهمون بالتحريض عليه، وهم إنما يجرضون الطلبة المتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين، وهؤلاء هم الذين يتصور أن يستجيروا لهم. أما غيرهم فكيف السبيل إلى تحريضهم، وإذا حرضوهم فأنى يستجاب لهم، والفرض أنه لا سلطان لهم عليهم! ثم ألا يبدو الأمر مثيراً للأسى أن يكون العرض الطلابي في نظر الحكم المطعون فيه حلالاً على طائفة من الطلبة حراماً على غيرهم وهم جميعاً أبناء وطن واحد ويتمون إلى جامعة واحدة وتحركهم جميعاً هموم واحدة! ويبين من جماع ما تقدم تردى الحكم المطعون فيه من أكثر من وجه في فساد الاستدلال وهو ما يعيبه بما يوجب نقضه.

طلب وقف التنفيذ

(٣٦) لما كان الطاعن مقيد الحرية تنفيذاً للحكم المطعون فيه، وكان بقاؤه رهين السجن حتى يفصل في طعنه يلحق به وبأسرته أضراراً مادية وأدبية يتعذر تداركها، ولما كانت أسباب طعنه ترشح لقبوله ولنقض الحكم المطعون فيه، فإن من حقه أن يطلب وقف تنفيذ الحكم حتى يفصل في طعنه.

وبناء على ما تقدم

يلتمس الطاعن الأمر بصفة مؤقتة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه، وفي الموضوع بنقض الحكم وإعادة محاكمة الطاعن أمام المحكمة التي أصدرته بهيئة أخرى.

المرافعة

بأسباب الطعن بالنقض

للأستاذ / سمير حافظ

المحامى بالنقض

بالوكالة عن المتهم الطاعن المحكوم عليه:

إبراهيم السيد إبراهيم عيسى

فى الحكمين الصادرين من محكمة شمال القاهرة

الابتدائية (دائرة جناح مستأنف بولاق أبو العلا)

بتاريخ ١٣/٧/٢٨، ٢٠٠٨/٩/٢٨ فى الدعوى رقم ١٢٦٦٣

لسنة ٢٠٠٧ جناح بولاق أبو العلا والمقيدة برقم ٢٣، ٦٩

لسنة ٢٠٠٨ جناح مستأنف شمال القاهرة.

المرافعة

بأسباب الطعن بالنقض

بالوكالة عن المتهم الطاعن المحكوم عليه: إبراهيم السيد إبراهيم عيسى في الحكمين الصادرين من محكمة شمال القاهرة الابتدائية (دائرة جنح مستأنف بولاق أبو العلا) بتاريخ ١٣/٧/٢٨، ٢٨/٩/٢٠٠٨ في الدعوى رقم ١٢٦٦٣ لسنة ٢٠٠٧ جنح بولاق أبو العلا والمقيدة برقم ٢٣.٦٩ لسنة ٢٠٠٨ جنح مستأنف شمال القاهرة.

والقاضي أولهما: حضورياً وقبل الفصل في شكل الاستئناف وموضوعه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطرق الذي رسمه القانون، والدفع بعدم دستورية نص المادتين موضوع الاتهام، والدفع ببطلان استجواب المتهم، والدفع ببطلان إجراءات التحقيق، وإعادة الدعوى المرافقة بجلسة المتهم، والدفع ببطلان إجراءات التحقيق، وإعادة للمرافعة بجلسة ٢٧/٨/٢٠٠٨ لإبداء المرافعة في موضوع الدعوى.

والقاضي ثانيهما: بقبول استئناف كل من المتهم والنيابة العامة والمدعين بالحق المدني شكلاً وفي موضوع استئناف المتهم بتعديل الحكم المستأنف بحبس المتهم شهرين وفي موضوع استئناف النيابة العامة والمدعين بالحق المدني برفضه وألزمت المتهم المصروفات الجنائية والمدعين بالحق المدني كل منهم مصروفات دعواه المدنية ومائه جنيه أتعاب محاماة.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في اللجنة المقيدة بجدول النيابة العامة برقم ١٩٥ لسنة ٢٠٠٧ أمن دولة طوارئ بولاق بأنه في غضون الفترة من ٢٧/٨/٢٠٠٧ حتى ٣٠/٨/٢٠٠٧ بدائرة قسم بولاق:

أولاً: اذاع أخباراً وبيانات وإشاعات كاذبة من شأنها إلحاق الضرر بالمصلحة العامة، وذلك بأن نشر بالعدد رقم ١٣٠ من جريدة الدستور والتي يتولى رئاسة تحريرها والكتابة فيها خبراً كاذباً بعنوان "أنباء عن سفر الرئيس مبارك إلى فرنسا لمدة يوم واحد للكشف الطبى عليه" وبالعدد رقم ١٣٢ أخبار كاذبة بعنوان "الرئيس مبارك مريض بقصور بالدورة الدموية مما يقلل من نسبة وصول الدم إلى أوعية المخ" وعنواناً آخر وأورد فيه "مستقبل مصر مرهون بقرارات عاطفية يتخذها الرئيس لحظة المرض" كما نشر بذات العدد مقالاً تحت عنوان "الآلهة لا تمرض" تضمن أخباراً وبيانات كاذبة أكد فيها شائعات المرض، مما أدى إلى انخفاض مؤشر البورصة بصورة غير عادية وتصفية المستثمرين الأجانب لاستثمارات بلغت قيمتها أكثر من ثلاثمائة وخمسين مليون دولار الأمر الذي أضر بالمصلحة السياسية والاقتصادية للبلاد على النحو المبين بالتحقيقات.

ثانياً: نشر بسوء قصد - وبإحدى طرق العلانية - أخباراً وإشاعات وبيانات كاذبة كان من شأنها إلحاق الضرر بالمصلحة العامة، بأن نشر بسوء قصد وبطريق الكتابة والرسوم التوضيحية في عدد جريدة الدستور المشار إليها الأخبار والبيانات والإشاعات الكاذبة موضوع الاتهام السابق، موالياً تكرار النشر دون اعتبار للثابت من عدم صحتها إذ نشر بالعدد رقم ١٣٢ مقالاً تحت عنوان "زيارة مبارك إلى برج العرب فشلت في القضاء على شائعة مرضه" أكد خلاله تلك الأخبار والإشاعات مما الحق الضرر بالمصلحة العامة على النحو المبين تفصيلاً بالتهمة الأولى وبالتحقيقات.

وقد قام هذا الاتهام على سند مما جاء بمحضر التحريات المقدم من مباحث أمن الدولة والذي تضمن أنه في غضون شهر أغسطس سنة ٢٠٠٧ سرت شائعة تناقلتها وسائل الإعلام بمرض السيد رئيس الجمهورية، وتعقياً على هذه الشائعة نشر الطاعن في جريدة

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الدستور بالعددین الصادرین فی ٢٧، ٢٨/٨/٢٠٠٧ مقالین حاصلهما التساؤل عن حقيقة مرض الرئيس ومطالبة المسؤولين بإصدار بيان يواجه هذه الشائعة بالحقائق المتعلقة بصحة السيد رئيس الجمهورية.

فتقدم العميد/ محمد برغش بالإدارة العامة لمباحث أمن الدولة بالقاهرة لنيابة أمن الدولة في ٣/٩/٢٠٠٧ بمحضر تحريات مؤرخ ٢/٩/٢٠٠٧ ضمنه أن ما نشره الطاعن من أخبار كاذبة عن صحة الرئيس من شأنه تكدير السلم وإثارة الفرع بين الناس وإلحاق الضرر بالمصالح العليا للبلاد - كذا -

وفي اليوم التالي أي في ٤/٩/٢٠٠٧ تقدم نفي من الممتين للحزب الوطني ببلاغات عن فزعهم الشديد جراء ما نشره الطاعن وعن هلع أطفال بعضهم مما نشر.

لم تكن نيابة أمن الدولة أقل استجابة لهذه الخطوة الفائقة التي ظهرت فجأة، فبادرت بتحقيق الواقعة في ٥/٩/٢٠٠٧، وضبطت لتحقيقها القضية التي قيدتها بجدول النيابة العامة برقم ١٩٥ لسنة ٢٠٠٧ جنح أمن دولة بولاق.

قدمت النيابة العامة للطاعن للمحاكمة أمام محكمة جنح بولاق بالقيد والوصف السابقين وركنت إلى قائمة أدلة للثبوت تضمنت شهادة شاهد إثبات واحد هو المقدم ياسر إبراهيم المليجي بالإدارة العامة لمباحث أمن الدولة بالقاهرة كما تضمنت عدم ملاحظات أخصها ما ورد بكتاب محافظ البنك المركزي المؤرخ ٩/٩/٢٠٠٧، وما ورد بكتاب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال المؤرخ أيضاً ٩/٩/٢٠٠٧.

ولما كان قاضي محكمة بولاق مختصاً بنظر قضايا جنح أمن الدولة طوارئ إلى جانب اختصاصه بنظر الجنح العادية، فقد ارتأى سيادته أن ينظر الدعوى باعتبارها جنحة عادية مستبعداً المادة ١٠٢ مكرراً فقرة (١) وقصر الاتهام على المادة ١٨٨ من قانون العقوبات، وأمر بتغيير رقم الدعوى وقيدها بجدول القضايا العادية، وأجل الجلسة نم ٢٤/١٠/٢٠٠٧ إلى ٢٤/١١/٢٠٠٧ لتنفيذ قراراته، فلما قيدت الدعوى برقم ١٢٦٦٣ لسنة ٢٠٠٧ جنح بولاق استمر في نظرها إلى أن قضى بإدانة الطاعن.

استأنف نيابة أمن الدولة هذا الحكم كما استأنفه الطاعن والمدعون بالحق المدني وبجلسة ٢٠٠٨/٧/٦ دفع مقدم المذكرة بعدم قبول الدعوى لرفعها أمام محكمة بولاق العادية بغير الطرق الذي رسمه القانون، كما دفع احتياطياً بعدم دستورية نص المادة ١٨٨ من قانون العقوبات، فحجزت المحكمة الدعوى للحكم بجلسة ٢٠٠٨/٧/١٣ حيث أصدرت قضاءها الأول، ثم نظرت موضوع الدعوى بجلسة ٢٠٠٨/٧/٢٧ وحجزتها للحكم بجلسة ٢٠٠٨/٩/٢٨ حيث أصدرت قضاءها الثاني.

طعن الطاعن على هذا الحكم بالنقض بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرته ويقدم هذه المذكرة بأسباب طعنه.

أسباب الطعن

أولاً: في شكل الطعن:

فور صدور الحكم المطعون فيه طعن الطاعن عليه بتقرير مؤرخ ٢٠٠٨/٩/٢٩، وأودع عضوين من أعضاء الدفاع عن الطاعن مذكرتين بأسباب طعنهما على هذا الحكم بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٥، وقبل إتمام هذه المذكرة الثالثة أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار الجمهوري رقم ٢٧١ لسنة ٢٠٠٨ في ٢٠٠٨/١٠/٦ وتضمن فيما تضمن عفواً عن عقوبة الحبس المقضى بها بمقتضى الحكم المطعون فيه عملاً بحقه المنصوص عليه في المادة ١٤٩ من الدستور والتي جرى نصها على أن "الرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها، أما العفو الشامل فلا يكون إلا بالقانون".

وقد أثار هذا الحق الدستوري جدلاً بين الفقه الجنائي والقضاء فاتفقاً فيما يتعلق بالتوقيت الذي ينبغي أن يستعمل فيه رئيس الجمهورية هذا الحق، واختلفا في أثره على الطعن القائم من المحكوم عليه بالعقوبة محل قرار العفو.

اتفق الفقه والقضاء على أن قرار العفو لا يكون محموداً إلا إذا صدر عن حكم بات استنفذ سبل الطعن العادية وغير العادية، عندئذ فقط تتفى شبهة التدخل في سلطة

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

القضاء، وينتزه القرار من الغرض، بينما اختلف الفقه والقضاء في أثر صدور القرار على الطعن القائم فاتجهت أحكام المحاكم إلى سقوط الطعن في هذه الحالة، بينما أجمع الفقه على خلاف ذلك، نقرأ حكم النقض:

"حيث أن الثابت من أوراق الدعوى أن رئيس الجمهورية أصدر القرار رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨١ بالعفو عن العقوبة المحكوم بها على الطاعنة، لما كان ذلك وكان الالتجاء إلى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هي الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليها للتنظيم من العقوبة الصادرة عليها والتماس إعفائها منها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها فمحله أذن أن يكون الحكم القاضي بالعقوبة غير قابل للطعن بأية طريقة من طرقه العادية وغير العادية، ولكن إذا كان التماس بالعفو قد حصل وصدر العفو فعلاً عن العقوبة المحكوم بها قبل أن يفصل في الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بالعقوبة فإن صدور هذا العفو يخرج الأمر من يد القضاء مما تكون معه محكمة النقض غير مستطيعه المضي، ولما كان من المقرر أيضاً أن العفو عن العقوبة لا يمكن أن يمس الفعل في ذاته ولا يمحو الصفة الجنائية التي ظل عالقة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعاً، لما كان ما تقدم، وكان أثر العفو عن الطاعنة ينصرف إلى الدعوى الجنائية وحدها ويقف دون المساس بما قضى في الدعوى المدنية التي تستند إلى الفعل في ذاته لا إلى العقوبة المقضى بها عنه وكانت الطاعنة قد طلبت في أسباب طعنها نقض الحكم في كل ما قضى به سواء بالنسبة إلى الدعوى الجنائية أو المدنية ومن ثم

يتعين القضاء بعدم جواز نظر الطعن المقدم منها بالنسبة للدعوى الجنائية وحدها مع نظره بالنسبة للدعوى المدنية".

(نقض جنائي في ١٩٨٢/١٠/٥ مجموعة أحكام السنة ٣٣ ص ٧٢٨)

(نقض في ١٩٦٧/٣/٧ مجموعة أحكام السنة ١٨ ص ٣٣٤)

(ونقض في ١٩٣٧/١١/٢٩ المجموعة الرسمية قاعدة رقم (١٠))

استياء الحكم من التعجل في القرار واضح لا لبس فيه، خاصة إزاء اقتصار أثره على الحبس دون أن يمحو عن الفعل صفة الجريمة، ولا يمتد أثره لأبعد من ذلك فاستمرت المحكمة في نظر الطعن على الدعوى المدنية.

وإذا كان استياء الحكم له ما يبرره إلا أن المحكمة لم تعتد بأن القرار في هذه الحالة، إنما يصادر حق المحكوم عليه في الطعن على الحكم بالإدانة وما يترتب على القضاء بصحة طعنه من زوال كافة الآثار الجنائية بالنسبة له، ومن هنا يجمع الفقه على انتقاد هذا القضاء، ويرى أنه كان يتعين على محكمة النقض أن تعتبر العفو غير قائم وأن تمضي في نظر الدعوى دون أن يعد ذلك تدخلاً منها في عمل السلطة التنفيذية، لأنه العفو وإن كان من إطلاقات رئيس الدولة إلا أنه عمل إجرائي تحكمه أصول وضوابط، وهو لا يثبت له إلا بالنسبة لعقوبة صدر بها حكم يمثل الكلمة الأخيرة للقضاء بحيث لم يعد أمام المحكوم عليه إلا أن يفرع إلى رئيس الدولة ملتمساً عفوه.

فأما أن كان القضاء لم يقل بعد كلمته الأخيرة فليس لرئيس الدولة أن يقطع الطريق عليه بالعفو عن عقوبة قد يلغيها القضاء نتيجة للطعن أو يخففها، وما كان ينبغي لمحكمة النقض أن تنقض بعدم جوازه، فليس لهذا القضاء سند من القانون، لأن العفو ولو كان كلياً لا ينفي وقوع الجريمة ولا نسبتها إلى من عفى عنه، وهو لا يمثل الحد الأقصى لما كان يأمل المتهم حينما سلك طريق الطعن، فقد يؤدي طعنه إلى حصوله على البراءة الكاملة، ولا شك أن الحصول على البراءة بالحق خير من الحصول على العفو بالمن.

بل أن مذهب النقض يتيح للسلطة التنفيذية - إن شاءت - أن تكيد للمتهم إذا رجع لديها احتمال إلغاء الحكم أو تعديله، وذلك بإصدار عفو شكلي يخفف العقوبة بنسبة ضئيلة، فتوصد في وجهه باب الطعن وتحرمه بذلك حقاً قرره له القانون، والغريب أن محكمة النقض قد فطنت لذلك وصرحت في حكماتها بأن العفو المبكر فيه تفويت لطريق من طرق الطعن على المحكوم عليه وتعطيل لها هي نفسها عن أداء مهمتها، ورغم ذلك كمله فقد تخلت عن الطاعن مع أن ما صرحت به كان يكفي قانوناً لإطراح قرار العفو والمضي في نظر الطعن.

وأخيراً فإن أقصى ما يرتبه العفو عن العقوبة هو اعتبارها قد نفذت حكماً، والمعلوم أن تنفيذ العقوبة فعلاً لا يقتضي الحكم بعدم جواز الطعن في الحكم الصادر فيها.

(د. عوض محمد عوض قانون العقوبات ١ لقسم الخاص ص ٧٣٠، ٧٣١)

(ومن هذا الرأي د. محمود مصطفى ص ٥٩٧ - ٥٩٨، ود. السعيد مصطفى ص ٨٤، ود. محمود نجيب حسنى ص ٩٦٧، ود. رءوف عبيد ص ٨٧٤ هامش (١)، ود. رمسيس بهنام ص ١١٨٦ هامش (١)).

فإذا كان هذا الذي يقرره الفقه هو الأكثر عدلاً، والأكثر حرصاً على انضباط المبادئ العامة خاصة أن الطاعن لم يلتمس هذا العفو، فإن الطاعن يأمل من محكمة الاستئناف التي تنظر الطعن إعمال الفقرة الثالثة من نص المادة ٣٦ مكرراً بند (٢) من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض المعدل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٧ بإحالة الدعوى إلى محكمة النقض للعدول عن قضائها السابق.

ثانياً: في موضوع الطعن:

السبب الأول: مخالفة الحكم للثابت بالأوراق عمداً للالتفاف حول صحيح أحكام القانون:

دفع الطاعن بأن الدعوى كانت قد قدمت ابتدائها أما محكمة جنح أمن الدولة بولاق الجزئية، فإحالتها إلى محكمة جنح بولاق العادية، وقضت فيها على هذا الأساس، فإن الدعوى تكون قد رفعت أمام هذه المحكمة الأخيرة بغير الطريق الذى رسمه القانون هذا الدفع الثابت بمحضر جلسة ٢٠٠٨/٧/٦ وأصلته مذكرة الطاعن المقدمة بهذه الجلسة وحاصلها أن طرق رفع الدعوى العمومية هى من مسائل النظام العام وليس من بينها إحالة المحكمة الدعوى إلى محكمة أخرى، وذلك على خلاف الأمر أمام القضاء المدنى ذلك أنه لا خلاف فى أن القاضى المدنى تلزمه المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بأن يحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة عند قضائه بعدم الاختصاص، فالأمر بالإحالة طبقاً لتلك المادة واجب عند الحكم بعدم الاختصاص سواء تعلق الأمر بالإحالة طبقاً لتلك المادة واجب عند الحكم بعدم الاختصاص سواء تعلق الأمر بالاختصاص المحلى أو القيمى أو النوعى أو الولاى.

(الدكتور/ أحمد أبو الوفا - التعليق على نصوص قانون المرافعات ج ١ ص ٣٨٧)

ولما كان هذا الحكم لا مقابل له فى قانون الإجراءات فإنه يتعين البحث فى مدى سريانه أمام القضاء الجنائى، والقاعدة التى استقرت عليها أحكام القضاء وأراء الفقهاء أنه فيما عدا حالات الإحالة الصريحة لا يجوز الرجوع إلى قانون المرافعات إلا عند خلو قانون الإجراءات من حكم ينظم المسألة، ويشترط أن يكون الحكم الوارد فى قانون المرافعات غير متعارض مع طبيعة الدعوى الجنائية وتنظيمها القانونى.

ولا يقتضى الأمر اجتهاداً كبيراً للقول بأن حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات يتعارض مع تنظيم الدعوى الجنائية فى قانون الإجراءات، ولو جاز القول بسريان هذه المادة على دعاوى التى ينظرها القضاء الجنائى لترتيب على ذلك النتائج الآتية:

١ - أنه يتعين على محكمة الجنايات إذا قضت بعدم اختصاصها مكانياً أن تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات المختصة.

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

٢- ويتعين على المحكمة الجزئية والمحكمة الاستئنافية إذا قضت أى منها بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية لا جنحة أن تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات مباشرة.

٣- ويتعين كذلك لمحاكم الأحداث ومحاكم أمن الدولة الدائمة ومحاكم الطوارئ أن تحيل الدعوى التى لا تختص بنظرها إلى المحاكم العادية بمختلف درجاتها، والعكس أيضاً.

وهذه النتائج غير صحيحة لأن قانون الإجراءات بين اختصاص المحاكم الجنائية وحدد طريقة اتصالها بالدعوى، ولم يجعل الإحالة من محكمة إلى محكمة طريقة عامة لدخول الدعوى فى حوزة المحكمة، بل قصر الإحالة على حالات محددة، فدل بمفهوم المخالفة على أنها لا تجوز فى غيرها وأنه يتعين على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تقف عند هذا الحد وأن تكون الإحالة إلى النيابة العامة باعتبارها سلطة الاتهام والإحالة.

(راجع فيما تقدم شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية د. عبد

الرؤوف مهدى طبعة سنة ٢٠٠٣ مكتبة رجال القضاء ص ١٢٧، ١٠٤٧ وما

بعدها)

وتأكيداً لذلك قضت الدائرة الجنائية بمحكمة النقض أن الحكم بعدم الاختصاص حجة فى نفي اختصاص المحكمة ولا يعد حجة فى إثبات الاختصاص لمحكمة أخرى، وهو ما يقطع بعدم أعمال المادة ١١٠ مرافعات فى نطاق الدعوى الجنائية، وجاء فى حكم محكمة النقض أن:

"الحكم الصادر من المحكمة وإن صلح لنفى اختصاصها بنظر الدعوى

إلا أنه لا يكسب غيرها من المحاكم الاختصاص بنظرها إلا إذا كانت

مختصة بالفعل على مقتضى القواعد التى استنتها الشارع فى تحديد

الاختصاص المكانى حسبما ورد به النص فى المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات

الجنائية، لأن حجية الحكم لا ترد إلا على ما فصل فيه فصلاً لازماً،
واللزوم حاصل في نفي الاختصاص لا في إسباغه، ولما كان الحكم
المطعون فيه قد خالف الأنظار المتقدمة وأحال في بيان الواقعة المكونة
للجريمة وفي تحديد الاختصاص المكاني التنازع عليه إلى ما جاء في حكم
محكمة أخرى لم تكن لها ولاية الفصل في الدعوى، فإنه يكون معيباً بما
يبطله ويوجب نقضه.

(نقض ١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ص ١٥٠٤ رقم ٣١١).

ومما يؤكد أن قانون الإجراءات لا يعانى فراغاً في موضوع الإحالة يقتضى الرجوع إلى قانون المرافعات للأخذ بما قرره في هذا الشأن، أن المادة ٣٠٥ من قانون الإجراءات تنص على أنه :-

"إذا تبين للمحكمة الجزئية أن الواقعة جنائية أو أنها جنحة من الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد تحكم بحكم اختصاصها وتحيلها إلى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم فيها".

وأن المادة ٤١٤ من هذا القانون تنص على أنه :-

"إذا تبين للمحكمة الاستئنافية أن الواقعة جنائية أو أنها جنحة من الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد، تحكم بعدم الاختصاص وتحيل الدعوى إلى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم فيها".

وكلا النصين قاطع في وجوب وقوف المحكمة عند الحكم بعدم اختصاصها دون إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظرها على اعتبار أن ذلك من اختصاص النيابة العامة باعتبارها سلطة الاتهام والإحالة، والنصان تطبيق لقاعدة عامة قررتها المادة الأولى من قانون الإجراءات التى تنص على أن :-

"تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها

ولا ترفع من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون"

ولما كان الحكم بعدم الاختصاص وبالإحالة ينطوي على إخراج الدعوى من حوزة محكمة وإدخالها في حوزة أخرى، وهو ما يعتبر رفعاً لها أمام هذه المحكمة دون أن يكون لذلك سند من القانون، فإن الإحالة تكون مخالفة لحكم المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية .

ومما يؤكد ذلك أن القانون حين يميز لإحدى المحاكم أن تحيل الدعوى إلى محكمة أخرى - خروجاً على القاعدة - فإنه ينص على ذلك صراحة، فالمادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات تنص على أنه:-

"إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينه في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية"

فكان النص على هذا الاستثناء بنص خاص تأكيداً للقاعدة العامة بعدم جواز الإحالة في غير هذه الحالة.

والقول بغير ذلك يؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج شاذة، فالأحكام الصادرة بعدم الاختصاص يصح الطعن فيها بالاستئناف طبقاً للمادة ٤٠٥ من قانون الإجراءات، إذا حكمت إحدى المحاكم بعدم اختصاصها وأمرت بالإحالة ثم طعن في هذا الحكم وقضت الاستئنافي بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة فإن الدعوى تعود إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها طبقاً للمادة ٤١٩ إجراءات، ووجه الشذوذ أن الدعوى تكون عندئذ مطروحة على محكمتين تختص كل منهما بنظرها ولا ندرى كيف يمكن قانوناً إخراجها من حوزة المحكمة التي تمت الإحالة إليها، ولا مصير الأحكام الصادرة من المحكمة المحال عليها.

ومن المقطوع به أن محكمة النقض تؤيد هذا الرأي، فقد قضت بأنه:-

"إذا كانت النيابة العامة لم تقدم المتهم - وهو حدث - إلى المحكمة المختصة وحدها بمحاكمته بل قدمته إلى محكمة ليست لها ولاية الفصل في الدعوى، فإن محكمة الدرجة الثانية إذ قضت بتعديل الحكم المستأنف تكون قد أخطأت في تطبيق القانون، إذ كان يتعين عليها أن يقتصر حكمها على القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ثم انتهت محكمة النقض إلى نقض الحكم وإلغاء الحكم المستأنف وإحالة الدعوى إلى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم فيها".

(نقض ١٩٨٢/١١/٩ أحكام النقض س ٣٣ ص ٨٥٥ رقم ١٧٦)

ودلالة هذا الحكم أنه لو كانت المادة ١١٠ من قانون المرافعات واجبة التطبيق، لكان واجباً على محكمة النقض بعد أن نقضت الحكم أن تحيل هي الدعوى إلى تلك المحكمة المختصة عملاً بحكم المادة ١١٠ مرافعات، لكنها أحالت الدعوى إلى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم فيها - وهذا تقرير من جانبها بأن المادة المذكورة لا تسرى في مجال الدعوى الجنائية، الأمر الذي يقوم معه الدفع بعدم قبول الدعوى على سند صحيح من الواقع والقانون.

ولا يدحض هذا النظر أن يقال أن القاضي الذي ينظر قضايا أمن الدولة طوارئ هو الذي ينظر قضايا الجناح العادية ولا أن يتم نظره للنوعين في جلسة واحدة، ذلك أن هذا كله لا ينال من اختلاف محكمة أمن الدولة طوارئ عن محكمة الجناح العادية، سواء من حيث التشكيل أو من حيث إجراءات نظر الدعوى أو طرق الطعن في الأحكام الصادرة في كل منهما.

فمن حيث تشكيل المحكمة أجاز قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في المادة السابعة منه على أن تشكل محكمة أمن الدولة طوارئ الجزئية من قاض واثنين من ضباط القوات المسلحة من رتبة نقيب أو ما يعادلها، ويكون تعيين قضاة هذه المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى وزير العدل، وبعد أخذ رأى وزير الدفاع بالنسبة إلى

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الضباط، أما محكمة الجنح العادية فتشكل من قاض فرد لا سلطان عليه من أحد ولا سلطان لتوزيع العمل عليه إلا الجمعية العمومية لمحكمته على النحو الوارد بقانون السلطة القضائية.

وأما من حيث إجراءات نظر الدعوى والطعن في أحكامها، فقد حددت المواد من (١٠ إلى ١٥) من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ الإجراءات التي تتبع بالنسبة لقضايا أمن الدولة وكلها إجراءات استثنائية على قواعد المحاكمات في قانون الإجراءات الجنائية، كما حظرت الادعاء المدني أمام هذه المحكمة، وحظرت أيضاً الطعن على الأحكام الصادرة منها، وأخضعتها لتصديق رئيس الجمهورية، وهذا أيضاً يخالف الإجراءات التي تتبع أمام محكمة الجنح العادية التي تخضع في أحكامها لقانون الإجراءات الجنائية وحده، كما يجوز الطعن على الأحكام الصادرة منها وفقاً لهذا القانون.

ومن هنا يبين أن إحالة الدعوى من محكمة أمن الدولة طوارئ إلى محكمة الجنح، تعد إحالة من محكمة استثنائية إلى محكمة عادية، تغاير كل منها الأخرى في التشكيل والإجراءات، هذه الإحالة في حقيقتها تحريك للدعوى الجنائية أمام المحكمة التي تمت الإحالة إليها، وهو أمر لا تملكه إلا النيابة العامة وحدها صاحبة الدعوى العمومية، فإن حركتها المحكمة كانت الدعوى غير مقبولة لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون ومن لا صفة له في رفع الدعوى.

رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع وبنى قضاءه على خلو التكليف بالحضور من ذكر لأي محكمة استثنائية، ومن ثم تكون محكمة بولاق العادية هي التي أحيلت إليها الدعوى من النيابة العامة ابتداءً، وأنه لا ينال من هذا النظر ما جاء بهذا التكليف بالحضور بأن الدعوى المحالة برقم ١٩٥ لسنة ٢٠٠٧ جنح أمن دولة طوارئ لأن قيد الدعوى بأرقام قضائية هو من قبيل التنظيم الإداري!! ولا يضافى في حد ذاته كرقم قضائي على الدعوى وصفاً معيناً أو يحدد اختصاصاً معيناً لمحكمة معينة!!.

الحكم المطعون فيه إذا يسلم بصحة الأسانيد القانونية للدفع، بمعنى أنه لو كانت الدعوى قد رفعت من النيابة العامة لمحكمة أمن الدولة طوارئ ابتداءً، ثم أحالتها هذه

المحكمة للمحكمة العادية فإن الدعوى تكون غير مقبولة أمام هذه المحكمة الأخيرة، ولأن المحكمة لم تكن تصدر حكماً وإنما كانت تفرض رأياً، فقد التفت حول صحيح أحكام القانون فجادلت في الواقع على النحو الذى خالف فيه مسلمات بديهية، فضلاً عن مخالفتها للثابت من حكم قاضى محكمة أول درجة نفسه ذلك أنه ليس مفهوماً قول الحكم الطعين أن الرقم القضائى هو من قبيل التنظيم الإدارى، فقيد الدعوى برقم قضائى هو الذى يحدد نوع الدعوى من وجهة نظر سلطة الاتهام وما إذا كانت جنائية أو جنحة أو مخالفة وهو يتعلق بنوع الدعوى كما تراها النيابة العامة وليست من قبيل مجرد التنظيم الإدارى، وإذا كانت الدعوى جنحة فإن الرقم القضائى هو الذى يحدد نوع الجنحة كما يحدد الاختصاص المكانى بها، وإحالة سلطة الاتهام الدعوى برقم قضائى محدد هو الذى يعبر عن وجهة نظر هذه السلطة في الاختصاص النوعى والمكانى بها، حتى تفصل المحكمة في صحة هذا الاختصاص، ومن ثم كان قول الحكم المطعون فيه أن الرقم القضائى للدعوى هو مجرد تنظيم إدارى هو من سقط الحديث الذى تردى فيه الحكم في محاولة الالتفاف على صحيح أحكام القانون، فهل يتصور أن تحيل النيابة العامة دعوى مقيدة برقم مخالفه لمحكمة الجنايات للفصل فيها؟ أو تحيل دعوى قيدتها برقم جنائية إلى محكمة الجنح والمخالفات للفصل فيها.

ولم يقف الحكم المطعون فيه عند هذا التردى وإنما جاوز ذلك إلى مخالفة الثابت بحكم محكمة أول درجة في هذا الخصوص، والثابت منه أن الدعوى قد أحيلت إلى محكمة جنح بولاق برقم ١٩٥ لسنة ٢٠٠٧ أمن دولة طوارئ، وأن قاضى المحكمة هو الذى قرر تعديل قيدها ونظرها باعتبارها جنحة عادية فقيدت برقم ١٢٦٦٣ لسنة ٢٠٠٧ جنح بولاق، وكانت محكمة جنح بولاق تختص بنظر النوعين من الجنح الطوارئ والعادية، فإن مؤدى ذلك كله أن تكون الدعوى قد أقيمت أمام محكمة جنح بولاق أبو العلا بقرار أصدره قاضى محكمة أمن الدولة طوارئ وهو ما تكون الدعوى قد أقيمت أمام هذه المحكمة الأخيرة بغير الطريق الذى رسمه القانون.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

الأكثر من ذلك أن الحكم الطعين يكون قد اعتنق حكماً باطلاً بطلاناً مطلقاً لصدوره من محكمة غير صالحة لنظر الدعوى عملاً بنص المادة ٢٤٧/٢ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تعالج أحوال عدم صلاحية القضاة ومن بينها أن يكون القاضي قد قام بعمل في الدعوى من أعمال التحقيق أو الإحالة... وهي حالات توجب على القاضي أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم في الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده وإلا وقع قضاؤه باطلاً بحكم القانون لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات مقرر للاطمئنان إلى توزيع العدالة بالفصل بين أعمال التحقيق والقضاء، فإن وقع قضاء محكمة أول درجة باطلاً لهذا السبب فإنه لا يجوز لمحكمة ثانی درجة تصحيح هذا البطلان وإنما عليها أن تقف عند حد التقرير به.

(راجع نقض في ١٢/٩/١٩٧٢ الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق مجموعة الستة

٢٣ ص ٩١٤)

ومن هنا يكون الحكم الصادر من محكمة أول درجة باطلاً من وجهين، ويكون الحكم المطعون فيه بالتبع قد شابه البطلان لهذين السببين.

السبب الثاني: الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب:

دفع أعضاء هيئة الدفاع الحاضر مع الطاعن بعدم دستورية نص المادة ١٨٨ من قانون العقوبات وبنوا دفعهم على عدة أسباب تنال من دستورية هذا النص فتعددت أوجه الدفع المبدي في هذا الخصوص، وكان مقدم المذكرة قد أقام دفعه على ما تضمنته عبارة النص من:-

"إذا كان من شأن ذلك تكدير السلم العام أو إثارة الفرع بين الناس أو إلحاق ضرر بالمصلحة العامة".

ذلك لأن ما تضمنه النص شابه الإبهام والغموض، وجاء فرطاً محملاً بأكثر من معنى، مرهقاً بأغلال تعدد تأويلاته، مرناً مترامياً على ضوء الصيغة التي أفرغ فيها، متغولاً - من خلال انفلات عباراته - حقوقاً أرساها الدستور مقتحماً ضماناتها عاصفاً بها، فاقدة لشرائط

النص الجنائي الذي تحكمه مقاييس صارمة ومعايير حادة تتعلق بها وحدها وتلتزم مع طبيعتها، وهي العيوب التي اعتبرتها المحكمة الدستورية العليا سبباً لإلغاء مثل هذه النصوص لمخالفتها أحكام الدستور.

(دستورية عليا في ١٩٩٦/٨/٣ القضية رقم ٣٧ لسنة ١٥ ق.د.)

(وفي ١٩٩٤/٤/١٢ القضية رقم ١٠٥ لسنة ١٢ ق.د.)

فهذه العبارات تخالف أحكام المادتين ٦٤ و ٦٦ من الدستور لإهداره مبدأ الشرعية الجنائية الذي قام في الأصل على دعامتين هما حماية الحرية الفردية وحماية المصلحة العامة.

"أما عن حماية الحرية الفردية، فقد قام هذا المبدأ كعلاج ضد صنوف التحكم التي عانت منها العدالة الاجتماعية رداً طويلاً من الزمان فهذا المبدأ يضع للأفراد الحدود الواضحة لتجريم العقاب لأنه يبصرهم خلال نصوص واضحة محددة بكل ما هو غير مشروع قبل الإقدام على ارتكابه بما يضمن لهم الأمن والطمأنينة في حياتهم ويحول دون تحكم القاضي فلا يملك إدانة أحد إلا إذا كانت الجريمة المنسوبة إلى المتهم والعقاب المراد توقيعه عليه سبق النص عليه من قبل في القانون".

(د/ أحمد فتحى سرور - الوسيط فى شرح قانون العقوبات - القسم

العام - طبعة ١٩٩٦ - ص ٢٩)

وحيث أن القاضي الجنائي أمام القاعدة القانونية لا يملك أدنى حرية لدرجة جعلت فقهاء القانون يصفون القاضي الجنائي بأنه:

"مقيد بنصوص القانون المراد تطبيقها ولا يملك أدنى حرية أمام القاعدة المكتوبة"

(المرجع السابق ص ٣٢)

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

لذلك يتعين أن تكون الأفعال التي تؤثمها هذه القوانين محددة بصورة قاطعة بما يحول دون التباسها بغيرها وبمراعاة أن تكون دوماً جلية واضحة في بيان الحدود الضيقة لنواهيها ذلك أن التجهيل بها أو انبهامها في بعض جوانبها لا يجعل المخاطبين بها على بينة من حقيقة الأفعال التي يتعين عليهم تجنبها.

ولما كان الدستور صاحب سيادة في الدولة فإن قدرات الهيئات العامة التي ينشئها ويمنحها اختصاصها تدور وجوداً وعدماً وسعة وضيقاً مع الضوابط التي تحددها لها قواعد الاختصاص الواردة في الدستور فالسلطات العامة جميعاً تباشر اختصاصات واردة في الدستور بما فيها السلطة التشريعية التي أصبحت تستمد مصدر وجودها وشكل هذا الوجود وما تسير عليه من إجراءات والأغراض المنوط بها تحقيقها كل ذلك تستمده من الدستور صاحب السيادة في الدولة.

وحيث إن المشرع يتمتع بسلطة عامة في تنظيم العديد من الحريات والحقوق العامة حيث نص الدستور على تنظيم هذه الحقوق والحريات بقانون ولذا وجب عليه ألا ينحرف عن الغرض الذي قصد إليه الدستور وهو كفالة هذه الحريات والحقوق العامة.

"وينخضع القانون الجنائي بفرعية (العقوبات والإجراءات الجنائية) لمبدأ الشرعية كما حدده الدستور وذلك تطبيقاً للمادة ٦٤ من الدستور التي نصت على أن (سيادة القانون أساس الحكم في الدولة) فالدستور يحدد من خلال نصوصه نطاق شرعية القانون من خلال ما تتضمنه النصوص من مبادئ دستورية ويجب أن يصدر القانون مطابقاً لهذه المبادئ حتى تتوافر فيه المشروعية وينخضع القانون الجنائي لرقابة دستورية تحدد نطاق مشروعيته سواء فيما يتعلق بالجرائم والعقوبات أو فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية التي تباشر عند وقوع الجرائم ضد المتهمين بارتكابها أو إجراءات تنفيذ العقوبات المحكوم بها".

(المرجع السابق ص ٢٩)

وفي بيان وجوب انضباط النص الجنائي اشترطت المحكمة الدستورية بأنه:

"كلما أثم المشرع أفعالا بذواتها حال وقوعها في مكان معين، فإن تعيين حدود وأوصاف هذا المكان بما ينفي التجهيل بها، يكون شرطاً أولياً لصون الحرية الفردية التي أعلى الدستور قدرها وإن القيود التي تفرضها القوانين الجزائية تلي تلك الحرية - سواء بطريق مباشر أو غير مباشر - تقتضى أن تصاغ أحكامها بما يقطع كل جدل في شأن حقيقة محتواها، ليبلغ اليقين بها حداً يعصمها من الجدل، وبما يحول بين رجال السلطة العامة وتطبيقها بصورة انتقائية، وفق معايير شخصية تخالطها الأهواء، وتنال من الأبرياء لافتقارها إلى الأسس الموضوعية اللازمة لضبطها".

(دستورية عليا في ١٩٩٣/١/٢ القضية رقم ٣ لسنة ١٠ ق.د.)

(دستورية عليا في أكتوبر ١٩٩٤ القضية رقم ٢٠ لسنة ١٥ ق.د.)

كما اشترطت المحكمة الدستورية على المشرع ضبط النصوص العقابية بما يحدد مقاصده منها بصورة ينحسم بها كل جدل حول حقيقتها، حتى لا تفقد هذه النصوص وضوحها ويقينها وهما متطلبان فيها حتى يعرف المخاطبون بها حدود ما نهاهم المشرع عنه أو أمرهم به.

(دستورية عليا في ١٩٦٦/٢/٣ القضية رقم ٣٣ لسنة ١٦ ق.د.)

(دستورية عليا في ١٩٩٧/٧/٥ القضية رقم ٢٤ لسنة ١٨ ق.د.)

وقد شابت هذه العيوب جميعها نص المادة ١٨٨ من قانون العقوبات، فعبارات تكدير السلم العام، وإثارة الفرع بين الناس، وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة عبارات مطاطة تتمدد وتتسع حتى لتأثيم شهيق المواطن المصري وزفيره وقد رأينا مثلاً لذلك في الدعوى المطروحة حيث اعتبر الحكم المطعون فيه أن تقلباً معتاداً في البورصة هو مما يثير الفرع بين الناس ويضر بالمصالح العليا للبلاد.

كان هذا الدفع ثابتاً بمذكرة دفاع الطاعن المقدمة بجلسة ٦ / ٧ / ٢٠٠٨ وبهذا التأصيل المفصل، بيد أن الحكم المطعون فيه وقد حاصرته أحكام المحكمة الدستورية التي وصمت مثل هذه النصوص بعدم الدستورية، أثر أن يختار وجهاً آخر ليرد عليه فقضى برفض الدفع وبنى قضاءه على أن المادة المطعون عليها لا تهدر قرينة البراءة المنصوص عليها في المادة ٦٧ من الدستور!! أشاح الحكم الطعين تماماً عن دفع مقدم المذكرة وأنه بناء على مخالفة المادتين ٦٤ و٦٦ من الدستور لإهداره مبدأ الشرعية الجنائية وليس على مخالفة المادة ٦٧ التي تُعلَى قرينة البراءة فلا حصل الدفع المبدي في أسبابه ولا تصدى له برد.

فإذا كان ذلك وكان من المقرر في قضاء النقض:-

"أن إثارة الدفع بصورة صريحة في نقطة معينة تكفي في مطالبة المحكمة بالرد على هذا الدفع فإذا أدانت المحكمة الطاعن دون أن تجيبه إلى ما طلب ولم تناقش هذا الطلب أو ترد عليه فإن حكمها يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع، وبالقصور في البيان مما يتعين نقضه"

(نقض في ٢/٣/١٩٥٩ الطعن رقم ٢١٤٠ لسنة ٢٨ ق مجموعة أحكام السنة ١٠ ص ٢٠٤).

(نقض في ٢٦/١/١٩٦٠ الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٢٩ ق مجموعة أحكام السنة ١١ ص ١١٠).

ولا شك في أن ما استقرت عليه أحكام الدائرة الجنائية في محكمة النقض في هذا الخصوص، يعد تطبيقاً لنص المادة ١٧٨ فقرة (٢) من قانون المرافعات المدنية والتي جرى نصها على أنه:-

"كما يجب أن يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى ثم طلبات الخصوم وخلاصة موجهة لدفعهم ودفاعهم الجوهرى و...".

وقد فرق هذا النص بين الدفع وأوجه الدفاع، إذ تعتبر الدفع كلها جوهرية بما يوجب على الحكم إيرادها والرد عليها أيا كان وجه الرأي فيها وإلا كان باطلاً أما أوجه الدفاع فلا يعيب الحكم عدم إيرادها أو الرد عليها إلا إذا كانت جوهرية وفي هذا تقول الدائرة المدنية بمحكمة النقض:-

"أوجب المشرع على المحاكم أن تورد في أحكامها ما أبداه الخصوم من دفع، وما ساقوه من دفاع جوهرى ليتسنى تقدير هذا وتلك في ضوء الواقع الصحيح فى الدعوى ثم إيراد الأسباب التى تبرر ما اتجهت إليه المحكمة من رأى، ورتب المشرع على قصور الأسباب الواقعية بطلان الحكم، كما أنه بحكم ما للدفع من أهمية بارزة فى سير الخصومات أفرد لها المشرع الفصل الأول من الباب السادس من الكتاب الأول من قانون المرافعات مبيناً كيفية التمسك بها وآثارها ومن ثم أوجب على المحاكم إيراد خلاصة موجهة لها فى إطلاق غير مقيد بوصف خلافا لما وصف به الدفاع من أن يكون جوهرى على تقدير منه بتحقيق هذا الوصف فى الدفع كافة بخلاف أوجه الدفاع التى قد يغنى بعضها عن البعض الآخر أو ينطوي الرد على إحداها على معنى إطراح ما عداها ثم استلزم القانون لسلامة الأحكام أن تورد الرد الواقعي الكافى على تلك الدفع وعلى الجوهرى من أوجه الدفاع".

(نقض مدني فى ١٩٨٠/٢/٩ الطعن ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق مجموعة أحكام السنة ٣١ ص ٤٥٥).

وعلى أى الحالات فإنه لا خلاف فى أن الدفع المبدي وإن كان يلزم المحكمة بإيراده والرد عليه، فإنه أيضاً دفع جوهري يتغير به - لو صح - وجه الرأى فى الدعوى، إذ يترتب على الحكم به سقوط النص المؤثم، فإذا كان ذلك وكان الطاعن قد أبدى دفعه بمخالفة نص المادة ١٨٨ عقوبات لنص المادتين ٦٤ و ٦٦ من الدستور اللتين تعليان مبدأً دستورياً يتعلق بصحة الشرعية الجنائية للنصوص المؤثمة، ومع ذلك أشاح الحكم الطعين عن هذا الدفع فلم يورده فى أسبابه ولم يتصدى له بالرد، فإنه يكون قد صدر مشوباً بالإخلال بحق الطاعن فى الدفاع فضلاً عن قصوره فى البيان بما يستوجب نقضه.

السبب الثالث: القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال:

تنص المادة ١٨٨ من قانون العقوبات التى أعملها الحكم الطعين فى حق الطاعن على أن:-

"يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بسوء قصد بإحدى الطرق المتقدم ذكرها أخباراً كاذبة أو أوراقاً مصطنعة أو مزورة منسوبة كذباً إلى الغير إذا كان من شأن ذلك تكدير السلم العام أو إثارة الفرع بين الناس أو إلحاق ضرر بالمصلحة العامة".

والثابت من هذا النص أن للجريمة المؤثمة بمقتضاه عناصر ثلاث أولها خطأ عمدى يتمثل فى نشر خبر كاذب، والعنصر الثانى هو النتيجة التى تتحد وتتمثل فى واحدة أو أكثر من تلك التى اشترطها النص والعنصر الثالث هو رابطة السببية التى تربط الخطأ المرتكب بالنتيجة الحاصلة برباط السبب بالمسبب، ومن المقرر أنه يجب لسلامة الحكم فى مثل هذه الجريمة أو يورد الحكم الدليل المعتبر على ثبوت هذه العناصر الثلاث فى حق المتهم.

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

وما كان الطعن يتصور ابتداءً أن يعرض بمثل هذا الاتهام في ساحات المحاكم، لما تضمنه الاتهام من هذل لا يجوز أن يبدى في هذه الساحات والتي لا يجوز أن يبدى فيها إلا الجدل، فالقول بأن خبر غير صحيح عن مرض رئيس الجمهورية يترتب عليه تكدير السلم العام وإثارة الفرع بين الناس والإضرار بالمصالح العامة!! هو قول غير متصور لأنه يثير التساؤل عما كان يترتب لو كان الخبر صحيحاً؟!

غير أن المؤسف أن هذا الاتهام وجد صداه في الحكم الطعين فأكد هذا المعنى المرفوض لأنه اختزل مصر كلها مكاناً ومكانه، وتاريخاً وحضارة، وشعباً ومؤسسات في شخص رجل واحد، تحتل إذا أعتل، وتهلك إذا مات، وهو ما يقيم عليه الطعن المائل إزاء عوار الحكم السالف الإشارة إليه في السبين السابقين فضلاً عما يتضمنه سببه الثالث من قصور في التسبب وفساد في الاستدلال.

وقد استل الحكم الطعين على كذب ما نشره الطاعن عن مرض السيد الرئيس، وعلم الطاعن بهذا الكذب بما نشره الطاعن نفسه من أخبار تفيد ظهور الرئيس حال تفقده لعدد من المواقع وأدائه لمهام منصبه الرئاسي، وأن الطاعن لم يقدم أمام محكمة أول درجة ولا أمام محكمة ثاني درجة ما يفيد صحة ما نشره من أخبار حول صحة الرئيس من أنه مريض بقصور في الدورة الدموية.....

كذلك استدل الحكم الطعين على توافر رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التي حددها الحكم في إثارة الذعر بين المواطنين والإضرار بالمصلحة العامة فيما جاء نصاً بالحكم من أن ما نشره الطاعن كان من شأنه التأثير سلباً على تصرفات وقرارات أصحاب رؤوس الأموال المتعاملين بسوق الأوراق المالية والمستثمرين فضلاً عن إثارة الذعر بين المواطنين حيث كان من شأن تلك الشائعات أن تسببت في فقد البورصة المصرية ثمانية وثمانون نقطة وتسبب أيضاً في سحب استثمارات تقدر بمبلغ ثلاثمائة وخمسون مليون دولار وذلك ثابت من كتابي رئيس هيئة سوق المال والسيد محافظ البنك المركزي، حيث جاء بالكتاب الأول "أنه بمراجعة مؤشر البورصة (كيس ٣٠) خلال الفترة المشار إليها تم رصد انخفاض المؤشر بصورة غير عادية مع بداية جلسة التداول ليوم ٢٩/٨/٢٠٠٧ حيث انخفض

أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

المؤشر إلى مستوى ٧٦٤٤ نقطة بانخفاض قدره ٨٨ نقطة من إغلاق اليوم السابق واستمر الانخفاض طوال الجلسة حتى أغلق المؤشر في نهاية الجلسة عند مستوى ٧٦٦٨ نقطة بانخفاض ٦٤ نقطة تقريباً عن اليوم السابق، وأن ما رصده لحركة المؤشر من انخفاض في بداية هذه الجلسة واستمرار هذا الانخفاض لآخر الجلسة قد يرجع إلى أخبار أو شائعات ترددت بعد نهاية جلسة يوم ٢٠٠٧/٨/٢٨ وحتى بداية جلسة يوم ٢٠٠٧/٨/٢٩ تسببت في خلق حالة من التشاؤم كان من أثرها تدافع عدد من المستثمرين لبيع وتسييل محافظهم الاستثمارية تجنباً لتحقيق وتحمل خسائر أكبر إن صحت تلك الشائعات وهو ما أدى إلى زيادة حجم الأوراق المعروضة للبيع وبالتالي انخفاض أسعار تداولها ""، وما جاء بالكتاب الثاني من "أنه قد صاحب بدء صدور الشائعات يوم ٢٧ أغسطس ٢٠٠٧ تصفية المستثمرين الأجانب الأجانب لجانب من استثماراتهم في مصر بدرجة غير طبيعية وخروج استثمارات من البلاد بلغت ٣٥٠ مليون دولار يومى ٢٩، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٧ الأمر الذى يؤثر سلباً على الاقتصاد المصرى في حالة استمراره".

وما جاء بأسباب الحكم الطعين في الخصوص قد شابه القصور في البيان فضلاً عن فسادة في الاستدلال في شقيه.

فمن ناحية ومن العلم العام بأن مرض القصور في الدورة الدموية هو من الأمراض المرتبطة بالتقدم في السن ولا يمنع المصاب به من أداء مهام وظيفته ولا أعماله الحيوية كما لا يمنعه من السفر والتنقل والترحال ومع ذلك فإن مسألة شخص ما بهذا المرض أو سلامته منه، هي من المسائل الفنية التى لا يجوز للمحكمة أن تشق طريقها فيها، ولا يقبل دليلاً عليها إلا ما يقرره أهل الخبرة في هذا الشأن، أما قول الحكم بأن الطاعن لم يقدم دليلاً على صحة الخبر فهو قلب غير جائز لعبء الإثبات في المواد الجنائية يوصم الحكم بالخطأ في القانون، ذلك أن ثبوت الجريمة في حق الطاعن إنما يتوقف على تقديم سلطة الاتهام دليلها المعتبر على هذا الثبوت ولا يلزم المتهم أن يقيم الدليل على براءته، لأن براءته أصل ثابت قائم في حقه استصحاباً حتى يقام الدليل المعتبر على تغير هذا الأصل.

ومن ناحية ثانية: فقد استدل الحكم الطعين على توافر رابطة السببية بين النشر وبين إثارة الفزع بين المواطنين والإضرار بالمصلحة العامة بما جاء في كتابي سوق المال والبنك المركزي.

ورغم أن الحكم الطعين ذاته حصل ما جاء بالكتاب الأول وما تضمنه من أن انخفاض مؤشر البورصة قد يرجع إلى أخبار أو.....

ورغم أن محكمة أول درجة سألت صاحب هذا الكتاب فقرر صراحة أنه لا يمكنه القطع بأن هذا الانخفاض كان نتيجة لما نشره الطاعن.

ورغم أن الحكم الطعين ذاته حصل ما جاء بالكتاب الثاني وما تضمنه من أن تصفية بعض الاستثمارات يؤثر على الاقتصاد المصري في حالة استمراره وأن الذي حدث هو عكس ذلك فقد عادت الاستثمارات فوراً لحالتها الطبيعية.

ورغم أن محكمة أول درجة سألت صاحب الكتاب الثاني فقرر أن ما نشره الطاعن لم يرتب ضرراً للاقتصاد المصري، وإنما كان من المحتمل حدوث هذا الضرر لو استمرت تصفية الاستثمارات وهو ما لم يحدث وأنه لم يتوصل لسبب خروج ما تمت تصفيته من استثمارات وإن كان خروج استثمارات قيمتها ٣٥٠ مليون دولار ليس من شأنه الإضرار بالاقتصاد القومي وإنما هو من الأمور المعتادة.

وهكذا بنى الحكم الطعين قضاءه بكذب ما نشره الطاعن وعلم الطاعن بكذبه وسوء قصده من النشر على ما لا يعد دليلاً معتبراً، وبنى استدلاله على رابطة السببية على ما يخالف الدليل الذي تساند إليه بما يشوبه بالقصور فضلاً عن الفساد في الاستدلال.

لذلك

يطلب الطاعن إحالة طعنه لمحكمة النقض إعمالاً الفقرة الثالثة من نص المادة ٣٦ مكرر بند (٢) من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض

_____ أشهر المرافعات في تاريخ القضاء المصري

المعدل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٧ للعدول عن قضائها السابق والحكم بقبول طعنه شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم والقضاء:-

أصلياً: بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وإحالتها للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها.

احتياطياً: بنقض الحكم وإعادة الدعوى لمحكمة شمال القاهرة لتحكم فيها مجدداً بهيئة استئنافية مغايرة.



فهرسُ المؤضوعات

الموضوع	الصفحة
١- المقدمة	٥
٢- رسالت أمير المؤمنين عمرو بن الخطاب ؓ إلى أبي موسى الأشعري ؓ	١٢
٣- المحاماة كما أعرفها للأستاذ أحمد رشدي المحامي	١٥
٤- المرافعة للأستاذ حسن الجداوي المحامي	٢٩
٥- لغة الأحكام والمرافعات للأستاذ زكي عريبي المحامي	٣٥
٦- آداب مرافعة الإتهام للمستشار سعيد ناجي	٨٧
٧- قضية دنشواي	١٠٧
٨- قضية مقتل بطرس غالي باشا	١٤١
٩- قضية المؤامرة	١٤٩
١٠- قضية إغتيال السيرلي ستاك باشا	١٥٥
١١- قضية الإغتيالات السياسية	١٦٩
١٢- قضية مقتل المسيو سلامون شيكوريل	١٧٥
١٣- قضية إغتيال الدكتور رفعت المحجوب	٢٢٧
١٤- قضية الممرضة عايدة	٢٨٧
١٥- قضية الكشح الأولى في سوهاج	٣٢٩
١٦- قضية جماعة الإخوان المسلمين	٣٦٩
١٧- قضية الصحفي إبراهيم عيسى	٣٩٩
١٨- الفهرس	٤٢٥



بسم الله الرحمن الرحيم

من واجبي ومن دافع مسئوليتي تجاه زملائي أن أجمع
لهم هذه المادة العلمية قاصداً ألا أحذف فقرات ولا
عبارات حريصاً على استقصاء المرافعات كاملة
باعتبارها أمانة علمية تحتم عليّ ذلك.

عبد العزيز الدريني

عضو المجلس ومقرر اللجنة الثقافية

Bibliotheca Alexandrina



0697117

